

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة ماجستير

التخصص: علم الاجتماع الثقافي

صورة علم الاجتماع لدى الطلبة الجامعيين

دراسة ميدانية على عينة من طلبة علم الاجتماع بجامعة سعد دحلب البليدة

من طرف

محمد الصغير تواتي

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا

عضوا مناقشا

عضوا مناقشا

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر، جامعة البليدة

أستاذ محاضر، جامعة البليدة

أستاذ محاضر، جامعة البليدة

أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر

جمال معتوق

فوضيل رتيمي

محي الدين عبد العزيز

خليفة بوزبرة

البليدة، سبتمبر 2006

شكر

أقدم ببالغ شكري الخالص إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ خليفة بوزبرة الذي تكرم بالإشراف على موضوع دراستي، وعلى متابعتة وتوجيهاته واقتراحاته ونصائحه القيمة التي قدمها لي.

شكر خاص إلى الدكتور جمال معتوق الذي لم يدخر جهداً في تقديم يد المساعدة لي من بداية العمل إلى نهايته، متمنياً له التوفيق والنجاح في كل أعماله.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي الذين قدموا لنا كل ما يملكون من معارف ومعلومات حول التخصص، والذين لم يبخلوا إلى هذه اللحظة إلى مدّنا يد المساعدة كلما كانت الضرورة نلحنا إلى الرجوع إليهم.

كما أوجه خالص شكري للدكتور رابح كشاد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة وإرشاداته العلمية والمنهجية حول موضوع الدراسة.

أخيراً إلى كل الأصدقاء والزملاء دون استثناء خاصة مدير معهد علوم الطيران الذي مدّ لي يد المساعدة ولم يكن حجرة لمواصلة دراستي بتسهيلات وتشجيعاته.

ملخص

إن اختيار تخصص من التخصصات أو فرع من الفروع من الأمور البالغة الأهمية في حياة الطالب الجامعي، إذ يعتبر نمطا سلوكيا كغيره من الأنماط السلوكية الأخرى، حيث تتدخل فيه العديد من العوامل المتداخلة فيما بينها التي تجعل الطالب المقبل على الجامعة لأول مرة في حيرة كبيرة من أمره، تتركه في صراع نفسي اجتماعي، الذي قد يدوم إلى ما بعد الدراسة في الفرع الذي اختاره.

كذلك تعتبر هذه العملية مرحلة حاسمة في المسار الدراسي للطالب لارتباطها الوثيق بمستقبله المهني، حيث من خلالها -أي عملية الاختيار- تتكون لدى الطالب الجامعي العيد من التصورات ذات المرجعيات المختلفة وفي بعض الأحيان تكون شديدة التباين. حيث نجد الطالب أمام عدة أمور تحقيق إحداها يعتبر أمرا مرا. حيث يجد نفسه في حيرة كبيرة فهل يختار التخصص الذي يحقق به ومن خلاله طموحاته وميوله ورغباته الشخصية ، أو يختار ما يلبي به رغبة الآخرين والمحيط من أسرة وزملاء.

وعليه، فإن جميع الطلبة يحملون تصورات مختلفة عن الفروع الجامعية، فمنها - التصورات - القليل الذي يكون شاملا ومتكاملا. وهناك من الطلبة من يحملون صورا غير واضحة المعالم عنها، وبالتالي يقفون حائرين أمام ما سوف يختارونه لأنفسهم من فروع. وهناك صنف آخر يعتقد بأنه واثق من اختياراته مرتكزا على ما يحمله من تصورات شخصية واجتماعية، لكن سرعان ما تتلاشى هذه التصورات ويجد نفسه أنه أختار تخصصا جامعي لا صلة له به.

كما يلعب التوجيه والإرشاد الجامعيين دورا هاما في صقل هذه التصورات عبر قنوات مختلفة منها الرسمية وغير الرسمية، كذلك لا يمكن إهمال دور التنشئة الاجتماعية في تهذيب هذه التصورات. ومنه، فالطالب عليه أن يمازج ويوازن بين مختلف المؤثرات التي قد تؤثر على اختياراته، وأن لا ينحاز لدافع معين محدد، وأن لا ينساق وراء رغباته الشخصية ضاربا عرض الحائط قدراته الفكرية العلمية والمعرفية الشخصية، وهذا حتى يكون اختياره سليما. وبناء على ما سبق ذكره، فإن دراسة التصورات من الدراسات الهامة والجادة ليس في مجال اختيار الفروع الجامعية بالنسبة للطلبة فحسب، بل في كل ميادين الحياة العامة.

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس 218
02	مهنة أولياء المبحوثين 219
03	الأصل الجغرافي للطالب 220
04	توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية 221
05	إقامة الطالب أثناء الدراسة 222
06	اللغة المفضلة للمطالعة 223
07	انخراط الطالب في المنظمة الطلابية 224
08	مدى انخراط الطالب المبحوث في جمعية خارج الجامعة وطبيعتها 225
09	توزيع أفراد العينة حسب التخصصات 226
10	إعادة السنوات 226
11	عدد مرات إعادة السنة الدراسية 227
12	اختيار الطلبة لعلم الاجتماع كدرجة أولى 230
13	كيفية التسجيل في فرع علم الاجتماع 231
14	دافع الالتحاق بعلم الاجتماع 232
15	اقتناع الطالب في اختياره لعلم الاجتماع 234
16	مطالعة ومراجعة الطالب للدروس إلا في الامتحانات 235
17	تقديم الطالب لطعن يطلب فيه التحويل من علم الاجتماع 236
18	أسباب اختيار الطلبة المحولون لفرع علم الاجتماع بالضبط 237
19	التخصصات التي كان يرغب فيها زملاء أفراد العينة 238
20	كيفية تحويل الطلبة إلى علم الاجتماع 239
21	هل للطالب أصدقاء من فروع أخرى التحقوا بعلم الاجتماع؟ 240
22	علم الطالب بالبطالة التي مر بها زملاءه، فكيف يلتحق بعلم الاجتماع 241

243	الرضى عن الدراسة في فرع علم الاجتماع.....	23
243	توافق البرنامج الدراسي مع ميول وطموحات أفراد العينة.....	24
244	مكانة علم الاجتماع في الجزائر.....	25
245	تغير صورة علم الاجتماع لدى الطلبة بعد دراستهم له.....	26
246	مقارنة الطلبة لمكانة علم الاجتماع في الجزائر والبلدان الغربية.....	27
248	تصور الطلبة في حالة عدم وجود علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية.....	28
253	أسباب عدم مواصلة الدراسة لزملاء أفراد العينة في فروعهم الأصلية.....	29
254	معرفة أفراد العينة حول لإمكانية التوظيف بعد التخرج.....	30
256	التكامل الموجود بين تكوين الطالب ومهنة المستقبل.....	31
257	المهنة التي يرغبها أفراد العينة.....	32
258	رغبة الطلبة في مواصلة دراستهم فيما بعد التدرج.....	33
259	أسباب رغبة بعض أفراد العينة في مواصلة الدراسة بعلم الاجتماع.....	34
260	نفور بعض أفراد العينة من مزاولة الدراسة فيما بعد التدرج.....	35
261	ممارسة أصدقاء أفراد العينة لوظائف في ميدان تخصصهم.....	36
261	الميادين التي يمارس فيها المتخرجون من علم الاجتماع ووظائفهم.....	37
262	زملاء العينة العاطلون عن العمل أو مروا بفترة بطالة.....	38
263	رغبة أفراد العينة في علم الاجتماع لو التحقوا بالجامعة من جديد.....	39
264	دوافع وأسباب اختيار الطالب لعلم الاجتماع، فرضاً لو أنه يلتحق بالجامعة من جديد.....	40
266	نصح أفراد العينة لأصدقائهم أو أبنائهم للالتحاق بعلم الاجتماع.....	41
267	سبب اختيار الطلبة لتخصص من تخصصات علم الاجتماع.....	42
271	نوع الكتب التي يطالعها الطالب.....	43
272	رأي الطلبة في دور الجمعيات في تحسيس الطالب الجامعي.....	44
273	معرفة الطالب بوجود فرع علم الاجتماع بالجامعة قبل الالتحاق بها.....	45
274	المصادر التي من خلالها حصل الطالب على معلومات عن فرع علم الاجتماع.....	46
275	كيفية توجيه الطالب إلى علم الاجتماع دون معرفته بوجود هذا الفرع.....	47
276	مهام المتخرج من علم الاجتماع.....	48
278	مناقشة طلبة علم الاجتماع لمكانة، ودور علم الاجتماع في الجزائر.....	49
279	معرفة أفراد العينة لعلماء اجتماع جزائريين.....	50
280	معرفة الطلبة للتخصصات علم الاجتماع غير الموجودة بالجزائر.....	51

281 مكانة علم الاجتماع في الجزائر، وهل هي نفسها في الدول المتقدمة	52
283 رؤية الطلبة لعلم الاجتماع قبل دراستهم له	53
284 من الذي بإمكانه ترقية علم الاجتماع في الجزائر؟	54
285 هل للجامعة دور في ترقية علم الاجتماع	55
287 كيفية مساهمة الجامعة بما يخدم علم الاجتماع	56
288 تصور الطلبة للمجتمع الجزائري في حالة الاستعمال الفعلي لعلم الاجتماع	57
288 تصور الطلبة في حالة عدم وجود علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية	58
290 رأي أفراد العينة في برنامج علم الاجتماع	59
291 توقع أفراد العينة من مزاولة دراستهم في علم الاجتماع	60
292 وجهة نظر الطلبة حول المقاييس المدروسة	61
295 رأي الطلبة نحو أساتذتهم من خلال الدروس	62

الفهرس

	ملخص	
	شكر	
	فهرس الجداول	
	فهرس المحتويات	
10	مقدمة	
13	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
13	1. أسباب اختيار الموضوع	
14	2. أهداف الدراسة	
16	3. مجال الدراسة	
19	4. الإشكالية	
21	5. الفرضيات	
22	6. تحديد المفاهيم	
32	7. الدراسات السابقة	
44	8. صعوبات الدراسة	
45	9. الأسس المنهجية للدراسة	
45	1.9. المقاربة السوسولوجية	
48	2.9. العينة	
49	3.9. أدوات البحث	
50	4.9. المناهج	
53	الفصل الثاني: علم الاجتماع وإشكالية الموضوع والمفهوم	
53	1. الجذور التاريخية لعلم الاجتماع	
54	2. ظهور علم الاجتماع	
61	3. إسهامات بن خلدون في نشأة علم الاجتماع	
65	1.3. مكانة ابن خلدون عند المسلمين	
67	2.3. علم الاجتماع الإسلامي	
69	4. موضوع وماهية علم الاجتماع	
71	5. وظيفة علم الاجتماع	
73	6. ميادين علم الاجتماع	
74	7. أغراض علم الاجتماع	
75	8. علم الاجتماع في الحياة المهنية	
75	1.8. مهنة عالم الاجتماع	
80	2.8. دور علماء الاجتماع في تقويم المجتمع	
81	3.8. ممارسة عالم الاجتماع لمهام	
82	4.8. مهمة الأخصائي الاجتماعي	

84	الفصل الثالث : تطور حركية الجامعة الجزائرية	84
84	1. نشأة الجامعة	84
85	2. التعليم العالي	85
85	1.2. التعليم العالي في الوطن العربي	85
86	3. تطور الجامعة الجزائرية	86
87	1.3. الجامعة الجزائرية الاستعمارية	87
89	2.3. مرحلة الاستقلال	89
90	1.2.3. أهداف الجامعة الجزائرية في عهد الاستقلال	90
94	4. مراحل إصلاح التعليم العالي بالجزائر	94
99	تواصل الإصلاح في التعليم العالي ونظام الدراسة الجديد	99
100	5. دور الجامعة في التنمية البشرية	100
101	1.5. الجامعة وتنمية العلوم الاجتماعية	101
102	2.5. تفاعلات أطراف المؤسسة الجامعية	102
103	3.5. الإدارة الجامعية	103
103	4.5. الأبعاد الاقتصادية للجامعة الجزائرية	103
105	5.5. الجامعة الجزائرية وسوق العمل	105
107	6.5. الجامعة الجزائرية وفضاء الاستثمار الفكري والعلمي	107
109	6. البحث العلمي في الجزائر	109
112	1.6. عقبات البحث العلمي في الجزائر	112
115	2.6. المؤسسات البحثية الجزائرية	115
117	3.6. غايات البحث العلمي	117
118	7. مشاكل الجامعة الجزائرية	118
120	خاتمة الفصل	120
122	الفصل الرابع علم الاجتماع في الجزائر البلدان النامية	122
122	1. علم الاجتماع في البلدان النامية	122
124	1.1. خصوصيات علم الاجتماع في الدول النامية	124
125	2.1. حاجة البلدان النامية إلى علم الاجتماع	125
131	4. علم الاجتماع في الجزائر	131
132	1.4. علم الاجتماع في المرحلة الاستعمارية	132
133	1.1.4. الممارسة السوسولوجية في المرحلة الاستعمارية	133
134	2.1.4. سوسولوجيو المرحلة الاستعمارية والممارسة السوسولوجية	134
135	3.1.4. دراسات هذه المرحلة	135
137	4.1.4. الدراسات السوسولوجية في المرحلة الكولونيالية	137
138	5.1.4. خصائص الإرث السوسولوجي الكولونيالي	138
139	2.4. السوسولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال	139
140	1.2.4. وضعية علم الاجتماع من 1971 إلى 1984	140
141	2.2.4. وضعية علم الاجتماع من 1984 إلى يومنا هذا	141
143	5. الإطار القانوني لعلم الاجتماع في الجزائر	143
144	1.5. واقع علم الاجتماع في الجزائر	144
149	2.5. إحداث التخصصات	149
149	3.5. برامج علم الاجتماع	149
150	4.5. وجهة نظر الطلبة لعلم الاجتماع	150
153	5.5. علماء الاجتماع في الجزائر وأعمالهم	153
154	1.5.5. رد الاعتبار لعلم الاجتماع في الجزائر	154

156	2.5.5	ماذا أفعل بدراستي في علم الاجتماع
156	3.5.5	مصير دارسي علم الاجتماع
158	4.5.5	مستقبل علم ورجل الاجتماع في الجزائر
160	6.5	نظرة المجتمع لعلم الاجتماع
161	6	البحث العلمي وعلم الاجتماع
163	1.6	النخبة وعلم الاجتماع في البلدان النامية
164	2.6	لمحة تاريخية عن تدريس علم الاجتماع في الجزائر
166	3.6	الأستاذ والبرامج الجامعية في علم الاجتماع
171	7	علم الاجتماع وسياسة التشغيل في الجزائر
172	8	الممارسة السوسولوجية في الجزائر
174	9	الانتقادات الموجهة لعلم الاجتماع
176		الفصل الخامس التوجيه الجامعي في الجزائر
176	1	مفهوم التوجيه
178	2	نظريات التوجيه
182	3	التوجيه الجامعي
183	1.3	خصائص التوجيه
184	2.3	مهام الموجه أو المرشد الطلابي
185	3.3	أهمية التوجيه الجامعي
185	4	التوجيه الجامعي في الجزائر
186	1.4	سياسة التوجيه في الجامعة الجزائرية
187	2.4	أهداف التوجيه
188	5	أسس التوجيه ومقاييسه البيداغوجية
190	6	عوامل اختيار الطلبة للتخصص
195	3.6	صعوبة اتخاذ القرار
197	4.6	خطوات الاختيار السليم
198		خاتمة الفصل
200		الفصل السادس أزمة علم الاجتماع في البلدان النامية
200	1	علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق
202	2	علم الاجتماع، السلطة، وأسباب التخلف
205	3	البحوث الاجتماعية وركود التنمية
210	4	عوائق قيام علم اجتماع عربي موحد
212	5	ضرورة النهوض بعلم الاجتماع
213	6	نحو علم اجتماع عربي
215	7	أزمة علم الاجتماع في البلدان النامية
218		الفصل السابع: الجانب الميداني للدراسة
218	1	تحليل البيانات الخاصة بمواصفات العينة
228	1.1	ملخص الخصائص العامة للعينة
230	2	تحليل بيانات الفرضية الأولى ونتائج الجزئية
253	3	تحليل بيانات الفرضية الثانية ونتائج الجزئية
271	4	تحليل بيانات الفرضية الثالثة ونتائج الجزئية
300	5	النتائج العامة للدراسة
303	6	اقتراحات الدراسة
307		الاستمارة
314		قائمة المراجع

مقدمة

علم الاجتماع من العلوم القديمة النشأة والحديثة في الاستعمال والتطبيق نظرا لما حصل عليه هذا العلم من تطورات وتغيرات وإصلاحات سواء من ناحية الأطر النظرية والتطبيقية. فلم يعد ذلك العلم التابع لأم العلوم – الفلسفة- وإنما اتسعت مجالات استعماله والتي أصبحت تمس اليوم مختلف أو جميع ميادين الحياة الاجتماعية بكل ما تحمله كلمة مجتمع من معنى.

ونظرا لما لهذا العلم من أدوار ووظائف هامة في المجتمع، أصبح الاهتمام به كبيرا، والعناية به واجبة وضرورية استنادا إلى ما قدمه علم الاجتماع من دفع لعجلة التنمية في شتى نواحيها. ولما استطاع هذا الفرع العلمي القائم بذاته لأن يكون علما مستقلا بذاته كما نوه بذلك العلامة ابن خلدون، حيث أصبح يُدرس في جميع جامعات العالم.

ولأن الجزائر تعتبر جزءا من هذا العالم عملت على تدريس علم الاجتماع بجامعاتها كفرع مستقل عن العلوم الأخرى منذ بداية الاستقلال، فقد انفردت حتى على بعض شقيقاتها من الدول المغربية والعربية- التي أدمجت علم الاجتماع كمقياس ضمن البرامج التكوينية الجامعية لا أكثر، وغلق بعض هذه الدول لهذا القسم أحيانا أخرى- بتدريس هذا العلم كفرع لا يتبع لأي علم آخر أو لتخصص من التخصصات العلمية الأخرى، بل عمدت إلى إدماج مادة علم الاجتماع ضمن الفروع التقنية، وذلك لما لهذا العلم من الأدوار الجوهرية التي بإمكانه أن يلعبها في عملية التغيير والإصلاح.

ورغم اتساع رقعة انتشار فرع علم الاجتماع عبر معظم جامعات الوطن الجزائرية، إلا أن وظيفته الأساسية تبقى ليومنا هذا شبه غائبة إن لم نقل منعدمة أحيانا أخرى. وفي هذا تتداخل وتتشابك العيد من العوامل التي ساهمت في وأد هذا العلم وهو في مهده أي منذ بداية تدريسه في الجزائر، وإلا فكيف نفسر عدم تقديم علم الاجتماع لأي شيء ملموس يُذكر على الساحة العملية والتطبيقية إلا القليل من الدراسات السوسولوجية، ورسالات الدكتوراه و مذكرات الماجستير ومذكرات نهاية التخرج أي الليسانس، والتي تبقى لحد الساعة حبيسة رفوف المكتبات لا يستفيد منها سوى فئة معينة ومحددة من أفراد المجتمع ألا وهي فئة الطلبة والباحثون وحدهم دون غيرهم.

كما أن الأعمال السوسولوجية ما هي إلا وسيلة للترقية المهنية لأصحابها والطموح إلى نيل المناصب والوظائف السامية والعالية في المجتمع، لأن المشتغل بحقل علم الاجتماع لا يظهر شأنه ولا

يعي أحد قيمته إلا إذا كان يشغل من المناصب ما يميزه عن غيره من ذوي الاختصاصات العلمية الباقية لأنها في الكثير من الأحيان تتطلب تأهيلا علميا عاليا.

وعليه، يمكننا أو من حقنا أن نتساءل: هل نحن - الدول النامية ومنها الجزائر- في غنى عن تدريس علم الاجتماع بكل تخصصاته، وبعبارة أخرى هل وصلنا إلى ما توصل إليه غيرنا من التقدم والتطور والنجاحات المختلفة الميادين، وأصبحنا لسنا بحاجة إلى مثل هذا العلم الذي بمقدوره إخراجنا من الأزمات المتتالية والمتفاقمة يوما بعد يوم لتغيير أوضاعنا نحو الأفضل؟ أو هل عجز علم الاجتماع عن إيجاد حلول ومقترحات لمثل هذه الأزمات التي تتخطب فيها الدول النامية والجزائر على الخصوص؟ من هنا نصل إلى نتيجة أساسية وهي أن علم الاجتماع في بلادنا لا يُدرس من أجل تقديم خدماته النافعة للمجتمع، أو ليستفيد منه أفراد، عامة والسلطة على وجه الخصوص، وإنما يُدرس من أجل أن يُرس فقط. إذن نحن نستعمل علم الاجتماع لا لغاية إلا لعدم القول بعدم وجود فرع يسمى علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية ومن أجل غاية التباهي، رغم إثبات هذا العلم جدارته الحقيقية بأنه علم عالمي استعمله غيرنا أحسن استعمال، وساعدتهم في ذلك أنظمتهم وأيديولوجياتهم فوصلوا إلى ما وصلوا إليه الآن، فهو علم من أجل إفادة المجتمع وليس من أجل مصالح ضيقة أخرى.

إن علم الاجتماع في الجزائر نال من التقزيم والتهميش والإقصاء ما فيه الكفاية عن قصد أو عن غير قصد، أفلم يحن الوقت لرفع اللبس عنه وما لحقه من الشوائب، والعمل على إعطاء صورة مشرفة لهذا العلم للأطراف التي ساهمت في تهميشه، وأنه ذلك العلم الذي يكشف عن خبايا المجتمع وتوير أفراد بمصالحهم وحقوقهم. لذا نراه الفرع الوحيد الذي يزعج العديد من الأطراف، فهو يُغرب ويقصي أطرافا أخرى من المساهمة والمشاركة في تطور وازدهار المجتمع.

إن الجدير بالذكر أن الجزائر في اعتمادها وتركيزها على العلوم التكنولوجية والتقنية أو العلوم الصعبة - كما يخلو للبعض تسميتها- زعما منها بأنها المخرج الوحيد للبلاد من دائرة تخلفها، وإهمالها الواضح للعلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع خاصة تركها في دوامه مستمرة، الشيء الذي ضاعف من أزماتها ومشاكلها، لأن هذا العلم يحمل العديد من أسباب الرقي والتطور إذا ما استعمل أحسن استعمال.

لقد شكلت هذه التصرفات وما آل إليه علم الاجتماع نتيجة التهميش والإقصاء والاعترا ب صوراً سيئة غير مرغوبة لا من طرف المجتمع ولا حتى لدى دارسيه، وأنتجت لديهم وجهات نظر مخالفة تماما لما يحمله هذا العلم من تصورات مستقبلية، الشيء الذي دفع بالعيد من الطلبة الجامعيين إلى النفور منه وجعله آخر فرصة لهم من بين الاختيارات الممنوحة لهم، حيث نلاحظ أن أغليبتهم يلتحقون به قهرا ناتج عن فلسفة توجيه جامعي ناقص مبيني على عدم احترام رغبات وطموحات الطلبة، كما أصبحت هذه التصورات متبادلة بين طلبة علم الاجتماع استنادا إلى قاعدة جوهرية ألا وهي أن التخصص في علم

الاجتماع لا يضمن لهم مستقبلا مهنيا مريحا بأقل عناء ومشقة في البحث عن وظيفة تضمن لهم حياة كريمة، خاصة وأن علم الاجتماع هو العلم الوحيد الذي لا يمكن استعماله كمهنة حرة كسائر التخصصات الجامعية الأخرى. وعلى هذا الأساس فقد قسمنا هذه الدراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: وفيه تمت معالجة الإطار النظري والمنجي لهذا العمل.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى إشكالية علم الاجتماع بين الموضوع والمفهوم، حيث تناولنا فيه المسار التاريخي لعلم الاجتماع، مع إبراز فوائده وميادينه، ومهنة عالم الاجتماع.

الفصل الثالث: وتعرضنا فيه إلى تطور حركية الجامعة الجزائرية، ومختلف أطرافها، وإلى البحث العلمي في الجزائر وهيئاته ومشاكله، ومشاكل الجامعة بوجه عام.

الفصل الرابع: تناولنا بالدراسة والتحليل مختلف المراحل التي مر بها هذا العلم في الجزائر كل مرحلة على حدة، مع تبيان تصورات الطلبة والمجتمع ونظرتهم إلى علم الاجتماع.

الفصل الخامس: تعرضنا إلى التوجيه الجامعي وفلسفته في الجزائر، أسسه ومقاييسه، وإبراز مدى الصعوبات التي يواجهها الطالب المقبل على الجامعة في اتخاذ قرار سليم بشأن اختيار تخصصه الجامعي.

الفصل السادس: وفيه تناولنا أزمة علم الاجتماع في البلدان النامية، وعوائق قيام علم اجتماع عربي موحد، مع إمكانية النهوض بهذا العلم ضمن أطر نظرية وتصورات فلسفية خاصة تتوافق والشخصية العربية الإسلامية.

الفصل السابع: فقد خصص هذا الفصل للجانب الميداني لهذه الدراسة، وقد حاولنا فيه قدر الامكان تحليل البيانات التي استقينها من الميدان والخاصية بفرضيات الدراسة الثلاث، مع تقديم للنتائج الجزئية الخاصة بكل فرضية. وأخيرا النتائج العامة للدراسة وبعض اقتراحاتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع:

إنه من الأهمية بمكان دراسة تصور طلبة علم الاجتماع لتخصص علم الاجتماع، الذين يزاولون فيه دراستهم، ذلك للوقوف على تصوراتهم لهذا العلم من جهة، وعلى أهمية تلك التصورات وأثرها على دراساتهم من جهة ثانية، وتأثيرها على مستقبلهم من جهة أخرى.

إن معرفة الدواعي التي تؤدي إلى نفور الطلبة من علم الاجتماع، تكتسي أهمية قصوى لإدراك الخلل، الناتج ربما عن خلل نسقي يمكن تدارك إصلاحه من خلال ميكانيزمات البناء الاجتماعي، أم يعود لإعادة النظر في الخلل جذرياً، مما يجعل المشكلة تعود إلى أصول أكثر عمقاً.

ومن الأسباب الموضوعية التي دفعت بنا إلى اختيار موضوع صورة علم الاجتماع لدى الطلبة الجامعيين وطلبة علم الاجتماع على الخصوص، هي محاولة منا لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين إقبال الطلبة الجدد والمحولين إلى علم الاجتماع لهذا الفرع، ومعرفة الأسباب التي تدفع بالطلبة إلى اختيار علم الاجتماع، إلى جانب التطرق إلى مدى رضى الطلبة بعد التحاقهم بهذا العلم، وأسباب نفورهم منه.

إضافة إلى ذلك إمكانية الوقوف عند الصورة التي يحملها الطلبة سواء قبل أو بعد التخصص في علم الاجتماع، والوقوف على مدى جدوى وفعالية هذا العلم، ومدى تحقيقه للأهداف الاستراتيجية والاجتماعية التي سطرته الدولة بدون مساهمة علماء الاجتماع.

كذلك محاولة إعطاء صورة واضحة عن علم الاجتماع نافع، مع سياسة تعليمية مبنية على الإرشاد والتوجيه الجامعي العقلاني، لأنه من الأهمية بمكان دراسة تصور طلبة علم الاجتماع لتخصص علم الاجتماع، الذين يزاولون فيه دراستهم، ذلك للوقوف على تصوراتهم لهذا العلم من جهة، وعلى أهمية تلك التصورات وأثرها على دراساتهم من جهة ثانية، وتأثيرها على مستقبلهم من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الإصلاحات التي طرأت على العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، سواء في مقرراتها، أو برامجها، ووحداتها، إلا أنه لم تستطع أي جهة من الجهات المعنية، سواء القائمين

على هذا العلم، أو المشتغلين به، أو أصحاب القرار السياسي، والتربوي النهوض بهذا العلم للتدخل في حل مشاكل المجتمع ومعضلاته، وذلك بالنظر إلى المنشغلين بعلم الاجتماع، والمتخرجين منه، وتصنيفهم كسائر المتخرجين من التخصصات الأخرى. فهم طلبة كغيرهم من الطلبة، اجتهدوا سنوات طويلة، إلا أن سوق العمل لا ينظر إلى هذه الفئة من الطلبة بعين الاعتبار، حيث يقل الطلب عليها، ذلك لأن الوظائف التي تتلاءم مع تكوينهم قليلة وقليلة جدا.. فهم يعانون عناء كبيراً في الحصول على وظيفة قارة ومحترمة في القطاع العمومي، وتكاد تكون منعدمة في القطاع الخاص.

إنه لحد الساعة لم يتم تحديد مهمة ودور المتخرجين من علم الاجتماع في عالم الشغل، والتي تبقى غامضة و نظرية إلى حد بعيد، رغم ضرورة تواجد هذا النوع من التخصصات في كافة أنشطة المجتمع ومجالاته كغيره من التخصصات العلمية الأخرى، لأنّ هذا العلم يبقى التخصص الفريد من نوعه الذي لا يمكن ممارسته كنشاط أو مهنة أو وظيفة حرة.

كما أن لقلّة الدراسات في هذا المجال، والتي تبقى ضئيلة جداً، والتي ترجع حسب الدكتور جمال معتوق إلى ما يلي: " لأنه ربما ومن خلال هذه الدراسات قد يُرفع اللبس عن هذه النظرة الدونية أو الضبابية لدى عامة الناس عن هذا التخصص، ولو توسّع نطاق مثل هذه الدراسات، لوجدت أذناً صاغية للرفع من قيمة هذا العلم عن طريق الإلحاح الدائم والمتواصل، وبالتالي يخرج هذا الاختصاص من قوقعته التي دام فيها طويلاً "

أخيراً، ومن الدوافع الموضوعية في اختيار هذه الدراسة، محاولة البحث عن أطر نظرية جديدة في علم الاجتماع، لأنّ السيرورة التاريخية لهذا العلم قد أثبتت وأيقنت بنجاعته وفائدته. وبالتالي إعطاء صورة واضحة عن علم اجتماع نافع.

وإذا كانت الدواعي الموضوعية كفيّلة بالتطرق لمثل هذه الدراسة، إلا أن ذاتية الباحث السوسيولوجي تلحّ عليه لدراسة صورة ميدانه لدى الآخرين، خاصة طلبة علم الاجتماع.

2. أهداف الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها أنها تقدم معلومات إحصائية تفيد كلية العلوم الاجتماعية وحتى أقسامها عموماً، وعلم الاجتماع على الخصوص والمعلومات في عملية قبول الطلبة لهذا التخصص، ووضع سياسات خاصة للقبول . كذلك يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في إجراء دراسات مقارنة بين واقع علم الاجتماع في جامعة البليدة ومقارنته مع واقعه في الجامعات الأخرى عبر التراب الوطني، ولما لا في الدول العربية الأخرى التي تقوم بتدريس علم الاجتماع. وأخيراً مقارنة هذا الوضع مع نظيره في الدول المتقدمة التي استفادت كثيراً من الدراسات السوسيولوجية .

من أهداف هذه الدراسة المتواضعة، نذكر على سبيل المثال:

1- محاولة الرفع من قيمة، ومكانة، ودور، ووظيفة علم الاجتماع، الذي أعطى ثماراً ونتائج، ودفعاً كبيراً لعجلة التنمية في البلدان المتقدّمة، التي اعتمدت عليه في الكثير من مجالات الحياة، إن لم نقل في جميعها.

2- الوقوف عند معاناة علم الاجتماع للتأخّر والركود والتهميش وعدم الاهتمام به في بلدان هي بحاجة ماسّة إليه أكثر من غيرها. إننا لا ننكر في أي حال من الأحوال بوجود علم اجتماع في الجزائر، أو في الوطن العربي بكامله، كغيره من التخصصات الأخرى منذ زمن بعيد، إلا أنّه بقي في مهده يصارع الطرائق التقليدية الكلاسيكية البحتة في مناهجه، وطرائقه في معالجة الظواهر الاجتماعية، التي هي في تجدد مستمرّ ودائم، والتي لم تجد من يتناولها بالدراسة والتحليل السوسولوجي التي تعطي حلولاً نافعة لمعضلات المجتمع.

3- تميز علم عن غيره من التخصصات العلمية والاجتماعية بالنظرة الدونية من قبل الملتحقين به، أو المتخرّجين منه. فالتجربة والتطبيق لم تعد من خاصيّة العلوم التكنولوجية فحسب، وإنّما تمس كذلك مجال العلوم الإنسانية كذلك. فإذا ما تخلى علم الاجتماع عن الصبغة الأمبريقية – التجريبية- فإنّه ينقص من فعاليّته ووظيفته الجوهرية.

4- إعادة الاعتبار لعلماء الاجتماع و إعطائهم مكانتهم الأساسية والجوهرية في المجتمع، لأنهم لا محالة سيؤدون إلى تدارك العجز الملاحظ على مختلف المستويات الاجتماعية، والاستفادة من الدراسات السوسولوجية في حل المشكلات الاجتماعية، وذلك لما تحتويه مثل هذه الدراسات من أسباب للتقدّم والنّطور بكلّ موضوعية، وعدم الإنقاص من أهميتها خاصة في البلدان النامية في شتى الميادين، بدلاً من الرّكود الذي تعيشه منذ زمن طويل، رغم امتلاكها لكلّ أسباب الرّقي والازدهار لما تحتوي عليه من قدرات ماديّة وبشريّة تفوق عن تلك المتوفرة في البلدان الرأسمالية المتقدّمة.

5-محاولة إعادة التلاحم بين الصّفوة العلمية بكلّ إداراتها مع الصّفوة السياسية وتضافر جهودهما للاهتمام بمجال الدراسات السوسولوجية خاصة، واستشارات المختصين فيها في كل ما يتعلق بمجالات التنمية المختلفة. وإذا ما تباعدت الهوة بين هاتين النخبتين، فإنه يتجسد السبب الجوهرية في تخلف البلدان النامية.

6- ضرورة الوقوف وقفة تأمل كبرى، للنظر في تصور المجتمع لتخصّص علم الاجتماع عامة والطلبة خاصة. فلو أعطيت الحرية الكاملة للطلبة في اختيار تخصصاتها، لوجدنا أن فرع علم الاجتماع يكون في المراتب الأخيرة اختياراً من طرف الطلبة الجدد. أما عن التحاق الطلبة القدامى بهذا الفرع له تفسيرات كثيرة، ومتباينة، ومختلفة عن تلك التي توجد عند الطلبة الجدد.

3. مجال الدراسة:

1.3. المجال المكاني:

إن المجال المكاني لهذا البحث هو جامعة سعد دحلب بالبلدية لاحتوائها على معظم تخصصات علم الاجتماع، هذه الجامعة التي تستقطب أكبر عدد من الطلبة سنويا. أما فيما يتعلق بجامعة البلدية فقد فتحت أبوابها سنة 1981 وعرفت في تطورها ثلاث مراحل هامة سواء فيما يخص التسيير أو جانب الهيكلية.

المرحلة الأولى:

والممتدة من سبتمبر 1981 إلى ديسمبر 1984 كانت الجامعة خلالها تسيير على أساس أنها مركز جامعي يضم اختصاصات محدودة هي الجذع المشترك تكنولوجيا، الهندسة المعمارية، علوم زراعية، و العلوم الطبية.

المرحلة الثانية:

تمتد من جانفي 1985 إلى أوت 1989، تجلت فيها وضع خريطة جامعية متمثلة في إرساء قاعدة المعهد. وكانت تضم معهد الميكانيكا، الهندسة المعمارية، الإلكترونيك، العلوم الزراعية، الكيمياء الصناعية، ومعهد علوم الطيران.

المرحلة الثالثة:

تبدأ من أوت 1989 إلى سبتمبر 1998، يتحول المركب الجامعي إلى جامعة بموجب المرسوم رقم 137/89 المؤرخ في 01-01-1989 والمتعلق بإنشاء جامعة البلدية. وطبقاً للمرسوم 204/95 المؤرخ في 05-08-1995 المتمم والمكمل للمرسوم 137/89 وبموجبه أصبحت الجامعة تشتمل على اثني عشرة معهداً وست دوائر وهي:

معهد العلوم الدقيقة الذي يشمل الرياضيات، الفيزياء، والكيمياء؛

معهد العلوم البيطرية؛

معهد العلوم القانونية والإدارية؛

معهد العلوم الاقتصادية بمدييه الطويل والمشتمل على علوم التسيير، العلوم التجارية، والعلوم

الاقتصادية. أمّا المدى القصير يتمثل في الإعلام الآلي، تجارة دولية، والمحاسبة؛

- معهد اللغات الحية وهي الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، اللغة والأدب العربي؛

- معهد العلوم الطبية باختصاصيه جراحة الأسنان والطب العام؛

- معهد العلوم الزراعية بمدييه الطويل والقصير؛

- معهد الإلكترونيك بمدى قصير وطويل؛

- معهد العلوم علوم الطيران مدى القصير والطويل؛

- معهد الكيمياء الصناعية؛

- معهد الهندسة المعمارية.

أما دوائرها فهي كالتالي:

دائرة العلوم الاجتماعية، دائرة الهندسة الريفيّة، دائرة الهندسة المدنية، دائرة الإعلام الآلي، وأخيراً دائرة علوم الأرض.

المرحلة الرابعة:

والتي تمتدّ من ديسمبر 1998 إلى يومنا هذا، وبموجب المرسوم رقم 390/98 المعدّل للمرسوم

رقم 137/89 تحولت الجامعة إلى نظام الكليات وتضمّ:

- كلية العلوم؛

- كلية الطب؛

- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛

- كلية العلوم الزراعية والبيطرية؛

- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية؛

- كلية العلوم القانونية والإدارية؛

- كلية علوم الهندسة.

ومادام مجال دراستنا هو قسم علم الاجتماع بجامعة البلّيدة، فكان يقوم بنشاطاته التدريسية بصورة غير مهيكلة قانونيا إلى غاية إحداث نظام الكليات، أين أصبح معهد علم الاجتماع عبارة عن قسم من أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. ففي مارس 1991 انطلق القسم بعشرة (10) أساتذة و (191) طالبا.. أما التخصصات الموجودة فهي كالتالي:

- علم الاجتماع العائلي؛

- علم الاجتماع الديموغرافي؛

- علم الاجتماع التربوي؛

- علم الاجتماع الاتصال؛

- علم الاجتماع الجريمة والانحراف؛

- علم الاجتماع التنظيم والعمل.

هذا فيما يخص التكوين في التدرج، أما مرحلة ما بعد التدرج، فقد تم فتح الماجستير في علم الاجتماع الثقافي خلال السنة الجامعية 2000-2001 وذلك بستة (06) مقاعد بيداغوجية. أما خلال السنة الجامعية 2003-2004، فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين ستة عشر (16) طالبا وطالبة. وقد التحق بالقسم - علم الاجتماع- 13 طالبا ماجستير علم الاجتماع الثقافي، ثمانية منهم (08) في الثقافي، وخمسة

(05) علم الاجتماع التربوي. وفتحت خلال السنة الجامعية 2003-2004 تخصصات أخرى في الماجستير كعلم الاجتماع التربوي، التنظيم والعمل، علم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع العائلي. أما في الدكتوراه، وخلال السنة الجامعية 2003-2004 فقد تم تسجيل طالبين (02) في الديمغرافيا، وأربعة (04) في علم الاجتماع الثقافي. أما بالنسبة للتأطير، فيتوزع تعداد الأساتذة على النحو التالي: (02) أستاذان محاضران، (26) أستاذا مكلفا بالدروس، (12) أستاذا مساعداً.

2.3. المجال البشري للدراسة وتوزيع الاستثمارات:

يتمثل المجال في تحديد عينة عشوائية من طلبة علم الاجتماع من مختلف تخصصات هذا الفرع: لقد قمنا بحصر أعداد طلبة تخصص علم الاجتماع في جامعة سعد حلب من مصلحة التخطيط والإحصاء التابعة لنيابة رئاسة الجامعة المكلفة بالتخطيط. وقد تبين أن مجتمع الدراسة متكون من 419 طالبا وطالبة متخصصا في السنة الرابعة مشتملا على كل التخصصات، إلى جانب 412 طالب وطالبة في الجذع المشترك علم الاجتماع أي السنة الأولى.

ثم قمنا بعد ذلك بتوزيع الاستثمارات داخل صفوف السنة الأولى والرابعة علم الاجتماع أثناء المحاضرات، وإعادة جمعها في الأسبوع الذي تلا توزيعها، ذلك لترك الفرصة للطلبة حتى يقوموا بالإجابة عن الأسئلة بكل راحة وتمعن خاصة الأسئلة المفتوحة منها.

لكن عند تحليل وتفحص الإجابات، لاحظت العديد من التهكمات من طرف الطلبة، الشيء الذي يزيد في البرهنة على فرضيات البحث، والدالة على عدم اهتمام الطلبة بفرع علم الاجتماع والإجبار على مزاوله الدراسة فيه، وقد تمت العملية نهاية شهر نوفمبر من عام 2002.

3. الإشكالية:

مرت الجامعة الجزائرية بمراحل كغيرها من مؤسسات التكوين والتعليم، ووصلت بعد جهد كبير من الإصلاحات المتتالية إلى ما هي عليه الآن، والتي انطلقت بداية من السبعينات، إذ كان الهدف من وراء هذه الإصلاحات يرمي إلى تكوين الإطارات التي يحتاجها المجتمع، وذلك في أسرع وقت وأقل جهد ممكنين. وبالنظر لخصوبة البيئة الاقتصادية آنذاك بالنسبة للمتخرجين من حيث وفرة مناصب الشغل، فقد كانت العلاقة التي تربط الجامعة بالمحيط المهني متينة إلى حد ما، وهذا ما سهّل مهمة الجامعة في الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

وإذا كانت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي في مرحلة ثورة ثقافية واقتصادية، فكان على الجامعة أن تتخرط في هذا الركب، لتشد عضد الخطاب الرسمي خاصة في فترة الثمانينات التي كانت تمثل عهد أجراً للإصلاحات لتحقيق ديمقراطية التعليم من حيث الانتشار والمساواة، وتحقيق جزارة الإطارات والمنظومة الجامعية ككل. وهو ما تعبر عنه الأرقام التالية، والتي تمثل تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية من 3000 عام 1962 إلى ما يربو عن 20000 طالب سنة 1972 [1] ص 142، فضلاً عن توسع الهياكل القاعدية، مما انجر عنه زيادة تدفق الأعداد الهائلة من الطلبة. حيث أن عدد المسجلين قد وصل سنة 2002-2003 إلى 589993 طالب وطالبة في مرحلة التدرج، أما فيما بعد التدرج فقد بلغ تعداد الطلبة إلى 26579 طالب وطالبة في مختلف التخصصات [2]. أما فيما يخص تأطير هذه الأعداد الهائلة من الطلبة استوجب المخطط الشامل لتوظيف ما يربو عن 57747 أستاذاً خلال السنة الجامعية 2002-2003، منهم 90 أستاذاً أجنبياً [2]، عن الهياكل القاعدية الجامعية، والمعاهد والمدارس الوطنية فقد بلغت 55 مؤسسة جامعية سنة 2002-2003 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) [2]

لكن أمام هذه الزيادة المذهلة في عدد الإطارات المتخرجة، بقيت القطاعات الإنتاجية والخدماتية عاجزة عن إدماجها واستغلالها نظراً لتشعبها، وعدم وفرة مناصب العمل، مما انجر عنه فائض، وعدم التوازن بين الإطارات التي أعدت خصيصاً للعمل وسوق العمل. يضاف إلى هذا الأزمة الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها الدولة الجزائرية طيلة الثمانينات، وما أفرزته من تغييرات سياسية أثرت على المنظومة الجامعية، مما جعل الخطاب الرسمي يدعو إلى إصلاح الجامعة في أديباته. لكن واقع الجامعة الجزائرية طيلة فترة التسعينات بقي بعيداً عن الإصلاح الفعلي والحقيقي. وعلى الرغم من اتساع التعليم الجامعي بكل تخصصاته مقارنة بالمراحل السابقة، إلا أن الإصلاحات بقيت بعيدة عن المستوى المطلوب.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الجامعة اليوم مشكلة التوازن بين سوق العمل وكمية الكوادر المطلوبة في جميع التخصصات، سواء تلك التي تساهم مباشرة في العمل داخل المؤسسات، أو تلك التي بإمكانها تحويل معارفها المكتسبة من الجامعة إلى مشاريع اقتصادية ناجحة. وما يصاحب هذا المشكل

يتمثل في إشكالية التوجيه الجامعي، وعدد المقاعد المخصصة لكل فرع من الفروع العلمية داخل الجامعات.

وإذا كان يبدو نظرياً أن المجتمع في حاجة ماسة إلى طاقات علمية وتكنولوجية مؤهلة بحكم التطور التكنولوجي، مما يعني أن الجامعة ستنتج بصفة مباشرة إلى دعم التخصصات العلمية والتقنية على حساب باقي العلوم الأخرى ومنها العلوم الاجتماعية - لا سيما علم الاجتماع على وجه الخصوص- التي تطرح نفسها بقوة، بالنظر إلى الأهمية التي تكتسبها من الناحية الاستراتيجية في مخطط التنمية الشامل، والتنمية المستدامة التي يدعو إليها الخطاب الرسمي، خاصة في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

وبغض النظر عن المناقشات المتخصصة في الجانب المنهجي والعلمي للعلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص من وجهة نظر علمية، يمكن طرح المسألة من الناحية العلائقية داخل السياق السوسيو اقتصادي، للتمكن من معرفة الحاجة الملحة للمجتمع للمتخصصين السوسولوجيين.

وإذا كان النقاش الدائر حول أهمية السوسولوجيا بالنظر إلى الإسهامات النظرية في هذا الميدان قد بلغ شوطاً مهماً، فإنه من الأهمية بمكان الاطلاع على الواقع الميداني للسوسولوجيا كفرع علمي ينتمي إلى العلوم الاجتماعية ومدى الأهمية المعطاة له، سواء من الناحية البيداغوجية، أو الوظيفية في المجتمع والمؤسسات الإنتاجية على وجه الخصوص.

إن طرح إشكالية علم الاجتماع في بعدها التكويني التخصصي، والوظيفي المؤسسي، سواء بالنسبة للمؤثرين، أو الطلبة المتكونين باعتبارهم أصحاب مشاريع مهنية مستقبلية، يتطلب مخططاً شاملاً يضع في اعتباره كل الطاقات المُشكَّلة والمتداخلة في هذه العملية انطلاقاً من الإقبال على التخصص في الجامعة إلى التخرج والحصول على وظيفة.

وعليه، فلا يمكن الفصل بين التخصص والمهنة المستقبلية، مما يعطي أهمية كبيرة للتكوين الجامعي في تزويد الطلبة باستراتيجية تعليمية تربط بين عالم الجامعة وعالم الشغل، حيث أن هذا الأخير يساهم بفعالية في تفاعل الطلبة مع التخصص العلمي الذي يدرسونه، وبالتالي ربط علاقة متينة بين الطموح المهني والفعالية التعليمية. لأن التحاقه بالجامعة بتخصصه، يعني أنه اختار مهنة أو مجموعة من المهن التي يعد لها ذلك التخصص، كما يتم اتخاذ القرار في اختيار التخصص بناء على فهم الذات، ومعرفة عالم المهنة.

وإذا كان المتخرج من علم الاجتماع لا يجد مجالاً واسعاً في سوق العمل، إلا أن الجدير بالذكر، ومما يعطي أهمية للسوسولوجيا في العمل الإنتاجي والخدمات ما هو ملاحظ لدى البعض من خريجي هذا التخصص، وذلك من خلال الوظائف التي يشغلونها. فعلى الرغم من توظيفهم على أساس الشهادة وليس على حساب تخصصهم في علم الاجتماع فهم يُظهرون نجاحاً كبيراً في مهنتهم.

إنّ الصّورة التي يحملها الطلبة اليوم عن علم الاجتماع - سواء المتخصّصين فيه أو غيرهم- تختلف من طالب إلى آخر مرتبطاً باختلاف المستويات، فمنهم من كانت له نظرة مسبقة عن هذا التخصص، يلتبسها من خلال عدّة قنوات، منها الرّمالة، والأسرة، والإرشاد والتوجيه الجامعيين، وأصدقاء الجامعة وغيرهم . لكنّ عند ممارسة هذا التخصص و الدّراسة به سرعان ما تتجسّد هذه الصّورة أكثر، أو تتغيّر، الشّيء الذي يدفع بالطالب إلى النّفور من علم الاجتماع، أو يقتنع به مجبراً لنيل شهادة جامعية. لكن هذا يبقى أمراً محدوداً بالنظر إلى الدعاية الفضفاضة في غموضها وتشاؤمها تجاه علم الاجتماع. وعليه، ولتحديد الإشكال المطروح، يمكن طرح الأسئلة التالية:

ما هي الصّورة الغالبة التي يحملها الطلبة تجاه علم الاجتماع؟ وما هي المرجعية التي تشكل أو تحدد صورة وقيمة علم الاجتماع لدى الطالب الجامعي؟ وهل الالتحاق بهذا التخصص هو نتيجة لتوجيه قصري أو قهري، أي إلى حتمية مفروضة، أم هو التحاق إرادي نابع من رغبة الطالب؟ كذلك نسعى من خلال هذا العمل إلى معرفة العوامل الرئيسية الأساسية التي تدفع ببعض طلبة التخصصات الأخرى للالتحاق بعلم الاجتماع عن طريق التحويل. وهل يملك الطالب في علم الاجتماع معرفة كافية بهذا التخصص قبل التحاقه به؟ أم غياب المعلومات الكافية عن علم الاجتماع، وعدم إدراك الطلبة لمهام رجل علم الاجتماع، تجعلهم ينفرون منه؟ وأخيراً هل أن تباين حظوظ الطلبة في التوظيف بعد التخرج تعتبر عاملاً حاسماً يجعل فرع علم الاجتماع آخر رغبة لهم من بين التخصصات الموجودة على بطاقة الرغبات أثناء التسجيل الأولي ؟

5- الفرضيات:

الفرضية الأولى:

التحاق الطلبة بعلم الاجتماع ناتج عن حتمية وليس عن اقتناع تبعاً للصورة التي يحملونها عنه.

الفرضية الثانية:

عدم إقبال الطلبة على علم الاجتماع مقارنة مع الفروع الأخرى يفسر بالغموض المهني لخريجي هذا التخصص.

الفرضية الثالثة:

يفسر بعض الطلبة إقبالهم على علم الاجتماع بمرونة وسهولة الانتقال من سنة إلى سنة والحصول المؤكد على الشهادة.

6. تحديد المفاهيم:

لقد ترددت في هذه الدراسة العديد من المفاهيم السوسولوجية التي تحتاج بدورها إلى شرح وتوسيع حتى يتمكن أو يتسنى للقارئ إدراك ما جاء في هذه الدراسة الميدانية. ومن هذه المفاهيم نجد:

1.6. الحتمية:

لقد نشأ هذا المفهوم كنقيض لمفاهيم أو مبادئ اعتقد أنها هي التي تحكم العالم كالصدفة، والعشوائية، والفوضى، وغياب النظام، والاعتقاد في خضوع العالم إلى قوى غيبية لا سبيل إلى معرفتها أو التحكم فيها على الأقل، وهو ما يعبر عنه أحيانا بالجبرية ويقصد بالحتمية الاعتقاد بأن الظواهر تخضع في نشوئها، وتطورها، وزوالها، لعوامل مادية مضبوطة يمكن معرفتها والتحكم فيها. وتبعاً لذلك يمكن التحكم في توجيه الظواهر التي تأتي نتيجة لها. ففي ظل شروط معينة، تترتب نتائج معينة، ومن ثمة فإنه لفهم النتائج يكفي الرجوع إلى تلك الشروط الثابتة التي لا يمكن أن تكون تلك النتائج إلا نتيجة لها. على أساس هذا المبدأ نشأ العلم، وأمكن تفسير عدد من الظواهر، والتحكم فيها، وتوقع حدوثها، حتى لقد ذهب " كلود برنار " إلى القول بأن العلم حتمي وذلك بالبداية، ولولاها لما أمكن أن يكون . فكان من الطبيعي أن يوجه تصور من هذا النوع المحاولات الأولى لنقل الظاهرة الإنسانية، من حقل التناول الفلسفي إلى حقل التناول العلمي تحت تأثير النموذج الفيزيائي فالشخصية تخضع كغيرها من الظواهر لحتمية، ويمكن تبعاً لذلك معرفتها والتحكم فيها. فالشخص يخضع في سلوكه لقوانين بل إن العمليات العقلية والوجدانية هي نفسها تخضع لقوانين و ما ينتجه الشخص يجد تفسيره في الآليات التي تشغل بها الشخصية وفي تاريخها وفي واقعها . وهو ما ترتب عنه جملة من التفسيرات والقوانين والتأكيدات الأحادية الجانب، حتى لقد اعتقد بعض العلماء (واطسون) أنه يمكن أن يصنع من الطفل الشخص الذي يريد " أعطني عشرة من الأطفال أستطيع أن أصنع لك منهم اللص والمحامي والطبيب أو ما تريد..". وأكد سيجموند فرويد على حتمية بيوسيكولوجية حين حديثه عن الأثر الحاسم للطفولة في تكوين الشخصية وتحديد استجاباتها في كل المراحل اللاحقة، و ترتب عن الاعتقاد في خضوع الشخصية للحتمية أيضاً جملة من القوانين المتحكمة في مجموعة من العمليات النفسية والوجدانية كالتذكر، والإدراك، والانفعال، وغيرها. وإلى جانب ذلك نشأت وبفعل سيادة نفس المبدأ الحتمية، تفسيرات سوسيوثقافية أحادية الجانب ترجع السمات الأساسية للشخصية واستجاباتها بما في ذلك الاستجابات العقلية الفكرية إلى شروط اجتماعية ثقافية، وهي كلها نتائج مترتبة عن سيادة هذا المفهوم وسيادة النموذج المحتدى في محاولة الدراسة العلمية للشخصية، و غيرها من الظواهر الإنسانية، وهو النموذج الفيزيائي. (انظر نصوص : فرويد 1، فرويد 2، رالف لنتن، جي روشي لوسيان جير فينيون).

إلا أن هذه النتائج أثارت إشكالات على مستوى التطبيق ومحاولات التحكم ، كما شكل تفرد الشخصية و اختلاف سماتها من شخص الى شخص و اختلاف استجاباتها لنفس المؤثرات آثار كل ذلك إشكالات تنطلق من خصوصية الظاهرة الإنسانية التي يمكن أن يفضي التعامل معها من منظور علمي إلى إفراغها من محتواها و ذلك بتشبيها و تحويلها إلى موضوع، وهو ما أثار بقوة الحديث عن حدود العلمية في الدراسات الإنسانية بسبب تعقد الظاهرة الإنسانية و تداخلها (انظر نصوص : بياجي ، لادريير ، كارل بوبر ، جون كيميبي). و كنتيجة لهذه الخصوصية تم التأكيد على نسبية النموذج الفيزيائي و عدم صلاحية اعتماده بكيفية متحجرة في دراسة الظواهر السيكولوجية و السوسولوجية، و من ثمة معارضة كل محاولة لاستعارة مفهوم الحتمية من حقله العلمي و اعتماده في دراسة الشخصية بل و معارضة نقل الشخصية من الحقل الفلسفي الى الحقل العلمي و من هنا تأتي مشروعية استحضار المقاربة الفلسفية.

لكن ما هي الحتمية *determinism* ؟ لا شك في أن هذه الكلمة حوت و تحوي مفاهيم مختلفة يستعرض بوبر لنا هذه المفاهيم، فيقول إن فكرة الحتمية دينية الأصل – ولو أن بعضا لديانات نادى بالاحتمية. وفكرة الحتمية تشبه الفيلم السينمائي. فالحاضر هو الصورة التي تُعرض في هذه اللحظة؛ بينما الماضي هو الصور التي تم عرضها؛ أما المستقبل فهو الصور التي لم تُعرض بعد. وهكذا لا يمكن تغيير المستقبل، تمامًا كما أنه لا يمكننا تغيير الماضي ويمكن تعريف الحتمية العلمية كما يلي:

إنها العقيدة التي تقول بأن بنية العالم هي على صورة تسمح بتنبؤ عقلي لكل ظاهرة أو حدث، ودرجة الدقة المطلوبة، شريطة أن يتوفر لنا وصف كامل ودقيق لكل الحوادث والظواهر التي وقعت في الماضي ولكل قوانين الطبيعة.

الحتمية البيئية (Déterminisme) :

نعود مرة اخرى لدور البيئة في الحتمية التاريخية فهي قد تأخذ دور قياسي معياري فلسفي من ابن خلدون الي نظريات دارون. التي تتظاهر بالعقلانية و المنطقية لتحتميم سيرورة التاريخ و المصير.

- نظرية الحتمية البيئية (Déterminisme) :

يقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة فهي التي تسيطر عليه وليس العكس كما يتردد ويشيع، فالبيئة بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتي و حياة حيوانية تؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب ومثال على ذلك: تأثير البيئة على عظام الإنسان، فإذا كان الإنسان يعيش في بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية عضلات الأرجل .. أما إذا كانت بحرية فهي تقوي عضلات اليدين .وقد أدى هذا التأثير المتباين والتناقض الواضح بين الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوروبيين والذي استرعى انتباه الفلاسفة منذ القدم إلى ظهور نظرية الحتمية لتفسير هذا التناقض.

- ابن خلدون وفكرة الحتمية:

لقد اختص ابن خلدون في تفسير علاقة الإنسان ببيئته عن أثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر، وضرب مثلاً على ذلك بشعوب السودان والذي وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً. كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم، وتتميز الأقاليم من الثالث والرابع والخامس بالاعتدال الذي يميز طبائع سكانها أيضاً وألوانهم .. أما الأقاليم غير المعتدلة تلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع فسكانها متوحشون غير مستأنسين. [3]

فكرة الحتمية البيئية :

ومن بين المفاهيم السائدة في علم النفس البيئي مفهوم الحتمية ومن ذلك تأثير الشكل أو التصميم المعماري على السلوك. وفكرة الحتمية غير مقبولة على نطاق واسع بين العلماء في هذا الحقل بسبب زعمها بتأثير البيئة في السلوك وليس العكس، بمعنى إغفالها فكرة الأخذ والعطاء بين البيئة والسلوك أو فكرة التفاعل وتذهب الحتمية إلى القول بأن لكل معلول علة أو لك سبب نتيجة أو لكل مثير استجابة بالضرورة. فالبيئة هي سبب السلوك مع إنكار حدوث التفاعل بين البيئة والسلوك . السلوك يصدر عما يوجد في البيئة من خواص، ولكن هذه النظرية غير مقبولة من الجميع .

التعريف الإجرائي:

أما في هذه الدراسة فأقصد بمفهوم الحتمية هو ذلك الإقبال القهري لبعض الطلبة للدراسة في علم الاجتماع الذين لا رغبة ولا ميل لهم تجاه هذا النوع من التخصص، لما للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للطلاب (كالمحيط الجامعي للطلاب من طلبة وأساتذة وأصدقاء، وتأثير رغبة الوالدين...) من تأثير في توجيه تصور الطلبة للتخصصات الجامعية. حيث كانوا يطمحون للالتحاق بفروع غير فرع علم الاجتماع، معتقدين أنه من خلالها يحققون طموحاتهم الفكرية والشخصية، ويكونون أكبر وأوفر حظ لضمان مستقبل مهني محترم لا يعانون فيه مشقة أطول من مشقة المتخرجين من علم الاجتماع، وذلك بناء على مواقفهم من هذا العلم والصور التي يحملونها عنه، من جراء محاكاتهم لخريجي هذا التخصص، كون هذا الأخير يتمتع بمكانة اجتماعية سيئة ودونية وهو علم مهمش.

2.6.الموقف:

بما أن الموقف يعبر صاحبه ومن خلاله على اتجاه سلوكي معين قد يكون إيجابياً تفاعلياً نحو تصور ما، وقد يكون سلبياً أحياناً أخرى، وعليه نرى بأن هناك علاقة وطيدة تربط المواقف بالتصورات، هذا ما دفعنا إلى الإشارة إلى مفهوم أو مصطلح الموقف، لأن هذا الأخير هو عبارة عن سلوك اجتماعي يعبر من خلاله الطالب على تصوره لعلم الاجتماع أو على التخصص الذي سيختاره.

يشير مفهوم الموقف حسب عاطف غيث إلى "الوضع الكلي للعوامل الاجتماعية المؤثرة في سلوك فرد معين، أو تجربته داخل نسق التفاعل في فترة معينة" [4]ص 109. ويعرفه أحمد عبد اللطيف بأنه "مجموعة الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد، وتؤثر فيه في لحظة ما، وتلك الظروف، يقصد بها الإشارة إلى المثيرات الاجتماعية، ونمط العلاقات القائمة بينها" [5]ص 16.

وعليه، فالموقف يتشكل من مجموعة عوامل، أو مثيرات اجتماعية، تؤثر في الفرد، وفي سلوكه واتجاهاته نحوها، أي تتكون لديه علاقات معينة تجاهها. أما تحديد الموقف، فيشير إليه غيث بأنه "العملية الاجتماعية النفسية التي يقوم فيها فرد معين بفحص وتقييم موقف بالذات، قبل أن يحدد الاتجاهات وأنماط السلوك الملائمة لهذا الموقف" [4]ص 120

وعلى هذا، تقتضي عملية الفحص والتقييم إدراكه المعنى الذي ينطوي عليه الموقف، وذلك في ضوء ثقافته وتصوراته، وقيمه ومعاييره الاجتماعية، إضافة إلى التصورات المشتركة ذات الطابع الثقافي الاجتماعي للموقف. لقد استعمل مصطلح تحديد الموقف في العلوم السلوكية للإشارة إلى جانبيين لنظرية الفعل الاجتماعي: والمعنى الذي ينطوي عليه الموقف في نظر الفاعل، وهنا بالذات، تستخدم تصورات العلوم الاجتماعية في تحليل المعاني، والدوافع، والاتجاهات. البعد الأساسي للمعنى الثقافي الطابع، أي أنه عام ومشارك، وينتقل خلال التنشئة الاجتماعية [4]ص 121.

وعليه، يتحدد الموقف في إطار معناه لدى الفاعل، وذلك من خلال الطابع الثقافي الذي يميز الموقف، والمرجعية الثقافية التي ينتمي، ويستند إليها الفاعل. وهو -الموقف- يتضمن اتجاهات معينة لدى الفرد، نشأت عن طريق التفاعل بين الفرد والمجتمع، أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، والتي تضم الأسرة، والجماعة، والفئة أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. فالفرد يكتسب اتجاهاته، وميوله، وقيمه، ومثله العليا من محيطه الاجتماعي، أو ما يسمى بالخبرات المكتسبة منذ الطفولة.

يعتبر ألبورت الاتجاه حالة من استعدادات عقلية ونفسية، تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها، وتؤثر هذه الحالة على استجابة الفرد أو سلوكه إزاء جميع الأشياء، والمواقف التي تتعلق بهذه الحالة، فالإتجاه حالة استعداد للنشاط الجسمي والعقلي، يعد الفرد ويهيئه لاستجابات معينة. ويشمل الإتجاه ثلاثة جوانب، عقلي معرفي، ووجداني، وسلوكي، وهي مدمجة في العملية النفسية الاجتماعية التي يقوم من خلالها الفرد بفحص وتقييم موقف معين. ويتجاوز مفهوم الإتجاه مفهوم الرأي، والسلوك والاستجابة، فهو - الإتجاه- يشمل مجموعة الآراء، والميول والاهتمامات، والمشاعر التي يحملها الفرد تجاه موضوع ما. وعليه فالموقف يعبر عن اتجاه معين لدى الفرد تجاه قضية أو موضوع معين.

التعريف الإجرائي:

الموقف هو التوجه العام الإيجابي أو السلبي إزاء موضوع التصور. ويتحدد الموقف بناء على اتجاهات مكتسبة لدى الفرد نتيجة تفاعله مع بيئته الاجتماعية، والتي تتكون من الأسرة المنشأ الاجتماعي الأول، والجماعات التي ينتمي إليها، وتشمل الجماعة المهنية، والطبقة الاجتماعية، وغيرها، هذه البيئة الاجتماعية تشكل بالنسبة إلى الفرد الجماعة المرجعية والانتمائية، والتي يصبح ناطقا باسمها. إذن، موقف الطالب من تخصصه الجامعي ألا وهو علم الاجتماع يتحدد في إطار عملية التقييم النفسية والاجتماعية التي يقوم بها، من خلال اتجاهاته النفسية والاجتماعية المكتسبة عبر الخبرات الاجتماعية التي مر بها، والمستمرة عبر مسار حياته، في الأسرة، والمدرسة، والمنظمات التي ينتمي إليها.

3.6. الصورة التصور:

إن الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم التصور في دراسات تحليلية كثيرون وعلى رأسهم " سرج موسكوفيسي S.Moscovici" الذي يقول عن التصور بأنه "يوجد حقل من التصورات حيث توجد وحدة تنظيم العناصر، ويتغير حقل التصورات بتغير محتوى المعلومات من فرد لآخر، ومن جماعة لأخرى، حتى داخل الجماعة بذاتها على حسب مقاييس خاصة" [6] ص 285، و " دونيز جودلي D. Jodelet" و "شلنتال دوبون C. Dupont". إلا أن التصور تاريخيا ظهر في علم الاجتماع، إلا أن نظريته تبلورت في علم النفس الاجتماعي. حيث أن التصورات هي محددات الفعل الاجتماعي وسلوكاته فهي التي تقوده وتوجهه. وحسب **مونوند Mounound** فإن التصور هو عبارة عن حاصل أنشطة التحليل والتصنيف لمختلف أبعاد الأشياء والتصورات تبني بشكل داخلي من طرف الفرد لاحتواء الواقع وتتدخل بالتالي في كل عملية التعرف على الشيء وكذا في استحضاره. فالتصور ينطلق من معلومات يوفرها المحيط الخارجي، وهذه المعلومات تعالج وتبنى في العقل.

فالتصور أساسا تعني رأيا أو فكرة حول موضوع من المواضيع لشخص معين، ورؤية شاملة وموحدة لموضوع، فهو يعيد هيكله الواقع. ومنه نستطيع القول بأن للتصور وظيفة أساسية هي إعطاء الأفراد معاني لسلوكهم وبالتالي التكيف مع الواقع. حيث يعرفه محمد سعيد فرح "التصور يعني أساسا رأيا أو فكرة. وهو مصطلح يدل على خاصية أو علاقة وصفية. ويعتبر التصور في علم الاجتماع بوجه عام أدنى مرتبة في التجريد من النظرية، ولكنه جزء ضروري من النظرية، لأن النظريات تصاغ من التصورات المستخدمة. ولا ريب أن التصورات تتغير باستمرار، وأن من المهام الدائمة لعالم الاجتماع توضيح التصور وإعادة تعريفه" [7] ص 99.

ويعرف فريد يريك معتوق الصورة فيقول: " الانطباع الذهني للفكرة أو للموقف أو للمشهد" [8] ص 321. وقد جاء في موسوعة علم النفس أن الصورة: "هي تصور داخلي ومبين لشيء أو لحدث أدرك سابقا أو

بُني من قبل الفرد" [9] ص 566. إن الطابع الاجتماعي للتصور ينبثق من استعمال أنظمة الترميز والتأويل التي يمنحها المجتمع، فهو إسقاط للقيم ولطموحات اجتماعية. كما أن هناك ديناميكية للتصور في تطور التفاعلات، الشيء الذي يسمح من تعديل التصورات، وتنتج حينئذ أشكال جديدة ورؤى مركبة كذلك.

إن ميرتون أعطى شرحا واسعا لأهمية تحليل التصورات في علم الاجتماع وذلك في كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي سنة 1957 لما للتصورات من دور في بناء النظرية السوسيولوجية للصورة في علم الاجتماع .

إن مصطلح التصور من المصطلحات التي ناقشها الفلاسفة، ثم اكتست طابعا علميا، أو بالأحرى سيكولوجيا وسوسيولوجيا، وصارت إحدى أدوات تحليل المعاني، وتفسير السلوك، ومفهوم التصور قريب إلى مفهومات أخرى، كالإدراك، والمفاهيم؛ إذ في حالات كثيرة، يشار إلى التصورات بمعنى المدركات والمفاهيم، وفي حالات أخرى تقسر ببعضها البعض.

"يرى ليون برونشفيك أن التصور له محتوى فكري، يتكون من صور الأشياء والأفعال، والتي تتشكل في شكل مخطط يوحد بعض الصور فيما بينها، أو في شكل ترتيب قائم بين بعض التجميعات المجردة للصور، أي، يوجد ما يشبه الترابط العضوي، أو الخطاطة الممتدة في المكان، تنشأ، وتتطور حولها الصور. والتصور بالنسبة للفرد، هو التوحيد والمطابقة بين بعض الخصائص وبعض الأفراد، أي إثبات هذه الخصائص لهؤلاء الأفراد. [10] ص 6-7. أما عبد الرحمن بدوي، فيشير إلى التصور بما يوجد في الذهن على هيئة تجريدات عامة رمزية، يقصد بها الاقتصاد في الفكر، ولا مقابل لها مطلقا في الخارج، لأن ما هو واقعي لا بد أن يكون محدودا، أما التصور فليس بمحدود. [10] ص 10. " وحسب غوبلو، التصور هو إمكان الحكم بأحكام غير محدودة، فهو يدل على عدد غير محدد من الأحكام الواقعية المتصلة بأشياء موجودة في الواقع. " [10] ص 11.

" ويرى عاطف غيث أن التصور كلمة، أو مجموعة كلمات تعبر عن فكرة عامة، تتعلق بطبيعة شيء معين، أو علاقاته بالأشياء الأخرى، وغالبا ما تمدنا بمقولة لتصنيف الظواهر، وبوسائل لتصنيف القدر الهائل من الوقائع الإمبريقية، وهي تعتبر ضرورية لعملية التعميم، كما تشكل أساس اللغة. والتصورات مركبات عقلية، تعكس وجهة نظر معينة، وترتكز على بعض جوانب الظواهر، في الوقت الذي تتجاهل فيه ظواهر أخرى، ولذلك، فالتصورات التي يستخدمها الفرد لها تأثير هام في إدراكه للواقع. " [4] ص 79. فالتصور بهذا، يتشكل، أو ينتظم في بنية مفاهيمية مجردة تصاغ في سيرورة علاقة الفرد الفيزيقية والاجتماعية، من خلال تنشئته الاجتماعية، وتفاعلاته داخل المجتمع. " يرى بياجيه أنه لا وجود لمعارف ناجمة عن مجرد القيام بملاحظات، ودون تنظيم يساهم في حدوثه الفرد من خلال

نشاطاته، وتعد مساهمة باشلار في مجال بنائية المفاهيم جد هامة، حيث يعتبر أن الجهل ذاته شكل من أشكال المعرفة، تشكل بنية، يكافل بعضها بعضا. [11]ص70-71.

وعلى هذا، فمحتوى التصور ينتظم في بناء تصوري تجريدي، بغض النظر عن واقعته، أو تطابقه مع الواقع. كما أن التصور ينمو، فينتقل من المرحلة الواقعية الساذجة إلى مرحلة العقلانية الاستدلالية، ويرى (Jodelet.1984) أن المدرك هو نظام استقبال مرجعي، يتم انطلاقاً منه عملية تغيير، وتكامل، واكتساب عناصر إخبارية وتصورية جديدة، أو مختلفة، "ويضيف (Larochelle و Désautel)، أن المدركات على المستوى المفاهيمي، هي نتيجة لمجموع تفاعلات الفرد مع محيطه، وتتجلى كتعبير تفسيري، يستعملها الفرد ليصف بها بعض تفاعلاته مع المحيط." [11]ص72-73

فالمفاهيم تنشأ لدى الفرد بعملية علائقية، بين الفرد والمحيط الاجتماعي، تؤثر في الفرد بعملية الانعكاس في وعيه، وتؤثر في بنيته المفاهيمية، كما أن المفاهيم ذاتها المشكلة لبنية تصور الفرد المسبقة، تؤثر في المفهوم الجديد، وتكيفه لينسق مع نسقها - القبول أو الانتقاء أو الرفض- ليزول الاضطراب الاستمولوجي لدى الفرد. " يرى كولي أن الواقع الاجتماعي يدرك باعتباره يتكون من أفكارنا الشخصية عن الآخرين." [12]ص37.

ومن هذا المنطلق نستطيع إسقاط هذا الرأي حول التصور على طلبة علم الاجتماع بجامعةنا فنقول بأن تصور الطلبة لعلم الاجتماع هو نظرة استقاها الطلبة من تنظيمات اجتماعية مختلفة كالمدرسين، والزملاء، ووسائل الإعلام بكل قنواتها، أو من مصادر أخرى. كما أن تصوراتهم هذه قد تبقى على حالها بعد الدراسة في علم الاجتماع، أو قد تتغير بتغير محتوى المعلومات التي يجمعها الطالب حول التخصص، والتي بدورها تتغير من طالب إلى آخر ومن جماعة لأخرى قد تكون مهنية أو اقتصادية أو ثقافية.

في حين نجد أن إميل دوركايم يقول بأن " التصورات هي اللمحة أو النسيج للحياة الاجتماعية التي تتبعث من العلاقات التي تتكون بين الأفراد وبين الجماعة الثانوية التي تدخل بين الفرد والمجتمع الكلي " [13]ص2.

التعريف الإجرائي:

ففي دراستي هذه أقصد بالصورة تلك الفكرة، أو الرؤية، أو النظرة التي يحملها الطالب الجديد في فرع علم الاجتماع قبل دراسته له، ومدى نمو تلك الصورة أو استمرارها أو تغييرها بعد دراسته لعلم الاجتماع. فالتصور في هذه الدراسة هو عملية بنائية، تتشكل من عملية انعكاس للظواهر، أو لجانب منها في ذهن الفرد، وذلك في شكل تجريدات عالية الرمزية، تتسم بالتعميم، والتي من خلالها يدرك الفرد الواقع الاجتماعي، والمفاهيم الجديدة التي تدخل وعيه، وذلك لتحديد أحكامه، وعلاقته واتجاهاته نحوها. ومن خصائص التصور، أنه عملية مسبقة، ونامية، ومستمرة، تنشأ في إطار التنشئة الاجتماعية،

والتطبيع الثقافي للفرد، فهي عملية سيكولوجية، من حيث الفرد، واجتماعية من حيث تأثير التصورات العامة، أو الجماعية، على تصورات الفرد، مما يجعل التصور يركز على جانب معين من الظواهر، لذلك تتعدد التصورات الفردية والجماعية نحو ظاهرة معينة. هذا ما سأحاول الإجابة عنه من خلال هذه المذكرة.

4.6. المهنة:

تناول قاموس علم الاجتماع لمؤلفه عاطف غيث على أن هذا المصطلح: " يشير هذا المصطلح

إلى المهن التي تحتاج إلى معرفة متخصصة ومهارات خاصة، يمكن اكتسابها عن طريق الدراسات النظرية والممارسات التطبيقية، وغالبا ما تتم هذه الدراسات داخل معاهد متخصصة أو الجامعات... وكان المصطلح يطلق بمعناه الضيق على الذين يشتغلون بالطب والقانون، ثم أصبح بعد ذلك يطلق على كل الذين تلقوا تعليما أكاديميا" [4]ص351 . ويحلل Geoffrey Millerson خصائص المهن على التوالي قائلا:

" 1- أنها تشتمل على مهارة تستند على معرفة نظرية؛

2- تتطلب هذه المهارة تدريبا وتعلما من نوع معين؛

3- أن صاحبها يجب أن يثبت جدارته باجتياز امتحان من نوع معين؛

4- أنها تتطلب الأمانة والإخلاص والتمسك ببعض القواعد السلوكية؛

5- أنها تخدم الخير العام؛

6 - أن صاحبها يجب أن يكون مرتبطا بتنظيم معين." [4] ص351.

لقد تطرق الكثير من العلماء إلى هذا المصطلح ومدلولاته محاولين إعطاءه تعريف دقيقا ومحددا، حيث نجد مثلا (أبراهام فلكسندر Abraham Flexner) " في كتابه مدرسة ومجتمع" يحدد العناصر الأساسية المكونة للمهنة وهي " مسئولية الفرد، التطبيق العملي للأسلوب الفكري، الاتجاه نحو التنظيم الذاتي، والحافز المتزايد نحو خدمة الآخرين" [14]ص244.

في حين نرى أن (موريس كوجان Morris Cogan) يعرف على أنها : " أن المهنة هي حرفة Vocation يعتمد ممارستها على فهم البناء النظري لجزء معين من المعرفة أو العلم، كما يعتمد على القدرات المصاحبة لهذا الفهم. وهذا الفهم وهذه القدرات – يستخدمها الإنسان في شئونه العملية الحيوية... وتعتبر إلزامها الأخلاقي الأول هو تقديم خدمة غيرية للعميل" [4]ص244.

وعليه يمكن التحديد الإجرائي التالي لمفهوم المهنة من خلال هذه الدراسة على أنها مهنة كسائر المهن والوظائف الأخرى المعمول بها سواء في القطاع العام أو الخاص تكرر لخدمة المجتمع بكل شرائحه، تطبق فيها المعارف والخبرات التي حصل عليها الطالب خلال مساره المعرفي والعلمي بالجامعة، تساعد هذا الأخير في فهم البناء الاجتماعي لجزء معين من المعرفة أو العلم. إلا أن مهنة أو

حرفة عالم الاجتماع- كما أسماها بيار بورديو Pierre Bourdieu في كتابه حرفة عالم الاجتماع Métier du sociologue- تعتبر من المهن الصعبة وليست السهلة كما يظهر للبعض، فهي مهنة أساسية وجوهرية في كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها.

الميول:

تعتبر الميول من أهم الجوانب الشخصية التي اهتمت بها الدراسات التي تمحورت حول التوجيه التربوي، حيث نجد أن سترونج Strong يعرفه بأنه " استجابة اهتمام ورغبة، في حين أن النفور استجابة كراهية " [15]ص161.

5.6. التوجيه الجامعي:

نظرا لارتباط مفهوم التوجيه بالحمية في هذه الدراسة، فلا بد من الإشارة إلى مصطلح التوجيه، كونه مفهوم تردد بكثرة أثناء تطرقنا لكيفية التحاق الطلبة بعلم الاجتماع، سواء الجدد منهم، والذين يلتحقون بالجامعة لأول مرة، أو أولئك الذين التحقوا بهذا التخصص عن طريق التحويل. إذن نستطيع القول بأن هناك نوعان من التوجيه، التوجيه الجامعي الإداري، والتوجيه الذي يستمد مقاييسه من عدة قنوات إعلامية غير رسمية كالزماملة، الأساتذة، والوالدين مثلا. إذ أن لهذه العوامل الأخيرة صدى كبير في نفسية الطالب الجامعي، لما لها من تأثيرات في حياته الدراسة قد تكون إيجابية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى.

يُعرف الدكتور عبد العزيز المغيصب التوجيه على أنه: « الترشيد الأكاديمي عبارة عن مجموعة من العمليات التي يتم فيها تعريف الطالب بالجامعة ونظامها وتخصصاتها، وكذلك تعريفه بمستواه وقدراته التحصيلية ومعاونته على التكيف مع الحياة الجامعية واختيار طريقه العلمي طبقاً لقدراته وحسب ما تقتضيه متطلبات التنمية في مجتمعه، ومساعدته على حل مشكلاته وتدريبه على اتخاذ القرارات الرئيسية بالنسبة لحاضره ومستقبله» [16]ص7-8.

كما يعرفه " أحمد زكي صالح " بأنه « عملية إرشاد الناشئين تبنى على أسس عملية معينة، كي يُوجه كل فرد إلى نوع من التعليم الذي يتفق وقدراته العامة واستعداداته الخاصة، وميوله المهنية الرئيسية، وغير ذلك من صفات الشخصية، حتى إذا تيسر له مثل هذا التعليم كان احتمال نجاحه فيه كبير، وبالتالي يتمكن من تقديم خدماته للمجتمع في هذا الميدان، فيفيد ويستفيد» [17]ص728.

وعرفه حامد عبد السلام زهران بأنه: " عملية إرشاد الفرد إلى الطرق المختلفة التي يستطيع عن طريقها اكتشاف واستخدام معرفته في إجراء الاختيارات واتخاذ القرارات لتحقيق التوافق بحيث يستطيع أن يعيش سعيدا، وهو مساعدة الفرد في فهم حاضره وإعداده لمستقبله، وهدف وضعه في مكانه أيضا

المناسب للمجتمع، ومساعدته في تحقيق التوافق الشخصي، والتربوي، والمهني لتحقيق حياة سعيدة" [18]ص9.

التعريف الإجرائي لمفهوم التوجيه:

إن التوجيه الجامعي في الجامعة الجزائرية هو تلك المعايير التي تأخذ بها الجامعة في توجيه الطلبة الجدد إلى التخصصات المختلفة، آخذة في ذلك بعين الاعتبار معدل الطالب في شهادة البكالوريا، ومراعية كذلك الأماكن أو المقاعد البيداغوجية المتاحة، وبناءً على بطاقة الرغبة التي سلمها الطالب خلال التسجيل الأولي، بشرط ألا تكون بها أخطاء أثناء ملئها، حيث إذا كانت بها أخطاء فالتوجيه يكون تلقائياً من طرف الحاسب الآلي. وهذا ما يشكو منه أغلبية الطلبة. " فالتوجيه هو عملية موازنة بين مقاييس مختلفة يركز عليها التوجيه تقع فيها رغبة الطالب والمقاعد البيداغوجية المتوفرة طرفين أساسيين في هذه العملية" [19].

وعليه فالتوجيه الجامعي هو مد يد العون والمساعدة للطلاب المقبل على الجامعة بكل المعلومات الخاصة بكل فرع من الفروع وتخصصاته، والمستقبل المهني أو الوظيفي حين التخرج، ومدى وفرته في سوق العمل، ومدى تطابق وملاءمة التخصص المرغوب فيه من طرف الطالب وقدراته ورغباته واستعداداته الفكرية. وبذلك يكون نجاحه فيه كبيراً، متقادياً تكرر السنوات الدراسية، أو التبديل والتحويل من فرع إلى آخر، والذي يخسر فيه الطالب وقتاً ثميناً عوض ربحه والاستفادة منه. لأن أكبر عوامل نجاح الطالب في مساره الدراسي هو الاختيار الأمثل للتخصص الذي تكون فيه احتمالات النجاح أكبر من احتمالات الرسوب والفشل فيه.

6.6. المرونة:

" وتعني تدفق المعلومات بسهولة وبسر وتكون من عاملين:

- أ- المرونة التلقائية: وتعني الانتقال السريع من استجابة إلى أخرى.
- ب- المرونة التكيفية: وتعني التغير في الحلول الممكنة كإعطاء عناوين مختلفة لقصة قصيرة واحدة" [20]ص242-243. فالمرونة التلقائية تشير إلى قدرة الفرد على تغيير وجهته الذهنية بسهولة وبحرية غير مقيدة نحو حل معين، أما المرونة التكيفية فتعني تغيير الشخص لمواجهة قضايا جديدة تطرحها المشكلات المتغيرة.

أما " (جيل فورد) " فيرى بأنها القدرة على سرعة إنتاج أفكار تنتمي إلى أنواع مختلفة من الأفكار التي ترتبط بموقف معين" [21]ص195.

بناء على هذا الرأي لمفهوم المرونة يظهر أنها أيضا تعتمد أساسا على سرعة إنتاج أفكار مختلفة مع وحدة الموقف. يعني إدارة التفكير في اتجاهات مختلفة لأنتاج متنوعة يظهر خلالها فض موقف معين، وبمعنى آخر تغيير الشخص لوجهته الذهنية لعلاج قضية معينة.

7. الدراسات السابقة:

1.7. الدراسات الجزائرية:

1.1.7. " واقع وآفاق علم الاجتماع في المغرب العربي " إعداد الدكتور جمال

معتوق، 2000.

هي من أبرز الدراسات التي أقيمت في الجزائر حول علم الاجتماع، والتي تعرّضت إلى الوضع الذي يعيشه هذا العلم، ليس في الجزائر فحسب، وإنما في أقطار متعدّدة من الوطن العربي، سواء في مغربه أو مشرقه.

فهي دراسة تناولت واقع علم الاجتماع في الوطن العربي، والتي قام بها الدكتور الجزائري جمال معتوق، أستاذ علم الاجتماع بجامعة البليدة - الجزائر - نال بها درجة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، وأشرف عليها الأستاذ الدكتور عبد الغني مغربي، الذي يعتبر أحد أعمدة علماء الاجتماع في الوطن العربي، والمعروف بمؤلفاته القيّمة في ميدان علم الاجتماع .

تطرقت هذه الرسالة إلى مختلف المراحل التي مرّ بها علم الاجتماع في الجزائر بدءًا من المرحلة الكولونيالية، والتي اعتبرها صاحب الرسالة أهمّ مرحلة وأخصبها في تاريخ علم الاجتماع بالجزائر، مشيداً كذلك بمرحلة التعريب التي مسّت العلوم الاجتماعية وهي مرحلة خدمت التعريب كإيديولوجية أكثر ممّ خدمت العلوم الاجتماعية. وأخيراً تعرّضت إلى واقع علم الاجتماع في حاضر الوطن العربي والتي هي مرحلة ركود وتهميش.

أمّا تطرقه لقيمة علم الاجتماع في الوطن العربي، فكان ذلك من خلال آراء أبرز علماء الاجتماع في هذا الوطن أمثال الدكتور محمد عزّت حجازي ورأيه فيما يعانيه هذا العلم من نقل، وتقليد، وترجمة تبدو سيّئة في غلب الأحيان. وعالم الاجتماع علي أحمد عيسى ورأيه في تناول علم الاجتماع بطرق كلاسيكية وغلق هذا التخصص في بعض أقطار الدول العربية.

أمّا الجزائري عبد الغني مغربي وفي محاضرة له أثناء دراستنا معه في السنة التحضيرية، فيعتبر الدراسات السوسولوجية في الوطن العربي هي دراسات اجتماعية بحثة تتميز بالسطحية، وعدم القدرة على الترجمة الصّحيحة. وتعرّض كذلك للسيرورة التاريخية لعلم الاجتماع ومكانته من خلال مؤلفاته العظيمة والنادرة في آن واحد. ويشير كذلك إلى عدم مقدرة وعجز المشتغلين بهذا العلم على

إنتاج نظريات جديدة والبحث عن بديل لها حسب خصوصيات المجتمع. ويضيف بأن التحكم في اللغة العربية من خلال تحديد المفاهيم والترجمة أعاق تطور علم الاجتماع، مشيداً بالصراع القائم على أشده حول الشكليات ليتناسى أغلب علماء الاجتماع والمشتغلين به لب وجوهر ومكانة ووظيفة هذا العلم الهام والمفيد في حلّ المشكلات الاجتماعية. ويُضاف إلى ذلك التناول والتشابه الروتيني لنفس الموضوعات المدروسة سواء كانت أبحاثاً سوسولوجية أو دراسات جامعية كالمجستير أو الليسانس، وقد أشار إلى ذلك الأستاذ مغربي عبد الغني.

كما يعتبر فريد يريك معتوق وجمال غريد أن ممارسة علم الاجتماع لم تكن من خلال ذوي الاختصاص، و إنما من طرف دخلاء يتبثون الصراعات الفكرية الغربية، ويعتبران أن الجيل الأول والثاني لعلم الاجتماع جاءوا إلى هذا الأخير من اختصاصات أخرى لا علاقة لها بعلم الاجتماع مما زاد في تدهور هذا التخصص النبيل .

وأخيراً، فإنّ انقسام علماء الاجتماع إلى فرق وطوائف لا يخدم علم الاجتماع أكثر مما يعمل على انحطاطه وتقسيم وشلّ علمائه، وبالتالي الحطّ من قيمته. إنّ نكران دور علماء الاجتماع يعود في أساسه إلى عوامل إيديولوجية، والعقدة الدونية للمنشغلين به أدت إلى على إعاقة هذا العلم وعدم القدرة على النهوض به.

2.1.7.

« Aperçu historique sur l'enseignement de la sociologie en Algérie » Mostepha Boutefnouchet,1992.

شملت الدراسة عينة من طلبة جامعة الجزائر تقدر ب أربعين (40) طالبا، وهذا ما بين سنتي 1984 و 1985، والتي كان محتواها يتمحور حول اختيار طلبة الليسانس في علم الإجماع لهذا التخصص بالذات، فكانت نتائج الدراسة التي انتهى إليها الباحث كالتالي :

- 80% من الطلبة المبحوثين والمستجوبين أجابوا بأن التحاقهم بفرع علم الاجتماع كان عن طريق المصادفة؛

- 15% أجابوا بأن علم الاجتماع هو التخصص الوحيد الذي بإمكانهم التسجيل به، لأن الفروع الأخرى كانت تتطلب بعض الشروط، أو كانت مكتظة بالطلبة الشيء الذي حرمهم من الالتحاق بها؛

- 5% كان التحاقهم بعلم الاجتماع عن اقتناع منهم وكان ذلك ابتداء من المرحلة الثانوية،

وهؤلاء الطلبة يفكرون في هذا التخصص.

كما تطرق الباحث إلى أنماط وأساليب تدريس علم الاجتماع من خلال آراء الطلبة، حيث خلص

إلى التصورات التالية:

- 30% يعتبرون بأن ما درسوه وما يدرسونه هو عمل روتيني ؛

- 65% قالوا بأن الدروس هي عبارة عن حصة إملاء، خالية من استعمال الطرائق التحليلية وأساليب المناقشة والحوار؛

- 5% منهم يعتبرون أن أساليب التدريس و إلقاء المحاضرات والبحوث غير علمية وغير منهجية .

إن هذه الأحكام تعتبر أحكاماً قاسية على هذا التخصص، فيا ترى لم ترجع خبايا هذه الأحكام؟ هذا ما يمكن الإجابة عنه من خلال دراستنا الحالية هذه.

يقول مصطفى بوتفوشت، كخلاصة للمحة التاريخية لتدريس علم الاجتماع بجامعة الجزائر :
 « إن المسألة الرئيسية في علم الاجتماع تكمن في أن دائرة علم الاجتماع لم تكن لتضع شروطاً للالتحاق بقسم علم الاجتماع بالنسبة للطلبة الجدد، حيث أن المعدلات المتدنية المحصل عليها من طرف الطلبة في الفلسفة، التاريخ، الأدب، وحتى الرياضيات لها دور كبير في مبادرات الطالب» [22]ص7.
 وكخلاصة نستطيع أن نقول بأنّ هذه الدراسة في مجملها هي دراسة استكشافية وغير مكتملة من كافة نواحي الدراسة السوسولوجية وذلك لاعتمادها على عينة لم تكن بالكافية للتعبير عن الصورة الحقيقية لهذا العلم، ولم تتطرق لكافة التخصصات وذلك لترك مجال للمقارنة والتقييم .

3.1.7. جامعة البليدة، الندوة الجهوية للوسط (CRC) خلاصة للتسجيلات

الجامعية لمنطقة الوسط، السنة الجامعية 2002-2003.

وهي عبارة عن دراسة وصفية إحصائية للتسجيلات الجامعية لمنطقة الوسط، حيث خصت المسجلين الجدد أي السنوات الأولى، والتي مسّت منطقة وسط الجزائر، والتي تضم [15] خمسة عشر ولاية وهي:

الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، الجلفة، المدية، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى، إليزي، تامنراست، وغرداية. والدراسة هي عبارة عن ملخص عام للتسجيلات خاصة بحاملي شهادة البكالوريا الجدد، قامت بها جامعة سعد دحلب البليدة في سبتمبر 2002، حيث تناولت هذه العملية بالدراسة والإحصاء للعناصر التالية والتي تبدو مهمة جداً نظراً لقلة مثل هذه الدراسات على مستوى الجامعات الجزائرية.

1- الولايات التابعة للندوة الجهوية للوسط (CRC)

2- الجامعات والمعاهد التابعة للندوة الجهوية للوسط؛

3- رموز التخصصات؛

4- توزيع التخصصات على الجامعات، المعاهد والمدارس الوطنية؛

5- قدرات الاستقبال كل مؤسسة لكل تخصص، حيث بإمكان جامعة البلدية استقبال العدد التالي من الطلبة الجدد؛

6- توزيع الطلبة الجدد حسب شعبة البكالوريا والولاية التابعة لها؛

7- التوجيه الأولي نحو الشعب حسب المؤسسات التابعة الندوة الجهوية للوسط؛

8- وضعية التسجيلات الأولية حسب المؤسسات الجامعية للوسط وحسب شعب البكالوريا؛

الندوة الجهوية للوسط Conférence Régionale du Centre تحتوي على 72 تخصص في المدى القصير و141 تخصص المدى الطويل. وانتهت الدراسة أو تبين من خلال هذه الدراسة أن الذين اختاروا فرع علم الاجتماع من حاملي البكالوريا الجدد كترغبة أولى من بين التخصصات الأدبية والعلمية يتوزعون كما يلي:

1- 54 طالبا فقط من بين 12034 طالبا جديدا حاملي بكالوريا آداب وعلوم إنسانية.

2- 20 طالبا من بين 2940 طالب حاملي بكالوريا آداب وعلوم إسلامية.

3- 01 طالب واحد فقط من بين 2004 طالب حاملي بكالوريا آداب ولغات أجنبية.

4- 06 طلبة من بين 22345 طالب حامل لبكالوريا علوم الطبيعة والحياة.

4.1.7.: بن غبريت وآخرون،

Qui sont les diplômés en sciences humaines? Cas de l'université d'Oran Algérie ?1984(23)pp 125-149.

قام بهذه الدراسة مجموعة من الأساتذة من جامعة وهران - الجزائر - وهم على التوالي:

السيدة بن غبريت رماعون نورية، السيد سليمان بشير، والسيد دراس عمر، على عينة تقدر 2977 متخرجا من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي دراسة حالة حول الإدماج المهني لهؤلاء، حيث مست الدراسة متخرجي الفروع التالية وهي علم الاجتماع، الديموغرافيا، الحقوق، الاقتصاد، وعلم النفس، في الفترة الممتدة من 1971 إلى 1982، وذلك حسب عدة متغيرات ذكر منها متغير الجنس، السن، لغة الدراسة، الأصل الجغرافي، الأصل الاجتماعي وغيرها. وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن اختيار الطلبة للفروع المعرفية (الاقتصاد، الديموغرافيا وعلم النفس) وكأنها فروع حديثة وعصرية، وتعتبر تخصصات جديدة وتظهر للطلبة فروع قريبة للتكنولوجيا أكثر منها إلى العلوم التقليدية كالحقوق مثلاً.

2. هي علوم تقنية أكثر منها فلسفية كعلم الاجتماع مثلاً.

3. أن اختيار الطالبات لعلم الاقتصاد يفسر أن أغليتهن حاصلات على بكالوريا علمية وتقنية،

رغم أنه من حق الأدبيات الالتحاق بهذا التخصص، إلا أن هذا الفرع يتطلب معلومات وافية في الرياضيات والمحاسبة وغيرها، الشيء الذي أعاقهن للتسجيل فيه.

4. أما الفئات المهنية التي ينتمي إليها هؤلاء المتخرجين هي أن أغليبتهم من البطالين حيث مثلوا نسبة 26.9% من أفراد العينة.

الدراسة كشفت كذلك أنه من مجموع ثمانية 08 دفعات، كان الاستنتاج التالي:

1. كل 21 مسجل في الحقوق يقابله مسجل واحد 01 في الديموغرافيا.
2. كل 10 مسجلين في الحقوق يقابلهم طالب واحد 01 من علم الاجتماع.
3. كل 05 من الحقوق يقابلهم مسجل واحد 01 من علم النفس.
4. تناقص عدد المسجلين في علم الاجتماع من 1200 طالبا سنة 1971 إلى 56 طالبا عام 1978.

6. كما أن الدراسة انتهت إلى أن المتخرجين من العلوم الاقتصادية هم الأوفر حظا في التشغيل مقارنة بالتخصصات الاجتماعية المذكورة سابقاً.

2.7. الدراسات العربية:

1.2.7. رافع عقيل النصير و راتب السعود « العوامل التي تسهم في اختيار الطالب الأردني في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية لمهنة المستقبل ومدى الرضا عنها» [24]ص43-73، قسم التربية جامعة مؤتة بالأردن، 1992/12/19.

تهدف هذه الدراسة للوقوف على العوامل التي تسهم في اختيار الطالب الأردني في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية لمهنة المستقبل، ومدى الرضى عنها، وشملت عينة الدراسة على 1866 طالبا وطالبة. أما استمارة البحث فكانت مكونة من جزأين. أولهما هو مهنتي الطالب الأكثر احتمالا، أما الثاني فخصت لتحديد عوامل الاختيار المهني.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أن الطالب الأردني راض عن تخصصه الدراسي، وعن مهنته التي سيقوده هذا التخصص إليها.
- 2- أن الجنس هو المتغير الوحيد ذو الدلالة الإحصائية على مستوى رضى الطلبة عن المهنة المحتملة الأولى، حيث تمتعت الإناث بمستوى رضى أعلى من الذكور، في حين لم يكن لمتغير المستوى التعليمي أو التخصص الدراسي أو التفاعل بينهما أي أثر.
- 3- كما انتهت الدراسة إلى تحديد ثلاث عوامل أساسية تحدد اختيار الطالب الأردني لمهنة المستقبل وهي:

العامل النفسي، النمط الاجتماعي والفني للشخصية، ويسر التخصص والمهنة وسهولة متطلباتها. أما عوامل النمط الاستثماري للشخصية، والصدفة، والبيئة الاجتماعية، والنمط الواقعي والاستقصائي والتقليدي للشخصية، والطموح العلمي، فقد فسّر كل منهما أقل من 5% من التباين.

2.2.7. عبد الرحمن العيسوي " التوجيه التربوي والمهني " الرياض، مكتب التربية العربي

لدول الخليج، 1968 [25] ص 51-52.

- وهي عبارة عن دراسة ميدانية قام بها الباحث على عينة من الطلبة الجامعيين، تمحورت حول الميول الدراسية وأسباب اختيار الطلبة للتخصص، والتي انتهت إلى النتائج الآتية:
- 1- اتفاق الدراسة مع الميول وحاجة المجتمع، وتوفر الوظائف في مجال التخصص، هي الأسباب الأساسية والتي أجمع عليها أكثر من 50% من أفراد العينة.
 - 2- سمعة الأساتذة وحدثة التخصص تفاعل معها 43.3% طالبا.
 - 3- دخول التخصص مضطرين كانوا بنسبة 20.5% طالب.
 - 4- الذي اختاروا التخصص لسهولة العمل به، أو بسبب سهولة التخصص نفسه فكانوا يمثلون نسبة 15.7%.
 - 5- الالتحاق بالتخصص عن طريق الأصدقاء ونصائح مشورة الوالدين والأهل 4%.

3.2.7. هيفاء أبو غزالة وآخرون، عبد القادر ملحم، وزهير زكريا، قاموا بتجربة ميدانية

حول برنامج التوجيه والإرشاد المهني خلال السنتين 1986-1987، والتي كانت تتعلق بمدى رضى الوالدين، والدخل المتوقع من المهنة، والمركز الذي سيحققه لصاحبه، ومدى اتفاقها مع ميول الطلاب وقدراتهم هي العوامل المؤثرة في الاختيار المهني عند الطلبة. وانتهت مجموعة البحث إلى نتائج أخرى نلخصها فيما يلي:

- 1- وجود فوارق بين الجنسين، حيث أعطت الطالبات الأولوية للمهن التعليمية واليدوية والطبية،
 - 2- يميل الطلاب الذكور إلى المهن الميدانية والهندسية.
- كما أن الدراسة أشارت إلى أن الطلاب في المرحلة الثانوية أكثر وعيا بأهمية دور المرشد وحاجات المجتمع والقدرات الشخصية كعوامل في الاختيار المهني من طلاب المرحلة الإعدادية. [26]

4.2.7 ربحي مصطفى عليان، "السمات الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية ودوافع

الالتحاق بتخصص المكتبات والمعلومات لدى الطلبة في الجامعة الأردنية". [27] جامعة البلقاء التطبيقية.

أما ملخص الدراسة والنتائج التي توصل إليها الباحث فهي على النحو التالي:

هدفت هذه الدراسة المسحية إلى التعرف على السمات الأكاديمية، والاجتماعية، والاقتصادية لطلبة علم المكتبات والمعلومات في الجامعات الأردنية ودوافع التحاقهم بهذا التخصص، وقد تم توزيع

استمارة على جميع طلبة التخصص وعددهم 320 طالبا وطالبة، رجع للباحث منها 250 استمارة (78.1%) مكتملة وتصلح لأغراض التحليل الإحصائي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن:

- 74% من الطلبة حاصلون على معدلات جيدة في امتحان الثانوية العامة، ولا يوجد بينهم أي طالب حاصل على معدل ممتاز،

- أن الغالبية العظمى منهم والتي تمثل نسبة 79% هم من طلبة الفرع الأدبي وغالبيتهم العظمى 84.2% جاءوا من مدارس حكومية. بينما جاء 25.3% من كليات المجتمع لأغراض التجسير (يعني بها الباحث هي الحصول على البكالوريوس في التخصص)،

- تشكل الإناث نسبة 81.6% من الطلبة.

- يعمل آباء 34% من الطلبة في القوات المسلحة والأمن العام، و 25% في الوظائف الحكومية الأخرى و 7% فقط في مجال الزراعة. ويقل مستوى تحصيل 35.6% من آباء الطلبة عن الثانوية العامة ويحصل 41% منهم على الثانوية العامة و 9.2% على الدبلوم المتوسط و 14.4% على شهادات جامعية. وتشكل نسبة المسلمين 95.2% بين طلبة التخصص. ولا تعمل 94.2% على أمهات الطلبة. كما أن غالبيةهن 42% حاصلات على الثانوية العامة أو دون ذلك 30.4% أو الدبلوم المتوسط 14.8%.

- يقل مستوى دخل أسر حوالي 70% من الطلبة عن 500 دينار أردني، ويقول 22% منهم أنهم من أسر فقيرة، و 76.2% أنهم من أسر متوسطة الحال. ويعيش 67.6% من الطلبة في المدن و 25.2% في القرى والريف و 7.2% في البادية ويأتي 45.2% من الطلبة من محافظة العاصمة و 34% من محافظة البلقاء، و 9.2% من محافظة الزرقاء. وقد اختار 40% من الطلبة بأنفسهم التخصص بينما اعتمد 60% منهم على الآخرين في ذلك.

أما أقوى الدوافع في اختيار التخصص فكانت تنظر إلى التخصص على أنه فرع جديد في الأردن، إلى جانب ندرة المتخصصين في المجال والرغبة في الحصول على شهادة جامعية، وحب التعامل مع الآخرين وخدمتهم. أما الدوافع غير القوية فكانت تتمثل في أوضاع وبيئة العمل في المكتبات مريحة ومشجعة، حب القراءة والمطالعة والكتب والمكتبات وتوافر فرص العمل للمتخصصين. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات .

3.7. الدراسات الأجنبية:

1.3.7: نادي جامعة فيلينيوس « ساجنجا ستيدينتو سوسيولوجيوس يونيفرسيتيتو

فينياس sajunga de studentu de Sociologijos

"وجهة نظر طلبة علم الاجتماع نحو

المهنة المختارة " نوفمبر 1998 [28]

لقد كان الطلبة يصفون علم الاجتماع في طرق مختلفة و متباينة إلى حد ما، غير أن الإجابات الأكثر تكراراً هو أن علم الاجتماع هو ذلك علم العلاقات الاجتماعية بين الناس ومجموعاتهم والقوانين المنظمة للمجتمع والنظر في مشاكله. أما البعض الآخر منهم ويمثل 30% فكانوا يفهمون أن مهنة عالم الاجتماع وعمله تتمثل في جمع البيانات وتحليلها كالدراسات المختلفة والاستفتاءات محاولة النظر في إيجاد حلول مناسبة لها.

وفي سؤال خاص حول التخصص الذي كانوا فعلاً يريدون الدراسة فيه فكانت الإجابات أن علم الاجتماع لم يكن التخصص الحقيقي الذي رغبوا فيه، وكانت نسبتهم عالية جداً. أما 5% فهي النسبة التي كانت تدرك مهنة، ووظائف، ودور عالم الاجتماع في المجتمع بأنها دراسة نظرية وممارسة علمية ولكنها نسبة ضئيلة جداً.

إن المجموعة التي قامت بهذا البحث انتهت كذلك إلى أن معظم الطلبة لا ينكرون مهنة عالم الاجتماع كضرورة ولا يفاجأ أن لا أحد يعتقد بأن هذه المهنة غير ضرورية وأساسية في نفس الوقت وستكون هذه المهنة أكثر طلباً وضرورة في المستقبل مما هي عليه الآن، ولا أحد يعتقد بأن الحاجة إلى علم الاجتماع ستخف في يوم ما .

كذلك تقر الدراسة بأن المصدر الرئيسي للمعلومات حول علم الاجتماع لدى الطلبة كان منبعه وسائل الإعلام، والجزء المتوسط من عند الأصدقاء والقليل من سمع عنه من عائلاتهم والمدرسة. وأخيراً فإن بعض الطلبة في علم الاجتماع لا يهتمهم إلا الحصول على الشهادة لتساعدهم على الظفر بعمل في المستقبل. لكن الجزء الآخر منهم كان يطمح للوصول إلى درجة عالم اجتماع وذلك بإجابتهم أن اختيارنا لعلم الاجتماع كان مهماً وعن اقتناع كبير حيث كان ثلث عينة الدراسة يتمنى لو أن أولادهم يتبعونهم في دراسة علم الاجتماع لأننا نقيم هذا العلم ونقدره ونحترم مهنته وضرورته المستقبلية.

2.3.7 Baumgarten Tramer " مشكلة التوجيه والإرشاد الجامعي " في مدينة (بيرن)

السويسرية، وذلك على عينة من 4500 من طلاب المعاهد الفنية. [29]ص12.

انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

- * أن الطلبة لم يكن لهم أي تصور للمهن التي سيقومون بها؛
- * اعتماد الطلبة على جزئيات المهن والتخصصات ولا يحملون صورا واضحة كل الوضوح؛
- تخلي الطلبة عن التخصصات التي اختاروها بعدما يتضح لهم الجوانب التي أغفلوها.

3.3.7. المرصد الجامعي الجهوي للإدماج المهني

Régionale de l'Insertion Professionnelle de Observatoire Universitaire
Rhône et des Alpes, France. " الإدماج المهني لطلبة علم الاجتماع في الحياة العملية "

وخلصت الدراسة إلى أن :

- من مجموع المتخرجين قد تحصلوا على وظيفة بعد مدة شهر من التخرج. 60%
- لاحظ المرصد أن فترة البطالة التي مرّ بها المتخرجون خلال فترة الملاحظة والتي امتدت من مارس 1998 إلى مارس 2000 كانت على الشكل التالي:
- 45% من المتخرجين قضوا أكثر من شهر في البحث عن العمل؛
- 25% مروا بأكثر من ستة أشهر من البطالة بحثاً عن وظيفة؛
- 32% من طلبة الدراسات التطبيقية في علم الاجتماع والليسانس كانت تتراوح فترة بطالتهم بين شهر وستة أشهر؛
- بينما 38% طلبة الماجستير والدراسات المعمقة ففترة بطالتهم امتدت إلى أكثر من ستة أشهر.
- وانتهت الدراسة إلى أن 6% من مجموع المتخرجين بقوا من دون عمل .
- أما بخصوص المهن التي كانوا يمارسونها فهي تتوزع كالتالي:
- 11% منهم معلمون في المدارس .
- 26% منهم كانوا معلمين مؤقتين، مراقبين، مساعدين تربويين في المؤسسات التعليمية ومنهم من كانوا في الجماعات المحلية أو القطاع الاجتماعي.
- 16% منهم كانوا مسؤولون في الإدارات العمومية كالمحاكم، أو مكلفين بالدراسات والتوظيف وفي الإدارات التجارية.
- 14% منهم موظفون بالتجارة .
- 10% منهم أعوان بالتوظيف العمومي .
- والخلاصة التي انتهت إليها الدراسة أن التوظيف بالنسبة لطلبة علم الاجتماع يجري بطريقة أقل سرعة من التخصصات التقنية الأخرى، وفترة بطالة تختلف باختلاف الشهادة أو الدرجة في علم الاجتماع فهي فترة تعتبر شبه طويلة.

فما بالك في توظيف متخرجينا من هذا الفرع؟

4.3.7: الجامعة السويسرية بجنيف دراسة ميدانية حول السنة الجامعية بكل جوانبها.

[30]

الفصل الأول: ويتعلق بالخطوط العريضة المتعلقة بدراسة طموحات الطلبة طول المرحلة الثانوية إلى النجاح في البكالوريا، ومدى تغيرها من مرحلة إلى أخرى كفترة المراهقة مثلاً. كذلك دراسة عامل السن ودرجة البكالوريا كمقاييس للتفوق، ومدى العلاقة الوطيدة بين تحضير تلاميذ الثانوية وما ينتظرهم بالفضاء الجامعي.

كما تناولت الدراسة بالتحليل رغبات الطلبة ونشاطاتهم المختلفة في المرحلة ما قبل الجامعية وأثرها في اختيار نوع الجامعة أو المدرسة أو المعهد الذي سيزاول فيه الطالب دراسته. وتكون من 21 فصلاً، منها ما يتماشى والدراسة التي أقوم بإنجازها، ومنها ما هو مهم جداً ولكن خارج عن نطاقها.

- فالفصل الأول منها تناول التغيرات والفروقات التي قد تطرأ على الطلبة الجدد، والتي أخذ كمثال السنة الجامعية 2002/2001. كما تحدث هذا الفصل على حراك الطلبة خلال هذه السنة الجامعية 2001-2002 و 2002-2003 بالنسبة لجميع الطلبة في مختلف فروعهم.

- وفي الفصل العاشر [10] إلى السادس عشر [16] من الدراسة حاول التقرير التعرض لمختلف العناصر التي تتدخل في اختيار الطلبة الجدد لتخصصاتهم الجامعية. ونوجز بعضها فيما يلي:

- دوافع اختيار الشعب والتخصصات.
- تضامن الطلبة في عملية الاختيار الرغبات .
- مصادر الاختيار.
- ملخص حول عملية الاختيار للسنوات الأولى ونظرة الطلبة لتخصصاتهم.
- فرص الالتحاق بالجامعة وأسبابها.
- تناقضات الجامعة.
- نظرة الطلبة لوظيفة الجامعة في المجتمع.
- أما من الفصل السابع عشر [17] إلى [19] من الدراسة تطرقت الدراسة إلى:
- الاندماج الاجتماعي للطلبة.
- الاندماج في الوسط الإداري للجامعة.
- تلقين العمل الفكري.

ومن الفصل [20] إلى [23] منها تناولت كذلك:

تأثير الظروف المادية للطلبة الجدد على نجاحهم ومتابعة الدراسة.

أما من الفصل [24] إلى [29] تعرضت هذه الدراسة إلى جوانب جد مهمة يعاني منها طلبتنا

حيث الرجوع والوقوف عندها أمر ضروري جداً:

التقرير الأول عن الطلبة الجدد بعد مرور سداسي كامل من الدراسة في الجامعة.
 رأي الطلبة حول مجمل ظروف الدراسة كالدروس ومحتوياتها، وكيفية وكفاءة ملفنيها من
 الأساتذة، توزيع المعلومات، ومدى تطابق الواقع الاجتماعي وما جناه الطالب من معارف علمية وفكرية.
 ما هي التحسينات الواجب اتباعها أو إدخالها على الجامعة ككل لإتاحة الفرصة للطالب لمتابعة
 ومزاولة دراسته في احسن الظروف.
 تطوير الناحية الكيفية للعلاقات الإدارية والجامعة.
 وفي نهاية البحث تناولت الدراسة صحة الطالب، ومدى ملاءمة الأجواء داخل الكلية.

تقييم الدراسة السويسرية:

لقد تساءل القائمون على هذه الدراسة حول ما إذا ما التحق الطالب مباشرة بالجامعة فور
 حصوله على البكالوريا. كانت الإجابة بنعم 41% و 59% بلا. حيث كانت تيريرات الطلبة حول عدم
 الالتحاق بالجامعة مباشرة هو عدم استقرار الطالب خاصة وأنه تغمره حالة فرح كبيرة فلم يستطع بعد أن
 يحسن الاختيار، رغم ما قلناه في البداية أن الدراسة مست هؤلاء الطلبة حتى في المرحلة الثانوية وهذا ما
 يدل على توفر الكثير من المعلومات حول الجامعة السويسرية.

فأين نحن من هذا وأن جميع الطلبة الجدد يسارعون ويندفعون علة الجامعة دون استثناء إلا في
 الحالات النادرة جداً. حيث إذا تعذر على الطالب التسجيل في وقته فإنه يعاني من المشاق ما يعاني
 للالتحاق بالجامعة مرة أخرى علماً بأنه ليس للعلم زمن معين. كما وُزعت نسبة المتأخرين و أسبابهم
 كما يلي:

* 6% التحقوا بالجامعة بعد شهر، 11% بعد سنتين، 6% بعد أربع سنوات، 48% بعد
 سنة واحدة، 6% بعد ثلاثة سنوات، و 23% بعد خمس سنوات. أما فيما يخص الأسباب فقد تباينت
 من طالب لآخر نوجز المهم منها:

تعلم لغة أجنبية، تكوين مهني، البحث عن تجربة مهنية، الراحة والسفر، التخلي عن الدراسة لسوء
 الاختيار، التفرغ للتفكير الطويل للاختيار السليم، وأخيراً التربص في مؤسسة.

بما أن الجامعة هي العمود الفقري لأي أمة من الأمم وقلبها النابض نحو التقدم والرقى لما تقوم
 بتكوينه من نخب تعتبر زبديّة المجتمع. فقد تطرقت لها الدراسة وأعطتها عناية كبيرة لأن كل الفروع
 والتخصصات المدروسة لها علاقة وطيدة بالوسط الجامعي. إن الأدوار الجوهرية للجامعة ووظائفها
 النبيلة انتهت إجابات الطلبة إلى ما يلي:

- إعطاء تكوين للطلبة وهي وظيفة قبلية.
- تكوين الروح النقدية لدى الطلبة تجاه المجتمع.

- تطوير الروح الإنسانية.

- الحصول على معلومات تقنية وتطبيقية .

- تلمين المعلومات والمعارف العلمية **Technologie de pointe**

انتهيت إلى ملاحظة هامة ألا وهي أن جل الطلبة الجدد قد التحقوا بقسم العلوم الاجتماعية بالدرجة الأولى بنحو 451 طالب .

فماذا يعني هذا يا ترى؟ السؤال يحتاج لدراسة معمقة أخرى للخوض فيه.

5.3.7: ورتز **Werts**، ارتباط المهنة بالتخصص ومدى قوة العلاقة التي بينهما.

دراسة قام بها على طلبة السنة الأولى جامعي، والتي قارن من خلالها بين مهنة الآباء والاختيار المهني لأبنائهم. فقد توصل إلى نتائج تتمحور حول كون بعض المهن هي موروثه عن الآباء مثل المهن العلمية والفيزيائية والاجتماعية والصيدلة، أي أن الطالب يميل أكثر إلى مهنة والديه أو أحدهما.

كذلك دراسة **Dipboye** و **Anderson** التي قاما بها على طلبة المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، أشارت النتائج المتوصل إليها إلى أن العامل المهم في الاختيار المهني هو أهمية المهنة، يليها بعد ذلك الاستقرار والأمن.

أما **بيرون Perrone** في دراسته على طلبة المرحلة الثانوية -من بدايتها إلى نهايتها- والتي ضمنها مجموعة من القيم الاجتماعية للمهنة المختارة مثل الأمن، الاستقلالية، الانتماء، مساعدة الآخرين والعمل مع الناس، ، الإبداع، الدخل الجيد. حيث انتهى إلى أن الأمن هو العامل الأساسي بالنسبة للذكور، أما الإناث فقد أعطت الأولوية للإبداع والعمل مع الآخرين.

وفي نفس الإطار قام **قبلان المجالي [31]** بنفس الدراسة على مجموعة من الطلبة الأردنيين ضمنها 60 مهنة وطلب منهم تقدير المكانة الاجتماعية لكل مهنة. حيث اتفق مع **بيرون Perrone** في النتائج التي توصل إليها. واستنتج أن العوامل الأساسية التي تساهم في إعطاء المكانة الاجتماعية عالية هي :

1- أن المهنة ذات المكانة العالية تتطلب تعليماً عالياً؛

2- أنها تدر دخلاً مرتفعاً؛

3- أن صاحبها يتمتع بالسلطة.

6.3.7: **إثنتون Ethington** و **وولف Wolf le** " « المؤثرات المباشرة وغير

المباشرة على اختيار الإناث للتخصصات الرقمية في المرحلة الجامعية

الأولى « [31] ص 123-139. ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان نورد ما يلي:

- أن العامل المؤثر القوي هو نوعية المساقات التي درسها الطالب في المرحلة الثانوية أي الخبرة الأكاديمية،

- جانب خلفية الطالب واتجاهاته عوامل هامة في تحديد اختياره. إلى جانب هذه الدراسة، نجد دراسة وير و لي Ware & Lee التي أظهرت أن نسبة الذين اختاروا التخصصات العلمية من الذكور 39.8% في حين نسبة الإناث اللواتي اخترن التخصصات العلمية تقدر ب 14.3% فقط، كما أن المتغيرات التي أسهمت في اختيار الذكور للتخصصات العلمية تختلف عن تلك التي أسهمت في اختيار الإناث لهذه التخصصات. [31] 610-595

8. صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة أوجز الآتي:

- قلة الدراسات السوسولوجية وندرته التي تناولت مثل هذه المواضيع وخاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر على الخصوص التي من المفروض أن تكون متوفرة بشكل أوسع وكبير، لماذا؟ لأن الجامعة الجزائرية فتحت أبوابها للتكوين منذ زمن طويل تزيد عن ثلاثة عقود، وأن الاهتمام بهذه المواضيع بالأهمية بمكان لأن يتناولها أصحاب القرار، لأنه بدأ الاهتمام بشؤون الطلبة الفكرية ضئيلاً جداً، إلا في ميادين تبدو بديهية إن لم يُعتن بها كالإطعام، الإيواء والنقل وغيرها.

وهنا تجدر بنا الإشارة للقول بأن مثل هذه الدراسات تبين إلى حد بعيد وتوضح حاجات المجتمع إلى إطارات كفئة ومتخصصة في علم من العلوم، فإذا كان المجتمع ليس في أمس الحاجة إلى إطارات في ميدان معين، فلم لا يغلَق هذا التخصص إلى وقت تبدو الحاجة إليه ملحة، بدلاً من تكوين يكون الغرض منه التكوين من أجل التكوين أين يوجّه المتخرجون مباشرة إلى البطالة أو الاستثمار في مهن حرة أخرى لا تمدّ بصلة واختصاصهم ويسيء مباشرة إلى المتخصصين في ذلك المجال .

ولو توفرت مثل هذه الدراسات فإنه يتعين علينا اليوم البحث في موضوع غير هذا. وأن مثل هذه الدراسات كان من الواجب التطرق إليها منذ سنين طويلة، ولم لا أن تشمل هذه الدراسات كافة التخصصات الأخرى.

- إلى جانب قلة الدراسات نجد أن المكتبات الجامعية الجزائرية وقتها غير مشجع للعملية البحثية، حيث واجهتنا عراقيل جمة في الحصول على المراجع حيث ننتظر أسابيع وشهور لكي تظفر بالكتاب التي تريد الحصول عليه.

- الصعوبات البيروقراطية والإدارية من القائمين على المكتبات خارج جامعة البليدة أي المكتبات الجامعية الأخرى للحصول على المراجع المناسبة واكتفائها بالإعارة الداخلية، الشيء الذي لا يساعد ولا يشجع على عملية البحث العلمي، مما يسبب التخاؤل والإحباط لدى الطلبة.

- تهكمات بعض الطلبة في ملء الاستمارات أثناء إعادتها الشيء الذي دفع بنا إلى إلغائها وإعادة توزيعها من جديد لأكثر من مرة، وذلك لعدم اهتمام بعض الطلبة ووعيهم بمكانة وأهمية البحث العلمي.

9- الأسس المنهجية للدراسة:

1.9. المقاربة السوسولوجية:

1.1.9. الوظيفية:

تستوجب الدراسات السوسولوجية الاعتماد على نظرية من النظريات التي تقربها من موضوع الدراسة، وهذا لأن الظواهر الاجتماعية بالإمكان دراستها من جوانب عدة، وعليه فكل جانب من الظاهرة يستدعي الاقتراب منه بواسطة نظرية معينة.

للمقاربة السوسولوجية دور هام في تقييد الباحث بالعناصر التي هو بصدد دراستها وتتركه يسير في اتجاه واحد، لأنه مهما كان الموضوع المدروس في علم الاجتماع نستطيع التعرض إليه من عدة نظريات سوسولوجية. لذا فالمقاربة تعتبر الإطار النظري البالغ الأهمية لتسهيل العمليات التقنية منها والنظرية المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة.

وبناءً على الدور الهام للنظرية في البحث العلمي، اعتمدت في موضوع دراستي على البنائية الوظيفية باعتبار أن المجتمع هو نسق مترابط من الوظائف كما يقول معن خليل عمر:

«البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة من أنظمة مترابطة ببعضها البعض بنائياً ووظيفياً» [34]ص152. لذا، ليست النظرية من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي، كما أنها تفسر البناء المعرفي، وتمده بنقاط مرجعية تسهل عليه الانطلاق في البحث عن بنى معرفية جديدة وحقائق جديدة .

ولتبسيط الفكرة، فإن البناء يعني أن هناك نوعاً من الترتيب في تركيب أجزاء هذا الكل، والتي تجمعها روابط متماسكة، تعمل على المحافظة على هذا البناء بواسطة الوظائف والأدوار التي تؤديها ضمنه. وبصفة عامة، يمكن القول أن النظرية السوسولوجية هي كل محاولة فكرية تفسر جانباً من الحياة الاجتماعية، كما يمكن اعتبارها امتداداً لما يسمى بالفكر الاجتماعي الذي ترجع جذوره إلى المفكرين والفلاسفة القدماء. والشيء الذي يميز النظرية السوسولوجية عن غيرها من النظريات في العلوم الأخرى، هو أنها قادرة على توفير نوعاً من التفسير لملمح من ملامح الحياة الاجتماعية أو ظاهرة من الظواهر. فالمجتمع من منظور الوظيفية هو: «المجتمع نسق من الأفعال والبنى المحددة والمنظمة . هذا النسق المجتمعي يتألف من متغيرات مترابطة بنائياً وظيفياً، وذو طبيعة متسامية ومتعالية تتجاوز وتعلو كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان» [35]

وعلى هذا الأساس، فالبنائية الوظيفية أقرب النظريات ملاءمة لهذا الموضوع، لأن علم الاجتماع جزء من المنظومة الجامعية خاصة والتربوية والاجتماعية خاصة، ولكونه جزءاً هاماً يجب الاعتراف به لكي تكون جميع التخصصات العلمية والأدبية الأخرى على أحسن وجه لما يلعبه علم الاجتماع من وظائف وأدوار داخل المنظومة التربوية، وخارجها أي في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي على وجه الخصوص، كما تعتبر البنائية الوظيفية رؤية سوسيولوجية ترمي إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى .

ولقد أخذت الوظيفية بالهيمنة على ساحة علم الاجتماع خاصة بعد أن نشطت المدرسة الانجلو سكسونية التي ضمت كلا من روبرت ميرتون و راد كليف براون و تالكوت بارسونز و مالفينوسكي في إنجاز أبحاث استندت إلى النظرية الوظيفية أو ما عرف بالبنائية الوظيفية. ونلاحظ أيضاً أن مفهوم الوظيفة هو مفهوم قديم في علم الاجتماع ، فقد بدأ التفكير فيه مع هربرت سبنسر ثم تواصل مع أوجست كونت وتطور مع اميل دوركايم و مارسيل موس وأيضاً مع سان سيمون . كل هؤلاء هم ممثلي المدرسة الوظيفية الفرنسية. والتي تركز على أن المجتمع مثل الجسم البشري كلية متكاملة وان كل عضو من أعضاء هذا الجسم لا يمكن فهمه إلا في إطار كلية. في إطار هذا التكامل نستطيع القول أن المجتمع يتحدد من خلال وظيفته أو وظائفه. بمعنى أن الوظيفة تتحدد داخل المجتمع، وان المقاربة الوظيفية انطلقت من التطابق الكلي ما بين الوظيفة والحاجة . لأن علوم البيولوجيا كانت تشكل نوعاً من مرجعيات علم الاجتماع. يقول نيقولا تيماشيف بخصوص النظرية السوسيولوجية: « النظرية هي مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:

- 1- ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.
- 2- يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى.
- 3- أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً.
- 4- أن تكون هذه القضايا خصيصة ومثمرة تستكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تنمي مجال المعرفة». [12] ص 37.

2.1.9.النسقية:

كما لا يمكننا هنا إغفال دور النظرية النسقية في هذه الدراسة أو إمكانية الاعتماد عليها. فالمجتمع حسب هذه النظرية يتألف من عدة أجزاء يكمل أحدهما الآخر، وأنه- المجتمع- عبارة عن نسق فإذا حصل هناك تغير على أي جزء من أجزاء المجتمع التي هي كثيرة ومتنوعة، فإنه حتماً سيحدث تغيراً على كل الأجزاء المكونة الأخرى. يقول نيقولا تيماشيف " إن النسق الاجتماعي (وهو اصطلاح

يستخدمه الموظفون غالباً) يمثل نسقاً حقيقياً، فيه تؤدي أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيتته، وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته. ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما "[12] ص 321. كما يحدد باريثو جزئيات النسق وحالته بظروف معينة يوجزها في الآتي: "البيئة الخارجية عن الإنسان، ومجموعة أخرى من العوامل الخارجة عن نطاق المجتمع في وقت معين تشمل المجتمعات المحيطة به وظروف المجتمع نفسه في فتراته السابقة، وأخيراً عناصر النسق الداخلية وبالذات المصالح والمعرفة والرواسب والمشتقات" [12] ص 241.

وعليه، وبما أن فرع علم الاجتماع جزءاً من أجزاء المنظومة الجامعية، فإذا حدث عليه خلل معين، فإنه بالضرورة سيحصل هناك تغير على كل أجزاء النسق الجامعي، الذي هو جزء من النسق العام الذي هو المجتمع. بتعبير آخر، فإن نفور الطلبة وعدم إقبالهم على فرع علم الاجتماع للدراسة فيه، سيؤثر سلباً على المجتمع نفسه، بحيث لا يمكن أن تكون هناك مؤسسات اجتماعية تساعد في فهم مشاكل المجتمع وحيثياته، الشيء الذي يحث توتراً في النسق العام للمجتمع.

الدراسة الاستطلاعية:

وبما أن المراحل التعليمية تكمل بعضها البعض، فمت بدراسة استطلاعية، والتي لم تكن معمقة بدرجة الموضوع الذي أنا بصدد دراسته على عينة جامعية. من خلالها طرحت على طلبة النهائي بإحدى ثانويات بود واو ولاية بومرداس. أما الأسئلة التالية التي بدت لي مهمة في استطلاع هذه العينة وكان عدد المرشحين للبيكالوريا حوالي 133 طالباً كل الشعب.

1- ما هي الشعب الموجودة بالجامعة الجزائرية؟

2- ما هو الفرع الذي ترغب الالتحاق به في حالة نجاحك في البكالوريا؟

3- هل تعلم بوجود فرع بالجامعة يسمى علم الاجتماع؟

وانتهيت من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية إلى أن:

أ- نسبة عالية جداً تصل إلى 85% لم تذكر علم اجتماع كفرع قائم بذاته بالجامعة، وموجود بأغلب مؤسسات التكوين العالي بالجزائر.

ب- كل أفراد العينة دون استثناء لم يذكروا علم الاجتماع كترغبة من رغباتهم يزاولون دراستهم فيه بالجامعة.

ج- 15% لها معرفة بوجود فرع علم الاجتماع بالجامعة، وربما يعود ذلك إلى مهن الأولياء التي مكنتهم من معرفته، وليس إلى أي مصدر آخر من مصادر المعلومات.

2.9. العينة:

تعتبر العينة من أهم التقنيات في البحث السوسبيولوجي، إذ تعتبر من الخطوات الهامة في البحث الاجتماعي، فهي جزء يمثل المجتمع الكلي، ويسهل استخدام العينات الحصول على النتائج وتحليلها تحليلًا سريعًا، فكلما كانت العينة كبيرة كلما كانت النتائج صحيحة وتعبّر عن موضوع البحث ولكنها في نفس الوقت تحتاج إلى جهود كبيرة مادية وفكرية، وكلما كانت صغيرة كلما قلّ الجهد الفكري والمادي لكن النتائج من الممكن أن تكون غير معبّرة. فهي وحدة إحصائية تكون مماثلة للمجتمع الكلي حتى نستطيع أخذ صورة مصغرة عنه، لأنه ليس من السهولة بمكان أن يقوم الباحث في علم الاجتماع باختباره على المجتمع كله، وإنما يلجأ إلى اختيار جزء منه ليجري اختباره والذي يجب أن يكون ممثلًا تمثيلاً موضوعياً ليتسنى للباحث تعميم نتائج ما توصل إليه في هذه الحالة يلجأ إلى ما يسمى بأسلوب العينة والتي هي طريقة أو تقنية يتم اختيارها لتمثل المجتمع الكلي الأصلي. ويعرفها محجوب عطية الفداني: « هي ذلك الجزء المستخدم في الدراسة والذي يُستغل من أجل الحكم على الكل فهي جزء من المجتمع الكلي ومجتمع الدراسة [36] ص 175.

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، حيث يقول موريس انجرس في هذا الإطار « هي إجراء أساسي يظهر من جديد في مرحلة ما أو أخرى في الأصناف الأخرى من المعايير الاحتمالية. إن مصطلح عشوائية يعني أننا نستعين بالحظ والصدفة في اختيارنا للعناصر، والصدفة التي نعنيها هي صدفة مراقبة... أما مصطلح بسيط يعني أن السحب يتم بطريقة مباشرة على أساس قاعدة مجتمع البحث. [37] ص 304. و كان اختيارها على الشكل التالي:

يتمثل مجتمع البحث في مائتي طالب. اختيار 100مائة طالب وطالبة من فرع علم الاجتماع السنة الأولى، لأن في هذه المرحلة تبدأ هذه الصورة نوعاً ما في الوضوح بعد دراسة عام كامل. فمن هؤلاء الطلبة من يواصل دراسته في تخصصه أي التخصص في فروع علم اجتماع المتوفرة – مرغماً، لأنه لم يجد بدا من مواصلة الدراسة وإنهائها بأي شكل من الأشكال، وحصوله على الشهادة. كذلك، هناك من يريد التحويل من هذا التخصص في السنة الأولى وذلك ربحاً للوقت، وإذا أصر الطالب على التحويل في السنة الثانية فإننا نستطيع الجزم بأن هذه الصورة تكونت وتشكلت على أتمها. كما اخترت 100 طالب وطالبة، نفس الفرع، لكن السنة الرابعة، وذلك للنظر في هذه الصورة، هل هي نفسها من بداية الدراسة في علم الاجتماع، أو تتغير حسب السنوات. وبعد جمع البيانات توزعت عينة البحث كالتالي: 122 طالباً، و 78 طالبة.

3.9. أدوات البحث:

1.3.9. الاستثمار:

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على تقنية الاستثمار من خلال أسئلة مفتوحة ومغلقة. ولإثراء هذا البحث أكثر استعملت المقابلة الشفوية مع بعض الأساتذة والدكاترة المختصين في علم الاجتماع والأكثر خبرة لإعطائنا الصورة الحقيقية التي يعيشها هذا الاختصاص والتي تفيدنا كذلك في محاولة النهوض بهذا العلم وإعطائه صورة علم نافع كغيره من العلوم الأخرى ، وفهم أحسن للمجتمع الجزائري بفئته الطلابية مجال دراستنا .

لكن اعتمادنا الكلي في جمع البيانات هي الاستثمار التي يعرفها عمار بوحوش بأنها: « مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استثمار ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد ، أو يجرى تسليمها باليد تمهيداً للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها وبفضلها يمكن التوصل إلى حقائق جيدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق » [38]ص 89. كما يُعرفها آخر بأنها « تعتبر الاستثمار الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث خلال عملية المقابلة، وهي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المزمع إجراؤه، وعدم الخروج عم أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومسارته النظرية والتطبيقية، وبدونها لا يستطيع الباحث جمع الحقائق العلمية من الحقل الاجتماعي » [39]ص 33.

2.3.9. الملاحظة:

من أساسيات الشروع في دراسة أي موضوع من المواضيع العلمية سواء كانت سوسولوجية أو تقنية أو غيرها هي ملاحظة هذا الموضوع ملاحظة دقيقة، وهي عبارة عن لفتٍ للانتباه حيث يكون الموضوع الذي نريد تناوله قد أثار انتباهنا بشكل مذهل. كما أن الملاحظة بإمكانها أن تكون فردية أو مجموع الملاحظات الفردية التي تُصنف وتعالج، حتى نستطيع فرزها لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها ليتسنى لنا التعميم. هذه الأخيرة تكون أكثر فعالية من ملاحظة شخصية لفرد واحد نظراً لاحتوائها على العديد من المتغيرات والمؤشرات التي بدورها تفيد وتسهّل العمل العلمي.

إن الملاحظات التي نجعلها ونريد تحليلها تكون دائماً نتائجها شبه ناقصة إن لم تُضاف إليها وسائل أخرى في جمع البيانات، وذلك لتثبيت الأشياء الملاحظة لكن مهما يكن من أمر فإن الطريقة تبقى جد أساسية في البحث السوسولوجي، فهي الإشارة الأولى لانطلاق البحث الميداني. ويعرفها محمود زيدان بأنها: « الملاحظة هي توجيه الحواس لمواجهة أو مراقبة سلوك معين، أو ظاهرة معينة، وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه، أو هي توجيه الحواس إلى ظاهرة معينة للكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة من تلك الظاهرة » [40]ص 15 .

وبالنسبة لعلاقة أداة أو تقنية الملاحظة بموضوع بحثي، فقد لاحظت أن هناك نوعاً من عدم الثقة عند بعض الطلبة في مزاولة دراستهم بكل جد ونشاط، كما لاحظت نوعاً من الإهمال لديهم خاصة في علم الاجتماع، الذي يُعتبر التوظيف فيه صعب إلى حد كبير - على غير التخصصات الأخرى - الشيء الذي يدفع بالطلبة إلى عدم الاهتمام الكلي بتخصصهم، الأمر الذي يجعل محاولة البحث والكشف عن خبايا الظاهرة من الأهمية بمكان، فهي المرحلة الأساسية والدافع الأساسي الذي دفعني لاختيار مثل هذا الموضوع.

3.3.9. المناهج:

المقاربة التاريخية:

يعرف عمر محمد تومي الشيباني المنهج التاريخي « الطريقة التي يتبعها الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها في عرضها وتحليلها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل» [41] ص 81-82.

إن العلوم الاجتماعية والإنسانية كانت كلها تحت غطاء واحد هو الفلسفة، ثم بدأ الانفصال بين هذه العلوم التي أصبحت كل واحدة منها قائمة بذاتها، والتي منها علم الاجتماع أو السوسيولوجيا كما يُعرف حالياً. لذا فالمنهج التاريخي بدا لي من أهم المناهج الواجب استخدامه لأن طبيعة الموضوع هي التي أملت علي ذلك، لأنني تطرقت كثيراً لنشأة علم الاجتماع منذ استنصاليه عن الفلسفة والمراحل الهامة التي مرّ بها والتطورات التي شهدتها هذا التخصص منذ ظهوره إلى الحال التي هو عليه الآن، مع أوجه الاختلاف الموجودة فيه بين المعسكرين والذي أقصد بهما البلدان المتقدمة والأخرى المتخلفة أو السائرة في طريق النمو. «إنه المنهج الذي يبحث تطور الظواهر، وكيف تشكلت الظواهر الحاضرة في الماضي، وكيف تطورت حتى وصلت إلى وضعها الحالي، بمعنى آخر فإن المنهج التاريخي يتتبع نشأتها وتطورها من حيث البناء والوظيفة وذلك بقصد مبادئ وتعميمات تتعلق بالظواهر الاجتماعية موضع البحث» [42] ص 41 .

وقد استعملنا هذا المنهج في هذه الدراسة ووفقاً عند التطورات التي مر بها تدريس علم الاجتماع في الجزائر خصوصاً، ومسيرته عبر العالم بشقيه الغربي والعربي، والمراحل التاريخية وتغييراتها، وذلك لإعطاء صورة عن تغير التفكير الإنساني وكيفياتها، باعتبار التاريخ هو إرث ثقافي لا يمكن الاستغناء عنه.

المنهج الوصفي التحليلي:

من خصائص المنهج الوصفي هو وصف الظاهرة الاجتماعية على الحال التي عليها في المجتمع وصفاً إما أن يُعبّر عنه بطريقة الأرقام أو عن طريق تحليل البيانات والمعطيات المستقاة من الواقع الملموس للظاهرة الأسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الوقائع كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً أو تعبيراً كيفياً « فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى» [43]ص223. إن هذا المنهج يهدف إلى دراسة حقيقة اجتماعية قائمة، القصد منها الكشف أو الوصول إلى نتائج جيدة أو تبرير وتثبيت الوقائع، مع تشخيص مختلف جوانب الدراسة. إن تشكل صورة من الصور لدى الطلبة حول موضوع تخصصهم دفعني إلى وصف هذه الصورة التي أظن أنها لم تكن لدى الطلبة الأوائل – أي بداية دراسة علم الاجتماع في سنواته الأولى بالجزائر- بهذه الحدة التي هي عليها الآن، والسبب يعود في ذلك وحسب رأيي الشخصي أن المتخرجين الأوائل من هذا الفرع لم يكونوا لواجهوا مشاكل عويصة في التوظيف والبحث عن العمل، وأن الجزائر آنذاك كانت تعاني من نقص في الأساتذة والمؤطرين وليس في مخرجات التعليم العالي بكل تخصصاته. إلا أن الوضع الحالي قد يميل إلى عكس هذه الحالة فالمشكلة الأساسية هي معضلة التوظيف خاصة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية وعلى رأسها علم الاجتماع، الذي لم يحظ بالعناية اللازمة. لذلك ضرورة الموضوع أدت بي إلى وصف وتحليل الظاهرة – صورة علم الاجتماع لدى الطلب- من قبل وكذلك الوضعية التي آلت إليها، فعند وصفها نجد أنها تغيرت كثيراً رغم الإمكانيات الموجودة حالياً والتي لم تتوفر لهذا الفرع في السابق. لذا فمواقف ووجهات النظر وتصورات الطلبة في هذا الفرع هي الأخرى تغيرت بشكل كبير.

يقول كذلك محمد الصاوي بخصوص هذا المنهج: " يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج وتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها» [44]ص30.

كما أن هذا المنهج يوفر للقارئ البساطة في تحليل مجريات الظاهرة، لأنه يعتمد أساساً على تقنية الملاحظة مع تصنيف البيانات والمعطيات المحصل عليها وتفسيرها. يقول محمد علي محمد " تستخدمه العلوم الاجتماعية ويعتمد على الملاحظة بأنواعها، بالإضافة على عملية التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، ويعد المنهج الوصفي أكثر المناهج ملاءمة للواقع الاجتماعي، كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته" [45]ص186.

إن أهم دافع لاستخدامنا لهذا المنهج هو إمكانية الحصول على أكبر قسط من المعلومات الكمية والكيفية وتحليلها تحليلًا إحصائياً ونوعياً وذلك لتبيان ما يمكن استنباط وتحليل وتفسير من النتائج

المتوصل إليها. " يهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقف على دلالاتها" [46]ص122.

المنهج المقارن:

من المناهج التي رأيتها تتناسب وطبيعة موضوعي هو المنهج المقارن، لماذا؟ لأن صورة علم الاجتماع التي تشكلت لدى طلبتنا الدارسين لهذا التخصص قد تكون متباينة جداً مع طلبية الدول المتقدمة، كما قد تكون بعض أوجه الشبه كثيرة لأن العارفين لعلم الاجتماع لهم من الرؤى ووجهات النظر المتشابهة.

كذلك وضعية علم الاجتماع منذ ظهوره أي في الأيام الأولى من الاستقلالية وبداية الانتشار والتطور كان يظهر على نفس الخالة ولا مجال للاختلاف والتباين، بينما بعد مُضي الزمن بدأت الهوة تتسع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فهناك من الأجيال من أحسن استعمال هذا العلم النبيل والنافع وبالتالي صورته ووضعيته ليست هي نفسها بين مختلف الدول.

في وقتنا الحالي أصبح مجال المقارنة واسعاً جداً نظراً لاتساع الفجوة بيننا وبين من تقانوا في تطوير كافة العلوم والبحوث وعلى رأسها علم الاجتماع الذي اعتبروه تاجاً لكافة تخصصاتهم. وعن هذا المنهج تقول مادلان جرافيتز MADELEINE GRAWITZ في كتابها "Les méthodes en sciences sociales" إن غياب إمكانية التجريب يجعل من المقارنة الوسيلة الوحيدة التي تسمح لعالم الاجتماع بتحليل المُعطى الواقعي الملموس، واستخراج المميزات الثابتة المجردة والتامة حيث يُشرح السوسيولوجي " [47]ص47.

الفصل الثاني

علم الاجتماع وإشكالية الموضوع والمفهوم

1. الجذور التاريخية لعلم الاجتماع:

يقول "مصطفى العبد الله الكفري" في إحدى مقالاته الخاصة بعلم الاجتماع :

« بدأ يزداد اهتمام الإنسان بالإنسان في مطلع العصور الحديثة. واهتمام الإنسان بالإنسان أدى إلى الاهتمام بالبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن ذلك العهد نرى المفكرين منصرفين إلى البحث والتعاون البحثي في هذا المجال، تحثهم فكرة أساسية هي: أن الإنسان يقوي الإنسان، والإنسان وسيلة وغاية في تطور الإنسان والمجتمع البشري. فيكون الناس جميعاً وسائل وغايات لبعضهم البعض، باعتبار أن لكل إنسان حقوق وعليه واجبات » [48].

أما الدكتور محمد عودة في كتابه " تاريخ علم الاجتماع" يرى أوجست كونت « أن المبرر الأساسي لإنشاء علم الاجتماع عنده هو إعادة النظام على أسس جديدة حيث اقتنع أن الأساس الكاثوليكي... لم يعد صالحاً للعصر العلمي أو الوضعي ولم يصمد أمام النقد الذي أنزله من عليائه » [49] ص. 91 من هذا المنطلق نستنتج القيمة التي أوليت لعلم الاجتماع في فرنسا، وبُعد النظر لدى علماء الاجتماع الغربيين في مجال العلوم الاجتماعية، لما تكتسبه من الأدوار الفعالة في المجتمع لتحقيق النظام والاستقرار، ولا يتوقف عند هذا الحد، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يقول نفس الدكتور « إذا كانت قضية النظام هي القضية الأساسية في علم الاجتماع الستاتيكي عند كونت فإن قضية التقدم هي محور علم الاجتماع الديناميكي » [49] ص 91

على الرغم من التاريخ الطويل للإنسان ومعرفته بالحياة الاجتماعية منذ نشأته الأولى إلا أن عمر علم الاجتماع قد لا يتجاوز المائة عام وهو كما يقول روبرت ميرتون (Merton) علم جديد جداً لموضوع قديم جداً. لقد اعتمد العلماء على ما تركته الحضارات القديمة عند المصريين والبابليين والصينيين والهنود واليونان والرومان. وتؤكد معظم الكتابات القديمة على محاولات الإنسان لفهم حياة جماعته وضبطها وان هذه المحاولات الأولى كانت في المجالات الدينية والسياسية. فهيرودوت Hérodote يؤكد إن مثالية المصريين مثلاً هي في تبرير التنظيم الاجتماعي تحت أطباق المفهوم

الديني والحياة الأخرى ليست إلا امتداداً للحياة الدنيا وهو ما يفسر عنايتهم الكبرى بدفن الموتى محنطين مع كل ما يلزمهم في الحياة الآخرة.

يشير بعض المؤرخين إلى أن التفكير والفلسفة الصينية الاجتماعية تمثل أقدم تفكير منظم عن المجتمع قبل عصر سقراط إلا أن المفكرين الصينيين بقوا متوقفين في نفعية ضيقة وأخلاقية قاسية لم تبذل أي اهتمام للنظر في الآلام البشرية وبخاصة منها آلام النساء. وكما يقول بعضهم أن الفضل يرجع إلى فلاسفة اليونان في وضع أساس العقلانية الغربية والى ظهور أول تفكير منظم فتح باب الأساليب العلمية في الموضوعات الاجتماعية، كالملاحظة والمقارنة والنقد وغيرها. ولم يمسا ما له علاقة بالعادات والأساطير والخرافات بل ذهبوا يفتشون عن الحق الطبيعي في احترام الشخصية الإنسانية ودافعوا عن الفرد، كما اهتموا أخلاقياً بالدفاع عن فكرة المساواة ومقارعة العبودية والوطنية الضيقة التي تمثلها المدن اليونانية.

ولكن في المقابل لا يمكننا أن ننسى ابن خلدون وما له من الفضل في إعطاء التاريخ تعبيره الاجتماعي عندما تحدث عن أحوال الناس وعاداتهم وتقاليدهم وسبب استعلاء بعضهم على بعض. ويقول هاري بارنس (Barnes - H) أن أهم ما يميز هذا المفكر «أي ابن خلدون» هو فصله بين ما سماه بالتاريخ القصصي المملوء بالخرافات والأوهام وبين التاريخ العلمي الذي يقوم على تحري الحقائق، وفي تحليله لأثر البيئة الطبيعية على المجتمع لم يساويه إلا بودان (Bodan) ومنتسكيو (montasikuh). فقد تحدث عن تأثير الهواء في ألوان البشر وأخلاقهم والكثير من أحوالهم، وعن الخصب والجوع وأثره في أبدان البشر وأخلاقهم، وعن البدو والحضر واختلاف نحلته من المعاش بقوله: «والبدو أقرب إلى الخير والشجاعة من أهل الحضر». وهو السبّاق في علم اجتماع المدن وفي اختلاف أنواع الصناعات والحرف فيها، وفي الرزق والكسب ووجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه. ويقول سوروكين (وهو من اكبر علماء الاجتماع المعاصرين) ان ابن خلدون ناقش جميع المسائل التي ترد دائماً في موضوعات علم الاجتماع العام وفروعه المختلفة، كما انه في مجال التاريخ يعتبر مؤسس التاريخ العلمي.

1. ظهور علم الاجتماع :

يعتقده الغرب أن أوجست كونت أول من بنى واستعمل مفهوم علم الاجتماع وهو أمر مستبعد جداً، لأن أول من استعمله تحت مسمى العمران البشري العلامة بن خلدون. كان غرض أوجست كونت من هذه التسمية التي أعطاها لهذا العلم هو جمع جميع العلوم التي تتناول في دراستها الكائن الإنساني كالتاريخ، وعلم النفس، والاقتصاد وغيرها، كون علم الاجتماع حقل غير مُنته. ومن هنا كان يعتقد أوجست كونت، واعتقاده صحيح إلى أبعد حد، حيث كان يظن بأنه لو يتسنى لنا العرض والتشخيص العلمي مع فهم سير العلاقات الإنسانية داخل مجتمع من المجتمعات، وكذلك تطورات هذا المجتمع،

نستطيع وبدون شك، وصف العلاج لمختلف المشاكل المحيطة به ذات الطابع الاجتماعي ونظمه وأنساق التي لا تتوقف عن الظهور.

كما كان يتمنى كونت توحيد كّل الدراسات البشرية -- بما في ذلك التاريخ وعلم النفس والاقتصاد. و كان مخططه الاجتماعي الخاص مثاليًا يعود إلى القرن التاسع عشر؛ حيث اعتقد أن كل أنماط الحياة الإنسانية لجميع الشعوب في كل البقاع مرّت من خلال نفس المراحل التاريخية المتميّزة وبهذا، إذا أمكن للشخص أن يدرك مراحل هذا التطور، فيمكن له أن يصف العلاج للأمراض الاجتماعية.

إن دراسة المجتمعات لم تنتظر ظهور مفهوم أو مصطلح علم الاجتماع، أو السوسولوجيا لمباشرة مثل هذه الدراسات الاجتماعية ولكن كانت موجودة من قبل، ودراسة المجتمعات قديمة قدم هذه المجتمعات، فمنها الأدب والفلسفة هما أقدم فروع دراسة المجتمع ولكن ليس بالصورة التي يتطرق إليها علم الاجتماع.

وفي هذا السياق يمكننا الإشادة بأعمال Alexis de Tocqueville أليكسيس دي طوكفيل في دراساته حول الثورة الفرنسية في: النظام القديم أو الثورة، أو حول الولايات المتحدة الأمريكية في الديمقراطية في أمريكا، وفيهما يتطرق بالتحليل لهذه المجتمعات ويقارن بين المجتمع الأمريكي والمجتمعات الأوروبية. دون أن ننسى مونتسكيو ومساهمته بروح القوانين، أين قام بالدراسة والتحليل للنظام السياسي البريطاني.

دون أن ننسى أعمال ومساهمة ماكس فيبر الذي أسس في سنة 1919 قسم علم اجتماع في ألمانيا في جامعة لودفيج ماكسيميليانز في ميونخ من قبل ماكس فيبر وفي 1920 في بولندا من قبل فلوريان زنانكي. أما أقسام علم الاجتماع الأولى في المملكة المتحدة أسست بعد الحرب العالمية الثانية. بدأ تعاون ماكس فيبر الدولي في علم الاجتماع في 1893 عندما أسست معهد رينيه الصغير الدولي لعلم الاجتماع التي التحقت بجمعية علم الاجتماع الدولية الكبيرة بدءاً من 1949. في 1905 أسست الجمعية الاجتماعية الأمريكية، الجمعية الأكبر في العالم من علماء الاجتماع المحترفين .

إن حقيقة كلمة سوسولوجيا أو علم الاجتماع نشأت عن تضارب في الاستعمال لما أراد أوجست كونت تكوين علم اجتماعي، وكان يريد تسميتها بالفيزياء الاجتماعية غير أن هذه التسمية كان يستعملها Quételet (كيت ليه) أثناء دراسته للظواهر الاجتماعية عن طريق الإحصاء. لكل هذا أعطى أوجست كونت هذه التسمية للدراسات الاجتماعية وهي السوسولوجيا أو علم الاجتماع.

كما يعتبر الحديث عن السوسولوجيا أو علم الاجتماع أمراً من الأمور الهامة في سير المجتمعات في تاريخها ومراحل تطورها وما يسايرها من ظواهر اجتماعية قد تنتج من فترة زمنية إلى أخرى وانتقال وتحول المجتمعات من حالة اجتماعية معينة إلى حالة أخرى غير التي كانت عليها. لكن

تداخل علم الاجتماع مع العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى أضفى لُبساً كبيراً في فهم هذا العلم لذا كان العمل قائماً جدياً لاستقلال هذا العلم عن العلوم الأخرى بموضوعات وميادين ووظائف وأدوار غير التي تشترك فيها مع العلوم الأخرى والتي كانت المبررات الرئيسية في نشأة علم الاجتماع.

إن العلوم التي كانت منتشرة قبل ظهور علم الاجتماع تقريباً كلها علوم طبيعية ففكر سان سيمون وتلميذه أوجست كونت في علم يدرس الطبيعة البشرية والتي كانت الحاجة إليها ماسة جداً. لكن الغرب كان يدرك تمام الإدراك بأنهم مسبوقين إلى هذا العلم من طرف العلامة ابن خلدون الذي أرسى أصول السوسيولوجيا، إلا أن ما حرره العلامة العربي المسلم في هذا الشأن يكاد يكون مجهولاً وفي طي النسيان من طرف العرب والمسلمين لحقبة زمنية طويلة جداً امتدت إلى قرون خلت حتى أخبرهم بها علماء الغرب بعدما نهلوا منها ما هو ضروري ورئيسي ليزعموا بعد ذلك بأنهم الأوائل في اكتشاف علم الاجتماع.

1.2. أوجست كونت وتأسيس علم الاجتماع :

من المعروف أن علم الاجتماع عند أوجست كونت بصفته ممثلاً للاتجاه الوضعي، هو دراسة الإنسان لا تتم إلا في وحدة اجتماعية، ويعرف هذا العلم بأنه: "علم النظام الاجتماعي والتقدم" [50] ص 580 كما أنه قسم هذا العلم إلى قسمين أساسيين رئيسيين هما:

قسم سكوني *statique* ويعني بها دراسة المجتمع وأحواله كما هي موجودة فعلاً، وأساس الاستقرار في المجتمع هو النظام، وقسم ديناميكي *dynamique* ويقصد بها دراسة المجتمع وحركيته ونموه المستمر، كما أن أساس الحالة الديناميكية في المجتمع هو التقدم.

ويظهر معنى علم الاجتماع عند كونت من خلال موقعه الدقيق في نسق العلوم، فعلم الاجتماع هو العلم النظري المجرد للظواهر الاجتماعية. وحينما أدرك كونت مع سان سيمون أهمية هذا العلم وضرورته كتب يقول: « لدينا الآن فيزياء سماوية، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيميائية، وفيزياء نباتية، وفيزياء حيوانية، ومازلنا بحاجة إلى نوع آخر وأخير من الفيزياء هي الفيزياء الاجتماعية، حتى يكتمل نسقنا المعرفي عن الطبيعة. وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته» [12] ص 49.

2.2. دور كايم وقواعد المنهج:

يُعدّ دور كايم المؤسس الرئيسي لعلم الاجتماع بالمعنى الأكاديمي والجامعي، إذ بفضل جهوده وإصراره على أن الدراسات الاجتماعية تختلف نوعياً عن الدراسات الفلسفية والنفسية، وعمله على تأسيس كرسي أكاديمي لعلم الاجتماع في الأكاديمية الفرنسية، ظهر علم الاجتماع في شكل مؤسسي. ولقد سعى دور كايم من البداية للتنظير للظاهرة الاجتماعية، مؤكداً على أنها شيء ملموس ومستقل عن

ما حولها ومن ثم يمكن قياسها ، وهي تفرض تأثيرها وحضورها فيما حولها . وفي كتابه "قواعد المنهج " سعى لإبراز "المنهجية العلمية "في دراسة الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من فهمه للفلسفة الوضعية . ولعل دراسته لظاهرة "الانتحار "والتي نحى فيها منحى "اجتماعي "بعيداً عن الجوانب النفسية ، إنما تشكل مثلاً نموذجياً لكيفية الدراسات التي سعى دوركايم للتأكيد عليها . لكن تبقى دراسته "عن تقسيم العمل الاجتماعي "والتي نظر فيها لفكرته عن تحولات المجتمع الحديث من مجتمع التكافل والعلاقات الحميمة إلى المجتمع الصناعي الحديث التي تفرض ألواناً جديدة من المفاهيم والقيم الأخلاقية ، بعد الإسهام الأبرز له . ويعد نقده لأطروحة ليفي بروهل حول ما عرف "بالأديان والعقليات البدائية "في كتابه "الأشكال الدولية للممارسات الدينية "من أهم الأطروحات الاجتماعية حول مسألة الدين والمجتمع في الفكر الاجتماعي الحديث ، ولا تزال أطروحات وأفكار دوركايم موضع عناية ، وإن كانت الدراسات الاجتماعية تجاوزت العديد من نتائجه .

صحيح أن مفاهيم من أمثال "تقسيم العمل الاجتماعي "و "التضامن الآلي والعضوي "و "العقل أو الضمير الجمعي "و "الأنومي "وغيرها لا تزال رائجة ومؤثرة في الكتابات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة .

لما رأى عالم الاجتماع "إميل دوركايم" أن بعض السلوكات وأنماط التصرفات والأفكار لا يستطيع الإنسان أن يفسرها تفسيراً سيكولوجياً أو حتى طبيعياً المستمدة أصولها من المظاهر الجمعية والمعتقدات والممارسات الجماعية التي تتميز بنوع من القهر والقوة، رأى ثمة البحث عن علم يفسر مثل هذه الظواهر ألا وهو علم الاجتماع الذي يعرفه: « علم الاجتماع هو علم الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية...إنه يُعنى بتحليل الظواهر الاجتماعية باعتبارها جزءاً من جهاز الضبط الاجتماعي» [12] ص.185

وفي هذه الدراسة أقصد بعلم الاجتماع ذلك العلم الذي يتناول بالدراسة المجتمع في كل الميادين، وذلك من خلال التخصصات المعروفة في الجزائر، وغير المعروفة التي لم يحن الوقت لتدريسها نظراً لعدم توفر الكفاءات العلمية التي تُدير شؤونها، فهو ذلك التخصص الذي لم يحظ بالاهتمام من طرف القائمين عليه ولا حتى من طرف أصحاب القرار الذين يرون فيه إزعاجاً لهم رغم ما يقدمه من مساعدات لإمكانية حل الكثير من المعضلات التي تحول دون تطور وتقدم ورفاهية المجتمع ككل.

3.2. ماكس فيبر والفعل الاجتماعي:

ماكس فيبر هو رائد آخر من رواد علم الاجتماع الحديث فهو صاحب أفكار ومفاهيم وأطروحات غاية في الأهمية ولا تزال معظم أفكاره راهنة بل وتتلقى مدرسته وأفكاره اهتماماً متزايداً ، بل يمكننا القول بأن أفكاره لا يزال إعادة استكشافها ومن ثم زيادة تأثيرها في توجيه الأفكار الحديثة التي يحتاجها العلماء لتفسير ما يجري على الساحة الاجتماعية راهناً .وتعد دراساته في الاقتصاد والمجتمع ،

نقداً عميقاً لأفكار كارل ماركس وبالذات في الجدل الذي دار ولا يزال يدور حول قيام المجتمعات الصناعية وظهور الرأسمالية كأسلوب إنتاج وموجه لتشكيل العلاقات الاجتماعية . ولقد أعطى ماركس فيبر دوراً كبيراً للقيم والمعتقدات الدينية في تأسيس وظهور الرأسمالية ، على عكس ماركس الذي اهتم بالعوامل الاقتصادية في هذا المضمار .

ويعد كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" من أبرز أعمال فيبر وأكثرها تأثيراً في الفكر الاجتماعي الحديث . إذ أكد في كتابه هذا على أن القيم الدينية التي قال بها رجال الدين الذين راموا إصلاح الكنيسة الكاثوليكية انعكست في قيم وأخلاق العمل عندهم ، ومن ثم أثرت بالتالي في تكوّن الروح التي تأسست عليها وظهرت من رحمها الرأسمالية الحديثة . ولقد قام فيبر ، نفسه ، بمراجعة نظرية قارن فيها قيم أديان اليهود والصين والهند ومقتطفات من قيم ومعتقدات المسلمين "ليبرهن" على أن هذه الأديان ، وإن توافرت لها معظم الأسباب الكفيلة بقيام وتأسيس الرأسمالية إلا أنها لم تتجح في ذلك ، وكانت قيم المذهب الكالفاني وحدها هي التي شكلت المحفز لذلك الظهور .

بالإضافة إلى أطروحته هذه ، قدم فيبر رؤى ومفاهيم دقيقة لدراسة علم الاجتماع الديني موضحاً بنيته التراتبية لرجال الدين ومن ثم نوعية البيروقراطية والهيمنة في الوسط الديني الذي له علاقة كبيرة بعمليات الإصلاح والتجديد داخل المؤسسة الدينية وديناميكتها، ومن تأثير ذلك على المجتمع والسياسة والاقتصاد في المجتمع . ولقد أفصح بأن المؤسسة الدينية مؤسسة محافظة تقاوم التغيير وعندما يقع التغيير فإنه يتم من خارجها وغالباً ما يأخذ منحى جذرياً . ويعد فيبر من أبرز من أسهموا في دراسة السلطة والنفوذ والهيمنة والبيروقراطية والنظام ، انطلاقاً من تصورات مفاهيمية تتعلق بما أسماه الفعل الاجتماعي ، الذي ينقسم إلى أربعة أنواع من الفعل ، ينتج عنها ثلاثة أنواع من السلطة أو النفوذ تؤدي بالتالي إلى ثلاثة أشكال من البيروقراطية : البيروقراطية الكارزمية والتقليدية والعقلانية . ولقد أسهب فيبر في توضيحها وضرب الأمثلة عليها من تاريخ وتجارب الأمم .

ولقد اهتم فيبر كثيراً بما يمكن تسميته فلسفة العلوم الاجتماعية وبالذات في جانبها المنهجي . ولقد طوّر العديد من المفاهيم والقضايا التي أصبحت من ركائز علم الاجتماع الحديث ، لعل من أبرزها مفهوم "النموذج المثالي" و "الحياد الموضوعي" . ولقد قدّم في هذا الخصوص تصورات تعكس ما يمكن تسميته بالمدرسة الألمانية في دراسته لمناهج العلوم الاجتماعية وهي -بحسب رأيه -تختلف نوعياً عن مناهج العلوم الطبيعية فلسفة وغاية .

ولقد أثرى فيبر علم الاجتماع بالعديد من المصطلحات التي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من مخزون المشتغلين بعلم الاجتماع من أمثال "أخلاق وقيم العمل" و"الكارزما" و"الفهم" و"الفعل" والفاعل الاجتماعي" و"العقلانية" وغيرها كثير وربما كان أسلوب فيبر الأكاديمي الصارم ولغته الدقيقة

الصعبة وأهمية ما طرح من الأسباب التي أدت إلى سوء فهم ومن ثم استخدام العديد من مفاهيمه وأطروحاته.

4.2. تالكوت بارسونز وفكرة النسق:

يربط "بارسونز" بين طبيعة الفعل الاجتماعي والنظام الاجتماعي عن طريق المواقف التي تواجه الفرد، الذي يسلك سلوكا اجتماعيا. وهنا في مثل هذا الترابط تقدم الأنساق الاجتماعية متطلبات ومحددات ونوعية الفعل في مثل هذه المواقف.

وتعرف بعض الحلول والمحددات بالمتغيرات النمطية، فهناك من المواقف التي تواجه الفاعل والتي تتطلب منه الاختيار بين الحصول على رضى عاجل نتيجة تصرفه الاجتماعي وبين إرجاء هذا الإشباع. وهناك مواقف تتمثل في الاختيار بين الموصفات النوعية وبين الموصفات المنتشرة الشائعة، وبين الكلية وبين الخصوصية، وبين الوجهة الذاتية والوجهة الموضوعية.

ومن الناحية الواقعية، أن أي فعل اجتماعي لا يتم إلا في إطار أنساق ومعايير " فليس هناك حياة اجتماعية تخلو من نسق معيار، ومعتقدات مشتركة ومقاييس وأحكام تقييمية، ينبثق عنها مقياس معياري موحد ومنمط، يسري في سائر الأنساق الاجتماعية التي تتوزع على ثلاثة مستويات:

- مستوى الوظائف الاجتماعية المترابطة الفعلية؛

- مستوى القيم والمعتقدات والرموز المشتركة؛

- مستوى الدوافع والعواطف والأفكار التي تؤلف الشخصية الذاتية" [50]ص.658

إن نظرية "بارسونز" ترى أن أفعال الناس ليست عشوائية، أو تحكمها الصدفة، أي المؤثرات الانفعالية، بل تسير وفق أنماط منظمة ومقننة في صورة يمكن أن نحمل معها وفي طياتها عنصر التنبؤ بمقتضياتها ويعطي هذا المعنى للسلوك مفهوم النظام الذي يكفل الاستقرار للبناء الاجتماعي.

5.2. التفاعلية الرمزية:

يمكن إرجاع جذور التفاعلية الرمزية إلى كتابات العالم "سيمل" (Simmel) الذي نظر إلى المجتمع على انه صور وأشكال تحقق الفردية وانتظامية الفعل الإنساني معا أو هو الشكل أو الصورة التي في إطارها يتطور الأفراد معا في وحدات تشبع مصالحهم وبذلك يكون "سيمل" قد أعطى للذات البشرية دورا فعالا في تكوين المجتمع، فعلاقة الفرد بالمجتمع علاقة مزدوجة ثنائية الأبعاد إذ تشمل على العلاقة التفاعلية وعلى الوجود المستقل للذات وبدون الوجه التفاعلي لا يمكن للذات البشرية أن تحقق وجودها

نشأ الفكر التفاعلي الرمزي في الولايات المتحدة الأمريكية ليكشف عن جوانب طالما عالجتها الاتجاهات الوضعية في سياق شمولي لا يستطيع إن يكشف الأبعاد الحقيقية لها، إذ عالج هذا الاتجاه

المشكلات الاجتماعية كالهجرة والطلاق والجريمة وانحراف الأحداث وكذلك الأمراض النفسية والعقلية التي ولدتها الحياة العصرية أملا في الكشف عن هذه المشكلات والعمل على وضع الحلول المناسبة لها، لقد تقدم منظور التفاعلية الرمزية ليضع نفسه منافسا قويا للاتجاه البنائي الوظيفي متخذا من المشكلات الاجتماعية والنفسية منفذا لتوصيف رؤية جديدة لعلم الاجتماع يؤمن بالعمل لا بالتظير. " بينما ينظر جورج هربرت ميد George H. Mead (1863-1931) للذات على إنها المحور الأساسي في عمليات التفاعل فهو ينظر للذات على إنها الأساس الذي يتحول بموجبه الفرد إلى فاعل اجتماعي له ارتباط بالآخرين، إذ من خلال الذات يكون الإنسان صورة نفسه وصورة الآخرين بوصفها موضوعات أساسية للتفاعل" [51] ص 396-397.

يقول معن خليل عمر: "إن السلوك على وفق طروحات (ميد) يجمع ثلاثة عناصر أساسية هي (العقل والنفس والمجتمع) وعلى وفق تصوراتي عن أفكار (ميد) أستطيع القول بان الذات تشمل العقل والنفس، والعقل عند ميد يعني القدرة على تمثّل الرموز والإشارات التي لها معان اجتماعية وثقافية والتي يكون بموجبها السلوك ممكنا، إذ ينمو الإنسان عقليا من خلال عمليات التقليد للرموز التي يستخدمها الأكبر منه سنا، وبعد مرحلة الطفولة الأولى يحاول الطفل أن يختار لنفسه سلوكا بين جملة أنماط سلوكية وهنا تكون مهمة العقل إدماج الطفل بالمحيط الاجتماعي مع العلم إن قدرة الإنسان على اكتساب الرموز سواء كان ذلك تقليدا أم اختيارا عملية قابلة للتطوير والتغير" [34] ص 194-195.

رغم اهتمام علماء التفاعلية الرمزية بالجوانب النفسية للذات إلا أنهم أكدوا انتمائهم السوسولوجي من خلال الحرص على فهم الذات الفاعلة من خلال التفاعل بوصفها أي الذات، مركب اجتماعي. العامل الآخر الذي ركز عليه علماء التفاعلية الرمزية هو تصورات الآخرين عن ذواتنا ودورها في تشكيل وعينا بذاتنا وفهمنا الموضوعي لشخصيتنا وهذا أمر أوقع القارئ للتفاعلية الرمزية في إرباك الفهم النفسي الاجتماعي لما بعد تصورنا عن تصورات الآخرين حول ذواتنا، أي ما يتبع تقييم الذات من قبل الآخرين، بمعنى آخر إن التفاعليين الرمزيين لم يوضحوا الأثر النفسي الذي تتركه تقييمات الآخرين حول ذواتنا بل وحتى الأثر الاجتماعي للتصور الاجتماعي حول الذات.

من الجوانب الأخرى التي تجاهلتها التفاعلية الرمزية، باستثناء زمل، هي مكانة الفرد الاجتماعية وادواره المترتبة على تلك المكانة وأثرها في تشكيل ذاته فالإنسان يتأثر إلى حد كبير بطبيعة الدور الذي يؤديه، وعندما ينتقل الفرد من مكانة إلى أخرى جديدة فإن ذاته أيضا تتعرض إلى التغير النسبي باختلاف الأشخاص والمكانات كما تدخل اعتبارات جديدة في السلوك تجاه الآخر ومدى الاهتمام بتقييمه لسلوكنا.

أما المصطلحات التي يستعملها أصحاب هذه النظرية نجد مثلا: التفاعل Interaction: وهو سلسلة متبادلة ومستمرة من الاتصالات بين فرد وفرد، أو فرد مع جماعة، أو جماعة مع جماعة.

المرونة: *Flexibilité* ويقصد بها استطاعة الإنسان أن يتصرفَ في مجموعةِ ظروفٍ بطريقةٍ واحدةٍ في وقتٍ واحدٍ، وبطريقةٍ مختلفةٍ في وقتٍ آخرٍ، وبطريقةٍ متباينةٍ في فرصةٍ ثالثةٍ. الرموز: *Symbols*: وهي مجموعةٌ من الإشارات المصطنعة، يستخدمها الناسُ فيما بينهم لتسهيل عمليةِ التواصل، وهي سمةٌ خاصةٌ في الإنسان. وتشملُ عند جورج ميد اللغة، وعند بلومر المعاني، وعند جوفمان الانطباعاتِ والصورَ الذهنية.

الوعيُ الذاتي: *Self- Consciousness* وهو مقدرةُ الإنسان على تمثُّلِ الدور، فالتوقعاتِ التي تُكوِّنُ لدى الآخرين عن سلوكنا في ظروف معينة، هي بمثابة نصوص يجب أن نعيها حتى نُمثِّلها، على حدِّ تعبير جوفمان.

أما فيما يتعلَّقُ بالنظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، فيمكن القول بأنها المجالُ السائدُ حالياً في علم الاجتماع التربوي، وقد انفردت باسم: (علم الاجتماع التربوي الجديد)؛ لأنها جمعت بين أسلوب البحث الدقيق، باستخدام أسلوب الملاحظة، والملاحظة بالمشاركة داخل الغرفة الصفية، وبين أسلوب البحث الاجتماعي الواسع، الذي اشتمل على قضايا واسعة كالقهر، والصراع، والتغير، والحراك الاجتماعي، ودور التربية في ذلك.

3. إسهامات ابن خلدون في نشأة علم الاجتماع:

إنَّ الباحث المتعمِّق في ظهور، نشأة وتطور علم الاجتماع يجرّه بالضرورة إلى أحقاب زمنية بعيدة جداً، فلا يمكن بحال من الأحوال أن ننقص من تلك الأعمال الأدبية للكاتب القدامى في إبراز ملامح علم الاجتماع. فالفضل يعود إلى هؤلاء مثل إميل زولا *Emile Zola* في كتابه: *J'accuse* وتطرق بالزك *Balzac* لقضايا سوسولوجية دون علم أو شعور منه في كتابه: *La peau de chagrin* و *J.J. Rousseau* في كتابه *Discours sur l'innégabilité* و *Montesquieu* في كتابه "روح القوانين". وسرعان ما شهد القرن التاسع عشر ولادة ما يسمّى بالتحقيق الاجتماعي العلمي المنهج وذلك باستبدال الطرح الفلسفي بالوصف الدقيق والإحصاء. نشأ علم الاجتماع في أحضان الفلسفة قديماً، نظراً لاعتقاد بعض العلماء بأنه من الصِّب إن لم نقل من المستحيل إخضاع الظاهرة الاجتماعية لقوانين ثابتة كالتي في العلوم الأخرى. لأن كل الظواهر كانت تفسر تفسيراً فلسفياً ودينياً وميتافيزيقياً. فمرحلة ما قبل ابن خلدون، أوجست كونت، دوركايم وغيرهم، مرحلة مهمة في تكوين علم الاجتماع إلا أنها كانت في حاجة ماسّة إلى عقلنة وتنظيم هذا العلم بشكل منهجي، وهو ما حدث فيما بعد.

إن ابن خلدون هو المؤسس الأول لعلم الاجتماع في العالم أجمع، شرقه وغربه، والمفكر العلمي لقيام هذا العلم، عاش ما بين الفترة 27 مايو 1332 و 15 مارس 1406. لقد توصل إلى الكشف عن علم جديد هو "علم العمران البشري" وفهم الظواهر المحيطة به. ولفهم هذه الظواهر معرفة علمية تألَّق ابن خلدون

في فهم المسار التاريخي للظواهر حيث يقول: "إن التاريخ ليس مجرد قصص ولكنه يحمل في باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق" [52] ص 136. حيث سبق أوجست كونت Auguste Comte الذي يعتبر المكتشف الأول لهذا العلم عند الغرب، فابن خلدون أول من تكلم في علم الاجتماع بوصفه علماً مستقلاً من حيث الموضوع ومسائل منهجه.

لقد كان موضوع علم الاجتماع من المواضيع المتداخلة فيما بينها، فكل عالم يعرفه وفقاً لثقافته أو مجال تخصصه، إلى أن جاء العلامة العربي المسلم عبد الرحمن ابن خلدون والمفكر السوسيولوجي الغربي أوجست كونت Auguste Comte فحدداً تحديداً جيداً لهذا العلم. غير أن تحديد موضوع علم الاجتماع كان على يد بن خلدون والذي ألهمه تسمية "العمران البشري" كدراسة للتحقق من الأحداث التاريخية كحالة دعت بن خلدون للتفكير في القوانين التي تحكم هذه الحوادث، والتي لن يجد من علم يدرسها غير "علم العمران البشري" الذي أشار إليه بنفسه والتسبق فيه قيل غيره.

وبعد أن تخطى علم الاجتماع مرحلة الميتافيزيقا، أو المرحلة الفلسفية الكلاسيكية وأصبح كسائر العلوم الطبيعية الأخرى ذو مناهج وتقنيات، ويخضع ظواهره للتجارب. من هنا أصبح المجتمع بكل مكوناته قابل للدراسة العلمية في توازنه، واستقراره وفي تغيراته مهما كانت طبيعتها، هذا قصد الوصول إلى قوانين تحكم ظواهره لتعطي نتائج علمية كبقية التخصصات التقنية.

فلننظر جلياً في علم الاجتماع أو العمران الذي أبدعه ابن خلدون في أوائل الربع الأخير من القرن الرابع عشر ليتجلى الفرق بين علم الاجتماع المعاصر ومؤسسه الأول.

إن أغلب ما جاء به ابن خلدون مازال سليماً ورصيناً إلى يومنا هذا ، حيث لم نجد من علماء الاجتماع المحدثين الذين أفادوا علم الاجتماع والمجتمع بعلمهم أكثر من مقدمة ابن خلدون. فطلاب العرب ملزمون الآن بقراءة ما كتبه هذا العلامة، وليس الاكتفاء بما كتبه الغرب، فهو الذي أنشأ علماً جديداً بين العلوم الإنسانية هو العمران البشري والاجتماع الإنساني، والذي بحث من خلاله في علم التاريخ ونقل الأخبار، وتميز اهتمامه بتقصي الأسباب والعلل والدواعي للوقائع أو الحقائق الاجتماعية. كانت كتاباته دائماً تحتوي على الأسئلة لماذا؟ كيف؟ ماذا؟ فلم يكتف بسرد أحداث الماضي وإنما

بحث في كيفية حدوثها وسبب وقوعها. وقام ابن خلدون بتقسيم المقدمة إلى ستة أقسام:

1. فصل في العمران البشري على الجملة وأصنافه وقسطه من الأرض ،
2. فصل في العمران البدوي حيث ذكر الأمم الوحشية والقبائل؛
3. فصل في الدول والخلافة والملك؛
4. فصل في العمران الحضري والبلدان والأمصار؛
5. فصل في الصنائع والمعاش والكسب ووجوهه؛
6. فصل في العلوم واكتسابها وتعلمها؛

والمتمأمل في مقدمة ابن خلدون والقارئ لها قراءة سوسولوجية ينتهي إلى ما يلي:

** قواعد المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، حيث يقول عن هذا العلم ((وكان هذا العلم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري و الاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد الأخرى))

** علم التبيؤ البشري (الأيكولوجيا): وهذا ما يفسر الظواهر الاجتماعية تفسيراً جغرافياً. Montesquieu فمونتيسكيو وبعد أربعة قرون في كتابه "روح القوانين" المنشور سنة 1748 يفسر السبب في أن النظم التشريعية تستمد أصولها من طبيعة البشر وبيئاتهم الذين يولدون فيها و ينشأون ويكبرون .

** علم المجتمعات المبسطة أو علم الاجتماع البدوي أو الريفي وعصبيتهم التي هي روح المجموعة التي تنشأ عن القرابة.

** علم الاجتماع السياسي : وفيه يتكلم عن الدولة وأهمية العصبية في ذلك، يقول ابن خلدون في هذا السياق « اعلم أن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما: فالأول الشوكة والعصبية، وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند » [53] ص31. وتطرق كذلك إلى أطوار الدولة وأهل عصبيتها، والنظام السياسي وبنيتها، وازدهار الدولة وانحلالها

** علم الاجتماع الحضري أو علم الاجتماع المدنية : و هو الباب الرابع من المقدمة، والذي تناول فيه الشروط التي تراعى في إنشاء المدينة وطبيعة الحياة الاجتماعية فيها ومطالب السكان، وعلاقة توسع المدن بازدهار الدولة. وما يتعلق بذلك من ظواهر اجتماعية كالصناعات ووظائف أخرى.

** علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع الصناعي: وهو الباب الخامس، ففيه تناول ابن خلدون الكسب والمعاش والصنائع , ويقول : « إن الصنائع لا بد لها من العلم» [53] ص32.

** علم الاجتماع المعرفة: وفي الباب السادس الذي يحتوي على كل العلوم المعرفية من تعليم سواء كانت علوم نقل أو علوم عقل، وما يرتبط بها من ظواهر اجتماعية .

إن الشيء الجدير بالملاحظة هو أن من جاء من علماء العرب من بعد ابن خلدون لم ينظروا إلى هذه المقدمة التي تكاد تنسى بينهم، لما احتوته من علم جديد و هو علم الاجتماع الإنساني والعمران البشري الذي أصبح في العصر الحديث ذو شأن خطير، لأنه علم المجتمع.

إنّ العلامة ابن خلدون كان طموحه كبيراً في تطوير وتنمية علم الاجتماع، وكان رجاءه أكبر أن يأتي جيل من بعده يخصص عمقاً في مواضيع هو إيجاد فصول وفروع جديدة ومتنوعة لهذا العلم تهتمّ بطبائع الإنسان واجتماعه. ولأنّ المسلمين كانوا يعيشون ركوداً كبيراً في زمانه، ولم يأت من بعد ابن خلدون من يخلفه في هذا العلم الذي تركه غزيراً وهذا نظراً للتخلف والجمود الذي عرفته الأمة الإسلامية من بعده .

خلاصة القول، أنّ الغربيين كان لهم الفضل العظيم في إحياء علم الاجتماع وتطويره، ولولاهم، لما التفت أحد إلى ما تركه ابن خلدون أو أبو حامد الغزالي وغيرهما من إرث ثقافي عظيم.

1.3. قواعد المنهج في علم الاجتماع الخلدوني:

يعتبر ابن خلدون من العلماء الأكثر ثقافةً وإطلاعاً وعلماً، فقد اطلع على الكثير من المؤلفات من سبقه كالمقرئزي و المسعودي وغيرهم من كتبوا في التاريخ وشؤون الأمم، وكان محيطاً بشئى العلوم وأصنافها، فلم يكن المبتكر الأوّل لعلم الاجتماع والعمران البشري الذي أنشأه فحسب، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث ابتكر معه مناهجه وطرائقه، وقرأ ما لا يعدّ ولا يحصى من الكتب وعلوم النقل وعلى رأسها علوم القرآن والحديث والفقه، هذا الأخير الذي أتقنه ابن خلدون حتى أصبح له مهنة وهو قاضي القضاة والذي ساعده في الاستدلال على الأحكام وفهم الظواهر الاجتماعية وطبيعتها وكيفية تغييرها. فمن القواعد الأساسية والهامة التي ركّز عليها ابن خلدون في الكشف على علمه الجديد نذكر ما يلي:

1.1.3. الشكّ والتمحيص:

كان ابن خلدون يستعمل هذه القاعدة في ترتيب الأحداث التاريخية وسردها والبحث في كيفية وقوعها، والأهمّ من ذلك الغوص في سبب حدوثها. فالتاريخ حسبه ليس مجرد سرد لوقائع إنسانية أو غيرها وإنما النظر في أسباب نشوئها وذلك لتفادي تكرارها في المستقبل. إنّه كان ينظر دائماً في أسباب الكذب في الروايات والأخبار وشرحها وتحليلها كما فعل ذلك في تحقيق سكاني في جيوش بني إسرائيل. فسبب عدم صحة هذه الرواية لأنها تتعلق بإحصاء الأعداد التي كثيراً ما تكون كاذبة. وتمّ تحقيق حربي لجيوش موسى والمتعلقة بعدم قدرة القادمين من اليمن إلى المغرب إلا عن طريق قناة السويس. وفي هذا الإطار يعرف ابن خلدون التاريخ بأنّه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال.

2.1.3. أسباب الكذب في الخبر:

- 1- التشيع للآراء والمذاهب والتي مازالت متفشية إلى يومنا هذا وخاصة تلك المتعلقة بالتحيز العقائدي.
- 2- تقربّ الناس في الأكثر إلى أصحاب التجلّة والمراتب العليا بالثناء والمدح.
- 3- الثقة بالناقلين .
- 4- الدّهول عن المقاصد.
- 5- عدم محاسبة النفس عن الخطأ وعدم مطالبتها بالاعتدال والصدق.
- 6- التأسّي بالقوم فيما يأتونه من طاعة لذاتهم.
- 7- القياس والمحاكاة.

8- الجهل بطبائع الأحوال في العمران.

3.1.3. الواقعية الاجتماعية المشخصة بموادها:

الكثير يعتقد بأنّ أوجست كونت Auguste Comte السوسيولوجي الأوّل الذي تطرّق إلى فكرة الوضعية، وهناك من ذهب إلى إميل دوركايم Emil Durkheim في تجسيده للموضوعية. لكن التشخيص المادي للظواهر الاجتماعية من طرف ابن خلدون كان قبل هولاء بحوالي 521 سنة أين نشر دوركايم فكرة الموضوعية في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع سنة 1898، حيث نجد ابن خلدون ينظر إلى الواقع الاجتماعي المشخص في النظم الاجتماعية المختلفة التي لا بدّ من وجودها في أيّ مجتمع من المجتمعات، وهي النظام السياسي، والاقتصادي، والديني، والترابي، والسكني، بنوعيه البدوي والحضري، لأنّ طبيعة العمران تقتضي بالضرورة لذلك.

إنّ ابن خلدون قد انشغل بالوجود الاجتماعي كما هو مشخّص في مواده من كائنات ووقائع، مع تعليل لهذا الوجود، أي أسبابه، والكشف عن كفايات الأحوال والوقائع، فهو يقول عن علم التاريخ الذي « هو علم الاجتماع الماضي وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكفايات الوقائع وأسبابها عميق. » [53] ص 63.

استعمل ابن خلدون كلمة مادة ليدل على معنى طبيعي فيزيائي يُشكّل وفق إرادة الإنسان، ويتماشى وتلبية حاجاته ورغباته، ولتدلّ كذلك كلمة مادة على المعنى المعنوي كالظلم، الخير، والشر. وثالثاً لتدل على إمكانية التطور بالانتقال من حالة إلى أخرى. وأخيراً لتقسّر معنًى جمالياً، أو ذوق إنساني وحتى لمس أو شم.

2.3. مكانة ابن خلدون عند المسلمين:

لو رجعنا وتمحصنا تاريخ علم الاجتماع نجد أن ابن خلدون قد أجهد نفسه كثيراً في التعريف بهذا العلم الواسع حتى انتهى إلى وضع الركائز الأساسية لعلم الاجتماع وأصبح يتصف بصفة العلم كسائر العلوم الأخرى، فالشيء الذي يُندى له الجبين هو أن الدول الغربية طورته أيما تطوير ليصبح على الحال التي هو عليها الآن، والعرب والمسلمون هم أولى بتطويره وترقيته حتى يتسنى لهم دراسة ظواهرهم الاجتماعية دراسة عقلانية وموضوعية وعلمية نراهم قد أهملوا الجانب السوسيولوجي في كل مجالات حياتهم وبالتالي لا نفرع من الوضع السيئ التي تعيشه جل المجتمعات العربية، إلى أن أصبحوا في طوابير الانتظار ما ينتجه الغرب مهما كان نوعه جيداً أو رديئاً فهو مستحسن لدى عامة الناس .

إن الاستهلاك المادي يمكن أن نقبله، ولكن كيف يمكن قبول أنماط، عادات وتقاليد، وخصوصيات المجتمعات الغربية وكأنها خاصة بنا؟ لذا فالمجتمع العربي الإسلامي في أمس الحاجة إلى علم اجتماع خاص به يقول عبد الحميد الشاكر: « أصبحت مقولة أن تأتي بمدرسة غربية الملامح والاتجاهات

الفكرية في علم الاجتماع ، لنطبق استنتاجات ورؤى هذه المدارس الغربية والغربية على المجتمع العربي أو الإسلامي، أصبحت مثل هذه المقولات بالإضافة لكونها مقولات غير علمية فهي كذلك مقولات لم تدرك أي معنى من معاني وظائف علم الاجتماع وكيفية أن يكون علما منطلقا ومتولدا من واقعه الذي يريد أن يناقش وينظر وينتقد ويدعم.... هذه الظاهرة أو تلك من ظواهره الاجتماعية؟» [54].

ويقول أيضاً « وربما كان على حق الأستاذ المرحوم الدكتور علي الوردى أستاذ علم الاجتماع العراقي والعربي عندما التقت إلى كون علم الاجتماع هو وليد بيئته ومجتمعه وتراثه وتاريخه الخاص ، والذي له منتجات ومشاكل وتصورات وتراكيب اجتماعية تختلف حسب اختلاف هوية الأمة و مرتكزاتها القومية لهذا الشعب أو ذلك ، فهو يقول ومقولته حقيقة بهذا الصدد: « إننا بحاجة إلى علم اجتماع خاص بنا يستمد إطاره من تراثنا الاجتماعي ويستند على دراسة واقعا . » وهذا ليس انتقاصاً من قيمة علم الاجتماع الحديث أو استهانة بأهميته في دراسة مجتمعنا، إنما يجب ألا نكون فيه مقلدين حيث نأخذ بكل ما جاء به من نظريات ومفاهيم ثم نحاول تطبيقها على مجتمعنا ، بغض النظر عن الفروق بينه وبين المجتمع الذي نشأ فيه علم الاجتماع الحديث» [54]

وعن عملية استهلاك العرب لكل ما ينتجه الغرب من حقائق سوسيولوجية كانت نافعة له ليس بالقوة أن تكون نافعة للمجتمع العربي لأن لنا ما يميزنا عن الغرب في كل ميادين حياتنا يقول نفس صاحب المقال: «ومن هنا تبرز ملامح خطورة علم الاجتماع ، وما يمثله لهذا المجتمع أو ذلك ، فلو فرضنا - مثلا - عقلا اجتماعيا غريبا أو مغتربا ثقافيا ، استهدف وضع أسس أو أراد تحليل ظاهرة اجتماعية عربية ، فانه حتما سيقع في فخ الازدواجية العلمية لعلم الاجتماع ، باعتبار أن هذا العقل الاجتماعي الغريب أو المغترب عن واقع المجتمع وأساليبه وتفكيره وتصوراته للأشياء ، ودوافع عواطفه.... الخ ، بالإضافة لما يحمله ذلك العقل الأجنبي من مميزات عاطفية وتراثية وفكرية وسلوكية ...، مختلفة عن الواقع أو الظاهرة الاجتماعية المراد تحليلها وتفسير منشئها ووضع الحلول لها، فعندئذ حتما نحن أمام عقل اجتماعي سيخطئ في تشخيص نوعية الظاهرة الاجتماعية العربية ومن ثم تقييمها بشكل خاطئ ، وأخيرا وضع الحلول غير مناسبة لهذه الظاهرة السلبية أو تلك في مجتمعنا العربي ، مما يعمق من تعقيد الظاهرة وليس فهمها أو تحليلها أو وضع الحلول الاجتماعية الواقعية لها ؟.

إن ممن درس المجتمع العربي الحديث على أسس العقل الاجتماعي المعاصر ووقع في مثل هذه الإشكاليات العلمية الكثير ممن انخرطوا بحماس كبير للمنتج الغربي وحاولوا نقل المنتج الغربي الصناعي بكل أشكاله العلمية سواء الفلسفية، أو الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية ، بدون أي التفات لموضوع (الخصوصية) العربية ، مما أنتج وبصورة طبيعية عملية إرباك اجتماعية للمجتمع العربي وعلى كافة الأصعدة العلمية ، وبدلا من أن تساهم تلك الأطر الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ..، بتطوير المجتمع العربي أو معالجة مشاكله الاجتماعية ، بدلا

من ذلك شنتت الصورة الاجتماعية العربية وزرعت داخل كيانه (الازدواجية) الفكرية والنفسية والروحية ، بحيث اصبح الفرد العربي يرى كل شيء بمنظارين الأول منهما يناقض الآخر تماما.... ولكن ومع الأسف كان بعض أو معظم العقل الاجتماعي العربي الذي حلل الظواهر الاجتماعية العربية خاضعا بشكل أو بآخر للانبهار الطبيعي لمنظومة القيم الوافدة من الغرب الحضاري المعاصر؟» [54]

3.3. علم الاجتماع الإسلامي:

مازال العرب والمسلمون بصفة عامة يستشقون أصول ومناهج وتقنيات السوسولوجيا من البلدان الغربي، ولم يتوصلوا لحد اليوم إلى صياغة نظرية خاصة بهم، رغم أن أصل هذا العلم يعود الفضل فيه إلى المسلمين أنفسهم فهم أولى بترقيته والنهوض به لو انتهجوا نهج أسلافهم الأولين واستمروا على طريقتهم في الجد والكد من أجل المحافظة على هذا الإرث الوفير والنافع جدا، ولا ينتظروا من الغرب اعترافهم أن ابن خلدون هو مؤسس هذا العلم الغزير العام الفائدة.

إن القول بأن هناك طرْحاً سوسولوجياً إسلامياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى في تفسير الظواهر الاجتماعية والبحث عن مسبباتها ومحاولة تقنينها بإيجاد حلول لمعضلات المجتمع الإسلامي، هو قول مازال حيز البحث من قبل بعض علماء اجتماع العرب. فهل أن الأوان لصياغة طرح يُنسب للعرب والمسلمين من نظريات وقوانين تسيّر هذا المجتمع. يقول مقتدر خان: " إن أحد مجالات المعرفة التي أمعن المسلمون في تجاهلها هو علوم الاجتماع. وباستثناء مشروع أسلمة العلوم، وإصدار دورية في الولايات المتحدة حول علم الاجتماع الإسلامي، وكلتا المبادرتين جاءت على يد مسلمين أمريكيين في الثمانينيات، فإنه لم تكن هناك أي محاولة جادة من جانب المسلمين لوضع أصول لعلم اجتماع إسلامي" [55]

إن هذا لا يعني عدم تطرق الباحثين السوسولوجيين العرب والمسلمين للمشكلات التي يتخبط فيها مجتمعنا، ولكن أين نتائجها على أرض الواقع وأين القوانين التي انتهوا إليها جراء هذه الدراسات والبحوث والاستفتاءات وصبر للآراء، وإلا فما الفائدة من علم الاجتماع وأين تكمن الرؤية الإسلامية للظاهرة الاجتماعية؟ وفي هذا السياق يقول حميد الشاكر: « بعد المحاولة التأسيسية لعلم الاجتماع الخلدوني العربي، لم تكن هناك أي ملاحقة واقعية لتطوير هذا العلم ، ومتابعة أهدافه عربياً، فبقى علما يتيما يبحث عن اليد التي تزيح التراب من على وجهه ليشغل حيزه المهم ضمن العلوم الإنسانية ، وسبب هذه القطيعة والآمال لعلم الاجتماع الخلدوني واضح... مما جعل علم الاجتماع الخلدوني يأتي متأخرا جدا لعصر النهضة العربية الإسلامية والتي كانت ستوفر الكثير من الاهتمام لهذا العلم الاجتماعي الخلدوني إبان نهضتها ، ولكن ومع الأسف كان الحال أسوأ مما يأمله الإنسان؟» [54].

وعن خبايا وتأسيس علم اجتماع إسلامي بكل أبعاده الروحية والمادية، تقول ليلي المالح: « ولعل أهم هذه التعديلات هو إظهار البعد الخفي في علم الاجتماع الغربي، وهو السكوت عن مصادر القيم والمقدمات العلوية للاجتماع الغربي... هناك ثلاث رؤى أساسية تحكم علم الاجتماع الغربي:

1 - الرؤية الآلية للكون.

2- الرؤية الحلولية، وهي اعتبار التجربة الإنسانية قادرة للوصول للمعرفة المطلقة، وأن الإنسان بديل الله.

3-الرؤية المادية. « فالسلام لدى علم الاجتماع الإسلامي يعطيه أهمية في إنتاج تصورات ونماذج تحليلية لحدود الفعل الإنساني وحقوقه. وإذا استطعنا تقديم رؤية متميزة نابعة من تراث خاص، فسيكون مفيداً. لكننا مازلنا في البداية، في مرحلة إقناع الآخرين بضرورة وجود هذا المنظور في علم الاجتماع » [56]ص153.

يزخر التاريخ الإسلامي خاصة والعربي عامة بتاريخ سوسولوجي عظيم إلا أن هذه البلدان لم تعتن بهذا الرصيد والتراث الهائل في هذا الميدان ومجالاته الأخرى على العموم وبقيت تتغنى بما صنعه آباؤهم وأجدادهم من حضارة إسلامية تستحق الوقوف عندها طويلاً لتتأمل فيما وصل إليه العرب الأولون مع أخذ العهد بالاستمرار فيه، لأن المفكرين السوسولوجيين أمثال ابن خلدون لم يكونوا يظنون أنهم سيتوقفون عند هذا الحد من المعرفة الاجتماعية. ومن الغريب أن نبحث عن تاريخنا السوسولوجي من أفواه غربية نترك لها الحرية لأن تنسب إليها اكتشافاتنا العريقة، وتطورها وتواصل فيها، حتى تركتنا نشك في إرثنا السوسولوجي، إلا بعض المحاولات المحتشمة من بعض المنشغلين بعلم الاجتماع كما قالها الدكتور الجزائري عبد الغني مغربي.

يقول صالح الزين: « فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الجمود الفكري والمفاهيم النظرية الخاطئة الموجهة تجاه هذا العلم، قد قللت بدون شك من الاحترام للحقائق الاجتماعية، وحالت بدرجة كبيرة دون أن تصبح العلوم الاجتماعية وسيلة فعالة لإيجاد الحلول العلمية الناجحة [57]ص21. كذلك الشيء الجدير بالذكر هو أن الأمة الإسلامية، الكثير من أبنائها يعتقد بأن بلادهم الإسلامية في حاجة إلى علوم شرعية، لكن الأمر يبدو أبعد من ذلك، حيث أنها في أمس الحاجة إلى مجتمعيين متفوقين في دراسة العلوم الشرعية لإثرائها، وهذا حتى لا تبقى الأمور تدور إلا حول الفتاوى التي كما كانت عليه في بداية ظهور الإسلام، والتي بقيت تقريبا على حالها ليومنا هذا. يقول مقتدر خان: " إن الأمة الآن ليست بحاجة إلى "العلماء الشرعيين" غير القادرين على فهم العالم من حولنا، وإنما تحتاج إلى علماء اجتماع على دراية أيضا بمقاصد الشريعة، وبالمنهج الإلهي لتطوير وتنمية مجتمعاتنا وحكم شعوبنا بكفاءة وبفاعلية" [55].

4. موضوع وماهية علم الاجتماع:

1.4. موضوع علم الاجتماع:

علم الاجتماع هو دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، هذا النوع من العلوم الإنسانية، إذ يعتبر الغرب أن أوجست كونت هو المؤسس الأول وأب علم الاجتماع في القرن 19، غير أن الواقع يقول غير ذلك، حيث أن الغرب أنفسهم وبعد التطوير الذي أحقوه بعلم الاجتماع وبعدهما استفادوا من الإرث الذي تركه علم الاجتماع العربي لابن خلدون، أصبحوا يعترفون بشكل أو بآخر أن ابن خلدون قد سبق كل العلماء في اكتشاف هذا العلم الاجتماعي والإنساني. غير أن عالم الاجتماع الذي استطاع فصل علم الاجتماع عن العلوم الأخرى هو إميل دوركايم.

فعلم الاجتماع هو جزء لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية، والتي يتعلق موضوعها بالبحث عن مختلف أوجه وأشكال ومشاكل العلاقات الاجتماعية، وما يميزها عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى هو الروح النقدية التي تتمتع بها تجاه الظواهر والأحداث الاجتماعية في ثباتها وتطورها. كما أن علم الاجتماع يسمح بالملاحظة المنتظمة والمستمرة وكيفية مراقبة هذه الظواهر مع إعطاء تفسير لها في أسباب وظروف حدوثها أو ظهورها. إن موضوع علم الاجتماع هو المجتمع بصفة عامة بكل مكوناته كالأسر، الجمعيات، النقابات، المؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأشكال التي يتوقف عليها المجتمع. بمعنى آخر هناك سوسيولوجية متعددة الأطراف والأشكال، لأن الدراسات السوسيولوجية تمس كل الظواهر والأحداث الاجتماعية المختلفة لحياتنا اليومية، حيث يرجع ذلك إلى تخصص علم الاجتماع المتنوع لكون الدارس له والمتخصص فيه يتطرق لكل جوانب الحياة نظراً للمعارف الإضافية لميادين أخرى لها صلة وطيدة بهذا العلم كالاقتصاد والسياسة والحقوق وغيرها. وفي هذا المنظور يقول علي الوردي عالم الاجتماع العراقي :

« إن موضوع علم الاجتماع، ومحاور دراساته وبحوثه بالإمكان اختصارها بصورة أو إطار دراسة الظواهر الاجتماعية، وهذه الظواهر والتي تنشأ من التفاعل بين نشاط الأفراد والجماعات ربما تكون لغوية، أو تشريعية، أو أخلاقية، أو دينية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو جمالية... الخ، حسب تنوع الظواهر الاجتماعية بطبيعتها الإنسانية، ومن خلال دراسة هذه الظواهر الاجتماعية نصل إلى القوانين التي تتحكم بحركة المجتمع (ديناميكا) أو إلى النظم الثابتة لهيكلية المجتمع (استاتيكا)، ومن هذا فإننا نستطيع ومن خلال علم الاجتماع وإدراك قوانينه، واليات تحريكه.... أن نستعمل التقدم الاجتماعي أو نهياً له المقدمات و نلطف أزمات الاجتماع الإنساني بتوفير الظروف الملائمة، كما يمكننا هذا العلم من رصد الظواهر السلبية في المجتمع والعلل المرضية التي تنشأ بالعرض، لمعالجتها وبحث جذورها وأسبابها الأساسية؟» [58]

2.4. ماهية علم الاجتماع:

في البداية، يمكننا القول بأن علم الاجتماع هو ضرورة رغم نسبية نتائجه، وهو موضوعي رغم ذاتية الباحثين التي تظهر في جل دراساتهم. ومن هنا يطرح مصطفى الفوال قيمة وأهمية علم الاجتماع، فيوجزها في النقاط الآتية:

« 1- الضرورة لمعرفة المجتمع الذي نحيا فيه بنظرة واعية وأكثر عمقا لفهم الواقع وتغييره.

2- يساعد علم الاجتماع على فهم ذات الإنسان كجزء فاعل في المجتمع.

3- اعتقاد معظم العلوم بأن دراسة علم الاجتماع أصبحت ضرورة، لأن المجتمعات بحاجة إلى التوجيه أكثر من الضغط، وذلك للحفاظ على وحدتها وتماسكها» [59] ص 83. لقد اختلف الكثير من العلماء في إعطاء معنى ومفهوم موحد لعلم الاجتماع، فكل واحد يعرفه حسب أيديولوجيته، وثقافته، أو إلى مرجعيات متعددة.

على الرغم من تباين هذه التعاريف تسعى إلى هدف واحد هو تبيان موضوع هذا العلم، و فائدته، وجدواه العلمية والعملية خدمة لعلم الاجتماع، خدمة للحقيقة العلمية وللمجتمع، لأنه علم نقدي في طبيعته. وحسب العديد من التعاريف فإن علم الاجتماع يعمل على فهم، واستعمال، وتفسير الواقع الاجتماعي كما هو، ولكن بطريقة علمية مغايرة عن تلك التي يفهمها العامة من الناس وهذا ما يسمى بالتحليل السوسيولوجي، لأنّ هناك العديد ممّن ساهم في إثراء علم الاجتماع، حتّى أصبح على ما هو عليه الآن، مثل مساهمة الشعراء، والأدباء، والفلاسفة وغيرهم. لكن في هذه المرحلة، وإن اعتبرناه علم اجتماع لأنه كان يتميز بالنظري وقريب إلى الأدبيات أكثر منه إلى السوسيولوجيا أو الطابع العلمي التجريبي.

يقول جي روشي Guy Rocher في كتابه التغيير الاجتماعي *Changement social* إنّ علم الاجتماع هو علم في طريق التكوين وأنّ Newton عندما اكتشف قانون الجاذبية فرغم كل التغييرات الكونية والإنسانية في ميدان الفيزياء يبقى القانون ثابتاً إلى يومنا هذا، في حين أنّ قوانين علم الاجتماع تبقى دائماً مواضيع غير منتهية لأنّ المجتمع يعتبر حقيقة غير متناهية فهي دائماً ظواهر في إطار التكوين ومحاولة إثبات نفسها في مجالات وطرق جديدة تتبع في ذلك عمليات التغيير، فالمراحل التي تمرّ بها المجتمعات من رقّ، عبيد، إقطاع ورأسمالية لا بد من مراجعتها وهذا ليس خطأ من علماء الاجتماع أنفسهم ولكن المجتمع نفسه هو الذي يتغيّر باستمرار. إن اعتبار المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون يستوجب، النظر إليه كفرع من منظومة التفسير الطبيعي التي تطبق على سائر مظاهر الكون وليس على المجتمع فقط. وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع هو محاولة لمعرفة نشأة المجتمع وتركيبه وعناصره وهيئاته ومراحل نموه، وتطوره، وما إلى ذلك من المظاهر التي تخلفها العوامل الطبيعية والنفسية والحيوية بوصفها عوامل تعمل متضافرة في عملية تطويرية موحدة .

إن ماهية علم الاجتماع، و موضوعه ومعناه متداخل، لأنّ الكل يراه حسب رؤية تمليه عليه ثقافة العالم نفسه أو مجال التخصص، إلى أن جاء بن خلدون، ومن بعده أوجست كونت، فعملاً على تحديد جيّد لموضوع علم الاجتماع. وبعد أن قفز هذا العلم من مرحلة الفلسفة والتفكير الميتافيزيقي والكلاسيكي وأصبح كسائر العلوم التجريبية الأخرى ذو مناهج وطرائق وتقنيات، وأصبح المجتمع قابلاً للدراسة العلمية في توازنه واستقراره وفي تغيّراته مهما كانت طبيعتها، هذا قصد الوصول إلى قوانين تضبطه متمثلة في نتائج علمية.

إن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس المجتمع، ولكن لا بد من دراسة المجتمع من زاوية علم الاجتماع لكي تكون الدراسة أكثر سوسيولوجية وتميّز بالعلمية، لأن المجتمع هو ذلك التركيب أو التجمع الإنساني في مكان وزمان دائم الاستمرارية. لهذا فعلم الاجتماع يهتم بدراسة الوقائع الاجتماعية لبني البشر في كل أحوالهم وليس في حالة حدوث المشاكل فقط كما يتبين للبعض، فهو يدرس الناس في تعاونهم وتآفرهم، سكونهم وحركتهم، بمعنى لآخر يشمل هذا العلم بالدراسة المجتمع في إيجابياته وسلبياته.

5. وظيفة علم الاجتماع:

تُعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية، والتغيرات التي طرأت على المجتمعات من الناحية الاقتصادية- ونعني بها أكثر الجانب الصناعي - من أبرز الظروف التي ساعدت في نشأة وظهور علم الاجتماع على الساحة العلمية، لأنه قد سبقه علوم اجتماعية أخرى تناولت بالتحليل والدراسة الجوانب المختلفة للحياة ومشاكلها الاجتماعية، كالاقتصاد والسياسة، مثل تطرق علماء الاقتصاد للثورة الصناعية في بريطانيا، وخبراء السياسة الذين تطرقوا للحياة السياسية للثورة الفرنسية، ولكن بطريقة تختلف تماماً عن الطرق التي يتطرق إليها علم الاجتماع في تحليل الوقائع السياسية، وما قد ينجر عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية في البني والأنساق التي تشكل المجتمع ككل. ومن هنا زادت الحاجة والضرورة والأهمية لدراسة هذا العلم. ومن هنا يوجز الدكتور عبد الله محمد عبد الرحمن أسباب دراسة علم الاجتماع في النقاط التالية:

- « علم الاجتماع يكرس مهمته في دراسة الظواهر الاجتماعية بطرق علمية؛
- يقوم علم الاجتماع بدراسة نسق العلاقات الاجتماعية، و أسباب زيادة هذه العلاقات توطداً أو تفككها بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمع ككل؛
- يتناول علم الاجتماع بالدراسة السلوك البشري وتحديده كالسلوك السوي أو غير السوي؛
- يعالج علم الاجتماع البنى والنظم الاجتماعية تغيراتها ووظائفها؛
- يهتم بدراسة التنظيمات الاجتماعية وفعاليتها؛
- يدرس علم الاجتماع طبيعة الحياة الاجتماعية وأساليبها المختلفة، أنماطها وتباينها من مجتمع إلى آخر؛

- يتطرق إلى أنماط التغيير والتحديث، التطور والتنمية من خلال فروعها المختلفة؛
 - يقدم المشورة والخبرات للقائمين على وضع الاستراتيجيات والتخطيط تجاه المشكلات الاجتماعية؛
 - يتعرض للمشكلات الاجتماعية الراهنة ومحاولة التنبؤ بنتائجها العامة في المستقبل نتيجة تطور الدراسات المستقبلية لعلم الاجتماع؛

- محاولة الوصول إلى قوانين وقواعد عامة للاستعانة بها في دراسات ميدانية أخرى. « [60] ص 59.
 أما عن الفائدة من دراسة علم الاجتماع، فيقول صلاح الفوال مختصرا إياها في بعض آراء بعض علماء الاجتماع حول قيمة هذا العلم وفائدته

« أ- البعض يرى أننا نحيا في مجتمع ولا بد - حتى من وجهة نظر الإنسان العادي غير المتخصص- من فهم ذلك المجتمع من خلال دراسة تجعلنا نرى ما يحيط بنا...وعلم الاجتماع هو العلم القادر على تنمية تلك النظرة الجديدة...ليس لتفسير الواقع الاجتماعي بل على تغييره إذا ما دعت الظروف إلى ذلك.

ب-...لا يمكن الفرد من فهم مجتمعه فقط، وإنما يساعده أيضا على فهم ذاته كجزء فاعل في ذلك المجتمع.

ج- استجلاء المعلومات والمعارف حول العلاقات الإنسانية، وتنظيمها، وترتيبها، وتصنيفها، ويوضح كيفية استثمارها.

د- دراسة علم الاجتماع أصبحت ضرورة اجتماعية» [59] ص 69-70.

هذا بصفة عامة، أما بخصوص بلدنا الجزائر، فالكثير من يجهل أو يتجاهل قيمة علم الاجتماع، وذلك حسب الانتماءات الشخصية لأفراد المجتمع أو حسب نظرتهم له كفاعلين سياسيين أو اقتصاديين أو ثقافيين، أو حسب الفئات الاجتماعية كالأमीين والمتعلمين والمنقذين. فالأمية يجهلون كل الجهل هذا العلم ذلك أن وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها مازال دورها ناقصا في إظهار قيمة علم الاجتماع. أما الفئات التي نالت قسطا من المعرفة العلمية، فإنها لم تتوصل بعد لهضم ما يستطيع علم الاجتماع القيام به من أدوار في إطار التنمية الشاملة. ذلك يرجع إلى المشتغلين بعلم الاجتماع كونهم لم يستطيعوا فرض أنفسهم في الميدان، سواء لقلّة إنتاجهم أو تقصيرهم فيه، أو للتمهيش الذي يمارسونه منذ ولادة هذا العلم في الجزائر.

كما أن لهذا العلم نتائج تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع على حد سواء، حيث أن كل السياسات العملية للتنمية في أي بلد من البلدان إن لم تكن مرتكزة على دراسات اجتماعية يُفهم من خلالها أحوال الناس، حاجاتهم ورغباتهم ومشاكلهم، فإنه من المستحيل أن نخطط لتنمية شاملة دون معرفة أوضاع الأفراد والجماعات وسلوكياتهم، وأن مآل مثل هذه السياسات حتما سيكون دون جدوى ولا فائدة.

إن الرجوع إلى استيراد الحلول الجاهزة دون تكييف أو تطبيع مع ما يتوافق وخصائص المجتمع المستورد، تنتهي إلى إنتاج مشاكل جديدة جراء هذا الاستيراد، لأنه من الواجب استشارة علماء الاجتماع من طرف السلطة الحاكمة في كل أغلب الأمور، ذلك لتنتهي هذه السياسة إلى الحد من مشاكل المجتمع من جهة، وإمكانية القضاء عليها ثانية. يوجز الدكتور أحمد كمال أحمد فوائد علم الاجتماع فيما يلي:

« 1- يساعد علم الاجتماع على دراسة أجزاء المجتمع ووظيفتها وموارده الحيوية والطبيعية والاقتصادية، وعناصر حضارته السائدة، ويبين الأسباب التي دعت إلى تكوينها وتطورها من وقت لآخر ومقارنتها في مجتمعات مختلفة حتى يتعرف عليها الأفراد والجماعات.

2- تقيد دراسة علم الاجتماع في أن يفهم الإنسان حقيقة نفسه وحدوده وتصرفاته ومداهما مع الآخرين كما تعرف سلوك الآخرين نحوه.

3- تمكن دراسة هذا العلم الفرد من أن يعمم النتائج والقوانين التي تجمعت لديه على حالات أخرى مماثلة لدراستها، كما يمكنه التنبؤ باتجاه وطبيعة سلوك بعض المشاكل أو الظواهر الاجتماعية.

4- يمكن الباحث من دراسة بعض المشكلات الكبرى التي توجد في بعض المجتمعات .

5- يعلم الفرد كيف يتعامل مع غيره من الأفراد والجماعات والمجتمعات بعضها مع بعض، ويساعد في هذا الشأن على الإلمام بنواحي ديناميكية الجماعة والعمل الاجتماعي وتنظيم المجتمع والتنمية الاجتماعية « [61]ص11.

6. ميادين علم الاجتماع:

يذهب علماء الاجتماع للقول بأن علم الاجتماع يمارس وظائفه في أطر اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية متشعبة ومعقدة معتمداً في ذلك على معطيات يستقيها من الواقع الاجتماعي المعاش، سواءً بالرجوع إلى مرجعية عادية وهي الدراسات السابقة في التحليل السوسيولوجي، وذلك للنظر في سيرورته التاريخية، والقوى التي أثرت في ظاهرة من الظواهر عبر فترة زمنية قصيرة كانت أم متوسطة أو طويلة الأمد، وذلك لوضع خطة إصلاح شامل لتجنيب المجتمع وتفاديه لأخطاء ومشاكل وقع فيها من ذي قبل أو عدم تكرار الخطأ من جديد أو الحد من تطور أو تغير هذه الظواهر نحو الأسوأ.

إن التطورات التي تحصل وتطرأ في المجتمعات هي التي تركت في نفس المنشغلين بهذا العلم البحث عن ميادين جديدة لعلم الاجتماع نظراً لظهور مواضيع جديدة من زمن إلى آخر يستوجب تصنيف هذه المواضيع لدراستها كل في مجال أو ميدان معين لتقادي تشابكها مع مواضيع قد تتدخل علوم اجتماعية أو إنسانية لتناولها بالدراسة والتحليل.

إن ميادين علم الاجتماع شاسعة، فمن يوم ظهوره والتخصصات في هذا الشأن لم تتوقف عن الظهور. هذا ما نلاحظه وندرسه عن علماء الغرب إلا أن هذه التخصصات في البلدان النامية رغم وجودها بالجامعات العربية إلا أنها تبقى عقيمة لأن الدراسات التي تقام هي دراسات يعتمد فيها على

توجهات ونظريات غربية في كل مقارباتها النظرية، وهذا ما لا يخدم علم الاجتماع العربي نظراً لتباعد المجتمعين.

إلا أنه يجب التوضيح بأن هناك ما يسمى بعلم الاجتماع العام يتناول بالدراسة الظواهر الاجتماعية العامة والتي تكون موجودة في كافة مناحي الحياة الإنسانية وتركيباتها، فهي قضايا اجتماعية عامة تخص تقريباً معظم أفراد المجتمع كالفقر مثلاً، وتتفرع عن علم الاجتماع العام، تخصصات جزئية تدعى بعلم الاجتماع الخاص لأنه ينطرق لدراسة نوع واحد من الظواهر الاجتماعية التي قد تؤثر على المجتمع كله، ومثل ذلك علم الاجتماع التربوي، والأسري، والاتصال، والتنمية، والتنظيم وغيرها. إن المسار التاريخي لعلم الاجتماع، والتطورات التي طرأت عليه، جعلت منه علم بإمكانه تناول جميع قضايا المجتمع الصغيرة منها والكبيرة، حيث توسعت ميادينه ومجالاته، ورفع عنه الستار الذي كان يوصف بأنه علم التجريديات. وهنا يقول نظير جاهل في كتاب حرفة علم الاجتماع: « فبعد أن كان علم الاجتماع، ولمدة طويلة، اختصاصاً يقتصر، إلى حد بعيد على الإطار الجامعي، أصبح علماً تطبيقياً يلبي طلب البيروقراطية في القطاع العام والخاص، واخذ تبعاً لذلك يخسر تدريجاً من حريته في اختيار أبحاثه، وبات لا يطرح على نفسه إلا ما يطرحه عليه زبائنه» [62] ص 91.

7. أغراض علم الاجتماع:

تستوجب الدراسة السوسولوجية للظواهر الاجتماعية الغوص في أعماق الظاهرة من أسباب تكوينها إلى الحلول الممكنة لعلاجها، لأن لعلم أهداف إجرائية وعلمية وعملية ومساهمة ضرورية وواجبة في العملية التنموية وذلك باعتباره علماً نافعاً ومفيداً، على عكس ما يظنه البعض من غير العارفين بهذا العلم الذين ينظرون إليه وكأنه مجرد تقلف لا جدوى منه. وعليه يبين الدكتور "عبد الواحد وافي" الأهداف العميقة لهذا الفرع من العلوم، والتي يوجزها في الأغراض التالية و باختصار في الآتي:

« -1- الكشف عن حقيقة كل ظاهرة اجتماعية، مقوماتها، عناصرها وما يتعلق بها من معتقدات وأفكار.

-2- الكشف عن نشأة كل ظاهرة وتطورها، أي أقدم وضع للظاهرة وما نالها من تطور واختلافات في المجتمع الواحد وما بين المجتمعات.

-3- الكشف عن الأسباب التي أدت إلى كل وجه من أوجه التطور والاختلاف.

-4- الكشف عن العلاقة التي تربط الظاهرة بالظواهر الأخرى، وحتى علاقتها بالظواهر غير الاجتماعية.

-5- الكشف عن الوظيفة التي تؤديها كل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية.

-6- الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية في مختلف أوضاعها» [63]

ودائماً وعن فائدة هذا العلم يقول عبد الهادي الجوهري ما يلي: " يحاول علم الاجتماع الاستفادة من الدراسة النظرية في الجوانب العلمية التطبيقية للحياة الاجتماعية، فدراسة نظام اجتماعي ما في زمن ومكان معينين ومظاهر الانحراف عن هذا النظام والقوى المؤثرة فيه، لا شك أنه يفيد في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم يمكن معها تقادي الكثير من أخطاء الارتجال... يساعد با شك على توجيه الإصلاح وفق ما يقتضيه التطور الطبيعي للمجتمع " [64]ص17.

لكن يبدو أن الدول النامية ومنها الجزائر لم تصل بعد إلى معرفة مدى الفائدة التي قد تجنيها من علم الاجتماع في حالة استعمالها له أحسن استعمال، وذلك لتدارك السلبيات القديمة وعدم الوقوع في الأخطاء التي ارتكبتها هذه الدول في مسألة التنمية الشاملة. لا يمكن لهذه الدول من المضي قدماً نحو الرقي والازدهار إن لم تعتمد توظيفها لهذا العلم من العلوم، دون الاستهانة بما تقدمه العلوم الأخرى مجتمعة، إذ لا يمكن لعلم الاجتماع وحده القيام والنهوض بعملية التنمية، ولكن باتحاد كل العلوم.

8. علم الاجتماع في الحياة المهنية:

إن الاعتقاد القائم في الكثير من الأوساط والقائل بأن علم الاجتماع هو علم لا فائدة ولا جدوى منه، هو اعتقاد خاطئ، ذلك أن هذا العلم في بعض البلدان أثبت جدواه، بينما لا يزال يصارع من أجل إثبات وجوده في بلدان أخرى، والتي نقصد بها الدول المتخلفة، التي مازالت لم تصل بعد للاستفادة من تخصصات هذا العلم. لأن موضوع علم الاجتماع من دون شك يفيد الطلبة والقائمين على شؤون البلاد من فهم الحياة الاجتماعية وتعقيدها ويساعدهم على استيعاب مشكلات مجتمعهم التي أصبحت مشكلات معقدة لا يفهمها إلا المختص في هذا العلم. وكما يقول ابن خلدون حول هذا العلم، بأنه علم العلوم، إذ لا يوجد علم يضاويه في فهم طبيعة المجتمع والعلاقات الاجتماعية والوجود الاجتماعي، وما يكتتفه من عوامل وقوى ينبغي فهمها وتحليلها واستيعاب مضامينها الموضوعية والذاتية.

1.8. مهنة عالم الاجتماع:

يبدو أن علم الاجتماع والمختصين فيه يشقون الكثير في تصوير وتشريح مجتمعاتهم، ذلك لتكون ثمرة جهودهم هو راحة أفراد المجتمع، والتسهيل على القائمين بشؤون البلاد من ساسة واقتصاديين وثقافيين للعمل في إطار موحد لتكون نهاية كل المشاريع ذات منافع عامة.

لكن هذه النخبة من المجتمع (علماء الاجتماع) أثار الفئات الاجتماعية تعرضاً للنقد والانتقاد، وذلك من جميع الأطراف في المجتمع، وفي هذا يقول نظير جاهل في كتابه الذي ترجمه إلى العربية بعنوان حرفة عالم الاجتماع: «... من هنا يتعرض عالم الاجتماع أكثر من أي متخصص آخر على تقييم الجمهور غير المختصين الذي يأتي متلبساً ومتناقضاً، وهو جمهور يشعر نفسه مخولاً لدعم التحليلات

التي يطرحها علم الاجتماع... وهو يميل تبعاً لذلك إلى التشكيك بصدقية هذا العلم أو إلى عدم تصديقه إلا بقدر ما يصبح رديفاً للمألوف» [62] ص 32.

عموماً، ينظر الكثير إلى عمل عالم الاجتماع وكأنه يتمثل أساساً في طرح التساؤلات حول المجتمع الذي يعيش فيه، محاولاً الإجابة عليها بالبحث العميق وإعطاء تفسيرات لها من خلال معطيات يجمعها من الميدان، فهو بكل بساطة باحث *enquêteur* اجتماعي يبحث في فهم المجتمع من خلال متغيرات ومؤشرات متبادلة بين أفراد المجتمع في كليته، كذلك دراسات و تجارب عالم الاجتماع ليست كالتالي يقوم بها الآخرون من العلماء على الصنف البشري، لذا عليه التجرد من ذاتيته في كل تفسيراته حتى يكون عمله أكثر موضوعية وعلمية، وعليه أيضاً أن يتميز بالحياد.

من المعروف أيضاً أن عالم الاجتماع لا يمكن أن ينطلق من العدم في تناوله لأي موضوع اجتماعي مهما كان طابعه، بل يلجأ إلى من سبقوه في مثل دراسته، لأن هذه العملية تعتبر جد مفيدة له لكي لا يُعيد نفس الموضوع، أو يتوصل على نفس نتائج غيره، وهو يظن في قرارة نفسه أنه قد جاء بالجديد. والشئ الذي يجعل عمل عالم الاجتماع علمياً هو ملاحظته لمدة معينة وفقاً لطبيعة الموضوع، وإذا استلزم الأمر يعايش العالم أفراد عينته كذلك لكي تكون المعلومات المحصل عليها أكثر عمقاً وفائدة أثناء التحليل

يجهل الكثير من الطلبة حرفة عالم الاجتماع ومهنته فهي مهنة تستحق التنويه والتعريف بها لما تقدمه من خدمات للأفراد والجماعات والمجتمعات. إنها مهنة تسير و تتغير بتغير العصر في كافة مجالاته مما يفرض على هذا العالم التوافق و التناهي مع هذا التغيير وفقاً لخصوصيات المجتمع ومكوناته الأساسية التي من المفروض أن تبقى ثابتة لأنها تعبر عن شخصية المجتمع وأصوله.

فإذا ما استطاع عالم الاجتماع مواكبة مشكلات عصره في ظل التقدم والتطور نحو الأفضل فإنه يعتبر من علماء الاجتماع الإيجابيين، وإذا ما وقف حائراً أمام أوضاع مجتمعه السلبية مكتوف الأيدي فإنه يعتبر من العاجزين عن تقديم خدماته لنجدة مجتمعه. ومن العوامل التي تساعد في تعطيل تطور الأخصائي الاجتماعي يذكر طلال الناصر ما يلي :

- عدم تبادل الخبرات بين زملاء المهنة رغم توفر كل وسائل الاتصال.
- عدم حضور الندوات والاستفادة من توصياتها.
- نقص الإطلاع في كيفية معالجة الظواهر الاجتماعية .
- عدم الابتكار والتفكير العلمي في حل مشكلات المجتمع بطريقة جديدة .
- بعد المختص في علم الاجتماع عن الواقع الاجتماعي والإطلاع على كل جديد يمد مهنته بصلة من مطالعة ومسايرة للتحقيقات الاجتماعية وعجزه عن التشخيص المفيد.

- عدم طرح المشكلات في مراسلات بين المختصين لأن الجهود الفردية لا تُكفل بالنجاح ويضيف قائلاً: هذه هي العوامل التي تساعد على إخفاء الأخصائي الاجتماعي وتبعده عن دوره في المجتمع وتضعه في مكان لا ينبغي أن يكون فيه.

إن وضع المشكلة الاجتماعية أو الظاهرة مُشْرحة أمام المجتمع بكل فئاته ليس بالأمر الهين وهو الشيء الذي يرفضه عالم السياسة في غالب الأحيان من جهة وحتى رجل الدين من جهة أخرى لمثاليته في حل الأزمات الاجتماعية مما يجعل عالم الاجتماع البقاء وحيداً في مكافحة هذه السلبيات معانياً كل المعاناة من جهل الأمة وتبقى الأقلية من المثقفين التي تؤمن بالحلول السوسولوجية التي يقدمها عالم الاجتماع، إلا أن هذه الحلول تبقى في حاجة ماسة إلى وعي ثقافي واجتماعي كبيرين مع مطالبة رجل السياسة وعالم الدين بدراسة علم الاجتماع.

يرى قي روشي Guy Rocher يرى العالم الكبير قي روشي أن هناك عدة عوامل أثرت في تطوير مهنة عالم الاجتماع في كندا والتي يوجز منها:

إن الانفتاح الكبير والواسع لمهنة عالم الاجتماع في سوق العمل، حيث أن هذه المهنة كانت في الخمسينات تقتصر إلا في مهنة تدريس علم الاجتماع في الجامعات فقط، ولما بدت الحاجة الملحة إلى هذا العلم وانتشاره بشكل واسع النطاق اقتحم الوظائف العمومية لما كانت البحوث والدراسات توسعت في الجامعة الكندية وخارجها وفي إطار الوظائف العمومية هنا يقول قي روشي نستطيع القول بواقعية والاعتراف حقاً بمهنة عالم الاجتماع خاصة عندما تطورت العلوم التي تمد بصلة كبيرة لعلم الاجتماع كالعلوم السياسية والأنثروبولوجية حيث أعطى صدى كبير للعلوم الاجتماعية وأهميتها في المجتمع. وبخصوص مهنة عالم الاجتماع يطرح الدكتور رابح كشاد Rabah Kechad عدة تساؤلات حيث يقول: هل أن عالم الاجتماع هو فيلسوف اجتماعي، أم هو مفكر اجتماعي، أو بكل بساطة هو مصلح اجتماعي؟

ويتساءل الكثير من علماء الاجتماع عن علم الاجتماع بالذات هل هو علم كسائر العلوم الأخرى، أم هو أيديولوجية أم هو فلسفة اجتماعية؟ وهل أن عالم الاجتماع أصبح حقيقة عنصراً نافعاً حتى أن المجتمع نفسه يقدره و يحترمه باستمرار؟ أما عن عالم الاجتماع المعاصر فيقول رابح كشاد: « إن عالم الاجتماع المعاصر هو الآن بين موقفين، الأول قديم يتمثل في وقوفه كمناضل في التفكير السوسولوجي بروح تحليلية ونقدية والثاني وهو معاصر وجديد أين المعطيات السوسولوجية، الثقافية، والسياسية وحتى الجغرافية لم تعد هي نفسها التي كانت في الموقف القديم. في ضوء كل هذه المتغيرات من ثقافة وخريطة جغرافية جديدة للعالم الجديد والتطور المذهل في مجال الاتصال والمعلوماتية هل لعالم الاجتماع بالأمس يستطيع فهم هذه التغيرات ليفسرها؟ وهل بمقدور الجهاز المعلوماتي بالأمس فهم

الظواهر الاجتماعية الحالية والآنية؟ وهل الأفعال الاجتماعية القديمة يمكن تحليلها بمنهجية علم الاجتماع القديم « [65] ويقول أيضاً:

« إن تكوين عالم الاجتماع اليوم يتطلب منه أن يكون متعدد الاختصاصات دون تناسي التكوين الأساسي والمبدئي فيه، فهو مجبور كذلك على الفهم الجيد لهذا العلم وتاريخه ليستخلص الدروس القديمة لمواجهة الحاضر والمستقبل. فعالم الاجتماع اليوم ليس هو الذي كان بالأمس فهو إما أن يكون عالم اجتماع بالنمط القديم أمام عالم اليوم، أو عالم اجتماع معاصر أمام مجتمع الأمس القديم، أو بكل بساطة أن يكون عالم اجتماع عصره ومجتمعهم» [65]

إن عالم الاجتماع هو الذي يحلل الميكانيزمات التي تسيّر العلاقات بين الأفراد والجماعات، ويحاول فهم الظواهر والسلوكيات وتصرفات هؤلاء مع تفسير التنظيمات وتطوراتها. فعمل عالم الاجتماع يتمثل في طرح الأسئلة حول المجتمع الذي يدور حوله محاولاً إعطاء إجابات تختلف عن الإجابات العادية والمألوفة لدى عامة الناس لأن الكثير يخطئ بين التفسير السوسيولوجي للظواهر والعامي العادي لذا فالعامة من الناس لا تولي اهتماماً لهذا العلم، وبالتالي على عالم الاجتماع أن يمتحن مهنة المستفتي والمحقق الاجتماعي الذي يبحث جدياً في فهم سير المجتمع بالبحث عن المعلومات والمؤشرات حول الأفراد المكونة له. وفي بعض الأحيان إن لم نقل كلها يكون السند القوي للسلطة لأن مساعدة عالم الاجتماع لهذه الأخيرة لا تقدّر بثمن وهذا نلاحظه في المجتمعات المتقدمة.

إنه عندما يقوم عالم الاجتماع بدراسة موضوع ما فإنه لا بد من الرجوع إلى الدراسات السابقة من قراءة متأنية لها ومقابلة الأخصائيين في هذا الموضوع فهي مرحلة الاستكشاف، تتبعها مرحلة التفكير المبدئي للتطرق للموضوع بطرح إشكاليته وملايساته. بعدها تأتي مرحلة جمع المعلومات الضرورية التي تستوجب الانتقال إلى الميدان وفيها يصطدم الباحث الاجتماعي بواقع الموضوع وبما قرأه واطلع عليه، وأخيراً مرحلة تفسير البيانات التي بدورها تحتاج إلى تحرير نوعي خاص يختلف عن العامي.

مع كل هذه الأهمية القصوى وتعب وكل عالم الاجتماع إلا أن توظيفه في مجالات الحياة العامة تبقى ضئيلة كالتدريس والبحث العلمي ولكنها قليلة رغم اتساع ميادين التوظيف الوزارات، وكالات السكن والتعمير، ومؤسسات الصحة، البحث العلمي خاصة، البلديات ومستشارين الخ....

« إن عالم الاجتماع يتطرق للظاهرة الاقتصادية، السياسية، الجغرافية، التاريخية، والصناعية، لكن من الجانب الاجتماعي للظاهرة على اختلاف تفرعاتها، ونعني بذلك الجانب الاجتماعي الاقتصادي، الاجتماعي السياسي، الاجتماعي الثقافي، الاجتماعي التاريخي، الاجتماعي الجغرافي، الاجتماعي النفسي، الاجتماعي القانوني... أنه لا يكفي بالنسبة لعالم الاجتماع معرفة طبيعة الظاهرة ولكن يهتم

بالكشف عن أسبابها وأصولها وتطوراتها وعلاقتها بالظواهر الإجتماعية واللاجتماعية الأخرى ذلك من أجل الحد من مؤثراتها أو تغيير اتجاهاتها «[57] ص15. ويختصر الدكتور عبد الله محمد عبد الرحمن مهن علم الاجتماع في الآتي:

1.1.8. مهنة التدريس:

تعتبر من المهن الأولى للمختصين في علم الاجتماع، فمثلاً بدأ تدريس علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1876، فرنسا 1889، إنجلترا 1907، مصر والمكسيك 1925 وبعدها توالى الكثير من الدول في الاهتمام بهذا العلم إلى أن أصبح علماً عالمياً كبقية العلوم وما هو عليه الآن على اختلاف صورته من دولة إلى أخرى.

2.1.8. التدريب:

ونعني بها مهمة تدريب المختصين في علم الاجتماع والمنشغلين به بكيفية القيام بالبحوث الميدانية في كافة مجالات الحياة العامة.

3.1.8. البحث العلمي:

ونعني بهذا أن البحث العلمي وميادينه لا تقتصر على العلوم الدقيقة والتكنولوجية، والطبيعية والأحياء، وإنما تشمل كذلك علم الاجتماع بمختلف اختصاصاته، والتي أصبحت تمس في وقتنا الحاضر أغلب مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. لكن البحث العلمي في علم الاجتماع يتصف بمقاييس غي تلك التي تتمتع بها العلوم التقنية، فإذا أراد علماء الاجتماع ظاهرة اجتماعية، فمن الممكن أن الظاهرة ذاتها تمس ربما منطقة معينة دون غيرها. هنا يمكن لمجموعة بحث أن تقوم بالدراسة والتحليل، أما إذا كانت ظاهرة وطنية شاملة فمن الصعب القيام بمناقشتها ودراسة كاملة إلا بتضافر جهود جميع القائمين على هذا العلم في جميع أنحاء القطر المعني بالدراسة، وإلا فإنها تستغرق وقتاً طويلاً جداً لا يسمح بالانتظار حتى تظهر نتائج البحث خاصة وإن كانت الضرورة تستدعي الإسراع في الدراسة. كما أن علماء الاجتماع لا يستطيعون دراسة عدة ظواهر في وقت واحد، بينما الشأن عند التقنيين فهو أمر سهل، وذلك بتقسيم الدراسات إلى أفواج عمل لينتقوا بعد نهايتها.

4.1.8. الاستشارات:

يسعى علماء الاجتماع شأنهم شأن مكاتب الدراسات المتعلقة بمختلف العلوم بإعطاء الإرشادات اللازمة لقطاع من القطاعات، وذلك ليتسنى لهذا الأخير معرفة المشكلات المتواجدة على مستوى مؤسسة

من المؤسسات، كما يقوم علماء الاجتماع بدراسة الظواهر السلبية القائمة من أجل إيجاد حلول سليمة، حتى تتمكن المؤسسة من تفعيل مختلف قواها وتوظيفها أحسن توظيف، وذلك من أجل عدم وقوع مثل هذه المؤسسات في مشاكل ومعوقات قد ينتبأ بها عالم الاجتماع قبل غيره نظراً لدرأته الكاملة بمختلف شؤون المجتمع. يقول عبد الإله عبد الرحمن: « وهي تقديم الاستشارات المختلفة لكل القطاعات في مجال الحياة الاجتماعية لأن علماء الاجتماع هم أكثر المختصين دراية بمشكلات المجتمع أكثر من غيرهم» [60] ص 60.

2.8. دور علماء الاجتماع في تقويم المجتمع:

إن علم الاجتماع علم يهتم بكل ما يعاني منه المجتمع من مشاكل وما قد يجتاحه من أزمات بصرف النظر عن طبيعتها، لذا كان بالأهمية بمكان دراسة هذا العلم والاهتمام به قد الإمكان لما قد يوفره من جهد للقائمين على الحياة السياسية لكي يكونوا في النهج الصحيح عند سن قوانين تهم مصلحة أفراد المجتمع وراحته الاجتماعية. وعليه يمكن لهؤلاء الحصول على نظرة شاملة للحياة الاجتماعية تكون فائدتها كبيرة تحل محل اللجوء إلى استيراد الحلول التي لا تكون في غالب الأحيان تتماشى والشخصية الوطنية ومكونات ومقومات مجتمع من المجتمعات. وفي هذا المنظور يقول " لذا يتوجب على المشتغلين بالشأن الاجتماعي من السياسيين والمتقنين الإطلاع على مهام علم الاجتماع، وإشراك علماء الاجتماع في اتخاذ القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي، كونهم أكثر قدرة على فهم وإدراك المسببات وما تحول دون استجابة وتفاعل المجتمع مع القرارات الحكومية الخاصة بالشأن الاجتماعي مما تضطر الأخيرة لاستخدام العنف لإرغام المجتمع على الاستجابة لقراراتها، وبالمقابل يتحيز المجتمع الفسحة للتهرب من استحقاقات تلك القرارات.

تولي المجتمعات الغربية الاهتمام الكافي بآراء ومقترحات علماء الاجتماع عند اتخاذها القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي. لذا نجد أن تلك المجتمعات تخلصت وبشكل مبكر من الآثار السلبية للحروب التي اجتاحت أوروبا في أوائل ومنتصف القرن الماضي، ونهضت بسرعة قياسية وأعدت بناء ما خربته الحروب واستجابة بشكل إيجابي لقرارات حكوماتها. "[66]. ولعالم الاجتماع محمد سعيد فرح رأي في هذا الشأن إذ يقول حول إمكانية ومدى مساهمة علماء الاجتماع بدراساتهم السوسولوجية:

- 1- " تكشف لنا الدراسات السوسولوجية عن ظواهر اجتماعية غير ملحوظة من قبل.
- 2- تضيف لنا الدراسات السوسولوجية مجموعة من المعارف والمعلومات عن التفاعل.
- 3- يسمح التخصص لعلماء الاجتماع ملاحظة التغير الحادث في الظاهر المختلفة، والتفاعل المستمر بين الظواهر المتباينة، ومدى التأثير المتبادل بين ظاهرتين أو أكثر. "[7] ص 145.

3.8. ممارسة عالم الاجتماع لمهامه:

على عكس البلدان الغربية المتقدمة التي يعتبر فيها علم الاجتماع تاج العلوم، فإن الميادين التي يمارس فيها السوسيولوجي مهامه، نشاطاته، ووظائفه في البلدان النامية تبقى منحصرة أساساً في التدريس - خاصة في الجامعة - لأنه يجد معاناة كبيرة ومنافسة صعبة في التوظيف من أقرانه في الاقتصاد، وعلم النفس، والحقوقيين وغيرهم من تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية. أما مقارنة مع التخصصات التكنولوجية فلا مجال للمقارنة.

إضافة إلى البحث العلمي، إلا أن هذا الميدان الأخير لا يعتبر سوى بحوث أو دراسات سوسيولوجية يقوم بها الباحثون لغرض واحد هو الحصول على درجة أعلى من الدرجات العلمية كالدكتوراه، والبروفيسورا، أو ما يدعى بدرجة أستاذ في علم الاجتماع. أما الغرض العلمي من مثل هذه الدراسات وخدمة المجتمع يبقى نادراً جداً، باستثناء بعض دراسات مراكز البحوث السوسيولوجية والأنثروبولوجية. هذه الأخيرة التي لا يتعدى دورها في ملء الاستمارات، وصبر للآراء، مع بعض التحليل للمعلومات حول دراسة من الدراسات الاجتماعية. لكن الشيء الجدير بالملاحظة أن هذين القطاعين هما أكثر القطاعات استقطاباً للمتخرجين من الجامعة بدبلومات علم الاجتماع المختلفة الدرجات يبقى الحصول عليها جد محدود إذا ما قورن بالأعداد المتخرجة من هذا التخصص، لأن بقية القطاعات والميادين الأخرى تتطلب المعارف الكبيرة من الخبرات المهنية التي لا تتوفر عند المتخرج من علم الاجتماع.

في الأخير تبقى المؤسسات العمومية والخاصة المحدودة التي تطلب مثل هذا التخصص، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار المعارف التي بحوزة هذا الطالب كالإدارات العمومية التي يتبخر فيها كل المعلومات التي جناها الطالب طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع لعدم تطابق التكوين بسوق العمل. إن الرؤية الصائبة التي يراها الدكتور خير الله عصار في هذا الشأن، أي فيما يخص ممارسة رجل الاجتماع لمهامه تتجلى في قوله: « إن إحدى المهام الرئيسية والملحة لعلم الاجتماع... هي كسر الحصار الذي يضربه المجتمع حول نفسه، وهذا لن يتأتى إلا إذا برهن علم الاجتماع وممارسوه على استقلاليتهم تجاه السلطة السياسية والتزامهم بقيم الموضوعية العلمية، التي تدعو الباحث إلى التخلي عن الأحكام المسبقة والأطر الجاهزة عند دراسة المجتمع » [67] ص 28. إضافة إلى ما سبق فإن عالم الاجتماع ينظر للأشياء والظواهر الاجتماعية على عكس المختصين الآخرين في العلوم الحياتية الأخرى التي أوجزها في النقاط التالية :

- عالم الاجتماع يلاحظ سلوك الأفراد ويحللها ويرى فيما إذا كانت تصرفاتهم جزءاً من نمط طبيعي أم سلوك وقتي سرعان ما يزول.

- يعتمد تحليل رجل الاجتماع على المقابلات مع الأشخاص المعنيين لتبرير النتائج.

- المختص في علم الاجتماع يترجم الأحداث والظواهر الاجتماعية إلى لغة علم السوسولوجيا مؤداها هو الحصول على رؤية وتحليل للعلاقات الاجتماعية من خلال ظاهرة ما لإيجاد حلول لها مع ضبط للتغير الاجتماعي وكيفية توجيهه السليم. أما جمال معتوق، فيرى في هذا المجال في قوله:

«فهمة علم الاجتماع والمشتغلين به داخل هذه البلدان ضخمة ولا تقتصر على الجانب التدريسي أو القيام بالبحوث من أجل الشهادات والمراتب الاجتماعية لأصحابها، بل أبعد من هذا، فهذه البحوث والدراسات يجب أن تساهم في توضيح الرؤية لدى أصحاب القرارات، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي، التربوي، الثقافي... إلخ» [68] ص19.

أما أمينة مساعد تتساءل Amina Messaid في مداخلتها حول الممارسة السوسولوجية والممارسة المؤسساتية Pratique sociologique et pratique institutionnelle في ملتقى حول العلوم الاجتماعية اليوم المنعقد بجامعة وهران سنة 1984:

« Le sociologue devient-il un intellectuel administratif? Fait-il de la sociologie bureaucratique?...La sociologie en Algérie n'a même pas eu à intervenir, même dans le cadre de la régulation... Serait il qu'il n'y a pas d'institutionnalisation?...mais se trouve dans le refus d'accepter le caractère critique de la réflexion sociologique »(69)p213.

4.8. مهمة الأخصائي الاجتماعي:

إن الجامعة الجزائرية رغم اتساعها الكبير إلا أنها تفتقر للأخصائيين الاجتماعيين على مستوى جد هام ألا وهو الجامعة، حيث يلعب هذا الأخصائي دوراً لا يُستهان به في الإرشاد والتوجيه الجامعي، وعن طريقه يمكن للطالب القادم من الثانوية تقادي الكثير من المعوقات التي يمكن أن تعترض طريقه في الاختيار السليم لتخصصه الجامعي. كذلك بإمكان هذا المرشد اختصار الطريق للطلبة الجدد ويحد من معاناتهم من استفسارات يذهبون من أجلها للعديد من الجهات المعنية وغير المعنية.

ففي الجزائر نلاحظ هذا النوع من التوجيه مباشرة أثناء التسجيل مما يجعله غير كاف وغير نافع لأن الطالب قد حدد بطريقته الشخصية أو بمشاركة الأصدقاء والمدرسين أو الآباء في اختيار فرعه. ولما يلتقي بزملاء له فربما ينتابه نوع من التردد، فيذهب به الأمر إلى الاختيار من جديد لفرع جديد لم يكن ليفكر فيه أبداً، أو يبقى متمسكاً بما اختاره قبل ذلك.

ما يجدر التذكير به هو أن ما تقوم به وسائل الإعلام من محاضرات وندوات قبل ظهور نتائج البكالوريا وبعدها بقليل تبقى ضئيلة جداً وفائدتها قليلة إذا ما قورنت به لو أنها كانت على طول السنة، حيث يكون دورها أكثر فعالية وربما حتى نسبة النجاح تكون عالية إذا ما قام الأخصائي الجامعي

بدوره من تحبيب للتلاميذ للجامعة وفروعها وفرص التشغيل المستقبلية فيزيدهم تحفزا على طلب العلم أكثر وأكثر. ومن مهمات الأخصائي الاجتماعي نوجز على سبيل المثال:

1- " الأخصائي الاجتماعي عليه أن يكون ذا دراية عالية بما في الجامعة من فروع وتخصصات ويجيد توجيه الطلبة لأي تخصص علمي أو أدبي كان والبرنامج التكويني والوحدات والمقاييس الخاصة بكل فرع جامعي، مع محاولة مساعدة الطلبة في عملية الاختيار إن دعت الضرورة لذلك.

2- أن يكون على علم بفرص التشغيل المتاحة بعد تخرج الطلبة سواء في القطاع العم أو الخاص.

3- إرشاد الطلبة حسب نتائجهم ورغباتهم وميولهم ولا يجبرهم على الالتحاق بفرع هم ينفرون منه فهذا يؤثر سلباً على تحصيل الطالب أثناء الدراسة ويؤدي به ربما للانقطاع أو التحويل بعد خسارة سنة كاملة دون جدوى تذكر.

4- العمل على إشراك أولياء الأمور في مساعدة أبنائهم في اختيار تخصصاتهم الجامعية. ولكن في الأخير يبقى الرأي الأول والأخير للطلاب وحده في فهم نفسه وشعوره بذاته في تقرير مصيره في كل المجالات.

5- وعند الانتهاء من اختيار التخصص يجب على المرشد أن يذهب إلى أبعد من هذا وذلك بتعريف

الطلبة بالمؤسسات التي ستفتح لهم أبواب التشغيل " [70]

الفصل الثالث

تطور حركية الجامعة الجزائرية

1. نشأة الجامعة:

لم يكن للجامعة كيانا قائما بذاته في فتراتنا الأولى، وإنما كانت عبارة عن معاهد ملحقة بالمؤسسة الدينية كالكنائس في العصور الوسطى مثلا. كانت تعمل هذه المؤسسات الدينية على إعداد التلاميذ والطلبة في المجال الديني وحفاظا على هذا الأخير. وأخيرا جاءت الجامعة كمؤسسة رسمية يزاول فيها الطلبة دراستهم لتوجيههم لممارسة مهنة التدريس، حفاظا على العلم وتنظيمه، لأنه كان محتكرا من طرف من طرف رجال الدين.

لكن في العصور الوسطى كان التعليم شبيه بالمدارس الفلسفية في اليونان القديمة، حيث يرجع إنشاء الجامعات إلى تضافر جهود بين الهيئة الدينية " الكنيسة " والدولة لضبط الدراسات وتنظيم مجرياتها لأن الطلبة كانوا من جميع بقاع العالم. كما عرفت أوروبا عدة جامعات كجامعة باريس والتي اقتصت أو اشتهرت بالدراسات أو المجال اللاهوتي، وجامعة أكسفورد، وجامعة بولونيا المشتهرة بالقانون وغيرها...ومن هنا ننتهي للقول قوله أن الجامعات في بلدان أوروبا ساهمت فيه الكنيسة بقدر كبير. كما لا يمكن تجاهل الدور الفعال الذي لعبه المسلمون في تطوير المعارف العلمية الجامعية. وفي هذه العجالة يمكن أن تصنيف الجامعات إلى ما يلي:

- الجامعات الدينية: مثل جامعة الأزهر بمصر، الزيتونة بتونس، القرويين بالمغرب، والنجف الأشرف ببغداد، حيث كانت تلقن فيها علوم الدين بكل تخصصاتها.
- الجامعات الحكومية: كجامعة الجزائر، الرباط، وغيرها، وكانت جامعات أنشئت على النظام الجامعي الأوربي.
- الجامعات الأجنبية: مثل جامعة بيروت الأمريكية، والجامعة الأمريكية الموجودة بالقاهرة.

2.التعليم العالي:

إن مفهوم التعليم العالي مفهوم اختلف حوله الكثير من العلماء خاصة أولئك المهتمون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو مصطلح أو مفهوم قديم وقديم جداً حيث ترجع أصوله الأولى إلى الأيام الأولى لقيام نظام الجامعات في العالم. ولقد اتفق ممثلو (44) دولة أثناء مناقشتهم لمشكلة التعليم العالي في إفريقيا وذلك عام 1962، وأجمعوا على التعريف التالي للتعليم العالي: « كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية المعنية بإعداد المعلمين، والتي تقدم في مؤسسات مثل: الجامعات ومعاهد التربية الحرة والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين والتي يشترط قبول المنخرطين فيها ما يلي:

- أن يكونوا قد أكملوا دراستهم الثانوية؛

- أن يكونوا قد بلغوا 18 سنة؛

- أن تتوج المساقات الدراسية فيها بشهادة، درجة، أو دبلوم في التعليم العالي» [71]ص272-273.

لقد أوجد التعليم العالي لتحقيق غايات معينة والتي تكون في غالب الأحيان هو تكوين أو إنتاج إطارات مثقفة ومتعلمة قادرة على تسيير مناحي المجتمع. كما أن الهدف من إنشائه يكون متزامنا مع المرحلة الزمنية المعاشة لتحقيق أهداف تكون السلطة قد سطرته لتحقيقها من خلال الجامعة، مستجيبة في ذلك لتطورات المجتمع الذي هو في حراك مستمر. وبهذا فلتعليم العالي يتميز بعدة خصائص، والتي تتمثل في ما وراء إنشاء الجامعة لإبراز منافع وغايات التعليم العالي، إلى جانب كونه - التعليم العالي - أحد الركائز الأساسية في تطوير وتنمية القدرات والميول الشخصية لدى الطلبة، وذلك لإعدادهم إعداداً مهنياً ووظيفياً لتسهيل عملية التنمية وتنفيذ خططها، علماً بأن التعليم العالي هو تحد عالمي ولا يقتصر على نقطة معينة من العالم.

1.2. التعليم العالي في الوطن العربي:

إن التعليم في أغلب البلدان يهتم بالجانب الكيفي للتعليم العالي، الذي كان في وقت مضى يعتمد على كم ما تنتجه الجامعة من إطارات، وتراكبات للمعارف العلمية. وعليه لم تعد مؤسسات التعليم مجرد جهات تقوم بمنح الشهادات للمتخرجين لتضمن لهم السهولة في الحصول على منصب عمل، بل هي مؤسسات للتنافس الفكري والابتكار والإبداع في مجال التكنولوجيا والمعرفة العلمية. وبهذا يمكن القول بأن الجامعة أو التعليم العالي أصبح اليوم يعبر عن مراكز اقتصادية لبلد دون آخر.

في حين تبقى البلدان العربية في تعليمها العالي لم تجد إلى يومنا منهاجاً دراسياً وطرقاً تعليمية تُغنيها عن استيراد المعرفة الجاهزة، وتثير روح الانتقاد وترفع من حدتها، بحيث ذهبت كل جهة معينة قائمة على التعليم العالي بانتقاد شريكها. فهل نشير بأصابع الاتهام للسلطة الحاكمة، أو الأساتذة، أو الطلبة، أم الجامعة ومسيرتها، أم هي مشكلة الجميع. "وللأسف فإن التعليم في كثير من جامعاتنا العربية

هو أبعد ما يكون عن التجاوب مع متطلبات العصر والتحديات الاستراتيجية التي يواجهها العرب وهم يدخلون الألفية الثالثة، وهم أبعد ما يكون عن الثورة المعلوماتية التي يؤسس عليها مستقبل البشرية، الأمر الذي يحتاج من مجتمعاتنا إحداث ثورة في قطاع التعليم وخصوصاً الجامعي، ثورة في العقلية ومناهج التدريس وأساليب الإدارة والإشراف... فالنظم السياسية العربية بحكم بنيتها السياسية وطاقتها البيروقراطي، لا يمكنها أن تنتج إلا نظاماً تعليمياً مشوهاً وناقصاً غير ذي هوية وغير ملتزم باستراتيجية واضحة، فالنظام التعليمي هو جزء من النظام العام للدولة وخياراتها... لا غرو أن نظاماً سياسية تضع الثقافة والمتقنين في آخر سلم اهتماماتها " [72]

3. تطور الجامعة الجزائرية:

كان من نتائج الهجمة الاستعمارية الشرسة التي تعرضت لها المؤسسات التعليمية والوقفية والدينية ، نضوب ميزانية التعليم وغلق المدارس وانقطاع التلاميذ عن الدراسة وهجرة العلماء . وبذلك فإن رسالة فرنسا في الجزائر كانت هي التجهيل وليس التعليم ، مما يمكن الفرنسيين من جعل الجزائر، اسهل انقيادا واكثر قابلية لتقبل مبادئ الحضارة الغربية .ولا تختلف السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر عبر مختلف مراحل الوجود الفرنسي عسكري كان أو مدني ، لأنها كانت أهدافا واحدة وإن اختلفت التسميات .

رغم كل الإصلاحات التي مست قطاع التعليم، والتي مازال متواصلة إلى يومنا هذا، إلا أنها تبقى إصلاحات جوفاء غير قادرة على تغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري، وبقيت في مجملها إصلاحات شكلية لا تمد الدفع الواجب إعطاؤه للحركة العلمية لتقوم بما تقوم به جامعات العالم المتقدم. " لم يشمل الإصلاح في بداية الأمر مرحلة ما بعد الليسانس، ولذلك بقي النظام القديم ساري المفعول، على الرغم من استبدال أسماء بعض الشهادات مثل تغيير اسم دبلوم الدراسات العليا باسم دبلوم الدراسات المعمقة... هو نسخة من النظام التقليدي الفرنسي " [73]ص 225.

أما في أيامنا الحالية، فقد حذف التكوين في الدراسات المعمقة (D.E.A) واستبداله بدرجة الماجستير (Magistère) التي لم تعد رسالة وإنما مذكرة ماجستير التي أصبح شأنها شأن الليسانس أو مهندس دولة (Ingéniorat) في التقدير والدرجة، حيث لا فرق يذكر بين الدرجتين. أما الماجستير المحصل عليها من الخارج فتعتبر (Doctorat nouvelle thèse) بعد الحصول على المعادلة من طرف الوزارة الوصية.

هذا فيما يخص الشهادات أو الدبلومات، أما بالنسبة لإصلاحات العملية التكوينية فقد شرعت الوزارة المختصة بتطبيق نظام التعليم المسمى بالليسانس، الماجستير، دكتوراه (L.M.D) في بداية السنة الجامعية الحالية 2005-2006.

1.3. الجامعة الجزائرية الاستعمارية:

قبل التطرق إلى التعليم العالي في الجزائر، ومادام أن هذا الأخير لا يتم إلا داخل الجامعات والمدارس العليا الخاصة بالتعليم العالي، فإنه لا بد من الإشارة إلى الجامعة الجزائرية نشأتها، تطوراتها، عوائق تقدمها، وأخيرا وضعية الجامعة الجزائرية في وقتنا الحاضر. من هذا المنطلق نستطيع القول بأن الجامعة الجزائرية هي نتاج لظروف تاريخية أملت السيطرة الاستعمارية على الجزائر، الشيء الذي أثر سلبا على المنظومة الجامعية بالنسبة للجزائريين، وجاد بأشياء إيجابية عادت بالنفع والفائدة على المستعمر الفرنسي. فقد كانت الجامعة الجزائرية تابعة كل التبعية للسلطة الفرنسية سواء في البرامج والمناهج، وحتى من حيث الأهداف والوظائف، علما بأن الجامعة مهما كانت طبيعتها فهي تسعى من أجل تحقيق أهداف علمية و مهارتية وتكوينية تسطرها لنفسها، وتعمل جاهدة على تحقيقها.

تعود نشأة الجامعة الجزائرية إلى زمن بعيد، وهذا من خلال تطرق ابن عبد الرحمن لتاريخ هذه المؤسسة الهامة والذي يقول: «أنشئت جامعتنا الجزائرية كنتيجة من نتائج تطور حرية المجتمع الجزائري، فجامعة الجزائر لم تكن جزائرية النشأة، بل كانت فرنسية استعمارية ابتداء من المرسوم 4 أوت 1857 والقاضي بإنشاء مدرسة تحضيرية للطب والصيدلة، إلى قانون 20 سبتمبر 1879 القاضي بإنشاء أربع مدارس كبرى وهي الطب، الصيدلة، العلوم، الآداب، الحقوق، والانتهاه بقانون 30 ديسمبر 1909 المتضمن إنشاء جامعة الجزائر» [74] ص 8.

إن المستعمر الفرنسي عمل جاهدا على ترك الجامعة الجزائرية تخدم مصالحه الاستعمارية، سواء من حيث الأبحاث الميدانية التي ساعدت المستعمر في معرفة المجتمع الجزائري معرفة حقيقية، لكي تسهل عليه السيطرة والتسلط. إننا عندما نستعمل مصطلح جامعة الجزائر بناء على مقولة "الجزائر فرنسية" أما الكلام عن جامعة جزائرية خالصة المبادئ إلا في مرحلة التحرر. وما أن حلت سنوات الخمسينات حتى تم فتح مدرستين جديدتين مازالتا شاهديتين إلى اليوم وهذا وفقا لتجسيد مخطط قسنطينة، وذلك بناء لما جاء في قول حسن معتوق: « ثم ظهرت بعد ذلك مدارس كبرى (الفلاحة، البوليتاكن) وملحقات بجامعة الجزائر في سنة 1950» [68] ص 63.

أما تعداد الطلبة في المرحلة الاستعمارية، فما يمكن قوله هو أن مرحلة ما قبل 1954 كان عدد الطلبة الجزائريين أكثر مما كان عليه بعد بداية الثورة التحريرية، ويرجع ذلك إلى التحاق الشباب الجزائري بصفوف جيش التحرير، الأمر الذي عمل على تناقص عدد الطلبة. وحسب دليل جامعة الجزائر، كان عدد الطلبة الجزائريين لا يتعدى مائتي (200) طالب، في حين بلغ عدد الفرنسيين الأربعة

آلاف وخمس مائة طالب (4500) [75]ص11-12. وحسب المؤرخين الجزائريين والعرب عامة تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات العربية والقارة الأفريقية، حيث أنشئت سنة 1877 وإعادة هيكلتها وتنظيمها سنة 1909 بموجب قانون 30 ديسمبر، والتي كانت تضم أربع كليات وهي على التوالي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الحقوق والعلوم الاقتصادية، العلوم والفيزياء، وكلية الطب والصيدلية.

لكن بعد الاستقلال مباشرة، عملت الجزائر على توظيف أدوار الجامعة في خدمة المجتمع، مما دعا بالقيامين على البلاد آنذاك إلى خلق نظام جديد للجامعة الجزائرية أملت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة. كل هذا جرى من خلال الإصلاح الذي مس التعليم العالي في شتى فروع العلمة التكنولوجية منها و حتى العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- ميزات جامعة العهد الاستعماري:

إن القوى الكبرى الاستعمارية مطلعة تماما على الدور المهم و المصيري الذي تتميز به الجامعة، و لهذا السبب فإنها تتخذها أكبر قاعدة لتنفيذ خططها الاستعمارية و الاستغلالية، و تساعد في أمر تأسيس الجامعات لدول العالم الثالث لتظهر بمظهر المحبة لخير الشعوب و مصلحتها، و تقوم بتنظيم الخطط و البرامج اللازمة لتلك الجامعات، و تبعث إليها بالمناهج الدراسية و الأساتذة و تقسح في المجال للبعثات الدراسية للطلبة الجامعيين، و فضلا عن ذلك، فإنها تقوم بإعطائهم المنح و المساعدات و القروض، و هي عبر كل ذلك تقوم بتربية الطلبة الجامعيين غير مستهدفة خدمة بلدانهم و شعوبهم بل استمرار تسلطها و هيمنتها مستخدمة أولئك الطلبة أنفسهم كأداة و وسيلة لتحقيق أطماعها و غاياتها.

إن أكبر مشكلة تعاني منها جامعات دول العالم الثالث ومنها الجامعة الجزائرية هي أنها تدار وفق برامج المستعمرين و خططهم. فالبرامج تؤخذ منهم، و الكتب الدراسية تأتي منهم، و الاختصاصات و الفروع الدراسية يتم تنظيمها حسب ميولهم و آرائهم، و معظم الأساتذة إما أنهم خريجو الجامعات الأجنبية و إما أنهم من الأجانب، و بعبارة موجزة فإن الجامعة تدار بإشراف المستعمرين إما بشكل علني و إما بشكل خفي، و تتم إدارتها طبقا لميولهم و رغباتهم، و بهذا الترتيب فإنهم يحتلون الجامعات، و يسيطرون عليها، و يصدرون إليها ثقافتهم، و ينظمون برنامجها بحيث يكون خريجوها في خدمتهم هم لا في خدمة شعبهم، و هم يركزون - في تنظيم الخطط و وضع عند الطلبة الجامعيين. البرامج - على بث الروح المادية و النفعية، و اللهاث وراء كسب شهادة التخرج.

لم تتصف الجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة إلا بميزة واحدة ألا وهي أن إمكانية القبول والالتحاق بها لم يكن في متناول كل الجزائريين، ولكن كانت تختص فئة معينة وقليلة جدا، سواء الموالين للمستعمر الفرنسي، أو من ذوي الحظ الأوفر ممن كانوا يتمتعون براحة مادية لا بأس بها، ولكن هذه الشريحة من المجتمع الجزائري كانت تعد على الأصابع.

وعليه فإن الجامعة كانت الجزائرية قد أنشئت كجامعة فرنسية لخدمة أبناء المستوطنين والأوربيين الذين جيء بهم للجزائر لتعميرها. لكن في ذات الوقت كانت جامعة هادفة، أي وُجدت من أجل القضاء وطمس هوية الإنسان الجزائري لتسهيل تمرير المشروعات الفرنسية بكل سهولة. لأن المستعمر كان اعتقاده بأن نشر العلم في كل أطواره سيؤثر سلبا على تواجده بالجزائر، كما أنه سيشكل المثقف خطراً عليه، لأن بالعلم سيكتشف الجزائري بأن له حقوق مهضومة لا بد من الثورة عليها. يقول رابح تركي: « فالتعليم الفرنسي في الجزائر كان يرمي إلى تعليم كل الأوربيين، وتجهيل أكثر فأكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين، هذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الجهل والأمية، حيث وصلت في نهاية عهد الاستعمار إلى 98% من السكان، فكانت لآثارها وخيمة بعد الاستقلال» [76] ص140.

2.3

مرحلة الاستقلال:

تأتي هذه المرحلة استجابة لمتطلبات وحاجيات المجتمع الجزائري التي لم يستطع نيلها في المرحلة الاستعمارية، وهي الرغبة في نشر التعليم العالي بين أوساط أفراد المجتمع الكادح الذي حُرِم منه طويل كذلك جاءت استجابة لرغبة الجزائر في تكوين الإطارات المختلفة والمتنوعة التكوين، ذلك لسد الفراغ الذي تركه الاستعمار، حيث أُجبرت الجزائر على سد هذه الفجوة التكوينية التي لها دور فعال في مختلف مجالات التنمية « حينها بدأت قوافل الطلبة تتزايد سنة بعد أخرى، حيث ارتفع عددهم إلى 3718 طالب وطالبة ما بين سنة 1962 و 1963 » [76] ص151.

إن التعليم العالي في الجزائر غداة الاستقلال قد تحرر من قيود السلطة الفرنسية التي عملت جاهدة على طمس كل ما هو عربي إسلامي، علما بأنه - فرنسا - سعت لتحطيم أحد أعمدة ومقومات الشخصية الوطنية ألا وهي اللغة العربية، التي أحل المستعمر محلها لغته الدخيلة - الفرنسية - حيث يقول أحد المؤرخين: « إن هذا المولود لفرنسا أعني جامعة الجزائر، قد ترعرع وأصبح في طور الازدهار الكامل، بحيث يمكنه أن يلتفت خلفه بدون وجل ليقدر الدرب الذي قطعه، أن الوقت حان لإثبات الحوصلة الإيجابية للعملية الفرنسية» [77] ص11-12.

إنه بأي حال من الأحوال لا يمكن الفصل بين فترتين تاريخيتين مرت بهما الجامعة الجزائرية، أولاهما فترة الاستعمار والتي دامت من دخول المستعمر إلى خروجه. كما أن هذه المرحلة تعتبر امتدادا للمرحلة التي تلتها.

ثاني مرحلة تمتد من الاستقلال إلى أواخر الستينات حيث كانت البرامج التعليمية مازالت عبارة عن ارث المستعمر الفرنسي. إلى أن جاءت بداية السبعينات أين ألححت الضرورة إلى إعادة النظر في المنظومة الجامعية الجزائرية لمسايرة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لما يتطلبه من أولويات غير التي كانت في المرحلة الاستعمارية، الشيء الذي دفع بالوزارة المعنية لإصلاح شامل مس التعليم العالي لتكييفه والواقع المعاش.

لقد كان للجزائر مشروع مجتمعي لا بد من الخوض فيه، وذلك للظروف التي كانت سائدة عشية الاستقلال، ولكن ليس بالسرعة التي قدمت بها عليه. "فتلجأ إلى الحلول الجاهزة والمؤقتة، متوهمة أنها هي الحل الصحيح لمشكلة التنمية. فهي تشتري المصانع وتتوهم أنها دولة صناعية، وتكثري التكنولوجيا ومن يديرها وتتخيل أنها بلدان عصرية، بينما يعيش حول تلك المصانع والآلات قوم مازالوا في سبات عميق يرزحون في أغلال الجهل والأمية ويسود بينهم التواكل والخرافة، في الريف والمدينة على حد سواء." [73] ص 181.

كان الغرض الجوهري والأساسي من إنشاء الجامعة الجزائرية والتكثيف من هياكلها من منشآت و تأطير، إدارة وأساتذة هو تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات الوطنية للاستغناء عن اليد العاملة المؤهلة الأجنبية، وذلك لسد الهوة التي تركها الاستعمار في الجزائر المستقلة. وكذلك دورها الحضاري والاجتماعي لتحقيق جامعة جزائرية مُطالبةً بخلق نظام محلي يتماشى ومتطلبات المجتمع الحديث. فمرحلة الاستقلال هي المرحلة الممهدة لقيام جزائرية قائمة بذاتها.

وأثناء مرحلة الاستقلال عمدت الجزائر إلى إنشاء عدة جامعات ومعاهد، حيث أقيمت أول جامعة سنة 1966 بوهران غرب الجزائر، جامعة قسنطينة و عنابة سنة 1967 شرق البلاد، وأخرى جامعة العلوم الإسلامية في سنة 1984، ثم جامعة العلوم التكنولوجية بوسط العاصمة وأخرى بغرب البلاد

U.S.T.O.

1.2.3. أهداف الجامعة الجزائرية في عهد الاستقلال:

كان لتأسيس الهياكل الجامعية في الجزائر أهداف قد سطرتها الدولة الجزائرية استغناء عن المرحلة التي عاشها الشعب الجزائري في عهد الاستعمار والتي منها:

1.1.2.3. ديمقراطية التعليم:

بعد ما كان التعليم في الفترة الاستعمارية مقتصرأ وحكرا على الأوربيين والأقلية من الجزائريين التي تعد على الأصابع. لكن بع هذه الفترة استطاعت الجزائر أن تتيح الفرصة لجميع الجزائريين الذين حُرّموا من هذا الحق سنين طويلة، وأصبح لكل تلميذ متحصل على البكالوريا الالتحاق بالجامعة وبدون شروط مادية أو معنوية تُذكر.

لم تقف الجزائر عند هذا الحد، أي حرية الالتحاق بالجامعة وتلقي تكوين جامعي بدون مقابل، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، بحيث منحت كافة الطلبة الجامعيين منحة دراسية تمكنهم سد بعض حاجياتهم اليومية والتكوينية، دون نسيان الإطعام لكل طالب جامعي مقابل سعر مازال على حاله إلى يومنا هذا وهو 1.20 دينار جزائري، الذي يعتبر ثمنا رمزيا لا أكثر ولا أقل. ولمزيد من التوضيح نورد الجدولين

التاليين اللذان يوضحان عدد الطلبة المحصلين على المنحة الجامعية، وعددهم القاطنين بالأحياء الجامعية:

جدول (1) يبين عدد الطلبة المحصلين على منحة جامعية: [78] ص 25.

السنة	84-83	85-84	86-85	87-85	88-87	89-88	90-89
الممنوحين	57404	61635	73418	90582	100772	108380	115338

جدول (2) تعداد الطلبة الذين يسكنون بالأحياء الجامعية:

السنة	86-85	87-86	88-87	89-88	90-89
عدد الطلبة	54414	65740	76941	80573	91359

كما أنها أي الجزائر، وفرت الإقامة الجامعية لطلبة المناطق النائية والبعيدة عن مراكز التكوين الجامعي، وحتى لأولئك الذين لا توجد التخصصات الذين يرغبون فيها، حتى ولو كان جامعة أو مركز جامعي قريب من مقر الإقامة العائلية للطلاب.

وبالنظر إلى الفراغ الذي تركه المستعمر من ناحية الهيئة التدريسية، عمدت الجزائر إلى إرسال بعثات إلى مختلف الدول الغربية والشرقية ليمس المتفوقين من الطلبة الجدد تحفيزا لهم للمزيد من الاجتهاد، ولسد هذه الفجوة الهامة والرئيسية. ولتحقيق هذا الهدف السامي استطاعت الجزائر أن تتوخاه من الأهداف التي كان يرمي إليه الإصلاح بتكوينها لعدد هائل من الكفاءات والإطارات، وذلك بأقل تكلفة ممكنة، ليستطيع هذا الإطار سد الفراغ الذي تركه المستعمر، غير أن هذا التكوين لم يكن ذو فعالية كبيرة في مساندة التغييرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، والذي مازال يكافح من أجل الخروج من دائرة التخلف.

لقد تجسد هذا المبدأ الهام في الانتشار الكبير للمؤسسات الجامعية ومرافقها عبر التراب الوطني ليستفيد منه كافة أبناء الشعب الناجحين، وله سمة أخرى هي تقريب العلم من الجزائريين الذين حُرِّموا منه لسنين طويلة. لكن حسب الدكتور العربي ولد خليفة أن المخطط الرباعي الثاني لم يحقق النتائج المرجوة منه، وذلك للأسباب التالية:

- التطبيق العشوائي لديمقراطية التعليم، مع حشد لا عداد كبيرة من الطلبة في أماكن ضيقة بدون مرافق، دون أي حساب لحاجات البلاد.
- عدم وجود تخطيط مسبق لحاجات البلاد، وغياب للتوعية والتوجيه الجامعي.
- انعدام المبادرة الفردية والجماعية بدعوى تطبيق النصوص الإدارية أمام الطلبة والأساتذة.
- غياب التوافق بين التعليم العالي وسوق العمل مع طول مدة التكوين، وتداخل البرامج التكوينية.

ولتفادي هذه الديمقراطية العلمية المبالغ فيها وبقاء الطلبة يتجولون من اختصاص على آخر ومن فرع إلى آخر ، لا بد من وضع خطط صارمة لتنظيم الجامعة تنظيماً محكماً لا يبقى فيها إلا الأصلاح، كما هو ساري في جمهورية مثلاً التي لا تسمح للطلبة بإعادة السنة أكثر من مرة واحدة، إلا في الحالات القاهرة. يقول العربي ولد خليفة: " وفي مستوى الجامعة يسمح للطلاب بإعادة السنة مرة واحدة بشرط أن لا يكون الرسوب في السنة الأولى، فإذا حدث أن اخفق الطالب في بداية دراسته الجامعية تم توجيهه فوراً إلى ميدان آخر، وبذلك أمكن القضاء على ظاهرة الطالب المحترف أو الأبدى" [73]ص231.

2.1.2.3. جزارة التعليم:

هذه الخاصية أو الهدف الأساسي التي سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال ديمقراطية التعليم بكل أطواره للحصول في آخر الأمر على إطارات جزائرية في كافة الميادين التي تتطلبها التنمية الشاملة للحياة الاجتماعية، خاصة من وراء البعثات العلمية لتقليل اليد العاملة الأجنبية أو التعاون مع البلدان العربية الشقيقة ذلك للتحرك من التبعية التكنولوجية والثقافية، اعتماداً في هذا على القدرات البشرية الوطنية وذلك لتحقيق المخططات والأهداف التي سطرته الجامعة الجزائرية لنفسها، لأنه لا يمكن أي يحدث هناك تحول اجتماعي إلا بمساعي أبناء الوطن الأصليين، وإذا كان كذلك فلم يحدث هذا التغيير في الفترة الاستعمارية.

كما تهدف ديمقراطية التعليم إلى اختيار الكفاءة الجزائرية التي بدورها تقوم باختيار أهداف التعليم وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما يحقق تنميتها الشاملة وازدهار شخصيتها الوطنية بكل مقوماتها الأساسية. " إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد والاختصاصات بجزارة هيئة التدريس، فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جداً من مستوى الأستاذ إلى مستوى المعيد والمساعد الفني، ولم يحقق التكوين خلال سبع سنوات تزايداً كميًا وكيفيًا يوازي التزايد الكبير في عدد الطلاب والاختصاصات " [73]ص215.

ولتحقيق مبدأ جزارة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، ونظراً للنقص التي كانت تعاني منه الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال، لجأت الدولة الجزائرية بالتركيز على الوفود والبعثات العلمية إلى الخارج، الغاية منها تعزيز قطاع التعليم العالي بكل الاختصاصات وبكفاءات عالية وذلك إثر عودة هذه البعثات من الخارج. لكن الشيء الملاحظ أنها خبرات غير كافية، كونها تعتمد على تلقته من علوم لم تستطع توظيفها على الساحة الوطنية لتتشابك العديد من المشاكل. يقول العربي ولد خليفة: " لم يعط التكوين في الخارج نتائج إيجابية على الرغم من تضخم البعثات وتعدد الاتفاقيات لهذا الغرض مع البلاد الأجنبية، ويرجع ذلك لعدم اشتراك هيئة التدريس في اقتراح نوع التكوين ومكانه ومدته، وضعف المراقبة في الخارج، وما تقدمه المؤسسات الإنتاجية الأخرى مع إجراءات لاستقطاب ذوي المؤهلات العالية بعد عودتهم... المنافسة غير العادلة التي تواجهها الجامعة في سوق التشغيل... ولا يحظى -الأستاذ- بأي

تسهيلات داخل المؤسسة الجامعية وخارجها ويُنظر إليه الآخرون على أنه إطار غير منتج يعمل في قطاع على هامش الإنتاج، يجد نفسه مضطرا للجمع بين وظيفتين لسد حاجاته، أو ترك التعليم نهائيا عندما تتاح له الفرصة " [73]ص217-218.

من هنا ننتهي إلى خلاصة هامة مازالت سارية المفعول إلى يومنا هذا ألا وهي الغياب التام للحوافز المادية والمعنوية لهيئة التدريس، الشيء الذي دفع بها إلى مغادرة أرض الوطن أو تغيير مجال نشاطاتها، لأن الرتب الزهيد الذي يحظى به الأستاذ الجامعي لا يكفي حتى لسد ضروريات الحياة، علما بأن الأستاذ في مختلف مراحل التعليم هو منبع الحضارة والتقدم. وعيه فإنه إذا ما تواصل عدم الاهتمام بالأستاذ فإنه لا يحصل هناك تقدم أو تطور مهما كان نوعه، ويبقى المجتمع في دوامة التخلف والانحطاط. يقول سفير ناجي عن الجزائر ما يلي: " ففي غياب مستخدمين جزائريين سيكون من العبث الكلام عن أي تكيف مع المحيط في هذا الميدان. وإذا كان هناك شعور بالحاجة إلى المتعاونين الأجانب في المرحلة الانتقالية ينبغي اعتبار ذلك وتقديمه على أنه تكملة ظرفية مؤقتة... التعريب التدريجي للتعليم والبحث ولكن في أجل قصير نسبيا... والانطلاق من الواقع الوطني بأبعاده الدولية" [79]ص46.

3.1.2.3. التعريب:

من منطلق هذا المبدأ ألا وهو تعريب الجامعة الجزائرية، يستطيع المجتمع إبراز وتجسيد أهم مقوم من المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية ألا وهي اللغة العربية، التي سعى الاستعمار الفرنسي جاهدا للعمل على طمسها لما لها من علاقة وطيدة بمعتقدات الشعب الجزائري وقيمه الروحية الإسلامية. ولكن بعد مرور ما يربو عن الأربعين (40) سنة من الاستقلال، يمكننا التساؤل التالي: لقد حققت الجزائر مبدأ ديمقراطية التعليم بصفة كاملة، حيث لم يُحرم أحدا من هذا الحق الثقافي والتربوي والعلمي، وحققت مبدأ جزأة كل قطاعاتها وليس التعليم وحده. فهل حققت مبدأ تعريب التكوين الجامعي بصفة كاملة؟ فإذا كان نعم. بأي طريقة وما هي أشكاله ونتائجه، وإذا كان لا. فلماذا. للجواب على هذا السؤال، نقول بأن اللغة العربية زادت انحطاطا خاصة في التعليم العالي الذي لا يعرف هل لغة التدريس هي العربية أم الفرنسية أم الدارجة، أم الأخيرتين معا؟.

لو رجعنا إلى سنوات التي تبعت استقلال الجزائر، لوجدنا أن استخدام اللغة الفرنسية هو الشائع، باستثناء بعض الفروع من العلوم الإنسانية والاجتماعية كالأدب والتاريخ مثلا. غير أن سياسة التعريب لم تتل مكانتها كلغة وطنية تستعمل في كافة التخصصات، بل بقي طغيان اللغة الفرنسية إلى يومنا هذا على بعض التخصصات إن لم نقل كافة الفروع العلمية والتقنية والتكنولوجية، مع استعمال قاصر للغة الوطنية وحلول أو إطفاء (اللغة) الدارجة على الفروع الاجتماعية والإنسانية، ولم يصبح أي معنى للغة نظرا لتدهور المستوى وتفقره عام بعد آخر.

وبناء على ما سبق، نستطيع القول بأن جزارة التعليم العالي وتعريبه يعني الاعتماد الكلي على الطاقة أو الخبرة الوطنية بما تمتلكه من رصيد لغوي، علما بأن هذه الخبرة تتصف باستعمالها الكبير للغة الأجنبية أكثر من اللغة الوطنية، باستثناء الفروع الأدبية والإنسانية والاجتماعية. وعليه فإن لعمل اللغة أثر كبير في عملية الإنتاج العلمي، وبالتالي يؤثر على كل الجوانب المعرفية مهما كان نوعها.

" مازلنا نشهد بعض التذبذب... بين التعريب والجزارة من جهة، وبين سيطرة اللغة الأجنبية على قطاع التعليم العالي... أن الثنائية السائدة حاليا في بعض أقسام العلوم الاجتماعية والرياضية والاقتصادية والقانونية، ستعرض الطلاب والمدرسين جميعا إلى انشطار عقلي ونفسي وثقافي... إذ يمكن إذا توفرت الوسائل وصدقت العزائم أن توجد لغة التدريس وتكون بالضرورة اللغة العربية ، وأن تتعدد مصادر الطلاب والأساتذة من اللغات الأجنبية " [73] ص 194-195.

4.1.2.3. التركيز على الاتجاه التقني والعلمي:

لقد أسرعت أو تسارعت الجزائر في هذا الاتجاه وغالت فيه نوعا ما، عندما تجاهلت الجانب الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أو كان اتجاها صائبا حيث سعت الجزائر إلى السير في هذا الاتجاه لتدارك ما يمكن تداركه جراء الحرب التحريرية، آخذة في الحسبان أن الاعتماد على الجانب التقني هو المخرج الأساسي من الأزمات التي تركها المستعمر، للحصول على تقدم تكنولوجي، عزما منها بأن الاستثمار في الجانب التكنولوجي هو الطريق الوحيد للتطور، ولكن في الحقيقة ما هو إلا مسعى مكمل للاستثمار في البشر بصفة متوازنة. ولقد جاء في الميثاق الوطني الجزائري ما يلي: « أن الثورة الثقافية ستركز على التحكم في العلوم والتكنولوجيا أكثر من تركيزها على المعرفة التقديرية» [76] ص 159.

4. مراحل إصلاح التعليم العالي بالجزائر:

يقول بيار بورديو في سؤال طرح عليه في لقاء صحفي قبل مماته بعامين:

هل إصلاح التربية الوطنية يشكل، في نظرك مهمة مستحيلة، وهذا ما يدحضه إسهامك في نهاية الثمانينات، في مشاريع الحكومة الاشتراكية؟ "أقول هذا، مع التذكير بأنني كنت دائما وما أزال مقتنعا بأنه يمكن بل ينبغي إصلاح المؤسسة المدرسية والجامعية. على أنني حسبت دائما كذلك بأنه نظرا لغياب معرفة حقيقية بهذه المؤسسة وبأولئك الذين يقومون بتشغيلها، فإن الحاكمين ظلوا كلهم وعلى الدوام يقللون من شأن قوى الجمود، وهي قوى هائلة" [80] ص 2.

إذا رجعنا قليلا إلى الوراء، وإلى فترة الاستعمار نجد أن الجزائر بكاملها كانت تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي كانت تعمل على توظيف المشروع الاستعماري. وكما يعلم الكل أنه من بين الأهداف الأساسية للجامعة هي نشر العلم وترقيته من أجل تعليم أبناء الشعب الجزائري مهنا ووظائف قيادية. غير أن الواقع كان غير ذلك، حيث حُرم أغلبية الشعب الجزائري من هذا الحق. الشيء

الذي دفع بالجزائر غداة الاستقلال إلى فتح العديد من الجامعات، والعمل على إصلاحها بإدخال تعديلات كبيرة عن تلك التي كانت سائرة المفعول أيام الحقبة الاستعمارية من مناهج وطرق تتماشى والقيم الوطنية وأهداف التنمية الوطنية. لقد مر التعليم العالي بالجزائر بعدة مراحل، حاول القائمون عليه آنذاك وإلى يومنا هذا، على إيجاد السبل الكفيلة لتغييره من أجل تحسينه وجعله يواكب تطور المجتمع الجزائري. ومن المراحل الأساسية التي مر بها التعليم العالي في الجزائر نذكر بإيجاز ما يلي:

1.4. المرحلة الأولى:

لقد كان التعليم العالي في البلدان التي نالت استقلالها حديثا شديد الصلة بمخلفات الاستعمار، فعمدت هذه الدول إلى استرجاع ما يمكن استرجاعه من تراث يمكنها بواسطته إبراز شخصيتها ومقوماتها الأساسية. يقول أبو بكر بوخريسة ما يلي: "والتي ارتبطت فيها أهداف المؤسسات التعليمية بفترات الاستقلال والتحرر السياسيين... تميز بالطابع القانوني - التشريعي والتراثي- الأدبي، بحيث امتازت تلك المعارف الجامعية في تلك المرحلة بالذات بوطنيتها المفرطة والمتطرفة أيضا، كما تفرقت بمجهود التنقيب عن التراث العريق والشخصية العربية ومكوناتها المتميزة لكونها الملاذ الحصين ضد محولات الاستعمار في طمس مكونات الشخصية العربية ومرجعيتها الحضارية والدينية". [71] ص 277.

هذا في الوطن العربي بشكل عام، أما في الجزائر ورغم اتباعها لنفس المنهج العربي، إلا أن لها خصوصياتها في هذا المجال ، مما جعلها تتفرد عن شقيقاتها من الدول العربية، والتي نوجز مرحلتها الأولى من التعليم العالي فيما يلي.

امتدت هذه المرحلة مدة تقارب التسع (09) سنوات أي من 1962 إلى غاية 1971. إن أهم ما يمكن قوله عن هذه الفترة الزمنية القصيرة هو أن القائمين على التعليم العالي قد قاموا بزيادة ملحوظة في فتح العيد من التخصصات، مع إنشاء هياكل جديدة جامعية لاستقطاب العدد المتزايد من الطلبة. لكن الشيء الملاحظ أن الجزائر آنذاك لم تكن تفكر في مخرجات التعليم بل في مدخلاته، لأن المتخرج من الجامعة في تلك الفترة لم يكن ليفكر في الوظيفة التي سيمارسها، فهذه الأخيرة كانت مضمونة إلى حد بعيد، وذلك نظرا للفراغ القائم إثر خروج المستعمر. علما بأن الجزائر في هذه الفترة "غادرها أكثر من 50.000 إطار مدرس" [81] ص 102.

ونجد أن نوعية الإطارات بدءا من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة يشكل عاملا يبعث بالقلق، وبالرغم من وجود 54% من المدرسين الجزائريين في مستوى الجامعات إلا أنهم من المساعدين المتعاقدين ، بينما نجد المدرسين الأجانب في هذا المستوى عموما أكثر تأهيلا. [82] ص 415.

« هذه المرحلة خاصة بتنفيذ المخطط الثلاثي للتنمية، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الإصلاحات الجزئية، وكانت تُدرس بالجامعة الرئيسية بالبلاد التخصصات الأساسية، العلوم الدقيقة، والتكنولوجية، العلوم

الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وتتميز بتطوير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971. وهي إن كانت شهدت نموا ملحوظا في عدد الطلبة سنة 1971 وكذا إنشاء بعض الفروع الأدبية باللغة العربية، إلا أن البرامج المقررة والهياكل الإدارية بقيت من قبل بدون تعديل أو تغيير. «[1] ص151. وما يميز الجامعة الجزائرية عادة الاستقلال أو خلال هذه المرحلة الأولى من بداية بروز الجامعة الجزائرية، هو محاولة اعتمادها على تكوين نخبة وطنية ذات خبرة مهنية وتعليمية تؤهلها للأخذ بزمام الجامعة الجزائرية ، ورفع كل ما يشتهه فيه من رواسب الجامعة الاستعمارية. يقول محمد العربي ولد خليفة: " واجهت مؤسساتنا الجامعية منذ البداية صراعا على واجهتين: تتمثل أولاهما في فك الحصار الذي ضربه عليها الاستعمار، وفتح أبوابها للإطار الوطني الذي وجدت نواته الأولى في مدرسي التعليم الثانوي " [73]ص198.

2.4. المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة في الدول العربية بتفرغها الكبير لبناء صرح أنظمتها " و تمظهرت – هذه المرحلة – من خلال العلاقة الوثيقة بين متطلبات بناء الدولة الوطنية الجديدة ومؤسساتها وأجهزتها وإدارتها؛ وما تتطلبه عمليات التكوين من رجال جدد يحلون في غالب الأحيان مكان الموظفين والمسيرين الأجانب لتسيير دواليب الدولة والاقتصاد " [71]ص278.

غير أن ما اتصفت به هذه المرحلة هي الإصلاحات التي طرأت على التعليم العالي بالجزائر، والتي كان الأساسي منها هو إجبارية استعمال اللغة العربية في كافة التخصصات إلا القليل منها، نظرا لنقص التأطير بها، والتي مازالت إلى يومنا هذا تُدرّس باللغة الفرنسية كالتطب وجراحة الأسنان مثلا. غير أن الإصلاحات التي مست كافة مراحل التربية والتعليم خاصة العليم العالي منه، كانت آنذاك غير كافية لإحداث التغيير في الجامعة الجزائرية لتواكب التطور الكيفي للعلوم المدرسة، ذلك كون تطبيقات الإصلاح لم تتعد الإجراءات الإدارية والتشريعية التي لا تخدم صميم الإصلاح ، وانما تعتبر إصلاحات شكلية إلى حد ما. يقول محمد العربي ولد خليفة: " تتمثل الواجهة الثانية في محاولة تغيير العقلية التي كانت تعمل على إبقاء الجامعة ملحقها مشيا، يُسير من وراء البحر، ويتجه في خط مناقض تماما لمبادئ الثورة واختياراتها التاريخية، وقد استهدف الإصلاح الجامعي تقويم هذا الجنوح والاعوجاج بسلسلة من الإجراءات العملية والتشريعية، غير أن تأويل الإصلاح، وبعض تطبيقاته فيما يتعلق بهيئة التدريس، جعلت المؤسسة الجامعية عاجزة عن تطوير إطاراتها من حيث الكم والكيف. " [73]ص198.

كذلك يمكن القول أن الإصلاح في هذه المرحلة لم تكن لتحصل، لماذا؟ لأنه لم تكن هناك الخبرة المحلية الكافية لتطبيق سياسة إصلاح المنظومة التربوية والتعليم، لأن أغلبية المدرسين في التعليم العالي لم تكن لها من الكفاءة والمهارة ما يؤهلها للنظر في المقاييس الجامعية المدرسة، وإيداء آراؤهم فيها والعمل على تغيير ما يستوجب تغييره. يقول العربي ولد خليفة: " فإذا رغبتنا في أن تكون المؤسسة

الجامعية بنك الخبرة الذي يتجدد رصيده وينمو، فإن السبيل إلى ذلك هو الوصول بتلك المؤسسة إلى درجة تستطيع فيها الاعتماد على نفسها في تكوين باحثيها ومدرسيها، بحيث لا تكون الخبرة الأجنبية سوى تكملة تقيد بدون شك. " [73]ص200.

يقول لحسن بو عبد الله: « تتميز هذه المرحلة بتنفيذ المخطط الرباعي الأول، وهي مرحلة الإصلاح الجامعي سنة 1971، الذي أدرجت فيه إجبارية التعليم باللغة العربية في جميع التخصصات والتعريب، إضافة إلى ديمقراطية التعليم وجزأة التعليم. وقد استطاعت الجامعة خلال هذه السنوات التي جاءت بعد الإصلاح من مضاعفة عدد طلابها إلى ما يقارب 3600 طالبا (1970-1971) إذ فُدرت نسبة الطلبة ب 44.78% في الفروع العلمية و 55.29% في الفروع الاجتماعية» [77]ص15.

تقييم المرحلتين:

إنه لا يمكن لنا أن ننكر ما وصلت إليه الجزائر وما حققته في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة فيما يخص الهياكل التي أنجزتها حتى ولو أنها تبقى نوعا ما فقيرة من حيث التجهيزات العلمية. لكن الشيء الجدير بالملاحظة، أن الجزائر لم تسطع تحقيق أهداف الإصلاح في كل مراحلها، بالرغم من توفر المنشآت الكافية لتجسيده على أرض الواقع. وفي هذا يمكن القول بأن الجزائر ما حققته من إنجازات يتجلى خاصة في ديمقراطية التعليم وجزأته، واستطاعت تحقيق المكسب الأساسي والرئيسي من جراء الإصلاحات ألا وهو تجسيد مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية وهو مكسب من أعظم المكاسب. إلا أن نتائج الإصلاح الجوهرية لم تتحقق بعد، والتي تتمثل في بناء العلاقة بين التعليم العالي والإنتاج التكنولوجي، أو ربط برامج التعليم العالي وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما لا السياسية منها.

يقول محمد العربي ولد خليفة: " على الرغم من أن الإصلاحين الذين عرفهما النظام التعليمي قد تمّا في فترتين مختلفتين، ولم يحدث بينهما أي تنسيق لا على مستوى البرامج ولا على مستوى الهياكل وغايات التكوين، فإنه من الضروري أن يصدر النقد من نظرة موحدة إلى النظام التعليمي ككل. فلا ينبغي أن يؤدي الانفصال الإداري وحدود الإشراف التربوي إلى إقامة حواجز وفواصل بين التربية والتعليم من جهة، وبين التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى... تتعكس آثارها في المكون والمتكون، وتمتد إلى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" [73]ص208.

أما ما مسه الإصلاح في مجال المناهج، فقد انجر عنه تخلّ عن موروثات الاستعمار، الذي كان يدعو إلى عدم الربط بين العلم والعمل، ويشجع الجزائريين للحصول على الشهادات فقط. ولقد استبدلت مناهج المستعمر بمناهج علمية جزائرية، كان الغرض منها هو محاولة إقناع الطلبة للانتفاع بما يدرسونه بالجامعة، لكي يتجسد مشروع الإصلاح شكلا ومضمونا. لكن الشيء الذي يلفت الانتباه أن إصلاح المناهج لم يكن إلا شكليا وكأنه لم يمس المضمون وهو الجانب الأساسي من غرض إجراء إصلاحات

على التعليم العالي، حيث يصفه العربي ولد خليفة: " غير أن التجديد في المناهج والأساليب لم يشمل المضمون واقتصر على الشكليات والقوالب، فأصبح التعليم تلقيفاً ومركباً بطريقة ذرية، يمتد على عدد كبير من الاختصاصات امتداداً سطحياً، أي أنها خرجت من الموسوعية النظرية التي اتسم بها النظام القديم لتقع في التفتيت الذري الذي يأخذ من كل شيء بطرف " [73] ص 241.

إنه لم يحدث أي تغيير يذكر بخصوص أنماط التدريس والتكوين، مما جعل النظام القديم الموروث عن الاستعمار يتفق مع سلسلة الإصلاحات التي لم تثمر بشكل يدفع للراحة والاطمئنان، فبقيت طريقة تلقين الدروس تعتمد على الحفظ والاجترار، بعيدة عن التجريب والتدريب الميداني " فعلى الرغم من حذف عدد من المقررات التي كانت تمثل تركة استعمارية لا تتماشى مع حقيقة واقعنا و مطامح شعبنا، مازالت محتويات البرامج تستمد مادته الأساسية من (Manuel المانويل) الفرنسي والأجنبي بوجه عام " [73] ص 215.

كذلك من المعوقات الأساسية لعملية الإصلاح هو التركيز على اللغات الأجنبية خاصة الفرنسية منها، الشيء الذي حد من التطور، نظراً لعدم وجود ترجمات مركزة، وإن وُجدت فهي تقتصر إلى أدنى شروط الترجمة المضمونية، مما يفقدها لمعاني الكتب وينقص من قيمتها العلمية، وهذا راجع لازدواجية اللغة رغم طغيان الفرنسية على اللغة الوطنية.

3.4. المرحلة الثالثة:

أما في الوطن العربي، فاتصفت هذه المرحلة بإنجاز مشاريع على حساب مشاريع أخرى كان من المفروض أن تكون كلاً متكاملًا.

" وتبرز – أي هذه المرحلة – من خلال الترابط الحميمي بين عملية التنمية بمختلف جوانبها ومجهودات التعليم العالي للاستجابة لمتطلباتها، وترتب عم مثل هذه الارتباطات بناء مشروعات وتقديم خدمات جماهيرية في العواصم والمدن الكبيرة، وتهميش القطاعات الفلاحية والنشاطات التقليدية في الأرياف والمداشر " [140] ص 278. وهي المرحلة الممتدة من سنة 1974- 1977 .

« هذه المرحلة هي تنفيذ المخطط الرباعي الثاني، وتكون أكثر اتصالاً بالتنمية، وقد حُدِّد فيه ضرورة إنجاز 32000 مقعد دراسي جديد في الجامعات، إضافة إلى 9000 مقعد دراسي جديد تأخرت عن الإنجاز من المخطط الرباعي الأول، وقد قدر عدد الخريجين ب 25000 خريج في مختلف الفروع، العلوم الإنسانية والعلمية والمهنية» [76] ص 153-154.

4.4. المرحلة الرابعة:

يصف الدكتور أبو بكر بوخريسة هذه المرحلة في قوله: " هذه المراحل التي عاشتها الجامعة والتعليم الجامعي تبرز سيرورة تشكل الجامعات العربية بصورة عامة، والتي مازال تأثيراتها ضيقة في

إحداث قفزة نوعية في النمو الاجتماعي-الاقتصادي، والذي يعود في المقام الأول إلى تصور الجامعة لنفسها ولا إلى كيفية تنظيمها وعملها بقدر ما هو نتيجة مباشرة لنظرة الدولة الوطنية لها ولأغراضها بصورة خاصة " [140]ص279، وفي الجزائر، تمتد هذه المرحلة من سنة 1978-1984، وكما جاء في دليل الجامعة للطلاب والمدرسين:

« وقد شهدت جامعة الجزائر بالتوازي امتداد عملية التعريب إلى جميع الشعب التخصصات، وإنشاء معاهد جديدة كمعهد علم المكتبات والتوثيق، والتربية البدنية والرياضية، والعلوم الإسلامية، وأصبحت المعاهد السابقة للعلوم الطبية وجراحة الأسنان والصيدلة تشكل المعهد الوطني العالي للعلوم الطبية المتمتع بالاستقلالية، ترقية دائرة الترجمة بمعهد اللغات الأجنبية إلى معهد قائم بذاته. تفرغ معهد العلوم الاجتماعية إلى خمس معاهد هي علم الاجتماع، علم النفس، وعلوم التربية والتاريخ والفلسفة وعلم الآثار. » [77]ص13-14.

« عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية بمستوى التدرج من سنة 1962 إلى 1987 يقدر ب 2531 طالبا 1962 إلى 16688 طالبا 1987، كما حدد المرسوم رقم 84 المؤرخ في 18 أوت 1984، والمتعلق بتنظيم وتسيير جامعة الجزائر المعاهد التي تتكون منها جامعة الجزائر ب 12 معهدا من ضمنه معهد العلوم الإسلامية، الذي أصبح معهدا وطنيا يتمتع بالاستقلالية ابتداء من الدخول الجامعي 1986»

5.4. المرحلة الخامسة (L M D):

تواصل الإصلاح في التعليم العالي ونظام الدراسة الجديد:

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في عصرنا الحاضر في المجال العلمي والتكنولوجي، وبما أن الجزائر تعتبر جزءا من هذا العالم، وبما أن الجامعة هي مصدر البحث العلمي والابتكار والإبداع، فإنه يتعين على جامعاتنا أن تلازم هذا التطور والتغيير لمحاولة التصدي لنتائج التي تكون وخيمة علينا سواء من الناحية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية.

وعليه، شرعت بلادنا خلال السنة الجامعية 2005-2006 بإدخال نظام جديد في التكوين الجامعي، والذي يتمثل في نظام L.M.D وذلك لتكييف وتفعيل التكوين ومتطلبات التنمية، ويتمثل هذا النظام في المعدلة الآتية وهي: بكالوريا +3 سنوات (الليسانس) وبكالوريا+5 سنوات (الماستر) وبكالوريا+8 سنوات (الدكتوراه).

وعلى المستوى الرسمي يبدو هذا النظام أنه يرمي إلى الإصلاح الذي يضع الطالب في أول اهتمامه، إذ أن هدفه الأسمى هو رفع حظوظ نجاح هذا الأخير إلى أعلى مستوياتها، في التخصص الذي يكون قد اختاره، وهو على بيّنة من قدراته الفردية وإمكاناته، وتمكينه هكذا من التفتح الكامل لشخصيته.

كما أن هذا النظام محدد قانونياً، وذلك بالمشور رقم 09 مؤرخ في 04 جمادى الأولى 1425 هـ، الموافق لـ23 جوان 2004 متمم للمشور رقم 08 المؤرخ في 21 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ11 ماي 2004 م. حيث يهدف هذا المنشور إلى إتمام إجراءات التكفل بحملة شهادة البكالوريا الجدد لقبولهم في مؤسسات التعليم والتكوين العالين المبينة في المنشور رقم 08 المؤرخ في 21 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ11 ماي 2004 م في جانبها المتعلق بعروض التكوين المقترحة في إطار الهيكل الجديدة للتعليم العالي. يتضمن هذا المنشور قائمة المؤسسات الجامعية ومجالات التكوين المفتوحة فيها، في إطار النظام الجديد للتعليم العالي. " تضع الهيكل المقترحة الجديدة نظام التعليم العالي في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنجلوسكسونية، والذي وافقت عليه مؤخرًا بلدان الفضاء الأوربي، وسيسهل تبني هذا النمط من تنظيم التعليم العالي الذي بدأ يأخذ طابعاً عالمياً، والمبادلات التي باتت ضرورية في المستوى الجامعي، كما سيسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات" [83]

5. دور الجامعة في التنمية البشرية:

إن للجامعة من الأدوار ما لا يعد، ففضلاً عن تكوينها لإطارات المستقبل، الذين سيخلفون هذا الجيل من القياديين في كافة الميادين. فإن لم تستطع هذه المؤسسة التربوية من إنتاج خبرة وطنية ذات كفاءات معتبرة لتوظيفها والعمل على تطويرها، فمن المستحيل أن تحصل هناك تنمية شاملة تستخدم فيها إطارات يُؤتى بها من الخارج. يقول محمد العربي ولد خليفة: « ويظهر نقيض هذه الصورة تلك البلدان التي لم تستطع انتشال نفسها من التأخر، لأنها لم توظف طاقتها البشرية، ولم تكتشف استراتيجيات تربوية، واعتبرت الجامعة واجهة ترفيحية على هامش جدلية التنمية الشاملة، وقد يمتلكها شعور زائف بالزهو إذا استطاعت شراء الخبرة واستهلاك مستحدثات التكنولوجيا، فيتضاعف تأخرها من حيث لا تشعر» [73]ص181.

غير أنه لا يمكن أن نفصل بين مهام الجامعة الحضارية في الميدان البشري، وميدان آخر هي مرتبطة به أشد الارتباط وهو الميدان الاقتصادي المتعلق بالجانب المادي لهذه البشرية، فعليها أن تنتهج لنفسها منهجاً اقتصادياً عقلياً يتماشى وأهدافها، وكذلك مع تحقيق الرفاهية المادية للمجتمع، باستعمال المعارف والمعلومات المستقاة من الجامعة عن طرق النخبة العلمية وتوظيفها اقتصادياً لتحسين وتسهيل ظرف العيش بصفة مستمرة. " ومن المعروف أنه حيثما تذهب سياسات التنمية- خاصة في الدول العربية والدول النامية- يجب أن تتبعها برامج التعليم العالي وذلك لسد الحاجات الأساسية للجماهير ومنها بالأساس العمل المنتج المجزي والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع وتطويره " [140]ص283.

إن بطالة الخريجين تعطي ولا شك انطباعاً سيئاً لدى العامة من الناس ومن الخريجين أنفسهم أحياناً، ويشعر الكثير منهم بالإحباط وبعدم جدوى التعليم أو جدوى بعض التخصصات، فيقل اعتبار

التعليم والشهادات و أصحابها. وبسبب هذا النوع من البطالة يتسرب الوهن إلى مسيرة العلم والتعليم بسبب تعطل كفاءات كثيرة عن العمل وهدر أموال كبيرة. الشيء الذي يبعث نوعا من اللامبالاة وأيضا من شأنه أن يضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب السالفة الذكر ، وكونه يشكل صدمة لهم ، أو لعدم تقديرهم الصحيح لمسببات ذلك.

ولتقادي هذه الأزمة نورد نموذجا لتجربة رومانيا في التعليم العالي والتي تتسم بالمراحل التالية، علما بأن هذه السمات متوفرة بمرحلة التعليم الثانوي ولكن بطبيعة مغايرة، الغرض منها هو ربط الصلة المستديمة بين التعليم العالي وعالم الشغل. يقول العربي ولد خليفة: " ففي خلال السنتين الأولى والثانية يقضي الطلاب إجباريا شهرين في قطاعات الإنتاج التي استأنسوا بها في المرحلة الثانوية... متربصا بأجر قبل الحصول على البكالوريا، أما في السنتين الأخيرتين فإن الطالب يتحول على باحث وثيق الصلة بقطاعات الإنتاج... وتقوم القطاعات الإنتاجية... بتقديم احتياجاتها في البحث والتكوين... إضافة على اتجاه لإقامة وحدات بحث داخل المصانع والمعامل يعمل فيها جنبا على جنب الطلاب والأساتذة والإطارات المؤهلة العاملة... وتقوم بتمويلها السلطة صاحبة الوصاية سواء كانت مركزية أو جهوية... هو الحذر من صنع أدمغة محشوة جيد وأيدي بلهاء عاجزة... وعلى تقديم تدريب بيداغوجي لتلاميذها وطلابها يؤهلهم بعد التخرج " [73]ص230. يقول عمار ساسي: " فالتعليم العالي وحده- برأينا- ليس غاية ينتهي عندها الأمر، إنما هو وسيلة محكمة تقود إلى غاية نبيلة هي صناعة البحث العلمي الجديد في كل التخصصات. إن رقي الجامعات وتفاضلها مستوى هو في مدى صناعتها للبحث العلمي الجديد، إذ هو المقياس، والبحث العلمي لا يجد قيمته ولا حياته في حرم الجامعة و مخايرها حتى يخرج إلى المجتمع فيحي أرضا مواتا، أو يقضي على مرض مفسد أو ينعش اقتصادا مريضا أو يزيل آفة خطيرة.... فبحث علمي لا ينمي مجتمعا لا معنى له، وباحث لا يتوجه جهده العلمي إلى تنمية مجتمعه ليس بباحث- في نظري- "[84]ص3.

1.5. الجامعة وتنمية العلوم الاجتماعية:

لقد أعطت الجزائر اعتبارا هاما وكبيرا للتكنولوجيا ودعم التخصص في فروعها نية منها بأنها المخرج الوحيد من التأخر والتخلف، حيث ألهمت ألتها العجيبة، لكن الذي كان حاصلًا ومازالت التنمية في الجزائر تصارعه بحدة هو عدم اعترافها بأن المسلك الوحيد هو الاستثمار في الميدان البشري لما لها من دور في تنمية الخبرة الوطنية، لأن الآلة الاقتصادية لا يحركها إلا بشر أكفاء، وواعون يشدون بيدها. إن شعار الصين كان المدرسة في كل مكان، والكتاب في كل يد، والكفاءة في العمل معيار للترشح للجامعة، والولع والإجادة والإتقان اعتمادا على الوسائل المتوفرة في الميدان. يقول محمد العربي ولد خليفة: " فالشائع بين الناس في بلادنا النامية هو أن هذه العلوم – العلوم الإنسانية والاجتماعية – لا تقدم للمجتمع سوى فلاسفة وأدباء ومؤرخين ... لا علاقة لهم بعلوم الآلة التي تصنع الثروة وتستثمرها.

وهكذا تصور بعض المعنيين بشؤون المؤسسات الجامعية والتعليمية بوجه عام أن التقدم يقتضي تقليص الإنسانيات والاجتماعيات واعتبارها ثانوية في الاستراتيجية التربوية... أن وراء ذلك الضعف تعرية ثقافية جردت كياننا من أدوات النهضة، وهي الفكر الخلاق والحس الناقد والرؤيا المنهجية الواضحة" [73]ص181. هذا كله كلام عبارة عن خطاب أيديولوجي، ما هي الطرق التي بواسطتها نجعل من العلوم الاجتماعية والإنسانية علوما نافعة وأساسية، ورفع البس عنم يقولون بعدم جدواها. وعلى هذا الأساس يجدر بنا القول إلى أنه لا بد من إعادة الاعتبار لهذه العلوم، لكي تنمي في الفرد الجزائري والجماعات والمجتمعات الصغيرة لأن نكتشف بنفسها ما يتمشى ومتطلبات نهضتها. إن كل ما يحتاجه الإطار الجزائري فهو موجود ومتوفر وذلك عن طريق الاستيراد، فلم لا يفكر في أن وراء هذه الآلة أو التكنولوجيا على اختلافاتها أدمغة وعقول كالتي يملكونها ، فلماذا لا يحاولون إنتاج مثله أو تطويره على الأقل ، حتى لا يحس الفرد الجزائري بأنه عاجز عنه، وإلا فكيف يبرر عجزه أمام الأفراد الآخرين الذين قاموا بإنتاجه.

2.5.تفاعلات أطراف المؤسسة الجامعية:

إذا قلنا الجامعة فإننا نعني البحث العلمي، وإذا قلنا بهذا الأخير نعني مدى مساهمته في التنمية في شتى أشكالها. فإذا لم تتجسد مهام الجامعة في الحياة الوطنية، فهذا حكم قيمي وقاطع بأن هذه المؤسسة التربوية مازالت تراوح نفسها، ولم تقدم للمجتمع ما هو مطلوب منها من خبرات ميدانية تساعد في دفع الحراك الاجتماعي نحو الرقي والتقدم. " ويتوقف أداء المؤسسة الجامعة لهذه الوظائف على ثلاثة أصناف رئيسية هي المدرس، الطالب، والهيكل التنظيمي الذي يحتويهما" [73]ص186.

وعليه فللجامعة مهام أساسية تبنى على هذه الوظائف هي : التدريس الذي يقول فيه عبد الفتاح خضر " يعتبر الجزء الخلاق والمبدع في العمل الجامعي وخاصة للعلماء وهيئة التدريس، ففي جامعات الدول المتقدمة يتمثل نشاط البحث العلمي الذي يقوم أعضاء هيئة التدريس حوالي 33% من أعبائهم الوظيفية، بينما لا تمثل هذه الأنشطة أكثر من 5% من أعباء هيئة التدريس الجامعي في الأقطار العربية " [85]ص11.

كما تجمع الجامعة بين الأساتذة والطلبة، علما بأن كليهما يسعى لاكتشاف الحقائق وثروات البلاد الطبيعية منها والبشرية، واستغلالها أحسن استغلال، وذلك في الصالح العام للمجتمع، مع تداول هذه المعارف عبر الزمن وعبر الأجيال، الشيء الذي يستوجب بناء على الضرورة إضافة اكتشافات جديدة لحل المشاكل المحيطة والقائمة. كما أن المحدد الأساسي لنتاج الجامعة هو مدى إنتاجها من البحوث والدراسات والاكتشافات العلمية، ومدى توظيفها لتعود بالفائدة على سائر أفراد المجتمع. لقد تداخلت الوظائف العامة والأساسية للجامعة الجزائرية، بين الطالب والمدرس، وبين الأخير والإدارة المسيرة للجامعة، والتي يعتبرها الكثير من المشتركين في العملية التكوينية إحدى العوائق الرئيسية في

تطور الجامعة وخدمتها للمجتمع. يقول العربي ولد خليفة: " ولا شك أن قادة المؤسسة الجامعية هم الذين يقع على عاتقهم معالجة هذا الضرب من الانسحابية بواسطة مكافحة الدوقماتيقية أو النصية، والخنوع لضرورات الأقدمية... فمن أهم الأسباب السلبية والتوقع، أن يلجأ القادة إلى التخاطب مع زملائهم من خلال المناشير واللوائح ومراسيم التكليف الإدارية التي تضع حاجزا سميكاً بين أعضاء هيئة التدريس وتقطع ما بينها من صلات إنسانية " [73]ص190-191.

3.5. الإدارة الجامعية:

إن التنظيم والتسيير الإداري للجامعة له دوره المميز في تفعيل دور الجامعة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. غير أن ما يتصف به في وقتنا الحاضر هو أنه قد أصبح ضرباً من ضروب البيروقراطية، و عوضاً أن يكون عاملاً مسهلاً للأعمال الدراسية والتكوينية، بدا وكأنه عائقاً من عوائق السير الحسن للمؤسسات الجامعية في بلادنا.

إن التسيير الإداري لم يعد كما كان من قبل، وإنما يعتبر عاملاً حاسماً في التكوين والبحث العلمي، ولا يقتصر على المتابعة الإدارية الشكلية التي لا تفيد لا الطالب ولا الأستاذ على حد سواء، غير أن إحداث مثل هذا التنظيم على مستوى الجامعة الغرض منه هو تسهيل المهام الإدارية وتجاوز العقبات التي من الممكن أن تأخذ من وقت الطالب والأستاذ.

لكن في حاضرنا نرى العكس كل العكس، فلا يوجد أي تنظيم إداري يعمل على تقديم التسهيلات للأطراف الفاعلة في الجامعة، وإنما يُنظر إليه وكأنه مشكل يضاف إلى مشاكل هذه الأطراف. وأصبحت الإدارة من الرغبات الأساسية للأساتذة للحصول على بعض المصالح الشخصية. يقول العربي ولد خليفة: " يسود بيننا التلهف على المناصب الإدارية، ويعتقد البعض أن مهام التربية والتكوين والبحث هي مجرد مواقع خلفية تستعمل في حالات الانسحاب فقط، وعلى العموم لا جدوى منها لأنها لا ترمز لسلطة معنوية ولا تخول لمن يمارسها تسهيلات مادية، ويترصدهم بعض الناس أن تسمح لهم الفرصة للتخلص من تلك المهام المغبونة والانقضاء على منصب إداري. ويؤدي مثل هذا التصور المقلوب إلى تحويل التكوين والبحث إلى وسيلة والإدارة إلى غاية... وبالتالي إلى تهميش المهمة الأولى وتحجيرها اجتماعياً " [73]ص247.

4.5. الأبعاد الاقتصادية للجامعة الجزائرية:

إن التزايد المذهل للإطارات الجامعية في الوطن العربي، والتي تشكل الجزائر جزءاً منه، لا يعبر بصدق عن مدى فعالية هؤلاء الخريجين من الجامعة الجزائرية. فالقول عن المرحلة الأولى من مراحل التعليم العالي في الجزائر غداً الاستقلال، بأنها مرحلة استرجاع الهوية الوطنية، والتي سعت

الدولة لإحلال محل الخبرة الأجنبية بخير منها بخبرة وطنية بغض النظر عن مكان تكوينها، لتحقيق الأهداف التي سطرته الجامعة أو بالأحرى الدولة لنفسها للخروج من تخلفها.

غير أن الواقع في المرحلة الحالية يثبت عكس ذلك، ذلك ما تبين من خلال ما توصلت إليه الجزائر من تقدم يكاد يقترب من الصفر، لأن فعالية هذه الخبرة الوطنية لا تتوافق مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي العالميين، وأصبحت الجامعة مع كل معارفها العلمية والتقنية في كافة المجالات والكفاءات المتوفرة إلا أنها بقيت عاجزة لوضع سياسة اقتصادية منسجمة تتماشى مع متطلبات مختلف المؤسسات النشيطة والخدماتية. " فهؤلاء الطلبة، إذن، مدعوون إلى اتخاذ قرارات حاسمة اتجاه النشاطات وتوجهات الحياة الاجتماعية - الاقتصادية... وعلى ذلك فإن مسؤولي التعليم مجبرين على إقامة جسر تعاون مع المؤسسات الصناعية لبلوغ إحدى أكبر الأهداف التي تخص التعليم العالي" [140]ص280.

إن العملية التعليمية في وقتنا الحاضر لم تعد إنفاق على تقديم المعارف العلمية، بل استثمارا له، في القيام بإعداد القوى البشرية ذات المهارات المهنية التي تزداد بالخصوص حين يرتبط التكوين بالثورة العلمية في حجم المعرفة العلمية والسرعة الهائلة في التغيير. ولذلك كان من الضروري أن تكون مخرجات التعليم العالي متوازية مع الحاجات الضرورية التي تفرضها التركيبة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. يقول احمد بن الطيب: " وإذا ما أريد لهذه الجامعات لكي تقابل متطلبات خطط التنمية في إمداد القوى البشرية المؤهلة في التخصصات التي تحتاجها البلدان، فإنه لا مناص من زيادة إعداد هذه الجامعات لأغراض محددة والتأكيد على استغلال الجامعات و إطلاق يدها في تشكيل ميزاتهما بما يناسب الوضع الأمثل في التعليم وخدمة المجتمع" [86]ص32.

كما تلعب الجامعة دورا هاما في التنمية التكنولوجية وتحسينها وتطويرها، وذلك بإعداد الكوادر ذات الكفاءات التي بإمكانها السيطرة على التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة المجتمع في نواحيه المختلفة باستعمال القوة البشرية الوطنية وخبرتها للمواد المحلية والعمل على تحويلها، ليكون ذلك استغناء عن التعاون الأجنبي: " إن مهمة الجامعة في إعداد أكبر عدد من الكوادر هي فكرة طموحة وقديمة العهد، مع العلم أن هذه الرغبة أو الفكرة هدفها تكوين كوادر على أعلى مستوى، وخبرة ثقافية وفي اقل وقت ممكن وبأقل التكاليف في جميع الميادين العلمية والتكنولوجية " [87] ص44.

كذلك، ونتج عن التخطيط غير العقلاني للمؤسسات الجامعية عدم تطابق أهداف الجامعة مع متطلبات العصر، وتفشي البطالة في أوساط المتعلمين التي نتجت عن ديمقراطية التعليم. لهذا فليس التكوين الجامعي وحده الهدف الرئيسي للطلبة الجدد، ولكن هناك من المهن والحرف ما هي أفضل للعديد من الطلبة أحسن بكثير من التحاقهم بالجامعة، وهذا ما تقتفر إليه الجامعة الجزائرية. " فقد كان فتح باب الجامعة على مصراعيه خاصة في البلدان النامية- سببا واضحا في تدني نوعية الخريجين، وفي تفرغ

أعداد متزايدة منهم في تخصصات لا تحتاجها مجتمعاتهم، حتى أصبح التعليم الجامعي لا يقصد لذاته للاستعداد الاجتماعي السوري، حتى انتهى به الأمر إلى فقد قيمته و إلى تفشي البطالة بين المتعلمين، واضطرارهم في الكثير من الأحيان إلى قبول إكمال ابعدها ما تكون عما هو، ودرسها السنوات الطويلة من أجله، وهذا في حد ذاته يشكل الأبعاد الرئيسية لأزمة التعليم المعاصر " [88]ص48.

5.5. الجامعة الجزائرية وسوق العمل:

« أن الجامعات المتواجدة حالياً بالبلاد العربية، ومنها الجزائر، ناتجة عن طعم تم على المنوال الغربي الذي ظهر الوحيد القابل للاستمرار في القرن العشرين، وهكذا يُعاب على جامعاتنا انعدام التكيف والطلب الاجتماعي، في الواقع يكمن المشكل الذي يعترضنا في نظرنا غياب القدرة على محاوره المحيط السوسيواقتصادي، وهذا لكونها غير قادرة على التدخل بصفتها عاملاً فعالاً» [89]ص102.

كما أن أكبر حجة يندرج بها مسئولو المؤسسات لتبرير الهوة الكبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات العمل، التي يؤكدونها - حسب رأيهم- ضعف مستوى الوعي لدى الخريجين بالمتطلبات الوظيفية، وعدم قدرتهم على مسايرة الديناميكية التي يتميز بها العمل، مما ساهم ويساهم في فشل الشباب في تأدية واجباتهم الوظيفية، يتطلب الأمر من الجامعات السعي إلى تضيق تلك الفجوة من خلال إحداث نقلة نوعية في فكر الشباب من مجال الدراسة "النظري" والذي يركز على رفع المستوى المعرفي وتطوير النظرة الفلسفية للأمر إلى المجال "العملي" والذي يركز على تطوير النظرة العملية نحو الأمور من خلال تأهيل الشباب، ورفع قدراتهم في مجال تطبيق المعرفة.

وبهذا تكون الجامعات قد أسهمت بفعالية في نقل فكر الطلبة تدريجياً من ثقافة الطالب إلى ثقافة الموظف، وفي حمل الطلبة على صقل توجهاتهم، مما يجعلهم جاهزين لمرحلة ما بعد الدراسة، ناهيك على أن مثل هذه البرامج تعود بالنفع على الشركات أيضاً من خلال استفادتهم من هذه الفرص لاختبار العديد من الطلبة تهيئة لمنح المنفوق منهم فرصة التعيين الدائم بعد التخرج.

كما يتعين على الجامعات طرح مواد جديدة للطلاب تركز على تطوير المهارات العامة، مع أهمية إعطائها الأفضلية عند إرشاد الطلبة لكي يتم إعدادهم مبكراً في الجوانب السلوكية و المهارية المختلفة التي لها علاقة بواقع العمل في المستقبل، بدلاً من المواد الحالية، التي تعتمد في أغلبها على جوانب أضحت إما غير مهمة في عصرنا هذا، أو أنها ممكنة التحصيل من خلال القراءة والاطلاع الذاتي، فمواد الاجتماع والتاريخ والعلوم الإنسانية وما شابهها أضحت جوانب غير ذات تأثير على نجاح الشخص وفعاليتة في الحياة العملية، وحلت محلها جوانب أكثر تأثيراً في مجالات التقنية والسلوكيات والمهارات العامة. ولكي تؤدي المواد المقترحة دورها المطلوب في تعزيز السلوكيات والمهارات اللازمة لنجاح الشباب في مجال العمل، فمن الأفضل أن تكون هذه المواد شاملة على أساليب تطبيقية

متعددة، تأخذ في الاعتبار تشابهها مع ظروف العمل المستقبلية، بدءاً من المرحلة التي يودع فيها الطلبة مجال الدراسة بعد التخرج.

وبهذا تكون الجامعات قد أسهمت بفعالية في نقل فكر الطلبة تدريجياً من ثقافة الطالب إلى ثقافة الموظف، وفي حمل الطلبة على صفق توجهاتهم، مما يجعلهم جاهزين لمرحلة ما بعد الدراسة، ناهيك على أن مثل هذه البرامج تعود بالنفع على الشركات أيضاً من خلال استفادتهم من هذه الفرص لاختبار العديد من الطلبة تهيئةً لمنح المتفوق منهم فرصة التعيين الدائم بعد التخرج.

إن المطلوب من الجامعة و الشركات تقديم فرص عمل جزئية مرنة تتناسب وظروف الطلبة الدراسية، وتقرض على الطلاب ربط البحوث ومذكرات نهاية الدراسة خصوصاً بالواقع العملي، إما بالعمل مباشرة مع الشركات لمساعدتها في التعامل مع أحد القضايا لديها، وإما بالتعامل مع حالات دراسية مشابهة للقضايا العملية التي تواجه الشركات، والعمل أخيراً على حث الطلبة على التطبيق العملي لجميع الطلبة كل حسب اختصاصه، وجعلها من متطلبات التخرج في جميع التخصصات، وعدم حصرها في كليات بعينها، مع مراعاة أن تكون مثل هذه الفرص محددة وواضحة الأهداف من خلال إبراز أهمية استفادة الطلبة من هذه الفرص. ومن هنا يذهب مصطفى العبد الله الكفري إلى القول: «إذا أرادت الجامعات أن تكون مصدر إلهام الأمة، فعليها أن تشارك بشكل بارز في الجهود والمسااعي المبذولة لحل المشكلات التي تواجه الناس بالفعل، وتحسين أوضاع الدارسين فيها، ونظام العناية بهم وبمفردات مقررات التدريس فيها. كما أن للجامعات دور هام في تحسين مستوى التعليم في المدارس ما قبل الجامعية، لأنها هي التي تدرب مدرسيها ومراقبيها ومفتشيها وإدارتها، وهي التي تقوم بتحسين المواد والمناهج التي تدرس فيها من خلال إسهامات أساتذة الجامعة المتنوعة في وضع ومناقشة وتدقيق المناهج. والجامعات أيضاً تقوم باكتشاف الطرائق الجديدة لمساعدة الطلبة على التعليم ويأتي دور كلية التربية بارزا في هذا المضمار. [48]

على الجامعات من خلال مراكز البحث لديها وبتنسيق مباشر مع مؤسسات الدولة ذات العلاقة، كوزارة العمل والموارد البشرية، بتكوين علاقات متينة مع الشركات وعمل التنسيق اللازم معها حول نوعية ومتطلبات الوظائف المتوافرة لديها حالياً أو مستقبلاً لوضعها في قاعدة من البيانات يتم تحديثها باستمرار لكي تستفيد منها الجامعات في تكييف مقرراتها مع متطلبات العمل المتغيرة في القطاع الخاص. وقد يكون من المفيد جداً أن تقوم الجامعات أيضاً باستغلال مثل هذه العلاقات عن طريق دعوة مسؤولي الشركات كلما كان ذلك ممكناً لعرض وجهة نظرهم عن متطلباتهم العملية وتجاربهم التطبيقية في المجالات التي تهتم الطلبة في حياتهم العملية المستقبلية مما يطور فهم الطلبة لمتطلبات العمل ويقرب فكرهم أكثر فأكثر من واقع العمل كما أنه من المفيد أيضاً قيام الجامعات باستضافة الشباب، حديثي التجربة، الذين أثبتوا تفوقاً ونجاحاً في التواصل مع الطلبة، وخصوصاً طلبة السنتين الأخيرتين، عن

تجاربهم وخبرتهم التي اكتسبوها، وعن العائد الذي جنوه من تحقيق هذه النجاحات المتوالية كون ذلك مدعاة الطلبة على نقل تصورهم "الذهني السلبي عن العمل إلى تصور واقعي إيجابي.

يقول أبو بكر بوخريسة: « منذ أكثر من عشرين سنة 1980-2000 تطرح بحدة مسئولية توافق التعليم العالي مع عالم الشغل في الجزائر، ومعظم الدول العربية وبلدان العالم الثالث وحتى الدول المتقدمة. فهل هذه الإشكالية تمخضت عن تزايد ديموغرافي كبير ومن ثم تزايد الخريجين مرتبطين بنضوب الموارد المالية المخصصة للتشغيل والتوظيف...وبهذه المناسبة يمكن تقديم الملاحظتين التاليتين؛ الأولى وهي أن اقتصاد السوق يفترض أن تقترب الجامعة أكثر فأكثر من بلوغ الطلب الحقيقي لسوق العمل، الثانية وهي تتمثل في أن مسألة التوافق و/ أو الاستجابة بين التكوين العالي وعالم الشغل هي دوما محل إعادة نظر لكون مناصب الشغل ومتطلباتها تتطور بشكل مطرد» [140]ص270. كما أن للسلطة للدور الكبير في تنظيم العملية التكوينية حتى تتماشى ومتطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة.

" إن السلطة هي المسؤولة عما آلت إليه أوضاع التعليم وخاصة انسداد الآفاق أمام المتخرجين. ولا يمكن التصدي لهذه المآسي بصفة فردية، لأن ذلك يرهق العائلة ويخلق حالة من اليأس والإحباط لدى الطالب الذي قد يذهب في ظنه أن سبب المشكلة هو في العائلة، التي لم تمكنه من مواصلة تعليمه في الخارج أو في الجامعات الخاصة. إن المطروح هو التشهير بالتلاعب بمصير أبنائنا والتفكير جديا في البديل الذي لا يمكن أن يكون خارج العمل الجماعي والنضال وخلق هياكل تلمذية وطالبية وجمعيات عن الأولياء وعن العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات إلخ.. تطرح البدائل الملموسة وتفرض فرصا متساوية في التعليم وفي الشغل." [90]

6.5. الجامعة الجزائرية وفضاء الاستثمار الفكري والعلمي:

إن الشائع بين الناس عامة والأوساط المتعلمة والمتقفة خصوصا، أن الجامعة لم تقدم شيئا ملموسا يدفع بنا للافتخار والمباهاة به بين الأمم، مع عدم نكراننا بما تقوم به هذه المؤسسة العلمية الرئيسية والأساسية من الأعداد الهائلة من المتخرجين الجامعيين كل سنة. إن صلة الجامعة بالجانب المعرفي بكل تخصصاته بعيدة نوعا عن المنحى الجوهري التي وُجدت من أجله، مقارنة مع الميزانيات التي تخصص في كل سنة جامعية في هذا الاتجاه، إلا أنها مازالت تنتج إطارات غير مواكبة لعصرها لما تقوم به من إنتاج علمي وتكنولوجي أقل ما يوصف به أنه خارج عن نطاق العقل العربي.

إن الكم المذهل من الإطارات الجامعية لم يستطع بلورة وتنمية الطاقة الفكرية والعلمية للمجتمع، حيث مازالت المجتمعات المتخلفة في حاجة ماسة إلى ما تنتجه إطارات أجنبية من دول متقدمة تتمتع بنفس القدرات العلمية والفكرية، فيا ترى أين يكمن الخلل؟

لقد تطورت رؤى الجامعة في شتى أصقاع العالم وغيرت مناهجها وطرائقها للالتحاق بالركب، غير أن الدول النامية مازالت جامعاتها تقليدية، لم تساهم لا في تكوين النخب المختلفة التي يحتاجها المجتمع، إلا القلة القليلة التي اضطرت للهجرة خارج أوطانها لتوظيف تفوقها العلمي، لكي تعود إلينا بإنتاج علمي وتكنولوجي نفتن به بأثمان باهظة وذلك للضرورة الحياتية. إن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا استطاع إيطاراتنا للإبداع والخلق خارج حدودها، مع العلم أنها كانت عاقرة في أوطانها؟

إن أقل ما يقال عن الجامعة الجزائرية بأنها جامعة مستهلكة لمعارف غربية والتي تعتبر قديمة جداً، لكن في نظر البعض حديثة، وكأنها أحدث ما توصل إليه العالم المتقدم، ولكنها تعتبر منطلقات البحث ومبادئه الأساسية. يقول أبو بكر بوخريسة: " فالجامعة أصبحت تتدخل في ميادين الخلق والإبداع العلمي، الاقتصادي، القانوني، والاجتماعي الفني والحضاري للمجتمع... صارت الجامعة الحديثة تعرف من خلال انفتاحها على المجتمع وكذلك احتواء الجامعة على المجتمع... مما يحول الجامعة نحو ميادين الإنتاج الاقتصادي بالدرجة الأولى، وهو ما يجعلها في نظر البعض تفقد حريتها وتصبح خاضعة للمقاييس الإنتاجية والتجارية... فإن التأثير على نوعية الإنتاج العلمي في المستوى الجامعي ينعكس على عملية النمو الاقتصادي ومشتقاتها، وفي حركة التطور المجتمعي بصورة شاملة " [104]ص283.

إن ما تقوم به الجامعة من أيد مهرة لا يمثل في الوقت ذاته سوى أيد عاملة أو أدوات للعمل، لكن مجال الإبداع العلمي يتوقف على مدى الاستمرارية في إنتاج عقول تعمل من أجل إنتاج أحسن لأدوات عمل – تكنولوجيا- جديدة غير التي أنتجتها من قبل.

إن كل ما يقوم به الطلبة والأساتذة على حد سواء ليس الغرض منه البحث العلمي وإنما الوصول إلى مراكز أعلى من المسؤولية والارتقاء في الدرجات العلمية من أجل هدف واحد هو الكسب المادي لا أكثر ولا أقل.

لم تعرف الجامعة الجزائرية في بداياتها الأولى- بعد الاستقلال- أية صراعات سياسية إلا في المرحلة الأخيرة، وخاصة بعد إعطاء الشرعية القانونية للجمعيات والمنظمات الطلابية. ففي بداية الأمر كان الصراع على أشده والذي انحصر في صراع فكري بين الأقطاب السياسية والحساسيات المختلفة محاولة للنهوض بهذا القطاع، باعتباره المكون الأساسي للنخبة في المجتمع، وذلك بتوفير الشروط الأساسية للطلبة كالمكتبات، وأساتذة أكفاء يقومون بتلقين دروس ومعارف للطلبة التي يتطلبها تكوينهم الجامعي وحاجتهم إليها عند الاصطدام بعالم الشغل. بالإضافة إلى ذلك إرسال الطلبة الأوائل إلى الخارج عن طريق المنح لبلدان أجنبية، للرجوع بعد تخرجهم لخدمة وطنهم بأساليب ومعارف جديدة ومتطورة، وهذا للاستغناء عن المتعاونين الأجانب، سواء من الوطن العربي أو البلدان الغربية.

وسرعان ما تحولت الجامعة الجزائرية إلى منبر للصراعات السياسية بين مختلف الحساسيات والاتجاهات الإيديولوجية المتناحرة، وغالباً ما أدت هذه الصراعات إلى مواجهات عنيفة انتهت بحوادث

قتل بين أطراف الطلبة لا تليق والحرم الجامعي، والأمثلة على ذلك كثيرة كنشاط الحركة البربرية الثقافية، التنظيمات الطلابية كالاتحاد الطلابي الحر، اتحاد الطلبة الجزائريين، الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين والاتحاد العام للطلبة الجزائريين.

حتى الأساتذة أنفسهم لهم الدور الحاسم والصارم الواجب منهم أن يقوموا به تجاه طلبتهم « فمهمة الأستاذ ليست في طبع طلابه بطابع آرائه السياسية الشخصية، بل في إسداء الخدمات وتقديم النفع لهم عن طريق معارفه وخبراته العلمية» [91]ص20 . فالمدرس السليم، السويّ والحقيقي هو الذي يكون أشد حرصاً على توصيل معلومات ذات منفعة عميقة تعود بالفائدة على الطلبة بالدرجة الأولى وعلى وطنهم ثانية، لأنهم بدخولهم عالم الشغل سيقومون بتوظيف كل المعارف والمعلومات التي تلقوها بالجامعة فإذا كانت هذه المعارف سطحية فنتائجها تتعكس على مرد وديتهم مباشرةً وفعاليتهم، وأخيراً على القيم المجتمعية.

إنّ الأستاذ الحقيقي مرةً أخرى هو ذلك المرشد الاجتماعي الذي لا يبسط نفوذه على طلبته من خلال منصبه الشريف والنبيل في نفس الوقت، ويفرض نفسه لتلقين المعلومات والمعارف التي تتماشى ومثله أو تعكس مواقفه السياسية سواءً كان ذلك صراحةً أو عن طريق الإيحاء.

في هذه الظروف يجد الطالب نفسه أمام إيديولوجيات لم يألفها من قبل، أثناء تواجده بالثانوية وذلك في عدة أشكال وأنواع، سواءً من خلال أساتذته أو عبر التنظيمات الطلابية، أو لدى عامة شباب الجامعة. فهذه الأخيرة تعتبر ممراً مهماً وحاسماً للطلاب الجامعي، وخاصةً الجديد منهم. أين يكتسب فيها بالإضافة إلى المعارف والمعلومات والأفكار، أفكاراً إيديولوجية يصبح فيها متميزاً عن غيره من الطلبة المحيطين به. فمن هؤلاء من ينسلخ كليةً عن مؤسسته التكوينية الأصلية آل وهي الأسرة، ومنهم من يبقى محافظاً على قيمه ومثله الثقافية ولكن في إطار حضاري أصيل يتماشى والقيم المجتمعية.

إن الجامعة أصبحت اليوم الإطار المرجعي لتكوين وبناء معرفي وإيديولوجي هامين وعليهما يتوجه التفكير الاجتماعي الجديد للطلاب.

6. البحث العلمي في الجزائر:

مهما تطور نطاق البحث العلمي، سواء في من حيث التخصصات أو مراكز البحث، فالجامعة لا تزال في أغلب الدول المتقدمة منها أو النامية هي المنطلق الوحيد للمعرفة العلمية والخبرة المهنية. كما تبقى المنبع الأساسي الذي بواسطته تعطى للمتعلمين والمتخصصين بالجامعة المهارات التي بواسطتها يقدمون على مجال العمل وبحوزتهم إمكانيات تمكنهم من التحكم أكثر في تكنولوجيا الاقتصاد والاجتماع، إن لم نقل العمل الدؤوب على تغييرها نحو الأحسن والأفضل، لأن والتكنولوجيا مع مرور الزمن تصبح غير مسايرة لتطور الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك لبروز حاجيات ورغبات جديدة لدى

أفراد المجتمع تستدعي وسائل أرقى وأدق لربح الوقت والجهد، وذلك تماشياً مع تزايد الطلب الاجتماعي للمحدود، مع تقليص قدر الإمكان لتبديد الموارد المتاحة.

إن البحث والتطوير والتعليم العالي في اكتساب المعرفة المتقدمة، لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل التعليم العالي عن باقي منظومة التعليم. فلا صلاح لمرحلة من مراحل التعليم العالي، ومن ثم للبحث والتطوير، دون تعليم أساسي واسع الانتشار، وراقي النوعية. حيث يستمر النظام التعليمي وأساليب التدريب في البلدان النامية في إنتاج خريجين لا تمت قابليتهم بصلة تذكر إلى المهارات الفعلية التي يتطلبها سوق العمل. وقد خلصت عدة دراسات إلى أن هذه البلدان قد أحرزت تقدماً جوهرياً بشأن الوصول إلى التعليم، لكنها فشلت في تحسين نوعيته. لذا فإن النظام التعليمي لا يزود الطلاب بالمهارات اللازمة، فهو يفتقر إلى أجهزة تدريب جديدة وإلى قائمين مؤهلين من أساتذة وإداريين لمواكبة التطورات التكنولوجية.

ولكون العملية التعليمية عملية صعبة تستدعي توفير شروط مكثفة لسيرها في أحسن الظروف، ولكون المدرس أو الأستاذ هو العامل الرئيسي في عملية البحث، إلا أن هذا الأخير يعاني الكثير من المصاعب تحول دون قيامه بعملية البحث بكل ما تحتويه الكلمة من معنى. يقول العربي ولد خليفة: " هو عدم وجود الإمكانيات والحوافز، التي تدفع المدرسين إلى تخصيص جزء من جهدهم التربوي، لإعداد المصنفات نتيجة ضعف التنسيق مع مؤسسة المطبوعات الجامعية... والإلحاح على العمل الإداري، مما أدى إلى انعدام العمل العلمي الجماعي وصعوبة التعاون بين الاختصاصات المختلفة" [73]ص44.

إن اهتمام الأساتذة بالعمل الإداري أشغلهم عن العمل الفكري وإنتاجه، والبحث العلمي وتطبيقاته، لذا كان من الواجب التفريق بين العمل الإداري والتعليمي، علماً بأن زيد علمائنا يمارسون الأعمال الإدارية، مما أبدهم وأنساهم مشاغلهم الجوهرية ألا وهي الاكتشافات العلمية في مختلف التخصصات. إن البحث العلمي يبقى المحور الأساسي للعملية التكوينية في الجامعة، وأنه كذلك يعتبر المعيار الجوهري الذي يعبر بصدق عن قيمة ودور وهدف الجامعة. فيقال أن جامعة من الجامعات هي أرقى الجامعات في العالم وذلك بفضل ما قدمته من إنجازات علمية تعود بالفائدة على المجتمع في كافة المجالات.

ففي الجامعات الجزائرية هناك العديد من البحوث العلمية، ومشاريع البحث الجماعية الذي لا يعد ولا يحصى، وفي كافة الاختصاصات، سواء في إطار (Technicien Supérieur) الليسانس، أو في مستوى المهندس (Ingénieur) أو (Magistère) أو (Doctorat) غير أن الجدوى والفعالية تبقى جد محدودة - إن لم نقل منعدمة- وذلك لعدة أسباب:

- أن كل البحوث الجامعية على اختلاف مستوياتها تعكس مشاكل البلاد المتنوعة، ولكن لم تجد الأذان الصاغية لتوظيفها والأخذ بنتائجها في حل معضلات المجتمع أو تفاديها على الأقل.

- الانسحاق نحو العمل الفردي، الذي قلما يؤدي إلى نتائج إيجابية، وانعدام الروح الجماعية في عملية البحث، وذلك راجع لنوع من الأنانية أو عدم القدرة على البحث الميداني.
- النقص الفادح في أدوات البحث من مخابر وتجهيزات علمية.
- التعقيدات البيروقراطية وطغيان التشريعات القانونية المشجعة.
- انعدام الحوافز المادية والمعنوية لدى هيئة التدريس، الشيء الذي يدفع بهؤلاء إلى التفرغ لأعمال ثانوية أخرى بدل التفرغ للبحث العلمي وإنتاجه.
- عدم التفريق بين التنظيم العلمي والتنظيم الإداري، مما دفع بالمختصين إلى عدم المبادرة بالبحث العلمي. وهنا يقول العربي ولد خليفة: " وحتى عندما يعودون أولئك الباحثون والخريجون فإنهم سرعان ما يتبعهم دوامة الأعمال المكتبية التي مازالت تعتبر في البلاد المتأخرة أفضل مدخل للأبهة والمكانة...فينساق الباحثون راضين أو مكرهين وراء التقاليد البيروقراطية...ويعمد رؤسائهم إلى الحلول السهلة بغرض مشاريع التنمية والتخطيط على مكتب الدراسات الدولية " [73]ص253.

مهما يكن تبقى الجامعة هي الفضاء المميز للبحث العلمي ومنبرا للخلق والإبداع والابتكار لكل ما من شأنه أن يكون عائقا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد من البلدان على اختلاف أنظمتها وسياستها. علما بأن ثروة البلاد الحقيقية تقاس بمدى تقدمها العلمي، وأن هذا الأخير ما هو إلا ما يقوم به المبدعون والباحثون بأفكار جديدة، بعيدين عن استهلاكهم لما أبدعه غيرهم، ولا يكونون فخوريين باستعمالهم لتكنولوجيات وبحوث غيرهم. ومنه يمكن القول بأن الجامعة الحقة هي الجامعة التي منها تنطلق بوادر التقدم والتطور على أيدي باحثيها وعلمائها فرادى وجماعات، والتي لا تستهلك معرفة غيرها، وإلا فيمكن اعتبار مكتبة تتوفر على كافة المصادر العلمية الحديثة والقديمة أحسن من قيام جامعة تفتقد لأدنى شروط البحث العلمي ومناخه.

يقول الدكتور سعيد يوسف: " إن مرحلة التعليم والتعلم انتهت على مقاعد المدرسة،، وحيث يلج الطالب الجامعة يدخل مرحلة البحث بقصد تعميق معارفه وفق منهجية حكيمة تسمح له استخدام طاقاته الفكرية، ينشطها أساتذة جامعيون في مستوى يؤهلهم للتحكم في المعرفة ... وإن كان الأمر يختلف بين العلوم الإنسانية والعلوم الدقيقة في بعض المواقف، إلا أن فكرة أن تبقى الجامعة ويبقى الأستاذ الجامعي مصدر إشعاع فكري في توجيه الطلبة، ولديه المقدرة على حسن التوجيه والتحكم في نتائج هذا التوجيه... هذا هو دور الجامعة، وكما قال أستاذنا محمد سعيد الحفار هدف الجامعة ليس خلق إنسان نتعلم إنما قابل للتعلم " [92] ص3. أما مسدور فارس فله قول آخر: " والواقع يؤكد أن الجامعة الجزائرية يمكنها أن تلعب الدور الأساسي، بل إنها يمكن أن تكون القطب الفاعل في إرساء وتفعيل

النظام الوطني للابتكار، بغية الاستغلال الرشيد لطاقتنا الإبداعية والابتكارية التي تبحث عن هيئة رسمية تتبنى أعمالها وتستغلها لخدمة الاقتصاد الوطني" [93]ص3.

1.6. عقبات البحث العلمي في الجزائر:

إن الجدير بالذكر، أنه مهما يقال عن تطور البحث العلمي في الجزائر من طرف الخطاب الرسمي، أو غيره من الخطابات الانتهازية الأخرى، فإنه وصل اليوم إلى نقطة البداية، رغم ما بُذل من مجهودات مادية ومعنوية واللذان تبقيان غير محفزة لأي باحث أو عالم لكي يقوم بمبادرة للبحث العلمي، لما يتطلبه هذا الأخير من توفير لكل ظروف وشروط العمل العلمي و إنتاجه.

إن إمكانية حدوث أو إحداث نشاط علمي لم تحن بعد، لبعده البحث العلمي عن ممارسيه، وبُعد النخبة العلمية والسياسية عن بعضهما البعض إن لم نقل وتنافرها، وعدم سيرهما في نفس الاتجاه. ونورد هنا بعض الأسباب التي أدت وستبقى عالقة وحجرة عثرة، تعيق كل نهضة علمية في بلادنا إن لم تتوفر النية الحسنة في النهوض الجامعة والبحث العلمي على حد سواء.

1.1.6. الاستعمار:

الكثير من يرجع أسباب حدوث نهضة علمية بالجزائر إلى فترة الاستعمار، الذي أقام طويلا ببلادنا ومنع الجزائريين بصفة عامة – إلا القليل القليل منهم- من أبسط الحقوق الثقافية آنذاك. هذا صحيح، ولكن مر على استقلالنا ما يربو عن الأربع والأربعون سنة وهو ما يمثل نصف العقد من الزمن مر بدون أي بصيص من الأمل يبعث على الراحة والاطمئنان بإمكانية حدوث قفزة بحثية، رغم ما تتوفر عليه بلادنا من خامات مادية وبشرية لا تتوفر عليها أرقى الدول في العالم. فهل ننتظر نصف عقد آخر لانطلاق البحث العلمي ببلادنا، وهل العالم ينتظرنا لذلك. إنه إذا طال الانتظار فلنعلم بأن أعظم ثرواتنا البشرية والمادية سوف تستنزف من طرف من أعطوا للبحث العلمي مكانته الحقيقية ولا يعتبرونه أعظم الأسس للتقدم ولكن في القوانين فقط. يمكن التبرير بالاستعمار في مرحلة الاستعمار، ولكن بعد هذه المرحلة فأى مبرر سوف نبحت عنه للاستدلال والبرهنة على هذه العقبات. يقول إبراهيم أبراش: " هذا القول بالنسبة لنا يشبه القول الذي تعودنا عليه بأن الاستعمار هو المسئول عن تخلفنا وعن كل المشاكل التي نعاني منها، وأن الدولة الاستعمارية هي التي تتحكم في كل شيء في السياسة والاقتصاد والثقافة، وأن لا قدرة لشعوب العالم الثالث على تغيير الوضع... إنه قول مريح لأنه يبعد المسؤولية عن الذات، ويعطيها مجالاً واسعاً للتذمر والنقد وإظهار صور البطولة والتضحية والوطنية وتبرير الفشل والعجز مادام الآخر هو المسئول" [72] .

2.1.6. العوائق المادية:

إن ما ينفق على البحث العلمي يختلف من بلد إلى آخر، فالبلدان المتقدمة ونظرا لتوجيه البحث العلمي بسياسات عقلانية- فإنها تعطي لهذا المجال الأولوية الكاملة لأنها على يقين بأن استثمارها لا يعتبر خسارة، وإنما يعتبر فائدة كبيرة لها، رغم أن العديد من البحوث العلمية التي باءت في نهاية المطاف بالفشل. لكنهم لم يفشلوا ولم يوبخوا علماءهم وباحثيهم، بل زادوهم تشجيعا وذلك لتدارك الأخطاء وعدم الوقوع فيها ثانية. فيا ترى أين البلدان النامية من هذه الوقفة المشرفة للعم والباحث على حد سواء؟

إن اللوم لا يقع على كل البلدان النامية، وإنما على البعض منها. لأن مها هذه البلدان من هي في فقر مدقع، وليس من حقها حتى التفكير في هذا النوع من الاستثمار، لكن من بينها من تنافس الدول العظمي في إمكانياتها المادية والبشرية، ولكنها تبقى تعتمد على ما ابتكرته أنجزته غيرها من البلدان، وهي تحس بلذة كبيرة في استهلاكها له، رغم أنه يعتبر استنزاف لخيراتها المادية والإنسانية. " ونجد أن ما ينفق على البحث العلمي والتطوير في مجالاته في الدول العربية كلها قد تصل إلى مائتي مليون دولار بمعنى نسبة 1% [94]ص167.

وبما أن الأستاذ الجامعي هو الباحث والعالم في نفس الوقت، فإنه لم يحظ على أبسط أمور الحياة لسد حاجياته، فهو يعاني الأمرين الحاجة المادية، والثانية هي المكانة الاجتماعية التي تلعب دورا كبيرا في شخصية الإطار الجامعي. وبناء على هذه الظروف المادية التي لم نخض تفاصيلها الصعبة، فكيف يمكن أو يطلب من الجامعي أ يحدث قفزة نوعية في مجال البحث العلمي بعيدا عن كل الامتيازات والإمكانيات المتاحة.

إن البحث العلمي في الجزائر مازال في بداية الطريق أو في مرحلة الطفولة كما يقال، لذلك مازال يحتاج لعناية كبيرة وكبيرة جدا، لكي لا ينمو في ظروف صحية مزرية وبالتالي، الرجاء منه يكون طويل الأمد، إن لم تقل مستحيلاً. وعليه فلا بد من توفير الشروط والعوامل المناسبة لقيام تطور علمي تظهر نتائجه على المجتمع كله في كل مجالاته، مع وضع مخططات واقعية لتنشيطه، وجعله أكثر فعالية وأحسن توظيف بعيدا عن الخطابات الديماغوجية الجوفاء التي تحيل الرؤية المجتمعية لهذا الجاني وإظهاره في أحسن صورته.

وبهذا تستطيع الدول النامية ومنها الجزائر للخروج من فوقعتها والتجرد من نقطة ضعفها أمام الخبرات العلمية الأجنبية التي تمتلك نفس القدرات المعرفية والعلمية وتختلف اختلافا جوهريا في توفير المناخات الملائمة لإحداث ما يسمى بالبحث العلمي بالمعنى الصحيح. " من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي في بلادنا للفترة الخماسية 1998-2002، خصصت الجزائر ما يقارب 31 مليار دينار لتمويل البرامج الوطنية للبحث هيئاته ومؤسساته، لاقتناء التجهيزات والمعدات التي تستحقها لتنفيذ برامجها، لكن

الشيء المؤسف أن منظومة البحث لم تقم إلا بصرف خمسة ملايين دينار سنة 2000. يرجع السبب في ذلك إلى ضآلة طاقات الاستيعاب، مع التعقيدات البيروقراطية" [95]ص11.

3.1.6.التذبذب في مراحل البحث العلمي:

- يمكن حصر على سبيل المثال بعض العوامل التي ساهمت في تأخر منظومة البحث العلمي كما يراها عبد الحكيم بن نكاح مدير التقويم الصناعي بوزارة الصناعة والهيكلية فيما يلي:
- "1- الانقطاعات المتكررة التي ميزت تنفيذ أغلبية المشاريع المبرمجة من طرف الأجهزة التي تتالت على تسيير منظومة البحث العلمي.
- 2- غياب قصور شامل وواضح عن أهمية البحث العلمي من أجل بناء القواعد الأساسية لمجتمع عصري.
- 3- تبدد وتشتت شمل الكفاءات البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان له لأي تطور أو تقدم." [95] ص3.

4.1.6.الموارد البشرية:

لقد تزايد عدد الباحثين في ميدان البحث العلمي في الجزائر، رغم ذلك لم تظهر ثمار بحوثهم على أرض الواقع، هذا ما تعكسه وضعية البلاد من حيث استهلاكها لما يتم إنتاجه في الدول الغربية والذي يتمثل غالبا في أبسط الوسائل التي يحتاجها الفرد الجزائري لتلبية حاجياته اليومية. يقول عبد الحكيم بن نكاح: "...فإن الطاقة البشرية العاملة في قطاع البحث والتي كانت تقدر في أوائل سنة 1998 ب 3257 شخص، أي 116 لكل مليون ساكن، قد ارتفعت إلى حوالي 8000 باحث في سنة 2000 لتصل إلى ما يقارب 11.500 باحث سنة 2002 " [95]ص12.

وتعود أسباب عدم كفاية هذه الطاقة البشرية إلى عاملين جوهريين اللذان يتمثلان في ضعف التحفيزات المالية للباحثين، إلى جانب هجرة الكفاءات العلمية الوطنية. وعليه لا بد من إعادة النظر بشكل جدي في الأوضاع الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الباحثين المتبقون للمحافظة عليهم لكي لا تصطادهم دوائر الهجرة. ولكي يتم تامين عملية البحث العلمي في الجزائر يقترح عبد الحكيم بن نكاح ما يلي:

- " 1- دعم الوكالة الوطنية لتتبع نتائج البحث.
- 2- وضع الإطار الملائم (التنظيمي، القانوني، المالي، الجبائي...) لمساعدة هيئات البحث والباحثين على خلق المؤسسات المبدعة.
- 3- اتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات التي تستثمر في أنشطة البحث.

4- إعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة وآفاق نشاطات البحث العلمي وتقديمه للمجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

5- تقديم تقرير سنوي للبرلمان حول نشاطات البحث العلمي " [95]ص15.

2.6. المؤسسات البحثية الجزائرية:

هناك العديد من مراكز البحث وتطويره في الجزائر، وأوجدت لعدة أغراض علمية الهدف الرئيسي منها هو العمل على تطوير البحوث العلمية وجعلها في خدمة التنمية الوطنية الشاملة دون إقصاء تخصص دون آخر، وهذا للربط بين التعليم العالي ودوره في إنتاج المعرفة العلمية وتوظيف كامل القدرات العلمية والعملية التي يتمتع بها باحثو الجزائر، وذلك لتحسين الإنتاج في مختلف فروعها، مع إنتاج تكنولوجيات جديدة لهذا الأخير، سواء بتطوير التكنولوجيا المستوردة أو تغييرها، أو إنتاج احسن منها وذلك لتنظيم مختلف القطاعات.

لكن الشيء الملاحظ أن مراكز البحث على اختلافها وتوعها، مازالت في بداية الطريق لم تدرك بعد حتى أبسط أهداف البحث العلمي التي وُجدت من أجله، استنادا إلى التطورات المذهلة والاكتشافات الهائلة التي تظهر بين الحين والآخر. فالسؤال الذي يطرح نفسه، هل الابتكارات العلمية في مختلف التخصصات تنتظر بعضها البعض، أو هل الدول في مجال البحث العلمي تنتظر بعضها البعض، عالم اصبح فيه التسارع والسباق والمنافسة العلمية أكبر مميزاتة؟

1.2.6. المجلس الوطني للبحث:

هو من أقدم الهيئات البحثية في الجزائر التي تكونت سنة 1973 مع المنظمة الوطنية للبحث العلمي التي استبدلت مكان منظمة التعاون العلمي الجزائري الفرنسي. يعتبر هذا المجلس عبارة هيئة يجتمع فيها أو حولها جميع الباحثين الجزائريين في مختلف القطاعات ممثلين لمختلف الاختصاصات الموجودة، كما تعمل هذه المؤسسة على تحديد أولويات القطاعات في إطار المخططات الوطنية للتنمية. من خلال ما سبق نستنتج بأن البحث العلمي في بداياته الأولى عبارة عن بحث علمي موجه، لكن لا يمكن أن توجيه البحث العلمي حسب الأيديولوجيات المختلفة، أو نظام سياسة معينة، لأن البحث العلمي هو وليد الظروف الراهنة للمجتمع وحسب الإمكانيات المتوفرة.

لكن هذا المجلس اثبت عدم فعاليته نظرا لعدة أسباب يرجعها محمد العربي ولد خليفة للآتي:

- "لقد جمع هذا المجلس بالإضافة إلى الباحثين ممثلين عن الوزارات والحزب والمنظمات الجماهيرية التي تختلف في اهتماماتها ووظائفها، حيث كانت لهذه المكونات دخل

كبير في قيام المجلس بمهامه ألا وهي التخطيط من أجل البحث العلمي وتوجيهه والتنسيق بين قطاعاته، والعمل على توثيق الصلة بين مستعملي نتائج البحوث العلمية.

• ضعف العلاقة بين الجامعة وبين هياكل البحث العلمي وبين قطاعات الإنتاج، مع طغيان التمثيل الإداري.

• عدم وضوح صلاحيات المجلس لتشابكها مع المنظمة الوطنية للبحث وطبيعة علاقتها بالجامعة، مع العلم أن بعض الوزارات كانت تشارك المجلس في ميزانيته رغم انعزالها عن المجلس في ميدان البحث العلمي.

لكن الأستاذ سفير ناجي يقول عن هذه الهيئة ما يلي:

" على الأقل فيما يخص علم الاجتماع الذي نحن بصدده، وحتى هؤلاء الأفراد القلائل لا يتدخلون غلا بصفة شخصية لأنهم غير مفوضين من طرف الأسرة العلمية. لهذا فإن المجلس الوطني للبحث، الذي يعد المحفل الوحيد الذي نجد فيه ممثلين عن الأسرة العلمية والقطاعات الانتاجية، يفقد الكثير من فعاليته ولا تصدر عنه سوى توصيات نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار على مستوى الأبحاث الفعلية..لهذا فإن الربط بين الأبحاث الجارية و الانشغالات المتعلقة بالمحيط، حتى عندما تتم إقامته، لا يكون سوى ظرفي ينتهي بانتهاء مشروع البحث ولا يترك أي مكسب ملموس يخدم بروز تقاليد تشاور وحوار"

[79]ص36-37.

2.2.6. المنظمة الوطنية للبحث:

وهي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للبحث، كما أنها تشمل عدة مراكز للبحث موزعة حسب اهتماماتها على الشكل التالي:

أ- مركز علوم وتكنولوجيا الذرة:

من مهامه الأساسية محاولة السيطرة على التكنولوجيا الذرية ومجالات استخدامها وتطبيقاتها، مع تكوين خبراء في حماية السكان والبيئة، إضافة إلى دراسة مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، فأُنشئت ثمان فرق في الجزائر، قسنطينة، ووهران. كما يعمل المركز على الاهتمام بالمحروقات.

ب- مراكز البحث في الفلاحة والموارد الطبيعية:

ويشمل على عدة مراكز منها:مركز البحث لتطوير المناطق القاحلة، المركز الجامعي للبحث والدراسات والإنجاز، حيث يعنى هذا الأخير بقطاع الغابات، التشجير، الفلاحة، البيطرة، تكنولوجيا الأغذية وغيرها، إلى جانب مركز آخر هو مركز البحث في علوم البحار والصيد، ومركز البحث في المصادر البيولوجية الأرضية والدراسات الفلاحية، ومعهد الرصد الجوي وفيزياء الكرة الأرضية.

ج- مراكز البحث المختصة في التحديث العمراني والسكني:

ويشمل على ما يلي: مركز البحث والدراسات العمرانية، مركز البحث في الهندسة العمرانية وتشبيد الحواضر، المركز الجامعي للبحث ودراسات الإنجاز.

د- مراكز البحث في العلوم الاجتماعية:

يحتوي على مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي، حيث يهتم بسياسة التصنيع والدراسات التربوية والصحية، كما يشمل على مركز للأبحاث الأنثروبولوجية وما قبل التاريخ والاثنوغرافيا .

3.6. غايات البحث العلمي:

لا يوجد هناك مجال للمقارنة بين البحث العلمي في الدول النامية والبلدان المتقدمة، سواء من حيث الإمكانيات، أو من حيث كمية الإنتاج العلمي، أو الميزانيات المخصصة من طرف الدول لهذا الغرض. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هناك بحث علمي حتى يمكننا الحديث عن مشاكله وغاياته؟ وعليه، يمكننا الكلام عن معوقات البحث العلمي في الدول النامية، وليس على الإنتاج العلمي. وعلى الرغم من هذا، نستعرض بعض الأهداف الأساسية للبحث العلمي، وما يمكن أن يقدمه للوطن، وذلك حسبما يلخصها لنا الأستاذ أبو بكر بوخريسة:

● -البحث كوسيلة للمعرفة:

وتشمل الأستاذ، وذلك بتوسيع معارفه لتطوير كفاءته، التي يستعملها في بحثه وتلقين الدروس للطلبة للتكيف مع متطلبات المستقبل. أما بالنسبة للقائمين على هذا المجال من سياسيين وإداريين فيفيد في وضع المخططات واقتراح أفضلها على المتكولين من أساتذة وطلبة

● -البحث كوسيلة للتكوين:

يعمل على تطوير الاستعدادات العلمية للمكونين، والتدريب على الطرائق والتقنيات البحثية.

● -البحث كوسيلة للترقية:

يعمل على تطوير المعارف العلمية للباحثين حتى لا يبقون مجترين ومقلدين، وذلك حتى لا يفقدون روح المبادرة والإنتاج.

● -البحث وسيلة للتحرر:

وهي تزيد من حرية الباحث، وتبعث في نفسه مزيدا من الشعور التقوي لمواجهة التحديات لحل المشكلات المتتالية للحد من التقليد واستيراد الحلول الجاهزة. كما أن التحرر من الأيديولوجيات السياسية يفتح المجال أمام الباحثين لتجاوز العوائق التي تعرقل البحوث العلمية والاستفادة من نتائجها.

7. مشاكل الجامعة الجزائرية:

إن المشاكل التي تعيشها الجامعة في أيامنا الحاضرة هي نتاج لتراكمات مشاكل قديمة لم تتم معالجتها، بالرغم من الغضب الطلابي، أو الإداري، أو من جانب احتجاجات الأساتذة المتعددة، والتي لم تصل إلى أي نتائج إيجابية تذكر، ما عدا القليل منها والذي لا يغني ولا يضمن من جوع. وإنما اعتمدت سياسة ترقيعية، مما نتج عنها اكتظاظ، ونقص في التأطير وخدمات رديئة، إضافة إلى مشاكل التأطير الذي ظلت تعاني منها الجامعة الجزائرية طيلة سنوات، مرده عدم توفر استراتيجيات وطنية، وسياسة رشيدة ومحكمة وفعالة وطويلة المدى.

فموازاة مع ارتفاع عدد الطلبة من سنة لأخرى، إلا أن الوزارة الوصية تبقى مكتوفة الأيدي أمام التدفق الهائل للطلبة. كما لا نتجاهل التجاوزات الخارقة التي يقوم بها إداريون وأساتذة، وهو ما دفع الوزارة إلى إنشاء مجلس لأخلاقيات المهنة، الذي تكمن مهمته في التقليل من مثل هذه التجاوزات التي تتسبب في الغالب في حدوث أمور خطيرة.

زيادة على أن قطاع التعليم العالي يستفيد من سنة لأخرى من دعم مالي ضخم، غير أنه واقعا، لم يتم استغلاله أحسن استغلال من طرف المسيرين، خصوصا في مجالات البحث كون هذا الأخير هو لب وجوهر المهام والأهداف الأساسية للجامعة الحقيقية.

وفيما يتعلق بنظام المناهج والطرائق المستعملة سواء في مجال التدريس أو التسيير الإداري، أو مجال البحث العلمي فإن المسؤولين والقائمين على التعليم العالي ببلادنا لم يوفر الوقت الكافي لدراستها ومناقشتها مع مختلف الشركاء بشكل كاف، وأنها ليست نتاج تفكير وطني وإنما هو نتاج إملاءات خارجية ناتجة عن التقليد وسياسة استيراد البرامج الجاهزة والتكنولوجيا المصنعة. علما بأن عمليات الاستيراد والاستهلاك للمعرفة الجاهزة التي لا تراعي فيها الظروف الداخلية للبلاد فسيكون مآلها الفشل. وعليه يمكن القول أن دور الجامعة في صلب المجتمع مهم وريادي في الآن نفسه، ولكن هذه الفكرة تصطدم بعدد كبير من المعوقات.

أولا: من المشاكل التي تعانيها الجامعة غياب التواصل بين أجيال الثقافة. ثمة قطيعة بين الأجيال وبين الجهود المعرفية في حد ذاتها. لا يوجد تواصل في مستوى هذه الروح البحثي. ثمة تشتت للجهود وعدم تنسيق بينها وصعوبة وجود آليات تنسيقية بين مختلف مجالات البحث.

ثانيا: هناك تركيز علي الوظيفة التدريسية والتكوينية للجامعة وعدم اهتمام كبير ومتأكد من الجانب الفكري والبحثي، فالجامعة إن لم تكن حاضنة للإنتاج الفكري والإبداعي، ما هي إذن قيمتها وأهميتها.

والعنصر الثالث نسجل منذ سنوات بان الجامعيين أصبحوا في اغلب الحالات منشغلين بتصريف الشأن اليومي وبإدارة الحياة المعيشية أكثر من انصرافهم إلى الفكر، ولعل هذا يؤكد صعوبة

التفكير والتوفيق بين الانشغال اليومي وتوفير المعيشة وبين الانشغال المعرفي والفكري ولعله يكون ضروريا التفكير في إيجاد الرابطة أو التكامل الضروري بين هذين المستويين الجامعيين إن لم يكن منتجا ومساهما في بناء التصورات وفي استشراف الواقع وتفكيك آليات المجتمع وفهمه.. فما هو دوره إذن؟ هل هو مجرد مدرس فقط وهي قضية علي جانب كبير من الأهمية تستحق الجهد والنقاش بما فيه الكفاية.

العنصر الرابع هو أن الجامعة ليست حاضنة للإبداع والفكر بل ما يمكن أن نسجله - وهذا أمر مؤسف - هو نوع من الإحباط لمن ينتج ونوع من المعاقبة الاجتماعية والأكاديمية لمن حاول أن يكسر هذا الوضع ويتمرد عليه ويكتب ويشغل ويبحث بمعنى أن الجامعة اليوم أصبحت تساهم في عملية إحباط الجامعي وخاصة الجامعي صاحب الإمكانيات الفكرية والمعرفية. يعني أصبحت الجامعة تنتج سلوكيات مناقضة لما يفترض أن تكون عليه فبدل أن تكون حاضنة للجهد والإنتاج أصبحت حربا عليهما وهذا يعود إلى العلاقات الإنسانية والتي صعوبة التواصل بين الأجيال وبين الجامعيين، والتي عدم اقتناع بالوظيفة القيادية والفكرية للجامعة. من يحارب زميله يؤكد بلا منازع انه يؤمن بالدور الفكري القيادي للجامعة.

1.7. هجرة الأدمغة:

إن أهم مشكل تعاني منه الجامعة الجزائرية هو هجرة العقول المفكرة ذات الخبرة العالية - خاصة في سنوات التسعينات- والتي تم تهيئتها في الجزائر، أو تلك التي أنفق عليها الكثير من الأموال الباهظة لمواصلتها تكوينها في الخارج ليتم استنزافها بعد عودتها مباشرة ، وذلك لعدم تهيئة الظروف المناسبة لها للقيام بنشاطاتها الفكرية والبحثية بعيدا على العمل الإداري البيروقراطي الذي لا جدوى منه. يقول العربي ولد خليفة: " نجد أن البلاد النامية تتعرض إلى نزيف خطير نزيف خطير، فإطاراتها التي تتكون في مجالات البحث والتدريس تجد نفسها مدفوعة إلى الهجرة للخارج أو تستخدم محليا في غير ما هيئت له وجامعاتها تستهلك الخبرة الأجنبية، كما تستهلك أسواقها البضائع المستوردة" [73]ص198.

وتعود أسباب هذه الهجرة إلى العديد من العوامل نذكر من أهمها:

- انخفاض مستوى الدخل وتدنى مستوى المعيشة.
- الإحباط العلمي والمهني العائدان لعدم توافر إمكانيات البحث مثل الكتب والمجلات العلمية، والمعدات والأجهزة، والوقت اللازم للبحث، والبنيان المؤسسي للبحث العلمي، والاتصال العلمي الدولي.
- غياب حرية الفكر والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع.
- سوق دولية للكفاءات هي امتداد طبيعي، يحمل معه مزايا فردية ضخمة، لسوق العمل ببلدان الأصل.
- خلق المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي المشوه السائد ببلدان العالم الثالث، والتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الخاص، مقاساً مادياً بصرف النظر عن الرفاه الجمعي.

إن أسلوب تعامل السلطات في البلدان العربية مع بعض هذه الأنشطة قد أدى إلى استفزاز الكفاءات "القاعدة" في الأوطان وساهم أحياناً في حفزها، وحفز الأجيال الأصغر بوجه خاص، على الهجرة، مصدر الشهرة والثراء والعودة المنتصرة إلى الوطن القديم.

" والأعجب من كل ذلك أن هذه الطاقات عندما تهاجر إلى بلاد الغرب تجدها تدع وتبتكر، وتستغل ابتكاراتها استغلالاً رشيداً بما يعود بالنفع على تلك الدول ، وكان منم الأجدد أن ينتفع بهم بلدهم الذي أنفق عليهم الأموال الطائلة من أجل تكوينهم. إلا أن الحقيقة التي تفرض نفسها أن هذه الطاقات لا تعارض أبداً أن يستفيد بلدهم من إبداعاتهم وابتكاراتهم، فأين يكمن الخلل؟ افتقادنا لنظام وطني للابتكار يعتبر أحد الأسباب الأساسية التي تجعل المؤسسات الاقتصادية لا تستفيد من ابتكارات الجامعة الجزائرية وغيرها من الهيئات العلمية القائمة في هذا البلد" [93] ص2.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح بأن علم الاجتماع كعلم قائم بذاته في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة، أنه مازا علماً نظراً بحثاً ، وأن برامجه الدراسية وطرائق تدريسه غير مواكبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي لم تتوقف لحد الساعة، والتي كذلك لم تشهد أي استقرار يُذكر علة المستويات السابقة الذكر. إن علم الاجتماع مر بمرحلتين حاسمتين في تاريخه بالجزائر وهما: المرحلة الغزيرة والتي كانت من دخول الاستعمار إلى خروجه من الجزائر، ولكن بشرط أساسي وجوهري هو التعامل بحذر فيما جاءت به الدراسات السوسولوجية الكولونيالية كما يقول الدكتور جمال معتوق في كتابه " علم الاجتماع في الجزائر"، حتى ولو كان بعضها دراسات لم يقم بها علماء اجتماع ولكن ضبط من الجيش الفرنسي.

المرحلة الثانية وهي غداة الاستقلال التي تميزت بنوع من الجرأة السياسية للخوض في غمار الإصلاحات الجامعية وعلى رأسها علم الاجتماع. لكن كل ما قيل عن الإصلاحات لم يتجسد منه على أرض الواقع سوى الهياكل والمنشآت القاعدية الجامعية، أما فيما يخص الإصلاح الجذري فلم يتجسد منه شيئاً يذكر سوى التغيير من أجل التغيير وليس من أجل التنمية والتقدم.

كما نستطيع أن نستخلص من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر هو أنه علم تابع للقوى الغربية متأثرة في ذلك جميع الدول النامية بمستعمراتها وثقافتهم. وعليه فهذا العلم في الجزائر يتميز بصيغة غربية نظراً لعملية الاستيراد الفكري والثقافي، بدلا من تكييف وتطبيع هذا الفكر بما يتماشى وقيم ومكونات الشخصية الوطنية الجزائرية، الشيء الذي أبعدته كثيرا عن أهدافه الحقيقية كعلم قائم بذاته، بعيدا عن كل المقومات الدينية، ومراعاة الأبعاد العالمية والتكتلات السياسية والاقتصادية الحالية.

أما فيما يتعلق البعد التجريبي والميداني لهذا العلم – وهو الأساس والجوهر في نظري- بقي علم الاجتماع في الجزائر دون أي فائدة اجتماعية واقتصادية أو سياسية تذكر رغم كل ما طرأ عليه من

إصلاحات، والتي لم تكن في الصميم، حيث كانت تتجاهل أو متجاهلة البعد الثقافي والتاريخي للشعب الجزائري. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو التباعد الموجود بين ما هو نظري وما هو ميداني الشيء الذي أنقص من فعالية وتوظيف هذا العلم خدمة للمجتمع ورفاهيتهم.

إن المراحل التي مر بها علم الاجتماع في الجزائر أوضحت لنا بأنه علم استعماري استعمل لخدمة المستعمر، وبعد الاستقلال بقيت رواسب الاستعمار عالقة بهذا العلم إلى يومنا هذا، والتي لم تستطع سياسات الإصلاحات المتتالية على قطاع التعليم في هذه التخصصات التخلص من هذه الشوائب، الشيء الذي يتضح من خلال استهلاكنا لعلم اجتماع غربي إلى يومنا هذا. كذلك عدم قدرة الجزائر والبلدان العربية على إنتاج إنتاج سوسبيولوجي يتميز عن ذلك العربي.

إن المعاناة الصعبة التي تجابهها الجامعة الجزائرية في مختلف الجوانب كغيرها من جامعات الوطن العربي، جعلت مهامها الحضارية تتضاءل سنة بعد أخرى، حيث أنه تقنقد يوما بعد يوم هدفا من أهدافها الأساسية والجوهرية على الرغم من الانتشار المذهل للجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد الوطنية.

أما في مجال البحث العلمي فإن الجزائر تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في هذا الميدان، وذلك عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي لاستدراك ما فاتها من تطور تكنولوجي وعلمي لمجابهة التحديات التي قد تتجم عن العولمة، علما بأن التطور الذي يعيشه العالم في مختلف المجالات يرجع بالدرجة الأولى إلى حسن استعمالها وتوظيفها الجيد للبحث العلمي.

الفصل الرابع

علم الاجتماع في الجزائر و البلدان النامية

تمهيد:

تعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد العربية من مشاكل كبيرة تشمل طرق التعليم ومناهج البحث وأساليب الإدارة وسوء استخدام الموارد وتأهيل المدرسين. لكن المشكلة الأكبر التي تتصل بجميع هذه المشاكل وتزيد في تفاقمها، هي إخضاع التعليم العالي والبحث العلمي لغايات خارجة عن نطاق غايات التأهيل والتكوين والبحث العلمي.

ففي معظم البلاد العربية تقرض السلطات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وصايتها المباشرة على الحياة الجامعية، وتتعامل مع أعضاء الهيئة العلمية والإدارية في جميع المستويات حسب منطق الولاء والمحسوبية، وتخضع المناهج والبرامج والمشاريع العلمية لحساسيات السياسة الضيقة وأغراض الحفاظ على الحكم واحتكار السلطة.

وهي لا تضع القيود على تداول المعارف فحسب، ولكنها تحد من حركة الباحثين والعلماء داخل البلاد وخارجها، وتصادر الرأي، وتستخدم الجامعات كمراكز للدعاية الحزبية أو الدعوة الأيديولوجية التي تحد بدورها من تقدم العلم في جميع مناحيه، وليس علم الاجتماع وحده.

ويفسر هذا جميعه الفشل الذي مُنيت به السياسات التعليمية العالية بالرغم من التوسع الكبير الذي شهدته حركة بناء الجامعات والمراكز العلمية والاستثمارات الضخمة التي وضعت فيها. وهذا الفشل هو الذي يُبقي العالم العربي في حالة تبعية مستمرة وواسعة للخبرة العلمية والفنية الأجنبية إلى اليوم، كما يحكم على مئات آلاف الخريجين من الشباب الجامعيين بالبطالة المستديمة.

1. علم الاجتماع في البلدان النامية:

إن الشيء الملاحظ على مجتمعات بلدان العالم الثالث أنها نالت استقلالها جميعا تقريبا في سنوات الستينات، وكانت تعمل جاهدة إلى التنمية الاقتصادية لها، معتمدة ومركزة في ذلك على الجانب التكنولوجي، وبتعبير آخر، كانت تركز على التخصصات التقنية والعلمية معتبرة إياها الوسيلة الوحيدة والأساسية للنمو والرفاهية المادية والخروج من دائرة التخلف.

إن تجاهل هذه البلدان لقيمة ودور علم الاجتماع خاصة في التنمية الوطنية، جعلها تسبح في دوامة غير متناهية من الأزمات في كل المجالات. غير أن الحل كان موجودا لدى علمائها الاجتماعيين على الخصوص. إنه وبهذا المعنى، لا يمكن تجاهل أو إغفال دور العلوم الأخرى في التنمية المادية والاجتماعية والثقافية، لأن كل المختصين يعلمون بأن هذه العملية لا تتم إلا بوجود تكامل بين جميع التخصصات. لكن العبء الكبير يقع على عاتق علم الاجتماع. فالعنصر البشري إذا ما وولي الاهتمام الكافي، فإنه حتما سيؤدي إلى نتائج إيجابية تعود بالرفاهية على كل أفراد المجتمع.

إن السرعة التي انتشر بها علم الاجتماع في بلدان العالم الثالث، لم يزد هذه الأخيرة إلا انغماسا في مشاكل من نوع جديد، تعود بالدرجة الأولى إلى خدمة علم الاجتماع خاصة، والعلوم الاجتماعية بصفة عامة لشعارات تنمية زائفة، وأيديولوجية تخدم الأنظمة الحاكمة لهذه البلدان، والتي اتخذت من هذه العلوم منبرا لها لتنفيذ سياساتها محافظة بذلك على مصالحها التي تعد ضيقة، لا تخدم المجتمع ولا حتى العلم ذاته.

إن الشيء الذي يلفت الانتباه، هو أن علم الاجتماع في البلدان النامية ما هو إلا ثمرة إنتاج وإعادة إنتاج الفكر الاستعماري الكولونيالي ذو الصبغة الأيديولوجية الغربية، ولكن في شكل مهذب في ظل شبيه بالمستقر، وليس في ظروف قتالية حربية. حيث كان من المفروض تفريغ هذه العلوم وعلى رأسها علم الاجتماع من محتواها الاستعماري الأيديولوجي الغربي، واستثمارها بما يخدم ويتوافق ويتمشى مع مقومات هذه البلدان، والعمل على تكييفها وجعلها أكثر علمية وعملية في آن واحد.

قد وُجّهت انتقادات كثيرة لهذه العلوم والمشتغلين بها في هذه البلدان، وذلك كون علم الاجتماع خاصة علم لا يتجاوز الأكاديمية في الطرح، وأنه وُصف كذلك بأنه علم لا يتعدى صدها جدران الجامعة، مما دفع بأصحاب القرار إلى تهميش هذا العلم عن قصد أو عن غير قصد، حتى تظهر فيما بعد بأنها علوم تجريدية لا جدوى منها، والعمل على إبعاده. علم الاجتماع- عن الوقائع اليومية لأفراد المجتمع.

إن أي مشروع مجتمعي مهما كان، إذا بُني على أساس استيراد لوسائل تنمية اقتصادية، وثقافية، ومقومات اجتماعية غربية منافية ومتناقضة مع خصوصيات البلدان النامية (كالجزائر مثلا) فإن مآله الفشل، إذا لم تراخ فيه الخصائص النوعية للمجتمع المستورد، وأن كل محاولة للتخضر والعصرنة والتقدم تبوء بالفشل لا محالة إذا ما تجاهلت مقومات الشخصية الوطنية لهذه البلدان. وفي هذا، يقول محمد العربي ولد خليفة مندهشا من المنحى الذي تتخذه الدول النامية تجاه العلوم الاجتماعية والإنسانية:

"إنه لمن التناقض المدهش أن نجد معاهد بأكملها في الغرب تتخصص في دراسة إنسانيات واجتماعيات البلاد النامية، وتصدر إليها الخبرة الجاهزة وتستقبل قوافل من الطلاب الوافدين لتلقي المعرفة وغيرها من الأشياء، وتسعى لغزو أسواق البلاد المستقلة حديثا بالفنون والآداب تمهيدا لاقتحام أسواقها بالأجهزة

والآلات ، بينما تقتصر تلك البلاد النامية على نفس المعاهد الموجودة بين ظهرانيها، بل تعتبر في بعض الأحيان شرا لا بد منه" [73] ص 185.

1.1. خصوصيات علم الاجتماع في الدول النامية:

إن العلوم الاجتماعية في الوطن العربي عامة والبلدان النامية خاصة لم تُعطِ النتائج والثمار المرجوة من غاية تدريسها في جامعاتها هذه الدول، على الرغم من الأعداد الهائلة من الطلبة التي تلتحق بهذا التخصص وبفروعه المختلفة، والتي تتزايد عاماً بعد عام. هنا أُطرح عدة تساؤلات عن أسباب ركود هذا العلم، والتي منها:

هل نتوجه بالانتقاد أو لا إلى المنشغلين بهذا العلم، أي علماء الاجتماع أنفسهم كونهم لم يصلوا إلى القيام بالدور الفعال من أجل الرفع من قيمة ومكانة علم الاجتماع؟ أم إلى الطلبة الذين لا يولون الاهتمام الكافي والرغبة نحو هذا الفرع ، وذلك بعدم توصلهم إلى هضم ما يُقدّم لهم من معارف ومعلومات حول تخصصهم وتوظيفها توظيفاً يتماشى وخصوصيات العلوم الاجتماعية؟ أم إلى القائمين على التعليم العالي بشكل عام والذين بيدهم الحل والربط فيما يخص الاعتناء الأكبر بعلم الاجتماع، وجعله في مصاف العلوم النافعة للمجتمع، والنهوض به لخدمة المجتمعات العربية للخروج مما تتخبط فيه من صراعات وأزمات حادة، جعلت من عجلة تنميتها تتقهقر وتتضاءل وتراجع يوماً بعد يوم؟ وأخيراً، فهل هي عملية مقصودة للحد من فعالية هذا العلم، لأن مد يد العون له والاعتناء والاهتمام به يثير الكثير من التساؤلات والإشكاليات وتوقظ نفوساً طالما تدربت على المعاناة والحرمان والرضى بهما، وبالتالي يقاظ مجتمعات بكاملها دون استثناء من غفلتها التي طال أمدها.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً إلى أين وإلى متى هذا التجاهل والتهميش لعلم أثبتت فعاليته في كافة ميادين الحياة في دول نراها في ركب الدول المتقدمة، وإلى متى يبقى هذا العلم لا تتجاوز فعاليته جدران الجامعة وأوصافه النظرية البحتة؟ رغم كل هذا، إلا أن فرع علم الاجتماع يبقى قائماً يصارع ظروفاً صعبة للوصول إلى مرتبة العلوم التقنية الأخرى، التي يُولى لها من الاهتمام الكبير والزائد عن حده، قاصدين من ذلك أن الرقي والازدهار والتقدم المجتمعي لن يقوم إلا بفضل العلوم التقنية وهذا هو الخطأ الكبير. وعن ضرورة علم الاجتماع في الدول النامية يقول صلاح الفوال: « وتعتبر دول العالم الثالث أو الدول النامية أو السائرة في طريق النمو ، من أوضح الأمثلة على تلك المجتمعات التي تعتبر دراسة علم الاجتماع ضرورة اجتماعية لها، نظراً لما تشهده من تحولات سريعة ومنوعة، علاوة على شيوع ظاهرة التخبط الأيديولوجية فيها» [59] ص 71.

وحول ضرورة علم الاجتماع في البلدان النامية، يقول صلاح الفوال: « وتعتبر دول العالم الثالث أو الدول النامية أو السائرة في طريق النمو ، من أوضح الأمثلة على تلك المجتمعات التي تعتبر دراسة علم

الاجتماع ضرورة اجتماعية لها، نظرا لما تشهده من تحولات سريعة ومنوعة، علاوة على شيوع ظاهرة التخطط الأيديولوجية فيها» [59] ص 71.

2.1. حاجة البلدان النامية إلى علم الاجتماع:

على الرغم من حاجة البلدان النامية إلى العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع أكثر من غيرها من البلدان الأخرى، إلا أنها لا تعطي العناية التي يستحقها هذا التخصص، لأن علم الاجتماع يعتبر المساهم الأكثر أهمية لمعرفة أسباب تخلف البلدان النامية، وذلك من خلال الدراسات السوسيولوجية ما يمكنها من مساعدة هذه البلدان لمعرفة أسباب تخلفها، ويمكنها أيضاً من إيجاد مخرج لعوائق تقدمها.

والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً هو لماذا تقدم بلدان الغرب وتأخر غيرها - أي البلدان العربية والإسلامية - رغم أن هذه الأخيرة تتوفر على كل أسباب الرقي والازدهار أكثر من سابقته لأنها تزخر بما لا تزخر به دول الغرب من ثروات مادية هائلة وحتى يد عاملة مؤهلة وإن كانت قليلة. يقول محمد العربي ولد خليفة: « لقد أكدت التجارب التي شهدتها عالمنا المعاصر في النصف الأخير من هذا القرن، تلك الصلة الوثيقة بين المنظومة التعليمية، وبين النهضة الاقتصادية والثقافية التي عرفتها بلدان كانت في مؤخرة القافلة في ميدان العلوم والآداب والتقنيات، ولم يكن لديها شيء يذكر من الثروات الطبيعية وموارد الطاقة، فأصبح لديها بعد بضع سنين فائض من الخبرة تستثمره خارج حدودها لأغراض كثيرة... فقد خرجت اليابان عملاقاً تتحدى أراضيها الفقيرة وبراكينها... سوى إصرارها على الانتصار بذخيرتها من الخبرة... وألمانيا التي انهارت قوتها المادية، ولكن قوة مؤسساتها العلمية ونظمها التربوية بقيت راسخة الجذور» [73] ص 177 . إلى جانب الاتحاد السوفيتي، وأمريكا والصين وغيرها من الأمثلة.

هنا يمكن التصريح صراحة بأن الدول النامية لم تفسح المجال لعلمائها بشتى شرائحهم لتفجير طاقاتهم ومواهبهم ولم تترك الفرصة لهؤلاء لاختبار قدراتهم بالتوفير لهم كل الوسائل والإمكانيات التي يحتاجونها لكي لا تفجر قدراتهم الفكرية والإبداعية في بلدان غير بلدانهم. وتبقى الفكرة السائدة لديهم هي أن العرب قديماً يمثلون أعرق حضارة. لكن هذا تاريخ الأجداد يجب المحافظة عليه، ولكن أين هي المثابرة ومواصلة المسيرة. حقيقة أن ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع ولكن هل من تكلمة لمنحاه الذي ابتكره؟ في هذا الصدد يقول الدكتور رابح كشاد:

علم الاجتماع في الأكثر من الدول المتخلفة يحتفظ بهيكلته ضمن العلوم الاجتماعية، ولكن بدون أي منفعة تذكر، أو بكل بساطة هو عبارة عن فلسفة محجورة ضمن دوائر وأقسام هذا التخصص بدون أن نعطي لها نظاماً خاصاً يهيكلها. أما على الصعيد المنهجي و المصطلحاتي - المفهوماتي - مازالوا يستعملون الإرث المنهجي مثل les enquêtes sociologiques، دراسات الحالة، والدراسات

الوصفية... الخ، إلا أن الفرق بين عالم الاجتماع التطبيقي المرتبط بالمدرسة الأمريكية، وذلك النظرية المُمثل في المدرسة الفرنسية يبقى دائم الصلة القوية.

أما في البلدان الغربية نلاحظ أنها تولي الاهتمام الكافي لآراء ومقترحات علماء الاجتماع عند اتخاذها القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي. لذا نجد أن تلك المجتمعات تخلصت وبشكل مبكر من الآثار السلبية للحروب التي اجتاحت أوروبا في أوائل ومنتصف القرن الماضي، ونهضت بسرعة قياسية وأعدت بناء ما خربته الحروب واستجابة بشكل إيجابي لقرارات حكوماتها. وعن العزلة والتهميش التي يحيها هذا العلم يقول عاطف أحمد فؤاد: « حالة الضياع التي يعيشها علمنا الاجتماعي وفقدانه لهويته المجتمعية، ومن ثم كانت حالة العزلة والاعتزاب التي يعيشها هذا العلم... فقد فقد مصداقيته على أيدي من نطن أنهم متخصصون فيه... قد تجيء أحياناً- وعلى استحياء- من غير المتخصصين فيه، وهي محاولات محمودة لمختصين في السياسة، والقانون، والاقتصاد، أو حتى الطب أحياناً. وانشغل غالبية المختصين في الاجتماع بقضايا ذاتية تبدأ بمحاولة الإثراء السريع، ومروراً بإسهامات متهرئة، وانتهاءً بالصراعات المؤسفة على المناصب الإدارية والتي لا يملك بعضهم مقومات القيام بها» [96] ص 95. ومن هنا يطرح نفس الدكتور التساؤل التالي:

في صالح من ينبغي أن يقف هذا العلم بصورة حاسمة يُعدّ ضرورة كي يمارس هذا العلم دوره المجتمعي، لتجاوز المخاوف السياسية، والاجتماعية، وتجاوز الفهم الكلاسيكي لعلاقة علم الاجتماع بالمجتمع شرط آخر لتقدمه. وخلاصة ما سبق ذكره من قول حسن الساعاتي الذي يصف واقع علم الاجتماع في مصر كنموذج للبلدان النامية في الشرق الأوسط بقوله: « يعيش علم الاجتماع أزمة عاتية، فالملاحظة كثرة كثيرة من الأساتذة، وأن هناك ألوف مؤلفة من الطلاب، وعشرات أقسام علم الاجتماع، ومعاهد وكلليات الخدمة الاجتماعية على امتداد رقعة بلادنا... ومراكز للبحوث والدراسات والتخطيط. ولكن كل هذا إنما يمثلون في النهاية كياناً مترهلاً متضخماً بأكثر من الحاجة الحقيقية إليه... والأهم من كل ذلك دور هزيل ومتخاذل في فهم مشكلات الواقع الاجتماعي القائم» [96] ص 51.

2. حالة علم الاجتماع في الوطن العربي:

لقد بدأت العلوم الاجتماعية في البروز على الساحة العلمية شأنها شأن العلوم الأخرى، ويبدو هذا من خلال المؤتمرات، والملتقيات، الجمعيات العلمية، المجالات العلمية، اللقاءات المتعددة، ونوعاً ما في المنشورات العلمية (Publications).

إن العالم العربي له من المميزات والخصائص ما يجعل الحديث عن وحدته شيء بسيط، ويتجلى ذلك من خلال الدين الإسلامي الذي استطاع أن يوحد العالم العربي من شرقه إلى غربه، حتى أن وحدة الإسلام أضافت لهذا العالم بلدان من جميع أقطار العالم، مما يزيد في عدد سكانه وعدته إذا ما استطاع تفعيل هذه القوة البشرية. كما أن لعامل اللغة ما له من القوة في توحيد وتسهيل الاتصالات

المختلفة في كافة الميادين، ويكفيه أنه ينتمي إلى أرقى حضارة عرفها التاريخ هي الحضارية العربية الإسلامية. يقول مقتدر خان: " إن علوم الاجتماع أضافت أيضا الدراسات الإسلامية إلى حقلها، وطورت رؤية إسلامية أكثر تعقيدا وتطورا عن طريق المنهج النقدي وتطوير العلوم الإسلامية التقليدية. ويمكن بسهولة اليوم أن تجد علماء مسلمين متخصصين في علوم الاجتماع والإنسانيات، لكنهم أيضا تلقوا تعليما دينيا. إن هؤلاء العلماء مزودون بالمعرفة ويجرون دراسات رائعة لو أخذت بها الأمة لبث فيها الحياة من جديد" [55].

غير أن هذه البلدان في اتحادها، تبدو شبه مشلولة رغم الاتفاقيات بين بلدان هذا العالم نحو تغيير أحسن لأوضاعها الاقتصادية، والسياسية، والعلمية. لكن الواقع يبدو عكس ذلك، حيث يبدو التبادل العلمي بين مختلف جامعات الدول العربية منعدما بالرغم من تواجد الجمعيات العلمية والثقافية، إلا أن تجسيد نتائج البحوث العلمية تبقى شكلية إلى حد بعيد، لما يسودها من التناقض والتشتت، رغم توسع مجالات الاتصال والنشر ووسائل الإعلام.

لقد كثُر الحديث عن السوسيولوجيا في الوطن العربي وعن تقدمها وتطورها، وعن أزمتها. لكن كما يقول خير الله عصار في كتابه علم الاجتماع النقدي، إذا قلنا بأزمة علم الاجتماع هذا يعني أن هذا العلم قائم بحد ذاته، ومر بفترات تقدم وقطع أشواط لا يستهان بها في تغيير المجتمع وخدمته. أم أن هناك غياب كلي لعلم الاجتماع في الوطن العربي، حيث أن هذا العلم لم يثبت وجوده على الساحة العلمية والميدانية، ولم يؤت بالثمار والنتائج المرجوة من تدريسه كعلم مستقل عن العلوم الأخرى، مع تخصيص كليات قائمة بذاتها، ومعاهد وأقسام. يقول مازن مرسل محمد: " إن السوسيولوجيا العربية تعيش في ضبابيةٍ قد جعلتها مجهولة المعالم ومغيبية الحدود ، وذلك كنتيجةٍ حتميةٍ لعدم اعتراف المتعاملين والمنشغلين في البحث العلمي العربي السوسيولوجي بما يقدموه أو ينتجوه ، وعدم اعترافهم ذلك ناجم عن الشعور بالنقص تجاه السوسيولوجيا الغربية التي شغلت أركان الأكاديميات العربية في مواد علم الاجتماع... يكاد المثقف العربي يختلف عن الغربي في هذا المجال في مسألة ذات جذورٍ معقدة ، فالمثقف الغربي ينظر الى المسألة بموضوعية ولحساب مصلحة المجموع ، دون الأخذ في الحسبان مصلحة فردية واحدة ، وفي الجهة المقابلة نجد ان عدم تقدم السوسيولوجيا العربية وبقاؤها في موضع المستقبل فقط ، هو ناشئ من الداخل العربي" [97] . ويصنف الدكتور علي الكنز (أستاذ وباحث جزائري في علم الاجتماع) الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1.2. الدول العربية المنتجة للنفط:

وتشمل دول الخليج العربي، والتي اختارت منذ استقلالها سياسات خاصة بها، سواء في ميدان البحوث العلمية التي استقوها من الدول الأنجلو سكسونية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،

والتي تتميز جامعاتها بجامعات النخبة، مع برامج مستوحاة إن لم نقل مستوردة من الدول السابقة الذكر، وتتسم بكونها متفتحة انفتاحا كبيرا على الخارج والدول المتقدمة خصوصا في مجال العلوم الدقيقة، غير أنها منغلقة أشد الانغلاق في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية. إننا لا نعرف أي شيء عن هذه البلدان في مجالات البحث العلمي خاصة العلوم الاجتماعية. إن دول الخليج قد استقطبت العديد من الجامعيين والباحثين خاصة من المشرق العربي.

2.2. دول المشرق العربي:

وتشمل مصر، سوريا، العراق، ولبنان، والذين اختاروا نمطا مغايرا للمجموعة الأولى ألا وهو النمط الموجود في أمريكا اللاتينية ولكن بما يتماشى وخصوصيا هذه البلدان، وذلك لعدة اعتبارات منها إعادة بناء الأنظمة التربوية، بمعنى لآخر إصلاحات المنظومة التربوية في كل مراحلها. لقد اعتمدت هذه البلدان في إصلاحاتها على مساعدات عالمية كالبنك الدولي، الشيء الذي أضعف من نتائج هذه الإصلاحات.

إن علم الاجتماع في هذه الأوطان هو الآخر علم مهمش شأنه شأن جميع الدول النامية خاصة العربية منها. وفي هذا الصدد يقول الدكتور إحسان محمد الحسن حول واقع علم الاجتماع في العراق: "ولكن على الرغم من أهمية العلم ودوره في تنوير أذهان الطلبة وتمكينهم من التكيف مع الواقع الاجتماعي وفهم مشكلات المجتمع وحلها على نحو يضمن سلامة الإنسان والمجتمع من الأدران والشور والتناقضات نرى مع شديد الأسف ان اهتمام وزارة التربية بهذا العلم المهم اذ انها لا تدرسه بشكل مستقل كعلم قائم بحد ذاته بل تدمجه مع الفلسفة وتدرسه على انه مادة واحدة ولصف واحد هو الصف الخامس الأدبي وبواقع ساعتين في الاسبوع ساعة واحدة فقط لعلم الاجتماع وساعة اخرى للفلسفة. والانكى من ذلك ان مدرسي المادة ليسوا مختصين بعلم الاجتماع ولا الفلسفة بل هم مدرسو الاجتماعيات ... ان خريجي علم الاجتماع من الرجال والنساء لا تعينهم وزارة التربية كتدريسيين في الاعداديات على اعتبار انهم خريجو كليات الآداب وليسوا خريجي كليات التربية. فوزارة التربية مع شديد الأسف قد وضعت ضوابط للتعيين تستبعد خريجي الآداب وتعين فقط خريجي كليات ومعاهد التربية. علما ان خريجي الاجتماع هم فقط من كليات الآداب وليس من كليات التربية" [98]

3.2. دول المغرب العربي:

وتحتوي على الجزائر، المغرب، وتونس، حيث لم تعرف فيها خصخصة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي أقل شأنًا من شقيقاتها في المشرق، حيث تتميز فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية بوحدة المناهج. كما أنها تطغى عليها رأس المال الأجنبي خاصة الفرنسي منه، خاصة في فروع الحقوق مثلا

والتاريخ، الفلسفة والسوسيولوجيا، وقليل منه في الاقتصاد وعلم النفس، وهذا ما تبناه المؤلفات المترجمة للعربية في هذا المجال. حيث نجد أن أول بلد مستقطب لعلماء هذه المجموعة هو فرنسا، والتي بدا هناك شبه تنظيم لهذه الفئة من المجتمع المغربي.

إن الشيء الذي ساعد على اندماج المغاربة في الوسط الفرانكفوني هو عامل اللغة الفرنسية، بينما نجد الإنجليزية ساعدت المشاركة للالتحاق بجامعة دول الخليج وذلك لحسن استعمالهم لهذه اللغة التي فضلها هذه المجموعة من البلدان العربية. وهنا نستطيع التمييز بين نمطين كبيرين بين العلوم وهما:

العلوم التكنولوجية والتي تم استيرادها مباشرة عن طريق المعمرين في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، والعلوم الاجتماعية ذات الصبغة الغربية. وكمثال على دول المغرب العربي نحصر المغرب الأقصى كنموذج لها.

إن الشيء الملاحظ عموماً أن بلدان المغرب العربي كانت تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية، الشيء الذي أدى إلى توجيه علم الاجتماع المغربي توجيهها استعمارياً، خدمة للطموح الكولونيالي ومشروعه الاستيطاني. وكما جاء في سلسلة كتب الأمة على الشبكة الإسلامية، فإن ظهور علم الاجتماع في هذه الأوطان له ميزة استعمارية بحتة. " وبالنسبة لعلم الاجتماع في المغرب العربي، فإن نشأته جاءت مرتبطة بالسلطة الاستعمارية الفرنسية، وقد هدف الاستعمار إلى إذابة الهوية الإسلامية، فكانت الدراسات الميدانية، تتجاهل دور الإسلام، لتعود إلى تاريخ البربر القديم وتحاول التركيز على الفروق بين العرب والبربر، فالمدرسة الاستعمارية في الاجتماع المغربي، كانت مشغولة بهدف أيديولوجي أساس صبغ كل أعمالها هو :

العمل على تمثّل السكان الريفيين - وخاصة البربر - سياسياً وفكرياً ولا شك أن علم الاجتماع في تلك الفترة، لكان أداة للقهر، وتأكيد السيادة الفرنسية وملاحم علم الاجتماع في المغرب في هذه الفترة، يمكن تحديدها كما يلي:

- 1- إن علم الاجتماع كان ذا طبيعة عملية، هدفها توفير المعلومات المطلوبة إلى رجال الإدارة الفرنسيين.
- 2- إن جميع الدراسات التي تمت، أجريت بواسطة فرنسيين.
- 3- إن الإطار النظري لتلك الدراسات، كان ذا مضامين سياسية واضحة تماماً. [99]

مثال عن الدول النامية في المغرب العربي، نجد المغرب الأقصى، الذي واجه فيه علم الاجتماع إقصاءً وتهميشاً بداية السبعينات، حيث أغلق معهد علم الاجتماع سنة 1971 بأمر من السلطة. وكمثال على المغرب الأقصى نجد محمد بنهيمه يأمر بإغلاق معهد العلوم الاجتماعية سنة 1971، بحجة أنه مجرد "LUXE" رفاهية؟! وهو مقال حول علم الاجتماع في المغرب الأقصى على الانترنت يقول فيه على الخصوص: « أن الوزير محمد بنهيمه يأمر بغلق معهد العلوم الاجتماعية سنة 1971 بحجة أنه

رفاهية لا غير.... كما أن الدكتور نفسه اقترح تدريس مادة علم الاجتماع، وعلم الاجتماع العربي والإسلامي. لكن ما لبثت هاتين المادتين أن حُذفتا من البرنامج التربوي الخاص بالعلوم الإسلامية في كليات الآداب.

كما لاحظ الكاتب بأن هذا التهميش - إن لم نقل الإقصاء - من البرامج التعليمية لهذه المادة المهمة وهذا التخصص المفيد والنافع، إذا ما استُغل أحسن استغلال، يرجع أساساً إلى كون هذا العلم لا دور ولا وظيفة له في المجتمع، في حين كان التركيز على دراسة القانون، كون هذا الأخير يستطيع خريجه من ممارسة نشاطاتهم في جميع وظائف الدولة بخلاف علم الاجتماع.

وعلى مشاركة السلطة في تهميش هذا الفرع، يقول الكاتب أن السلطة كانت ترفض إمداد الباحثين بالإحصائيات اللازمة للباحثين الاجتماعيين لشدة حساسيتها بالنسبة للدولة. هنا يتجلى صوت ذاك الذي قال بأن علم الاجتماع هو العلم الذي يُزعج السلطة في البلدان النامية، والعلم ذو المنفعة الكبرى في البلدان التي أحسنت استعماله وتوظيفه العلمي والعقلاني، ونقصد بها الدول الغربية المتطورة.

كما يشير الكاتب إلى حصر عمل المتخرجين الاجتماعيين في العمل الإداري التقني، مع إهمال وتجاهل وتغييب العقل المغربي لإقصاء العلوم الاجتماعية من النظام التربوي. كما يعتبر الثلاثين سنة من غلق معهد العلوم الاجتماعية وإقصاء هذه العلوم في المغرب من المنظومة التعليمية تركت الطالب المغربي، وحتى العامة من الناس خالية الذهن، مما تعنيه هذه العلوم. ويتساءل كذلك هل المجتمع المغربي هو بحاجة لهذا العلم، أم لم يحن الوقت لذلك، وما مغزاها من سبب تجريدها - العلوم الاجتماعية - من قيمتها العلمية والدور الذي تلعبه في المجتمع في حل المشاكل المستعصية؟.

في الأخير يتساءل الكاتب قائلاً: من المستفيد من غلق معهد العلوم الاجتماعية بالمغرب، وحذف شعبة العلوم الاجتماعية من كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. سؤال يُطرح على الساحة المغربية. ولكن هل هذه الصورة هي نفسها في جميع الدول العربية والإسلامية والنامية رغم بقاء معاهد علم الاجتماع في هذه الدول مفتوحة؟ إذن ما هي أسباب التهميش والإقصاء لمثل هذا التخصص النبيل. «[100].

يقول الدكتور عبد الرحيم العطري: « وهناك مسألة أخرى تؤكد تهميش السوسولوجيا والفلسفة وعلم النفس ترتبط بالتعليم، فهذه الشعب لا توجد حالياً إلا في فاس والرباط ومراكش، مع العلم أنه ينبغي أن تكون في كل الكليات، وأن تعطى له ساعات مهمة في التعليم الثانوي، لأنها تساعد الطالب والتلميذ على امتلاك آليات التفكير والبناء، وتدريبه على الدرس والتحليل وإعمال النظر فيما هو قائم من الأوضاع. وما يؤسف له هو أن الميثاق الجديد للتربية والتكوين لم يأت بجديد يخدم الدرس الفلسفي وباقي العلوم الإنسانية، وهو ما يعني أن السوسولوجيا وغيرها من المعارف الشقية مازالت تعرف لدينا

ما يمكن أن نسميه بحالة "الاستثناء" [101]

لقد ساهمت السلطة بشكل أو بآخر في تخلي علماء الاجتماع عن أداء واجبهم الفكري والإبداعي في مجال البحوث الاجتماعية، بحيث لم تترك لهم الوقت الكافي إلا القليل منه للنظر في التفكير العلمي وإنتاجه، والذين كانوا بوسعهم السعي من أجله وذلك لضمانه ولو بقدر نسبي. « إن هذه المرحلة [1984-1971] تعتبر مرحلة حاسمة في مسيرة السوسولوجيا بالجزائر، فرغم تجنيد هذا العلم لخدمة الأيديولوجية المهيمنة ، إلا أنه كان يتمتع في الجزائر بمكانة يحسد عليها عند غيرنا وخاصة الدول المغاربية تونس والمغرب، حيث أصبح هذا العلم في هاتين الدولتين علما منبوذا وغير نافع، وذلك مع توجه تونس نحو النظام الليبرالي، بينما في المغرب نجد أن السلطات المغربية قد أغلقت معهد علم الاجتماع وهو المعهد الوحيد في البلاد والذي تم إحدائه بفضل مساهمة اليونسكو وضمه لقسم الفلسفة، كما جاء في كتاب عبد الصمد الديالمي القضية السوسولوجية» [68]ص95. ولضمان السير الحسن لعملية التنمية في إطارها الاجتماعي، ولأن التقدم في كافة المجالات يستوجب الوقوف عند نقطتين أراهما أساسيتين جداً هما:

1- تحديد المكانة الاجتماعية قانونياً لرجل علم الاجتماع، وذلك للسماح له في التجديد الاجتماعي.

2- القيمة المادية والرمزية لعالم الاجتماع.

فإذا ما افتقد رجل علم الاجتماع لهاتين الخاصيتين، فمن الصعب أو بالأحرى من المستحيل، أن نقيم علاقات متوازنة تدفع بالمجتمع نحو الرقي والازدهار.

«N'oublions pas que plusieurs départements de sociologie ont été supprimé dans les universités à travers le monde. Cela signifierait il que la sociologie n'a aucune utilité ?»(69) p213.

4. علم الاجتماع في الجزائر:

إن المعتقد الذي كان سائداً آنذاك، والمنطلق الزائف التي جاءت بها فرنسا وهو نشر التعليم لمحو أمية الشعب الجزائري، لكن نوايا المستعمر كانت خبيثة في محتواها وجوهرها، ألا وهي السيطرة الكاملة على الشعب الجزائري الأعزل، وليس بغرض إتيانها بالحضارة والتمدن كما كانت تدعي، وذلك من خلال خطاباته السياسية الكثيفة.

إن سياسة فرنسا كانت ترمي إلى دمج الأهالي كخطوة أولى حسب ما يتماشى والمجتمع الفرنسي. فالتعليم بكل مراحلها، سواء الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي، وحتى الجامعي كان مقتصرأ على فئة معينة من أفراد المجتمع، أو طبقة معينة كما يقول بيار بورديو. وفي هذا المجال يقول عبد الكامل جويبة في مقاله " المشروع الثقافي الاستعماري وثورة نوفمبر في الجزائر " « أما التعليم العالي فهو بمثابة المهزلة الكبرى لفرنسا، فاللغة الأساسية للجامعة الجزائرية هي الفرنسية وفي كلية الآداب قسم

للغة العربية هزيل، ومن أجل ذلك فمن النادر جدا أن نجد من له جرأة المخاطرة بمستقبله الثقافي والانتساب إلى هذا القسم. كما كان يشترط في المدرس به أن يكون مستشرقاً، أو تخرج على يد المستشرقين وأنه لمن المحرمات أن يكون من بين أساتذة هذا القسم من كان يحمل شهادة من إحدى الجامعات الفرنسية.» [102].

لكن رغم كل هذا التسلط من طرف السلطات الفرنسية لفرض هيمنتها على التعليم في الجزائر في كل أطواره، إلا أن الحكومة المؤقتة لم تهمل الجانب الثقافي والتعليمي لأباء الشعب الجزائري، فراها قد كتفت من بعثاتها الطلابية لكل من أوروبا والمشرق والمغرب العربيين، خاصة في اجتماع لمجلس الحكومة المؤقتة المنعقد بطرابلس- ليبيا- في 21 ديسمبر 1959م، وذلك لتدارك ما هدمه المستعمر في هذا الجانب وما يعمل على ترسيخه من طمس للشخصية الوطنية وتجهيل، كما كان الهدف من هذه البعثات هو التخطيط لرؤى مستقبلية لجزائر ما بعد الحرب في المجال العلمي.

ولكي يبين المستعمر بأن غرضه نبيل من خلال هيمنته على الجزائر يقول جمال معتوق نقلا عن ريني جوندارم. «أن دور الاستعمار يصبح جليلاً شريفاً إذا كان غرضه تنمية الإمكانات الاقتصادية والخيرات التي وفرتها طبيعة هذا البلد (الجزائر) خاصة إذا العرب لم يتمكنوا من إدراك أهميتها، ولا من إحكام استغلالها، لأن الإنسان المسلم كلما اعترضه مشكل من مشاكل الحياة، أو وجد نفسه أمام عقبة من عقبات الدهر تراه يتخاذل.. ويستسلم لأمر الله» [103] ص60.

1.4. علم الاجتماع في المرحلة الاستعمارية:

لقد كتب الدكتور جمال معتوق عن المراحل التي مر بها علم الاجتماع بالجزائر بكل فتراتها، وذلك خلال الفترة الاستعمارية، وبعد الاستقلال والتي قسمها إلى عدة فترات أو مراحل، بدأها بما بعد الاستقلال مباشرة أي من 1963 إلى السبعينات وبالتحديد إلى 1970. أما الفترة الثانية فقد حددها من 1971 إلى غاية 1984، وأخيراً المرحلة الممتدة من 1984 إلى يومنا هذا.

علم الاجتماع ليس كغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تصدى لها الاستعمار الفرنسي، لأنه العلم الوحيد الذي يفسر لأفراد المجتمع واقعهم الاجتماعي، والذي لا يحتاج إلى تفسير في واقع الأمر، ولكن يساعدهم على التعمق أكثر في فهم النوايا الخفية للمستعمر أنياً ومستقبلاً. وفي هذا الشأن جمال معتوق: «ومنه نفهم أن إحداث السوسيولوجيا جاء تماشياً مع المشروع الاستعماري الهادف إلى التحكم في الأهالي، إن هذا لن يتأتى إلا إذا تم معرفة جميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية لهذا البلد» [65] ص44. لقد تضاربت الأقوال والمصادر حول تدريس علم الاجتماع في هذه المرحلة، ودائماً حسب الدكتور جمال معتوق، فإنه يُرجع تاريخ هذا التخصص إلى فترات متباينة وذلك بناء على دراساته العميقة حول الموضوع.

1.1.4. الممارسة السوسيولوجية في المرحلة الاستعمارية:

إن الوضعية التي كانت تسود وتميز علم الاجتماع خلال هذه الفترة، هذه الأخيرة التي تعتبر البداية الحقيقية لرسم صورة حقيقية عن علم الاجتماع، فهي البدايات الأولى لترسيخ وإسماح صوت علم اجتماع غربي في بلد يتناقض كلية مع ما جاءت به السوسيولوجيا الفرنسية، والتي بإمكانه بث سموم قاتلة نظراً لشراهة طلاب هذا القسم وهم يبحثون في علم يعتبر جديداً بالنسبة لهم.

من خلال القراءات التحليلية التي قام بها جمال معتوق، انتهى به الأمر إلى القول بأن السوسيولوجيا الاستعمارية ما هي إلا تقارير الضباط الفرنسيون حول الجزائر والجزائريين، كان الغرض منها إظهار هذا البلد لفرنسا في فرنسا نفسها، وذلك للتخطيط المُحكم للقيام بغزوه والسيطرة عليه، فهي دراسات استكشافية لم يكن الغرض منها إثراء المعرفة السوسيولوجية، وإنما غرض استعماري بحت. يقول نفس الباحث: «إن أغلبية الأعمال التي قام بها هؤلاء الباحثون كانت تنصب في إطار العداء المعلن للإسلام» [103] ص 66.

ويقول René Maunier لتلامذته «لنا مصلحة نظرية وتطبيقية لتتعرف على حياة الشعوب الجزائرية، نظرية أولاً، لأن من حقنا وواجبنا نحن الفرنسيين أن نعرف ونفهم جميع الشعوب التي نحملها وندير شؤونها... فالاستعمار الفرنسي هو الذي دفع بالدراسات السوسيولوجية، وأن مبشرين لافيتو Lafitau وشارل نفوا Charles le voix أساسا البحوث الاجتماعية في أمريكا كما أسستها في إفريقيا جيوشنا وحملاتنا الاستشراقية» [68] ص 68.

من هذا القول نستنتج بأن الغاية التي يُظهرها الاستعمار الفرنسي هي غاية نبيلة وهي حماية الشعوب المستعمرة، ونظراً لجهلها وأميته يساعدها في تسيير أمور حياتها، غير أن النية الخفية هي النهب والسيطرة والاضطهاد، كما نلمح العلو والمفاخرة بالشعب الفرنسي وكأنه أرقى الشعوب وأعرقها في العلوم كافة، وأنه يفوق أمريكا في المجال الفكري والسوسيولوجي والقانوني والإداري.

ومن سمات هذه المرحلة كذلك، أنها مرحلة رغم غزارة إنتاجها السوسيولوجي، الذي كان بإمكانه إفادة المجتمع الجزائري حتى في أيامنا الحالية، إلا أنها تبقى شبه غامضة لدى الكثير من أجيال الاستقلال، والطلبة الجزائريين سواء المختصين منهم في علم الاجتماع، أو محبي هذا العلم والعامه من الناس.

خلاصة القول عن هذه المرحلة هو أن معظم الكتابات التي أنجزت في المجال الاجتماعي - إن لم نقل السوسيولوجي- كانت في مجملها وصفا للمجال المكاني للجزائر، وكذلك المجال أو الجانب البشري لسكان هذه البلاد. حيث كانت دراسات ترمي إلى البحث عن الجذور التاريخية لهؤلاء، ومدى إمكانية السيطرة عليهم وممتلكاتهم، لأنه بدون دراسات مثل هذا النوع سيجابه المستعمر عواقب ومشاكل عويصة في الهيمنة على هذا الشعب. عرف من خلالها- الكتابات - التقسيم الذي كان سائداً آنذاك للكتلة

البشرية والتكوينية أو البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعب الجزائري. رغم كل هذا، ومع صلابة وتماسك هذا الشعب لم يفلح المستعمر في تنفيذ خطته، حيث كل ما سطره كانت الوحدة الوطنية سببا في تفكيكه، رغم الثغرات التي كانت تُفتح للمستعمر، وهذا موجود في سائر البلدان، وعبر الأزمنة.

2.1.4. سوسيولوجيو المرحلة الاستعمارية والممارسة السوسيولوجية:

إن هذه المرحلة لم تكن بداية الممارسة السوسيولوجية الحقيقية، بل نستطيع تسميتها بالبدايات الأولى السوسيولوجيا. كما تعتبر كل أعمال هذه المرحلة رصيذاً سوسيولوجيا كافيا يمكن الانطلاق منه لترسيخ السوسيولوجيا الجزائرية، لأن هذه الأعمال كانت تميز عادات وتقاليد، وقيم المجتمع الجزائري وهذا ما تصبو إليه الدراسات الاجتماعية، ذلك لتعرف المجتمع بكل ما يتعلق بخصوصياته التي تميزه عن غيره من المجتمعات.

إن ما يمكن قوله حول كتابات المرحلة الكولونيلية بالجزائر أنها كانت تخدم بطريقة أو بأخرى المصالح الاستعمارية، من نشر للأكاذيب وتزييف للواقع الجزائري لتسهيل عملية السيطرة وتنفيذ الخطط الحربية، وإمكانية السيطرة على الأهالي دون استعمال القوة، لأن هذه الأخيرة لا تجدي في بعض الأحيان دون معرفة خصائص المجتمع من جغرافية وعمران، من قيم روحية وثقافية وغيرها. كل هذا لخدمة المشروع الاستعماري.

لقد تمثلت السوسيولوجيا في هذه المرحلة في شخصيات حددها جمال معنوق في الفئات التالية: الجنود والضباط، رجال الدين والأدب والرواية، وفلاسفة وجغرافيون، طلبة وباحثون أكاديميون، أطباء ومهندسون، وأخيراً في فئة الفضوليين. أما أصحاب الاتجاه الأكاديمي، والتي تتمثل أعمالهم في نيل شهادات جامعية، ومن هؤلاء: « شهدت هذه الحقبة أيضا ظهور اتجاه أكاديمي حرص على الابتعاد عن علم الاجتماع الرسمي الكولونيالي، واقترب من الخطاب الاستشراقي إلى هذا الحد أو ذاك، وتمثله أعمال "جان دريتس" Jean -Dritz و "شارل أندري جوليان" Ch. A. Julien و "لوكور" Le cœur و "جاك بيرك" J.Berque وغيرهم» [68] ص 35.

3.1.4. دراسات هذه المرحلة:

الباحث	الموضوع	الغرض	نوع الدراسة
أوجان فرومنتان Eugène Fromentin نيوفيل قوتيي T.Gautier	سحر الجزائر وروعها	تحبيب الجزائر للأوربيين	استطلاعية
النقيب فيلو Villot	الحالة الاجتماعية والسياسية للجزائريين	الهزل من الأهالي وتقليص قيمتهم	
مينار فيل Mener ville	قاموس التشريع الجزائري 1860	- تحطيم البنى الاجتماعية وتفكيك الروابط العائلية والقبلية، - تهجير الفلاحين	علم الاجتماع القانوني
بيرون Perron	مختصر القانون الإسلامي حسب الإمام مالك 1854-1848		
هيج و لابرات H.Hugues et La Prat	القانون الجزائري 1872 إلى 1878	وتشجيع النزوح نحو تجمعات فرضها الاستعمار،	
سوتيرة Soutayra	التشريع الجزائري 1886		
إستبلوم لفيبير R.Estoublon, A.Lefébure	القانون الجزائري مفسر منذ 1830	- الاستيلاء على أراضي الجزائريين باسم القانون	
كربونتيي Carpentier	التشريع والقانون لفرنسا الجزائر والمستعمرات 1899	-تفجير الجزائريين والاستيلاء على ممتلكاتهم العقارية. [68] ص43.	
أوكتاف بسل O. Pesle	قانون الشفعة في شمال إفريقيا 1930		
" "	القسم في الشريعة الإسلامية 1931		
" "	واقعية القانون الإسلامي 1934		

		اشترك في ترجمة القرآن مع محمد التيجاني	" "
<p style="text-align: center;">علم الاجتماع اللغوي</p>	<p>التفريق بين أهالي الجزائر، العرب، المسلمين، والبربر.</p>	<p>جرجرة وعاداتها</p> <p>-Poésie populaire de la Kabylie du Djurdjura.</p> <p>- La Kabylie et les coutumes kabyles.(1872- 1873)</p>	<p>هانوتو + لوتورنو</p> <p>Hanoteau+Letourneau</p>
		<p>-Formations des cités chez les populations secondaires de l'Algérie (1886)</p> <p>- أولاد داود المقيمين بجبل الأوراس الجزائر 1879</p>	<p>إميل ماسكيري</p> <p>E. Masqueray</p>
		<p>La grande Kabylie , études historiques (1884)</p>	<p>دوما + فابار</p> <p>Fabar + Daumas</p>

علم الاجتماع الإسلامي	اجتماع علم	الفرق الدينية وممتلكاتها المادية، وتنظيمها، أسلحتها.	- Le Khouane, ordre religieux chez les musulmans d'Algérie (1845)	Le capitaine Deneveu Le colonel Trumelet
	الإسلامي	«- المهتمين بالإسلام لم يكونوا من ذوي الاختصاص.	- Les saints de l'Islam, légendes hagiologue et croyances musulmanes algériennes(1881)	العقيد تريمل
	علم الاجتماع الإسلامي	- نتائج دراساتهم أحكام قيمية. - الإسلام حاجز للمستعمر ومقوم للأهالي. - سوسيولوجية المرحلة توسعية تغريبية.	-L'ame musulmane (1958) -Le droit musulman(1956)	ريموند شارل Raymond Charles
	الدراسات السوسيولوجية والانتولوجية والأنثروبولوجية بنك معلومات ثري للمستعمر «[68] ص65-65.			

4.1.4. الدراسات السوسيولوجية في المرحلة الكولونيالية:

إن ما سوف نذكره هنا من دراسات يتعلق أساساً بعلم الاجتماع كمادة معرفية علمية، وأما الدراسات فهي كثيرة وكثيرة جداً شملت كل ميادين الحياة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والحربية. ويضرب الدكتور جمال معنوق العديد من الأمثلة :

هناك دراسات حول عادات وتقاليد الأهالي، دراسات حول الحركة الطلابية والتاريخ، دراسات حول المرأة الجزائرية، دراسات في علم الاجتماع الديني، فن العمارة والمدن وغيرها، والتي لا يتسع

المجال لذكرها هنا. أما الدراسات التي تناولت علم الاجتماع في هذه المرحلة يذكرها صاحب الكتاب فيما يلي:

- Maunier (R.). Programme d'une sociologie nord-africain, Paris, Alean, 1930, (220 p).
- Id. Sociologie Coloniale, Paris, éd Domat, Montchrestien, T1 : Introduction à l'étude des races,1932,(217p). T2 : Psychologie des expansions,1936,(442p).
- T3 : Les progrès du droit,1942,(479p).
- Henri François Marchand, : Mélange d'anthropologie et de sociologie nord africaine, C.Vollot 1951.
- Sabatier(M), Cours de sociologie indigène, Le petit colon 1884.
- Cheyson(E), L'étude de l'homme social et la colonisation, Revue générale internationale,11897,pp 163-181.
- Martin(A.G.P), Précis de sociologie nord-africain,1ere partie 1913, 2^{eme} partie 1920.
- Jaques Berque, cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine, ES C , 1956.

5.1.4. خصائص الإرث السوسيوولوجي الكولونيالي:

إن الإرث الذي تركه المستعمر في مجال السوسيوولوجيا يتسم بطابع يكاد يكون بعيدا كل البعد عن المعرفة العلمية، وإنما غالبية الأعمال التي أنجزت خلالها – المرحلة الاستعمارية- كان هدفها الوحيد والأسمى هو خدمة السلطة الاستعمارية ومشروعها الاستيطاني في الجزائر. لكن المتمعن في مثل هذه الدراسات وبرؤية سوسيوولوجية لا ينكر بأي حال من الأحوال بأنها دراسات ميدانية لم تصل إليها ربما دراساتنا الحديثة. خاصة وأنها تطرقت لكل ما يتميز به الإنسان الجزائري آنذاك، لكن نقص التطرق لمثل هذه الدراسات بالنقد البناء مع أخذ ما يصلح وترك ما هو طالح.

خلاصة القول هو أن هذه الأعمال شئنا أم أبينا فهي رصيد حضاري واجتماعي لا يمكن تعويضه ولكن التعامل معه يستوجب الحذر والفتنة والذكاء. يقول الدكتور جمال معتوق:

- « أن منتوج هذه المرحلة يتميز بالغازرة، والتنوع.

- نوعية الدراسات مقارنة مع تلك التي كانت في تواجد المستعمر.

- منتوج يمثل بنك معلوماتي ثمين .
- إرث ذو مادة سوسولوجية جاهزة.
- وجوب إحداهن مخبر لنقد هذا التراكم المعرفي وتوجيهه» [68]ص71-72.

6.1.4. تقييم الدراسات الواردة:

إن معظم الدراسات التي تطرقت للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية للجزائريين قبل الاستعمار، لم تكن في خدمة المجتمع الجزائري، بل في تحطيمه، وليس كما ادعى أصحابها أنهم سيخرجون الأهالي من التخلف والانحطاط إلى العصرية والتقدم.

ملاحظتي الثانية هي أن هذه الدراسات تعبر عن ميكروسوسولوجيا الجزائر، رغم أنها (السوسولوجيا) كانت في بداياتها الأولى. ورغم أن كل ما كُتب في هذا الإطار الكثير منه ليس السوسولوجيا بمعناها العلمي، وإنما دراسات ميدانية ولكنها مثلت وستبقى يمثل جزء كبير منها الإرث السوسولوجي الجزائري، الذي يحتاج إلى الفطنة والذكاء في التعامل معه، لأنه ليس بأقلام إسلامية عربية. الشيء الذي يجعله يتميز بالكثير من الذاتية والبعد عن الموضوعية.

2.4. السوسولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال:

إن السمة الأساسية التي كانت تميز علم الاجتماع خلال الفترة الممتدة بين سنة 1963-1970، والتي حددها الأستاذ معتوق، أنه علم مازال يمارسه الفرنسيون أنفسهم، وذلك لندرة المتخصصين في هذا المجال، وذلك كون الجزائر كانت تعيش فترة قاسية جدا وهي في الأيام الأولى من الاستقلال، حيث جميع أفراد المجتمع كانوا يعانون من ويلات الاستعمار الفرنسي، فلم تسمح لهم ظروفهم المادية والاجتماعية لمزاولة الدراسات الجامعية، إلا القلة القليلة التي تُعد على الأصابع. لذلك فالجزائر كانت في أمس الحاجة إلى متعاونين أجانب في هذا الميدان وغيره في مجال التكوين الجامعي. فكان هناك سيطرة شبه كلية للفرنسيين في تدريس علم الاجتماع في الجزائر.

كذلك ما يمكن استخلاصه في هذه المرحلة، وذلك من خلال محتويات الشهادات المُحصّل عليها من الجامعة في إطار علم الاجتماع نلاحظ مثلا أن شهادة الليسانس الحرة وهي شهادة اختيارية، كانت تحتوي على ما يلي:

- دراسات في م قبل التاريخ لشمال إفريقيا.
- التاريخ القديم لشمال إفريقيا.
- تاريخ وحضارة البلدان الإسلامية العربية.
- جغرافية شمال إفريقيا.
- دراسات عليا في اللغات السامية.
- دراسات عليا بربرية.

- سوسيلوجية شمال إفريقيا.

- سوسيلوجيا وإثنوغرافية شمال إفريقيا.

على أن غزارة المواد المُدرّسة التي تحتوي كلها على كل خصائص مجتمعات شمال إفريقيا عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، وهذا في ظل التسيير الأجنبي (الفرنسي) العلم الاجتماع في الجزائر لقد كان الغرض عميقاً، سواء من الإرث السوسيلوجي الذي تركه المستعمر، مع العمل على ترسيخه في أذهان الطلبة الجزائريين، أي من أن البرنامج ذو بعد أيديولوجي كبير، وإضفاء الصبغة الغربية على علم الاجتماع في الجزائر.

1.2.4. وضعية علم الاجتماع من 1971 إلى 1984:

الكل يعلم بأن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تعيش تحت سيطرة نظام الحزب الواحد، والمركزية في تسيير شؤون المجتمع، الشيء الذي جعل المسؤولين في كافة مناصبهم يستعملون مهامهم ووظائفهم في تكريس أيديولوجية النظام القائم.

وإذا ما رجعنا إلى موضوع علم الاجتماع ومسيرته طوال الفترة المحددة أعلاه نجد أن الاهتمام والعناية به كانت فائقة من خلال الإصلاحات التي طرأت عليه وعلى التعليم العالي بشكل عام. لقد كان الخطاب الرسمي يهدف إلى تحقيق غايات سامية تتجلى في تنمية المجتمع ماديا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. إلا أن المتمعن بشكل دقيق يرى في كل هذه الإصلاحات خدمة وتكريس النظام القائم آنذاك ألا وهو الاشتراكية. يقول مصطفى ماضي: " الكل يغرف بأن السوسيلوجيا في الجامعة الجزائرية هي وليدة السوسيلوجية الفرنسية، إلا أن إصلاح التعليم العالي سنة 1971، حاول إدخال تعديلات إصلاحية على برامج الليسانس، لتصبح هذه الأخيرة ملبية للحاجات المجتمعية لبلادنا " [104] ص 86.

أما الوزير الأسبق للتعليم العالي محمد الصديق بن يحي فيقول عن دور علم الاجتماع في هذه المرحلة، وخلال نداعيات المؤتمر الدولي الرابع عشر (14) لعلم الاجتماع المنعقد بالجزائر من 25-30 ماي 1974: " لا يمكن لعلم الاجتماع عندنا أن يرتقي بجرد وصف حالات موضوعية، ولا الوقوف عند ضرورة وضع حد لاستعمار العقول. عليه أن يرتقي بطموحاته إلى مستوى ويطور آفاقه، وعليه بالدرجة الأولى أن يفرض نفسه كعلم خلاق كفيل بالمساهمة في إرساء أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن خلال قلب إطاره النظري رأسا على عقب يترتب عليه أن يكون السند النظري الذي لا يستغني عنه السير الحسن للثورة الاجتماعية " [68] ص 12. يقول جمال معتوق: « كذلك نجد أن علم الاجتماع والمشتغلين به قد جُندوا للدفاع عن الأيديولوجية الاشتراكية، أي أيديولوجية الحزب الحاكم. وعليه فقد نجد أن علم الاجتماع قد تحول من علم أكاديمي - علمي - إلى علم أيديولوجي أي أداة لضمان وبقاء استمرارية النظام القائم... ونفس الشيء ينطبق على الطلبة، حيث كان الخطاب الرسمي ينظر إليهم بمثابة حماة الأيديولوجية الاشتراكية وأبواقا لها» [68] ص 90.

هذا فيما يخص انسياق الفئات الاجتماعية وراء النمط الأيديولوجي القائم. أما البرنامج الخاص بعلم الاجتماع وتخصصاته التي كانت موجودة في هذه المرحلة، تعبر عن إنشغالات الطبقة الحاكمة. فلتكريس الثورة الزراعية تم فتح تخصص علم الاجتماع الريفي والحضري، وعلم الاجتماع الصناعي لخدمة الثورة الصناعية، إذ يعتبران التخصصان الأوليان اللذان تم فتحهما إبان هذه الفترة. أما عن أهمية المرحلة التي نحن بصدد سرد أحداثها في مسيرة علم الاجتماع بالجزائر، يوجزها جمال معتوق فيما يلي:

- 1- « أنها مرحلة ظهور سوسيولوجية وطنية ناطقة باللغة العربية وما لاحقها من تعريب وجزارة للمؤطرين؛
- 2- استقلالية فرع الاجتماع عن دائرة العلوم الاجتماعية سنة 1984-1985 مع ازدياد كبير في عدد طلبة علم الاجتماع» [68] ص93. لقد لخص جمال معتوق هذه المرحلة في النقاط التالية، وهي السمات الأساسية لعلم الاجتماع، والتي ميزته عن الحقبة الزمنية التي قبلها:
 - 1- الإصلاحات التي مست التعليم العالي، والتي أثرت بدورها على علم الاجتماع كفرع من المنظومة الجامعية، والتي اتسمت بالعاطفة مرة، والعاطفة مرة أخرى جراء تعريب هذا الفرع.
 - 2- اللجوء إلى عصرنة علم الاجتماع، وذلك بتجنيد المشتغلين بحقل علم الاجتماع لمواجهة الذهنيات المتحجرة التقليدية.
 - 3- انشقاق المشتغلين بعلم الاجتماع إلى اتجاهين متضاربين، أولهما المساند للنظام السائد آنذاك (الاشتراكي) وتيار مساند له، ومنه فإن علم الاجتماع في هذه الفترة لم يكن إلا خطابا سياسيا أو أيديولوجيا محض. وكخلاصة يقول جمال معتوق واصفا الحالة التي آلت إليها السوسيولوجيا في الجزائر: « إن النظام استطاع وبدهاء وذكاء فوق العادة تحويل السوسيولوجيا إلى صالحه...حيث خدم هذا العلم النظام أكثر من المجتمع والمشتغلين بالسوسيولوجيا» [103] ص78. لقد لخص الدكتور جمال معتوق هذه المرحلة نقلا عن الدكتور العياشي عنصر فيما يلي:
 - أ - انتقاص القيمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع بصفة خاصة.
 - ب- تجاهل الدور الحقيقي لعلم الاجتماع وإمكانية تأثيره في المجتمع.
 - ج- استقادة السلطة من مواقف المنشغلين بعلم الاجتماع الموالين لها خدمة لهذه الأخيرة في هيمنتها وبسط نفوذها.

2.2.4. وضعية علم الاجتماع من 1984 إلى يومنا هذا:

لقد مرت سنين طويلة على الإصلاح الجامعي في الجزائر، والذي كان يهدف إلى إعادة النظر في البرامج التكوينية، لكي توفر الدولة من خلالها إطارا كفوفا لتسيير مؤسساتها. هذا ما أكده وزير التعليم العالي آنذاك محمد الصديق بن يحيى، الذي أقر في محاضراته بوهان والمتعلقة بقانون

1971/07/23 المتعلق بإصلاح الجامعة، وأن هدفه كان الإدماج المهني لجميع المتخرجين من العلوم الإنسانية من جامعة وهران بين سنتي 1975 و 1982. لقد وجد المشتغلون بعلم الاجتماع أنفسهم أمام أمرين حددتهما الأستاذة معتوق فتحية فيما يلي: « تركزت مجهودات الباحثين في مجال علم الاجتماع العمل حول فكرتين أساسيتين، الأولى ترى بأن النظام السائد في مؤسساتنا يعارض المبادئ الديمقراطية من ناحية، ويقاوم كل أشكال المبادرة من ناحية أخرى. والثانية تنص على خطورة التناقض القائم بين أهداف التنظيم وبين ما هو كائن فعلا في بيئة العمل» [106]_ص25.

ولو رجعنا قليلاً إلى الوراء لوجدنا علم الاجتماع في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى نهاية السبعينات للاحظنا أنها الفترة الخصبة لعلم الاجتماع رغم ما كانت تتسم به من نفوذ وهيمنة لرجال الاجتماع الغربيين والمشاركة على هذا العلم في الجزائر، ونظراً لقلّة المتخصصين فيه. حيث لم يكن العدد الكافي من السوسولوجيين الجزائريين لتأطير الطلبة الجزائريين وتدريبهم وتسيير شؤونهم بالشكل الكافي، لكن علم الاجتماع كان في فترة تكوينه ونشأته، حتى أن المعلومات الكافية عنه لم تكن بالكافية هي الأخرى، والذين التحقوا به آنذاك كانوا شرهين في اكتشاف هذا التخصص الجديد الذي يهتم بالمجتمع ومشاكله في كافة مناحي الحياة.

إن الميزة والمكانة التي كان يتمتع بها علم الاجتماع خاصة من طرف الطلبة والمشتغلين به، كانت جد إيجابية لاهتمام هؤلاء بهذا النوع من التكوين آملين منه إعطاء دفع جديد لعجلة التنمية في الجزائر، وذلك بما سوف يتدخلون به من أفكار ودراسات في صميم المجتمع، خاصة وأن بلادهم ما فتئت تتسلخ من وطأة الاستعمار، وما تركه هذا الأخير من آثار سلبية في كافة المجالات.

إنها مرحلة أشد مرارة وقسوة تجاه علم الاجتماع، حيث أصبحت علاقة علم الاجتماع بالسياسة قد بلغت ذروتها في التضارب والتناقض عوض التكامل والتساند، نظراً للقمع الذي كان يُمارس اتجاه المشتغلين بعلم الاجتماع، لأن هذا الأخير يعتبر تجسيدا للمقولة الشائعة والضاربة في الزمن بأن علم الاجتماع هو عدو السلطة.

إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك، فإن علم الاجتماع هو المصباح الذي ينيّر الطريق لأصوب السبل للسلطة ومساعدتها مساعدة لا يستهان بها في سن قوانينها ومخططات مشاريعها بصفة عامة. ولما كان هذا العلم يبين للمجتمع ويلفت أنظاره في ما يتخبط فيه الإنسان من مشاكل، فإن ذلك يُزعج أصحاب القرار، وذلك لأن هذا الفرع يمس بمصالح ضيقة لنخبة معينة على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

لكن وخلال هذه الفترة، تبقى طبيعة الخطاب الرسمي تجاه علم الاجتماع هي نفسها التي كانت سائدة في المرحلة التي سبقتها. فرغم الإصلاحات التي طرأت على التعليم العالي عامة، وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، إلا أن المضمون بقي على حاله، لكن بقوة أكبر حدة، حيث نال علم الاجتماع من التهميش والتقزيم ما عانى وما زال يعاني لحد الساعة.

هذا كله يرجع إلى تهميش علماء الاجتماع لأنفسهم، و تهميشهم من طرف السلطة السياسية. ذلك يظهر جليا في غزارة الأحداث التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة، ولكن نلاحظ تهاون كبير من طرف المشتغلين بعلم الاجتماع في التناول بالدراسة لمثل هذه الأحداث، إلا القلة قليلة والتي تبقى نيتها محل عدة تساؤلات. ربما للتقرب من السلطة أو تحضير شهادات عليا في هذا التخصص الغرض منه هو الدراسة والبحث من أجل مراتب علمية عالية والفوز بمناصب أعلى. وفي هذا الشأن يقول عنصر العياشي ما يلي، واصفا الاتجاه الرسمي تجاه هذا العلم: « انقاص من القيمة العلمية للعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، مع تجاهل للدور الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثيرات الجارية في المجتمع. وفي الوقت نفسه هناك محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية عموما في بسط الهيمنة، والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة سواء في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» [107] ص 39.

أما معتوق جمال فينظر إلى هذه المرحلة: « كذلك نسجل أنه خلال هذه المرحلة أفرغت البرامج من الشعارات والمفاهيم ذات الصبغة الاشتراكية، كما تم الاستغناء عن المشتغلين بعلم الاجتماع، بحيث أصبح المسؤولون ينظرون لهذا العلم نظرة عدائية و احتقارية» [68] ص 96.

لقد أشار سفير ناجي إن لم نقل بأنه تنبأ بالوضع المهنية التي ستؤول إليها الجامعة والمخرجين من علم الاجتماع، حيث يقول: " وإذا كان الوضع الذي ساد سوق الشغل الخاص بعلماء الاجتماع إلى غاية الآن، لم يطرح مشاكل كبرى نظرا لأهمية الطلب، فهذا لا يعني أن الأمور ستظل على حالها في المستقبل" [79] ص 36 . وهذا ما هو قائم الآن حيث يقل الطلب على علماء الاجتماع في عالم الشغل إن لم نقل يكاد أن يكون منعدما. كما يلخص الأستاذ سفير ناجي الوضع الذي آل إليها علم الاجتماع حيث يقول: " وإذا كان علينا أن نلخص بكلمة واحدة الوضع السائد حاليا ضمن أسرة العلوم الاجتماعية، فإن كلمة اضطراب هي في رأينا الأكثر تلاؤما لأسباب عديدة. وهذا الاضطراب نابع من ثلاثة أنواع من العوامل: الأول مرتبط بالتعليم، والثاني بالبحث، والثالث بالصلة مع بقية المجتمع" [79] ص 149.

2. الإطار القانوني لعلم الاجتماع في الجزائر:

إن المتتبع للقوانين التي تمس كيفية إدارة أقسام علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، ينتهي إلى نتيجة جوهرية ألا وهي أن كل القوانين التي صدرت بشأن هذا العلم ما هي إلا تشكيلات تنص على كيفية الالتحاق بهذا الفرع وسير الدراسة فيه، سواء في مرحلة التدرج وما بعده، مراعية في ذلك البرنامج الواجب اتباعه، وسير الامتحانات، وعدد المقاعد البيداغوجية المخصصة لكل سنة جامعية.

لكن الشيء الجدير بالملاحظة ورغم كل ما صيغ من قوانين لتسيير كل ما يتعلق بشؤون أقسام علم الاجتماع وفروعه وتخصصات، إلا أنه يبقى يفتقر إلى شيء جوهري في حياة هذا الفرع ألا وهو تصنيف المتخرجين من علم الاجتماع ضمن القانون الإداري الساري المفعول في بلادنا، والذي لا يحدد

التصنيف القانوني لهؤلاء الخريجين ضمن قانون الوظيفة العمومي، الذي يعترف إلا بشيء واحد ألا وهو اعتبار شهادة ليسانس علم الاجتماع شهادة جامعية فقط.

لكن أين تحديد القانون لمهام المتخرج من علم الاجتماع كنظيره المتخرج من قسم القانون، والمدارس العليا للتربية والتعليم وغيرهما؟ لماذا يُحرم المتخرج من علم الاجتماع من ممارسة مهنة التدريس باستثناء المرحلة الجامعية، رغم ممارستها من كافة المتخرجين من التخصصات الأخرى دون استثناء وفي كافة مراحل التعليم؟ رغم أنه يبدو من الأولى بهذا النوع من المناصب المتخرج من علم الاجتماع؟ لماذا دُمج جميع الأساتذة في مختلف أسلاك التعليم باستثناء سوسيولوجيي التكوين؟ لماذا كل هذا التطرف في سن القوانين والتفرقة بين شهادات التعليم العالي؟

في الأخير ما هي الجدوى من تكوين مختصين في علم الاجتماع لكي يوجهون بعد تخرجهم إلى البطالة، أو إلى مناصب في ما قبل التشغيل؟ لماذا كل هذا التهميش والتقزيم؟ خلاصة القول أن سياسة التشغيل في بلادنا سياسة عرجاء ينبغي إعادة النظر فيها، الوقت الذي أصبحت فيه مخرجات التعليم العالي تفوق بكثير متطلبات سوق العمل. هذا في القطاع العام، أما القطاع الخاص فحدث ولا حرج.

إن عدم وجود هيكل مؤسستي ينظم مهنة عالم الاجتماع في الجزائر، تقول كلودين شولي Claudine Chaulet:

« Le malaise des sociologues, enseignants, chercheurs, ou chargés d'études comme l'angoisse ou la démission des étudiants en sociologie exprime, par delà la conjoncture, une interrogation sur le statut de la sociologie dans notre pays »(108)p218.

1.5. واقع علم الاجتماع في الجزائر:

إن المواضيع التي تطرقت لوضعية وواقع علم الاجتماع في الجزائر قليلة جداً، غير أن النظرة أو الصورة المتبادلة بين الطلبة تبقى تنسم بالفلسفية، وأن علم الاجتماع ما هو إلا نوع من الفلسفة، ولا تتطابق برامج التكوينية المدروسة في الجامعة مع الواقع الجزائري. كذلك، ورغم اتسام هذا التخصص بالأمبريقية، كغيره من العلوم التكنولوجية الأخرى، إلا أن التكوين الجامعي في علم الاجتماع لا يتعدى جدران الجامعة، حيث يرى جل الطلبة أنه لا فائدة من تكوين جامعي طويل المدى في مجال لا يُعمل به بعد التخرج، لأن التكوين شيء والوظيفة شيء آخر.

إن هذا لا يعني أن علم الاجتماع علم جاف، ولكن العكس من ذلك، حيث أنه يُعتبر من العلوم الميدانية والتجريبية، التي لها دورها الفعّال في حل المشكلات الاجتماعية، إذا ما استعمل هذا العلم أحسن استعمال، وأعطيت له العناية الكافية كغيره من العلوم الأخرى. وبذلك يسترجع القائمون عليه

والمشتغلين به مكانتهم الاجتماعية في المجتمع كغيرهم من المختصين في شتى العلوم، والتي تتميز بدرجة عالية ومرموقة ومرغوب فيها من كل أطراف المجتمع، وليس الطلبة وحدهم فقط.

يرى "أوليفي شارل" **Oliviers Charles** أن علم الاجتماع والفلسفة وغيرهما من العلوم الاجتماعية لا تعني شيئاً بالمقارنة مع العلوم المادية والطبيعية والحيوية. وفي مقال له تحت عنوان:

Pourquoi s'efforce-t-on de laisser les sciences sociales au placard ?

يقول أن: « علم الاجتماع، الفلسفة...؟ كل هذا لا يعني شيئاً... ولا تستطيع بواسطتها الحصول على عمل. هذا الذي نسمعه باستمرار في الأوساط الفرنسية... لا شك أن العلوم المدعاة العلوم الصعبة غالباً ما تكون محظوظة ومُهمته بها من طرف الحكومات اليمينية أو اليسارية، والدولة إذا ما قامت بتمويل اكتشافات الباحثين التقنيين أو العلميين بالجامعات. هذا لا يعني منها تحسين ظروفنا المعيشية، وإنما لجلب الأرباح جراء الاكتشافات أثناء إنجازها» [109].

هذا في بلد مصنع ومتقدم كفرنسا، يقول طلبتها عن علم الاجتماع والفلسفة وكافة العلوم الاجتماعية بأنها علوم لا توفر لقمة العيش لدارسيها، فما بالك بواقع كواقع الجزائر؟ ! ونستنتج كذلك من هذا النص التهميش والإقصاء التي تتعرض له العلوم الاجتماعية حتى في البلدان الغربية الكبرى، إلا أن الواقع يختلف من مجتمع لآخر لا يسع الوقت للمقارنة بينهما، لأن معاناة العلوم الاجتماعية تختلف في طبيعتها عن التهميش الذي يعاني منه علم الاجتماع في الجزائر والبلدان النامية بصفة عامة. أما عن وضعية وواقع علم الاجتماع بالجزائر، لم أجد إلا أن أبدأ بقول خير الله عصار: « إن القول بأن هذا العلم يواجه أزمة أمر يوحي مباشرة بأنه قد عرف أياماً وأوقاتاً أفضل وأحسن، عرف فيها الازدهار والفعالية والتقدم النسبي. غير أن الوقت يُثبت غير ذلك، فعلم الاجتماع لم يعرف مثل هذه الأوقات ما عدا لمدة محدودة وعلى سبيل الخطاب الأيديولوجي الرسمي فقط» [67] ص. 63

إنه لا يختلف اثنان في أن العلوم الاجتماعية في الجزائر هي علوم ذات صبغة غربية أو شرقية في محتواها، وتتميز بالتهميش والتقزيم في من كل الأطراف من سلطة، والنخبة المثقفة، وحتى عامة الناس من المجتمع. وما يلفت الانتباه هو أن علم الاجتماع اليوم هو في أوج انتشاره ليس في الجزائر فحسب، بل في العالم بأكمله لما لهذا العلم من وظائف وأدوار يمكن أن يقوم بها في خدمة المجتمعات، وهذا راجع للطرائق الجديدة التي يستعملها في مجالات تدخلاته. إذ يُعتبر العلم الأكثر تفرعاً وأكثر تشعباً في اختصاصاته عن غيره من العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، والذي يهتم بفهم وترجمة الوقائع الاجتماعية بصورة نقدية للتحويلات المجتمعية الجارية، والتي تظهر في أشكال وأنواع مختلفة، والتي بإمكانها أن تتغير من صورة لأخرى، وتتطور من حالة لأخرى. إلا أن السرعة الهائلة لهذا الانتشار

والتغيرات المذهلة في النظم الاجتماعية على اختلاف طبيعتها، يفرض على هذا العلم تحديات كبرى تنتظره، الشيء الذي يجعل دور ومهمة عالم الاجتماع جد هامة أكثر من أي وقت مضى لفائدة المجتمع. لذا فإن تكوين مختصين في علم الاجتماع مع بحث سوسيولوجي عميق تمثل بؤرة اهتمام الكثير من الدول التي ترى بجدوى علم الاجتماع وليس كرفاهية لا غير. إن تفرعات علم الاجتماع الكثيرة تجعله العلم الوحيد الذي ينشغل بكافة مناحي الحياة العامة كالأسرة، السكن، تنظيم العمل، الثقافة والتكنولوجيات الحديثة، دراسات المحيط الاجتماعي الاقتصادي، الحراك الاجتماعي والسياسي. كما يهتم كذلك بالتحولات التي تطرأ على المجتمع على النطاق المحلي والوطني وحتى العالمي شيئاً فشيئاً. إن الفهم الحقيقي لهذا العلم أحياناً يجعل البعض - خاصة القائمين عليه وعلى كل المستويات- يتجاهلون مكانته ودوره ووظيفته النافعة، لأنه في الكثير من مناحي الحياة يعمل هذا العلم على إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى شرائح المجتمع خاصة المحرومون منهم، الشيء الذي يعيق البعض الآخر من تحقيق مصالحه.

إن برنامج علم الاجتماع الذي يتصف في عمومته بالنظري أحياناً وبالفلسفي أحياناً أخرى، هو عمل مقصود، نظراً لما قد يحققه هذا التخصص من إيجابيات من خلال التدخلات والدراسات السوسيولوجية للمجتمع، وما يعانیه من تناقضات ومشاكل التي قضت سنين وهي جامدة وراكدة في مكانها، والتي لم تجد من يزيل عنها الغبار. إن السوسيولوجيا هي العلم الوحيد الذي بإمكانه إحداث التغيرات في المجتمع، وذلك لما تشتمل عليه دراساته من قدرات على الكشف عن خبايا الأمور التي تشكل حجر عثرة أمام رفاهية المجتمع.

إن البرنامج لا يحمل في مقاييسه من الأمور التي تمس الحياة الوطنية بكل تجلياتها وهذا محاولة من البعض إبعاد هذا العلم عن الواقع، وذلك لتضليل الرأي العام وتبقى الديماغوجية هي الوسيلة المثلى للعمل على تسطير كل ما هو وطني مع محاولة ربط الوقائع الاجتماعية المحلية بتلك التي تحدث في البلدان التي تولي الاهتمام الكبير لهذا العلم. علماً من هؤلاء أنه لا يمكن استعمال وتطبيق كل ما هو غربي على مجتمعات لا تملك نفس الظروف. وبناء على تباين هذه المجتمعات تتباين الرؤى الكفيلة لإخراج مجتمع من المجتمعات من أزماته إلا بمنظور سوسيولوجي خاص به.

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال - أي ما قبل إصلاح التعليم العالي - كان تعليم أو تدريس العلوم الاجتماعية عبارة عن تكوين نظري بحت، فما لبث أن رأى الأساتذة بأنه لا مناص من تغيير برنامج هذه العلوم و إصلاحها وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها، والتي من أهمها تماشي هذا التكوين في الميدان السوسيولوجي ومتطلبات حاجات المجتمع إليه، مع جعل علم الاجتماع عاملاً أساسياً في خدمة سوق العمل يتمثل أساساً في تخريج إطارات فنية ذات مهارات متخصصة حتى تتوفر هذه الأخيرة إلى خدمة

المجتمع في كافة مستوياته بحل مشاكله في عمقها. وهذا حتى لا تبقى السوسولوجيا حبيسة المحاضرات ولا تتعدى جدران الجامعة.

وعلى الرغم من ذلك، بقي الإصلاح ناقصاً، ولم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إليها، حيث كان برنامج العلوم الاجتماعية يكاد يكون خالياً من الأهمية المرجوة، لأنه لم يعتمد في أساسه على الدراسات الميدانية - الأمبريقية- لعلم الاجتماع. وأبرز مثال على ذلك فإن مادة أو مقياس تقنيات البحث الميداني بقيت نظرية أكثر منها تجريبية، فواقع هذا المقياس لا يعكس تسميته، لأننا لم نلاحظ أبداً ولو خرجة واحدة إلى مؤسسة من المؤسسات لتمرين الطلبة على تطبيق تقنيات البحث الميداني والتي هي أهم خطوة في البحث السوسولوجي الحديث، وفي هذا السياق يقول علي الكنز: « إذا أردنا تقويم السوسولوجيا الحالية في بلادنا - الجزائر - يمكننا وصفها بتبعيتها الأساسية للسوسولوجيا الغربية... أو بالأحرى انحراف قضايا وإشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية والاجتماعية لعالمنا... وتزدهر من ثم في القاهرة كما في الرباط، الجزائر وتونس نظريات دخيلة من إنتاج غربي و غير معدة لتلائم البيئة الاجتماعية المحلية » [104] ص89.

إن المشتغلين بعلم الاجتماع من باحثين وأساتذة جامعيين يشعرون بإحباط كبير نظراً للأزمة التي يحيها هذا علم الاجتماع وما يعانيه من تهميش. إن اعتبار العلوم التقنية - التكنولوجية - في نظر البعض بأنها هي أساس التطور والتقدم الاجتماعيين، إلا أن هذا شيء خاطئ إلى حد بعيد، لأن التتوير الفكري والثقافي لأفراد المجتمع و الحركة التكنولوجية كل جانب منها يكمل الآخر وليس الاعتماد على الجانب الصناعي البحث واعتباره نقطة انطلاق وبداية العصرية والتقدم. فهناك علاقة وثيقة ووطيدة بين ما هو مادي وما هو فكري ثقافي، بل لا معنى للتقنية إذا لم يكن لها معنى ثقافياً، أو منظوراً فكرياً تعمل في سياقه، حيث أن الميدان التقني ما هو إلا الجانب المادي للفكر. إنه مما لا شك فيه أن المشتغلين بعلم الاجتماع من باحثين وأساتذة جامعيين يشعرون بإحباط كبير نظراً للأزمة التي يحيها هذا العلم وما يعانيه من تهميش، الشيء الذي أثر بدوره سلباً على إنتاج السوسولوجيا في بلادنا.

من خلال ما سبق نستطيع القول، أن العلوم الاجتماعية ليست علوماً رياضية أو طيبة...لكي نقوم باستيرادها وتطبيقها على مختلف المجتمعات كما هي لكي تعطينا نفس النتائج. فما هو أوروبي، أو أمريكي، أو ياباني لا يصلح لأن يختبر على الواقع الجزائري الذي يتسم بسمات ومقومات، وعادات وتقاليد مخالفة عن تلك المستوردة، وإنما لا بد من تكييفها وخصائص المجتمع.

إن الشيء الملاحظ هو أن علم الاجتماع آخر العلوم الاجتماعية ظهوراً بدأ الاهتمام به نظراً لتواجده تقريباً في كل الجامعات الجزائرية، إن لم نقل أن الحاجة والضرورة إليه أصبحت ملحّة للغاية. وفي هذا السياق، وفي تدخل السيد عبد القادر لقعج خلال الملتقى الذي أقيم بوهران في مارس 2002. « ألح على التأخرات المتركمة في مجال علم الاجتماع بأمثلة حية ومن الواقع، وأبرز كيف أن هذا

العلم...من طرف السلطة في الجزائر منذ ولادته بالجامعة الجزائرية، وخاصة ما بعد 1971، ولم يكن رأيه الوحيد والخاص، وإنما كان رأي جميع المتدخلين وكانوا في حوالي العشرين (20) متدخلًا الذين أصروا على ما سبق ذكره، وخاصة بعد الإصلاحات التي مست التعليم العالي. حيث اعترف جميع الأساتذة الباحثين بأنهم مقيدون بالثقافات المستوردة في مجال السوسولوجيا، التي أدت إلى صعوبة فهم التقلبات والعواصف التي مرت بها البلاد فوقوا عاجزين لتحليلها.

ويستطرد بقوله: أن دراسة علم الاجتماع لم تحظ بالاهتمام والأولوية لا من طرف النخبة، ولا حتى من طرف المسجلين الجدد في السنة الأولى علم الاجتماع، حيث لم تكن لديهم المعلومات الكافية عن فرعهم، ناهيك عن الجيل الجديد الذي لا يطمح إلا لطلب الشهادة والشهادة فقط، كل هذه العوامل ساعدت الطلبة في انتقاد هذا التخصص والنفور منه. ويقول أيضاً إننا نشك في تطور هذا العلم ببلادنا. «بتصرف . أما الدكتور محمد سعيد فرح أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة طنطا يقول: «القصدي من تدريس علم الاجتماع هو تعويد الطلاب الذين يدرسونه على أن يكونوا طريقة مميزة للنظر إلى السلوك الإنساني. ولكن هل الاهتمام بتدريس علم الاجتماع كان أكبر من الاهتمام باستخدام علم الاجتماع لحل مشكلات الإنسان المعاصر؟». ويجب نفس الدكتور عن هذا التساؤل الذي طرحه وربطه بالواقع السياسي الذي لا يمكن فصله عن الواقع الاجتماعي بقوله: «هو الرغبة في إيجاد مبررات للمحافظة على الوضع القائم، أو الرغبة في تعريف الطلاب بمجتمعاتهم...ورسم سياسة اجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية [7]ص13.

علم الاجتماع بين الحداثة والأصالة في الجزائر:

إنه يبدو أن علم الاجتماع في الجزائر وعلى مستوى التصور الفكري أنه بين موقفين أو واجهتين، إحداهما سلبية، والواجهة الأخرى إيجابية. حيث أن الكثير من الباحثين السوسولوجيين يتبنون الاتجاه أو الطرح الغربي بكل أشكاله، سواء من حيث الشكل أو المضمون، متجاهلين في ذلك القيم الروحية للمجتمع الجزائري، وما تشتمل عليه من عادات وتقاليد مجتمعية خاصة به. هؤلاء في غنى تام عما سوف تنتج هذه المسألة من آثار سلبية عميقة تمس بكل خصوصيات المجتمع، مؤثرة سلباً على وضعيته الثقافية. هنا يتجلى رأي العلامة بين خلدون في موقفه من تقليد الغالب للمغلوب. إن علماء الاجتماع يرون في أندايم من الدول المتقدمة المثل الأعلى في وصولهم إلى درجة عالية من النجاح في هذا التخصص. بالتالي التقليد هنا تقليد سلبي.

أما الواجهة الثانية، والتي تعتبر إيجابية هي كون العديد من الباحثين في علم الاجتماع ينهلون مما وصل إليه الغرب من رقي وتطور في مجال علم الاجتماع، دون تناسي المقومات الأساسية لمجتمعهم. فالتقليد هنا والتأثر يكون ذو منفعة كبيرة، حيث يُؤخذ من تجارب الغرب ما هو صالح، وما يتماشى وقيم هذا المجتمع.

2.5. إحداء الأخصاص :

من العاءى والعلمى كذلك؁ أن إنشاء أخصص ما فى فرع معىن إنما هو نأىة دراساء مءاءىة ونظرىة سابقة؁ وذلک أأى أأب الأهمىة القصى لإأءائه؁ ومدى الأةة الملأة إله.ولس من باب المباءة بوءوء أخصص أءىء فى فرع ما. أما فى بعض الأهان نلاأظ نوعا من العناء؁ بمعنى آأر إذا وُء أخصص فى علم الأأماع فى أامعة ما؁ فمسأولو الأامعة المفأةة لمأل هذا الأخصص أسعى أاهءة لإأءائه بأبرىة أو بأأرى ولو كان ذلك على أساب الألبة كما وكىفا؁ والمأمع والأأمىة الوطنىة. أما أأىانا آأرى فىأم إأءاء مأل هذه الأخصصاص بءون النظر إلى من يقوم على هذا الأخصص من أساءةة مأأصىن وإءارة مؤهلة.

كل هذا سىرأع بالسلب على فأأ الأخصصاص الأءىة فى مأألف الفروع ولس قسم علم الأأماع وءه؁ وعلى قىمة العلم وأطوره؁ وعلى أساب الأأمىة. فىقول أمال معأوق: «لا مكننا الكلام عن سوسىولوجىا فعالة قادرة على المساهمة فى قراءة وفهم ما فىرى داخل مأمعنا؁ إلا إذا أعدنا النظر فى كىفىة إأءاء الأخصصاص السوسىولوجىة وإعطاء الأولوىة لألك الذى نحن فى أةة إلهها؁ والممكن أن أساهم فى عملىة الأأمىة مألها مأل باقى العلوم الآأرى؁ وكذلک السماأ للمأخرج بالأصول على شغل بءلا من إنأاأ البأالىن» [68] ص34.

3.5. برامأ علم الأأماع:

إن السىرورة الأارىخىة لبرنامأ العلوم الأأماعىة عامة وعلم الأأماع بأفة أاصة؁ للاأظ القائم على أأبىق البرنامأ (الأسأا) أو المألقى لهذا البرنامأ (الأالب) بأن مقاءبسه لم أأبأ مسابرة للواقع المعاش. أىأ بوءء من بىن مقاءبس الأكوىن فى اللىسانس لا أمد بأى صلة أذكر إلى مئاصب العمل أو الأءوى من هذا الأكوىن؁ وهئاك منها ما هو أء أساسى ولا فىظهر أبءا فى عءء أو مأأوى المقاءبس؁ أاصة ألك المأعلقة بالأانب المءاءنى وأأبأها مع مئاصب العمل والوظائف المسنءة للمأخرجىن من علم الأأماع. وأكىءا لهذا الكلام فىقول سفىر نأأى: " هذه البرامأ أاصةة للنصوص المأضمنة إصلاأ الأعلىم العالى الذى برأع أارىأها إلى 1971؁ وأء أأبأأ أأربة العشر سنوات الذى مضأ أن هذا البرامأ أأاوزها الزمن وأأناأ إلى مراءعة معمقة رأم المأهوء الرامى إلى أأوبرها و أكىفها مع السىاق الوطنى. فهئاك وءاء آأرى...لا أء برى لها أهمىة سواء من بىن الألبة أم من بىن المعلمىن " [79] ص33.

وىصىف نفس البأأ قوله بأن شهاءة اللىسانس لم أءء بأةة إلى أأبأأاء من أأىن لأأر؁ وإنما هى فى أةة ملأة إلى أأمصىم إأمالى أءىء. ومنه نسنأأ بأن البرنامأ المءروس لم يعد فىأبأق الواقع الأأماعى وخصوصىاته؁ لذ أصبح من الواأب إعاءة نظر شاملة فى كل مأأوى برامأ شهاءة

علم الاجتماع، حتى توفر الظروف لتحليل أوضاع المجتمع الجزائري تحليلًا دقيقًا من طرف المختصين في هذا العلم. كما يقترح نفس الدكتور تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية في المرحلة الثانوية كما هو معمول به في أغلب بلدان العالم، والتي توضحه برامج علم الاجتماع.

4.5. وجهة نظر الطلبة لعلم الاجتماع:

الكل يعلم أن أي دراسة جامعية لا نحس بثمارها وفائدتها إلا إذا لمسنا نتائجها على أرض الواقع، وأن كل التخصصات والفروع الجامعية يستطيع صاحبها ممارسة ما قد تلقاه من معارف علمية خلال دراسته في مجالات تطبيقية محددة. إلا أن علم الاجتماع في بلادنا يبقى من العلوم التي تبقى مهامها شبه غامضة على أرض الواقع، إذ يجد الطالب أن ما تحصل عليه من معارف لا يستطيع توظيفها في مجال عمله، وبالتالي يظهر له وكأن دراسة علم الاجتماع شيء وتوظيف علم الاجتماع شيء آخر.

هناك من المؤثرات والعوائق التي تحول دون استفادة طالب علم الاجتماع من عملياته التكوينية الجامعية، وعند ممارسته وحصوله على وظيفة بعد التخرج يرى وكأنه لم يتعلم شيئًا يذكر، ذلك لغياب مهنة عالم الاجتماع أو المختص فيه في الكثير من المؤسسات الوطنية، إلا أنها في حقيقة الأمر توجد وبصورة كبيرة. يقول محمد سعيد فرح: " كيف يستفيد دارس علم الاجتماع من شهادته الجامعية؟ ...عندما يكون باحثًا في مراكز البحوث الاجتماعية، أو إدارات التنمية، أو أخصائيا اجتماعيا في الوحدات الاجتماعية، أو مراكز الدراسات السكانية، أو الشرطة والقوات المسلحة، أو في جهاز تخطيط المدن أو أجهزة بناء المجتمعات المستحدثة، أو حتى قام بتدريس ما تعلمه أو عمل في مجالات الإعلام. فهناك فرص كثيرة لتحقيق استفادة الطالب من هذا العلم في مجالات العمل" [7] ص 16.

هناك من التخصصات الجامعية وفروعها لا يستطيع المتخرج منها مزاولة أكثر من وظيفة، إلا أن علم الاجتماع نستطيع اعتباره من العلوم الأكثر انتشارا في كافة المؤسسات الوطنية، حيث لا تقتصر ممارسته على قطاع محدد من القطاعات أو جانب من الجوانب الحياة الاجتماعية، بل هو العلم الذي يمكن تفعيله في كل مجالات الحياة دون استثناء. يقول محمد سعيد فرح: " الحاجة الماسة إلى تعويد الطالب الدارس للعلم على التفكير النقدي لمشكلات المجتمع، وعلى المشاركة في أكثر من مجال، ليتاح له العمل في أكثر من مهنة، كما تساعد دراسة علم الاجتماع الدارس على تفسير النظم الاجتماعية المكونة للمجتمع الحديث ونقدها وجمع البيانات والمعلومات التي يمكن أن توضع تحت تصرف متخذي القرارات والسياسات" [7] ص 12. إلا أن النتيجة التي يمكن الانتهاج إليها هو أن الاهتمام بتدريس علم الاجتماع كان أكبر من العناية بعلم الاجتماع كعلم نستطيع استعماله لحل مشكلات المجتمع على اختلافها. يقول خير الله عصار: «من مظاهر تدهور علم الاجتماع أن جل الطلبة قادمون من اختصاصات أخرى، وليست لهم خلفية أو إعداد سابق لدراسة علم الاجتماع مما يجعل المستوى المعرفي العام ضعيفا» [67] ص 81.

يُبدى الكثير من الطلبة نقصاً في الاهتمام بالبرنامج المُدرّس، ذلك للعجز الموجود في المادة العلمية المتعلقة بالمجتمعات العربية بصورة عميقة وكافية. فعلم الاجتماع في كافة الدول العربية لا بد أن يُلقن لطلبته كل الجوانب التي تتعلق بمجتمعهم بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، ذلك كي تتشكل لدى الطالب السوسيولوجي صورة كاملة عن مجتمعه، الشيء الذي يساعده مساعدة كبيرة في فهم مشكلات هذا المجتمع، وتحليلها، ودراستها دراسة علمية تتوافق وأهداف علم الاجتماع.

ومن هنا يسهل على الطالب - كل حسب اختصاصه في علم الاجتماع - ممارسة وظيفته بكل سهولة، كونه مسلحاً بخلفية واسعة حول مجتمعه، إذ لا ننتظر من الطالب حتى يتخرج من الدراسة لكي يتعرف على خبايا وطنه. يقول الدكتور محمد السويدي: « التركيز بصورة جدية على تدريس المجتمع العربي، ويقترح الدكتور شاكر مصطفى سليم(من العراق) تدريس هذه المادة في السنتين الأخيرتين من الدراسة الثانوية والإعدادية، وفي كل سنة من سني الدراسة الجامعية خاصة في الكليات التي تدرس الآداب والإنسانيات والتجارة والاقتصاد، فمعلومات الجيل الحاضر لوطنه العربي ضحلة بشكل مخجل وبمستوى يدعو إلى الشفقة... وأنه لا فائدة ترجى من أية دراسة في أي فرع من فروع علم الاجتماع، إذا ظل شباب الأمة العربية في هذه الظروف المصيرية يجهل أبسط الحقائق عن وطنه العربي...تاريخها وحضارتها» [110] ص 265-266.

ودائماً بهذا الشأن يقول حسن الساعاتي: « وفي اعتقادي أن هذا الافتقار الملحوظ (الكيف) هو سبب أزمة علم الاجتماع في الوقت الحاضر... وذلك لسيادة مبدأ بذل أقل مجهود والمطالبة بأكثر مردود، والذي أصبح يتمسك به الطلاب والأساتذة والباحثون، فالطلاب إن اهتموا، يقرؤون الكتاب المقرر، ويطلبون بإلحاح حذف قسم منه، وأغلب الأساتذة يؤلفون كتباً منقولة من الكتب الأجنبية بدون الإشارة إلى مصادرها» [96] ص 51.

إن المشكل لا يقع على عاتق السلطة وحدها في تهميش هذا العلم - علم الاجتماع - كما يعتقد البعض، وإنما المشكلة هي كل متكامل، فالطلبة هم كذلك يشكلون جانباً مهماً من جوانب تقزيم علم الاجتماع، وعليهم فرض أنفسهم للرفع من قيمة تخصصهم كسائر التخصصات الأخرى. إلى جانب هذا نجد بعض الأساتذة الذين لا تهمهم خدمة هذا العلم بقدر ما تهمهم مصالحهم الضيقة على حساب العلم والمجتمع. تقول كلودين شولي أستاذة علم الاجتماع بجامعة الجزائر:

« Pour fonder leur demande d'emploi, pour être reconnus comme futurs cadres, les étudiants ont besoin de se prouver, à eux mêmes d'abord, que la sociologie peut avoir des utilisateurs »(108)p221.

تجدد الإشارة هنا للتساؤل عما قدم هذا الجمع من إسهامات في سبيل إثراء البحث السوسيولوجي بالجزائر؟ الإجابة تكمن في تكاثف الجهود المختلفة للحد من تطور هذا العلم والعمل على تهميشه وتقزيمه. أما بخصوص الطلبة الموجهين لعلم الاجتماع في الجزائر، فلا يوجد هناك أي شرط

من الشروط في الالتحاق بعلم الاجتماع. فما هي الأسباب التي تجعل هذا التخصص يترك الحرية الكاملة والمطلقة للطلبة للتسجيل به؟ أم هو شيء مقصود؟ وما هي أصناف الطلبة الموجهين لعلم الاجتماع؟ إنه خوف ينتاب الإدارة والقائمين على التعليم العالي من غلق أقسام علم الاجتماع كالذي حدث لقسم الهندسة الريفية، الذي هجره جميع الطلبة سواء الجدد منهم أو ما سواهم. ولكن محافظة من الإدارة على بقاء القسم تم إحداث الماجستير في هذا التخصص بدلا من غلقه، حيث أصبح الأماكن البيداغوجية فيما بعد التدرج تفوق عدد طلبة التدرج. فهل مصير علم الاجتماع هو نفسه بالهندسة الريفية؟

إنه لو أعطيت الحرية التامة للطلبة في اختيار علم الاجتماع، لتناقص عددهم بشكل رهيب بحكم الصورة التي يحملونها عنه. يقول جمال معتوق بحكم تجربته كأستاذ وممارس وظيفية مديرا للدراسات لقسم علم الاجتماع: «أغلبية الطلبة الوافدين على هذا التخصص ليسوا من الطلبة المتفوقين أو ذوي المستوى العالي ولا حتى المقبول، بل الضعفاء والذين وجدوا جميع أبواب التخصصات الأخرى مغلقة في وجوههم. لهذا نجد أن المسؤولين على إدارة أقسام علم الاجتماع أمام عدم إقبال الطلبة الجدد على هذا التخصص، أو نظرا للنسب المرتفعة للذين يقدمون ملفات التحويل... يسمحون أو يقبلون أي ملف تحويل إلى علم الاجتماع... لضمان الكم على حساب الكيف... والذين فشلوا في تخصصهم الأصلي فالخل الوحيد الذي بقي أمامهم هو علم الاجتماع» [68] ص 158.

إن النظرة الدونية لهذا العلم من طرف الطلبة خاصة والمجتمع بصفة عامة زادت من حدة توقع الممارسين لهذا التخصص على أنفسهم، بحيث أصبح طلبة علم الاجتماع عاجزين عن الإجابة على السؤال العادي لدى العامة والخاصة ماذا تمارس كوظيفة بعد تخرجك، أو ما هو الهدف من دراستك في علم الاجتماع؟ كما لعبت السلطة دورا هاما في القليل من أهمية هذا العلم، وجعلت من دارسيه والمشتغلين به يحسون بعقدة كبيرة حتى بين نظرائهم في التخصصات الأخرى، فما بالك بنظرة عامة الناس لهذا العلم يقول جمال معتوق: «مكانة هذا العلم بالجزائر، القهر المؤسساتي المنظم والموجه ضد هذا العلم ومن يشتغلون به، العقدة الدونية التي يشعر بها المشتغلون بهذا العلم، عدم وضوح الرؤية لدى المشتغلين بهذا الفرع من فروع المعرفة، الانقسامات والانشقاقات التي يعانها هؤلاء المشتغلون بهذا العلم في الجزائر، التحيز المصلحي والأيديولوجي لبعضهم على حساب العلم» [68] ص 32.

5.5. علماء الاجتماع في الجزائر وأعمالهم:

لكي لا نطيل على القارئ الكريم لهذه الدراسة أوجزنا ما جاء في كتاب "علم الاجتماع في

الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا "

الاسم واللقب	عدد الأعمال	لغة المؤلف	الجيل
بن عطية فاروق	07	فرنسية	الجيل الأول
بوزيدة عبد الرحمن	03	" "	
مغربي عبد الغني	13	" "	
حقيقي نور الدين	02	" "	
سماتي محفوظ	01	عربية	
السويدي محمد	02	فرنسية	
معروف نذير	11	عربية	
بوزار وادي	04	فرنسية	
نسيب يوسف	07	" "	
جغلول عبد القادر	03	" "	
شولي كلودين	08	" "	
بوتقنوشة مصطفى	09	" "	
شبيخي سعيد	05	فرنسية	الجيل الثاني
مازيغي كمال	02	" "	
أشبودن العربي	02	" "	
بن أشنهو عبد اللطيف	04	" "	
صفار زيتون مدني	06	" "	
بوزبرة خليفة	02	عربية	
بن قرقورة شريف	02	فرنسية	
غلام الله	01	" "	
بوخبزة محمد	10	" "	
الكنز علي	بحوث ومقالات	" "	
	01	" "	
	01	" "	

	" "	03	بنون محفوظ
	" "	01	لعبيدي جمال
	" "	04	بوقرة بلقاسم
	عربية	20	دليو الفضيل
	" "	09	حويتي أحمد
	فرنسية	01	اليابس الجيلالي
	عربية	مقالات	مقراني الهاشمي
	" "	07	بومخلوف محمد
	" "	03	عبد الناصر جابي
	" "	02	راس مال عبد العزيز
	" "	02	معتوق جمال
	" "	02	زمام نور الدين

2.5.5. رد الاعتبار لعلم الاجتماع في الجزائر:

إن رد الاعتبار لهذا العلم ليس بالأمر الصعب حتى يصبح من المستحيلات، وليس بالأمر السهل حتى آل إلى آل إليه، والخالة التي عليها علم الاجتماع في الجزائر أبرز دليل على حدة تهميشه، واغتراب علمائه، فهناك من أجبر على الاغتراب ومنهم من غرب نفسه، ولكل منهما أسبابه. أما وجهة نظري في هذا الأمر، أن المسبب الأول والوحيد هو عدم اعتراف السلطة والنظام بشكل عام بجدوى هذا العلم، رغم يقينه - النظام- بالأدوار التي يلعبها بدون شك في عملية التنمية الوطنية، لأن الجزائر لا تعيش بمعزل عن العالم، حيث أنها أدركت ما توصلت إليه البلدان المتقدمة من نمو وتطور وازدهار بفضل اعتنائها بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام.

إن انفراد السلطة في اتخاذها لجميع الإجراءات التنموية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، يؤثر سلبا على نتائج هذه القرارات السياسية دون الرجوع إلى استشارة علمائها السوسيولوجيين. لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال دفع عجلة التقدم والتنمية بمعزل عن فهم وتشريح الوقائع الاجتماعية ومشكلات المجتمع التي يتخبط فيها، وبمعرفة هذه الأخيرة من خلال الدراسات السوسيولوجية يساعد مساعدة فعالة أصحاب القرار في سن قوانينهم، وبالتالي تتعكس انعكاسا إيجابيا في كافة مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. « المساهمة المحلية وتكمن في الفهم الواعي والموضوعي لواقعهم دون القفز عليه وجعل كل البحوث والدراسات المنجزة في خدمة التنمية الشاملة، بمعنى أي قرار سواء كان سياسيا، أو ثقافيا، أو اقتصاديا... إلخ لا بد أن يركز على ما توصلت إليه الدراسات السوسيولوجية، والتي

تعمل على المساهمة في الثورة الشاملة والمتمثلة في تفكيك البنى التقليدية المعطلة لعملية التقدم والازدهار، وحل المشكلات الاجتماعية المتنوعة الناجمة عنها» [68] ص 20.

أما السبب الثاني، ومن أجل الخروج من أزمة علم الاجتماع التي عانى وما زال يعاني منها طويلاً في البلدان النامية والجزائر خاصة، يتطلب التضحيات الجسام من طرف المشتغلين بهذا العلم سواء كانوا علماء اجتماع، طلبة، وتوعية أفراد المجتمع عامة بفائدة وضرورة هذا العلم. غير أن هذا يتطلب الوقت الطويل، وطول النفس، ولكن الحل البسيط والذي لا يتطلب كل هذا الوقت فهو بأيدي القائمين على هذا العلم سلطة والوزارة الوصية، مع الطلب من هاتين الأخيرتين فتح المجال أمام علماء الاجتماع بكل حرية وتوفير للإمكانيات اللازمة للنهوض بهذا العلم من أجل نهضة اجتماعية واقتصادية عالية المستوى. « فالاجتماعيون العرب عامة والجزائريين خاصة تخلوا عن مهامهم الحقيقية والعلمية، فاكثروا البعض بسد لقمة العيش، كما صرح به العديد من المبحوثين في دراسة ميدانية قمنا بها في إطار إعداد رسالة دكتوراه الدولة، جاعلين من عملهم هذا مجرد وسيلة للعيش، بينما انضم البعض الآخر إلى الهيئات الحكومية وأصبحوا مجرد موظفين تستغلهم هذه الجهات على حساب العلم والمجتمع» [68] ص 24-25. لكن الدكتور جمال له ما يقول في هذا الشأن ويعطينا اقتراحات في الصميم لرد الاعتبار لعلم الاجتماع في الجزائر، ذلك بصفته ممارساً لهذا العلم إدارة وتديراً:

«التفتح اللغوي والاهتمام بالترجمة الهادفة وتوحيد المفاهيم والمصطلحات والبرامج التعليمية، الاستفادة من التراث السوسيولوجي العالمي، الصراع من أجل إقناع المسؤولين بأهمية هذا العلم، الإكثار من الخرجات والتربصات الميدانية، عدم الاكتفاء بالنقل الجاهز للنظريات والمناهج، الاستفادة من الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية وأخذاً بعين الاعتبار من طرف السلطة والمشتغلين بهذا العلم وليس تنظيمها من أجل المباهاة وتحقيق المصلحة الضيقة وأن لا تبقى حبرا على ورق، حتمية إحداث تخصصات جديدة متماشية مع التحولات التي تطرأ على المجتمع، نقل علم الاجتماع إلى الميدان وتشجيع بيع الخدمة الاجتماعية» [68] ص 278-279.

هناك عنصر أخير وهام جداً ألا وهو إخراج علم الاجتماع من تناوله للمواضيع الآنية من الظرفية، والعمل على إعطاء الاهتمام والوافر لهذا العلم لكي يكون في صلة دائمة بالمحيط في كل مجالاته. يقول سفير ناجي: " إذا كنا نقصد بالمجال الفكري مجموع الهياكل والمؤسسات والمحافل الاجتماعية المترابطة بكيفية معقولة ومتجانسة نسبياً، التي تشكل محور ممارسة مهنة عالم الاجتماع... تتجلى لنا الحصيلة للوهلة الأولى: اهتمام ضعيف على العموم من طرف وسائل الإعلام ولقاءات علمية قليلة... وإذا أضفنا عنصر الفردية، تتسع الهوة بين علم الاجتماع والمجتمع... على العموم انه ينتم أساساً بتضافر عوامل موضوعية وذاتية، ظرفية وبنوية، منظمة وموزعة، لا تساعد إطلاقاً على إقامة حوار بين علم الاجتماع والمحيط" [79] ص 38.

1.4.5. ماذا أفعل بدراستي في علم الاجتماع؟

يجهل الكثير من الطلبة وخاصة في قسم علم الاجتماع مهنتهم المستقبلية على عكس نفس الطلبة الممارسين لنفس الفرع في الدول المتقدمة الذين يرون وبوضوح مهامهم العملية كممارسين لعلم الاجتماع أو كمختصين في تخصص من تخصصاته ووظائفهم بعد إنهاء مسيرتهم العلمية بالجامعة نظرا لما توليه وسائل الإعلام من أهمية في مجال التوعية والإرشاد الطلابي، بينما نرى العكس في الدول النامية حيث نلاحظ أن الدارس لعلم الاجتماع يجهل مهامه السوسيولوجية، ومهنته كممارس لهذا التخصص، والتي طالما كدوا من أجلها سنين طويلة، إلا القليل منهم أو الممتن لمهنة أستاذ جامعي لعلم الاجتماع. فلم ترجع الأسباب في ذلك؟ الجواب شائك حيث تتداخل الأسباب.

وللتوضيح فقط نوجز بعض مجالات توظيف المتخرج من قسم علم الاجتماع في الدول الأوروبية كفرنسا مثلاً، حيث بإمكان المتخرج من علم الاجتماع ممارسة المهام والوظائف التالية على سبيل المثال لا الحصر:

-Administrateur en ressources humaines , Agent de probation des services correctionnels, animateur communautaire ,Conseiller en emploi, familial et matrimonial,Consultant ,Directeur des ressources humaines ,Directeur des ventes ou du marketing ,Educateur de la petite enfance ,Enseignant ,Evalueur de programmes ,Fonctionnaire ,Gestionnaire ,Journaliste ,Professionnel en counseling ,Professionnel en religion ,chercheur en politique sociale et de la santé ,Sondeur ,Travailleur des services communautaires et sociaux ,Sociologue

2.4.5. مصير دارسي علم الاجتماع:

الشيء الملاحظ أن حظوظ المتخرجين من قسم علم الاجتماع ليست نفسها عند الاختصاصات الأخرى، فهي تبدو ضعيفة بالنسبة للذين يريدون توظيف ما جنوه من معارف خلال فترة تواجدهم بالجامعة. وترجع عوامل ما سبق إلى كون أن الجامعة لا تتعامل ومتطلبات المجتمع وحاجياته فيما يخص التوظيف واحتياجات مؤسسات المجتمع من عملة، لأنها تعتبر حقلاً للمعارف أكثر منها مجالاً لتهيئة المتخرجين لتوظيف قدراتهم المعرفية داخل إطار مهني يخدم من خلاله المجتمع، وحتى لو توفرت مناصب الشغل لهؤلاء فإنهم يصطدمون بعوائق أخرى كعدم تطابق ما تعلموه ومحيط العمل الجديد. فالجامعة كانت ولا تزال - في مجال العلوم الاجتماعية - تعمل على تطوير المعارف العامة، أكثر مم تفكر في توظيفهم وهذا ما يخيف الطالب وهو في السنة الأولى من الدراسة.

إن الجامعة في الجزائر - من خلال علم الاجتماع - تسعى إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة المسجلين في هذا الفرع، والصائب أن تسعى إلى التوفيق بين هذا العدد الهائل و سوق العمل، لأن الجامعة حالياً هي مؤسسة تكوين من أجل التكوين لا غير، مما ينجر عنها مساوئ عدة يعيق هدفها النبيل.

إن عدم التوافق هذا، لا ينطبق على الدول النامية فحسب، بل نلاحظه حتى في البلدان المتقدمة، فهي نفس المعاناة يعاني منها المتخرجون من أقسام علم الاجتماع ولكن بدرجات متباينة. ففي دراسة أقيمت في استراسبورغ Strasbourg على عينة عددها 208 متحصلاً على الدراسات المعمقة والدكتوراه في علم الاجتماع، وبعد مضي ثلاث سنوات إلى خمس سنوات من تخرجهم، فالربع منهم من تحصلوا على وظيفة قارة، أما بقية العينة فكلها تمارس نشاطات مؤقتة كمراقبين في المدارس و الثانويات، وكذلك وكالات الشغل في فرنسا مثل الوكالة الوطنية للشغل لا تولى أي أهمية للبحث عن عمل يتناسب مع الحامل لشهادة في علم الاجتماع، وعلى كل متخرج الحرية في البحث عن عمل.

إن تهيئة المتخرج من علم الاجتماع تبدأ خلال سنوات دراسته، فعليه أن يتخصص بممارسة تربصات في المؤسسات المتوافقة مع نوع دراسته. ممارسة بعض الأعمال البحثية مع أساتذة متخصصين يعملون في مشاريع بحث، وهذا مساعدة لهم ومكسبا له. ويكون هذا في السنتين الأخيرتين مم يكسبه خبرة تسمح له بتوظيف معلوماته وتفتح أمامه نظرة واسعة حول عالم الشغل دون عقدة.

كذلك الشأن في سائر أقطار الوطن العربي التي لا تعنتي ولا تهتم الاهتمام الكامل بهذا العلم، وتبقى معاناة المتخرجين منه كبيرة وقاسية، وكأنه ليس أي صلة لهذا العلم بمجالات التنمية، أو اعتباره كرفاهية كما وُصف به هذا العلم في المغرب العربي. "لهذا نخلص الى القول ان وزارة التربية الموقرة قد ظلمت علم الاجتماع وظلمت خريجه من الرجال والنساء وظلمت ايضا اساتذته الخبراء والمتمرسين الذين خدموا العراق عقودا من الزمن، وانحازت مع شديد الأسف لأهواء وعواطف ونزوات خريجي واساتذة التربية وعلم النفس "[98].

ما هو مصير الشباب الخريجين الذين لا يجدون فرصاً أفضل للعمل والتوظيف في مجالهم!!؟ ومثل هذا السؤال جعل بعض المسؤولين يتوجهون به إلى الجامعة بدلاً من أن يتوجهوا به إلى الخطط والبرامج التنموية التي يقومون بتقنيها، ومن هنا نشأت فكرة الربط بين التعليم وسوق العمل، وأعتقد أن هذا الربط صحيح إذا قمنا بتطوير التعليم ولاسيما التعليم الجامعي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية تطويراً سليماً يناسب الأهداف العامة للسوق في الخطط والبرامج التنموية، بحيث يكون المتخرج لديه المهارات والقدرات للعمل في أي مجال من مجالات العمل وعلى الأخص التخرج من أقسام العلوم الاجتماعية والتربوية.

إذ أن هذا المتخرج أخذ الجرعة التعليمية السليمة التي تجعله عاملاً أو مهنيًا سليمًا في أي موقع من مواقع سوق العمل ، ومعنى ذلك أننا يجب أن نطور العملية التعليمية في الجامعة لكي تلائم شروط ومتطلبات سوق العمل، وهو الأمر الذي يجعل المتخرج يعمل في أي عمل من الأعمال التي تطرح أمامه لكي يختار أفضلها وأنسبها لظروفه ورغباته وطموحاته ومستوى تعليمه.

ولكي يكون التعليم أداة للإنتاج ولتنقى شر بطالة محتملة، فإنه يتوجب:
 أولاً: من الضروري وكما هو معمول به في الدول المتقدمة أو الصناعية أن تحسب بدقة مسألة) ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية)، ويأتي ذلك بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات، مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة. كما أن الحاجة للتعليم العالي مطلب مشروع لكل مواطن وحق اختياره مشروع أيضاً وحيث أن الحاجة العبرة ليست بأعداد الخريجين فقط - الجوانب الكمية لمخرجات التعليم العالي - بل بتوعية هؤلاء الخريجين ومدى ملاءمتهم لاحتياجات التنمية من العمالة الفنية الراقية.

ثانياً: تحسين نوعية التعليم العالي بصورة خاصة، والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني حتى يكون بالإمكان أن يتخرج طلبتنا قادرين على العمل واثقين من أنفسهم، ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح ، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل.

ثالثاً: توجيه الطلبة قبل اختيارهم لتخصصاتهم واطلاعهم على طبيعة دراستهم وعملهم المستقبلي بعد التخرج.

رابعاً: تنمية أو إيجاد فلسفة اجتماعية تهتم بتحبيب العلم والتعلم بصورة عامة، ومحاولة تصحيح اتجاهات الناس إلى أن التعليم ليس شرطاً أن يكون وسيلة لكسب الرزق.

3.5.5. مستقبل علم ورجل الاجتماع في الجزائر:

قبل التطرق إلى هذه الفكرة، والتي نراها جد مهمة، السؤال الذي يتبادر إلى الذهن مباشرة : هل هناك حقيقة رجل علم الاجتماع، أم هناك دارسون لهذا العلم؟ إن الجواب على هذا السؤال يطرح عدة إشكاليات. حقيقة هناك علماء اجتماع جزائريون ولكن يعدون على الأصابع، أما البقية فيصنفون ضمن الباحثين، ومحاضرين، ومكلفين بالدروس.

إن الصراعات والتحولات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تعيشها الجزائر مثلها كسائر الدول النامية، تحدد مهاماً جديدة وصعبة. فعالم الاجتماع هو الوحيد الذي يفهم معنى هذه الصراعات معرفة عميقة، ويشاركه بالضرورة من هم أدرى بالاقتصاد والسياسة، والتربية... الخ.

لكن الواقع، عكس ذلك، لأن علم الاجتماع أثبت وما زال يثبت دوره الفعال في المجتمع، في مساعده لأصحاب القرار بإعطائهم أسباب وحلول لمشاكل الفرد والمجتمع. لهذا يبقى عالم الاجتماع بمثابة الضوء المنير للمجتمع في فهم أصل مشاكله وتسييرها .

لقد ثبت أن علم الاجتماع خاصة في الجزائر كان ولا يزال في مرحلة نشأته، إن لم نقل أنه يتدهور يوما بعد يوم. لأن هذا العلم، حاليا، يريد أن يفهم الصراعات والعلاقات الاجتماعية بمساعدة تقنيين في علم الاجتماع، إن لم نقل مهنيين في علم الاجتماع، ولأنه كذلك، يعتني بدراسة الظواهر الاجتماعية الحالية بتقنيات قديمة، وبنظريات قديمة هي الأخرى. فكل مساعي علماء الاجتماع الجزائريين والعرب، لم تتوحد لإيجاد ولو نظرية جديدة في هذا التخصص تتماشى ومقتضيات العصر والشخصية العربية ومقوماتها الأساسية.

إذن، فلا بد من مراجعة كل ما توصل إليه علم الاجتماع عبر العصور والقرون التي ترعرع فيها، لكي نستطيع إنتاج تقنيات جديدة لتدخل عالم الاجتماع وخروجه من عزلته وأوقات فراغه المختلفة، ويكون أهلا لفهم الواقع المعاش حاليا. إن تجديد علم الاجتماع الكلاسيكي على ضوء الاكتشافات الأنوية المغايرة لما كانت عليه قبل قرون خلت. فالإيوم، عالم الاجتماع مطالب على أن يكون ميدانيا، وتطبيقيا . فالعصر الحديث يتطلب من عالم الاجتماع أن لا يقوم بعملية التحليل للظواهر فحسب، بل يتعداها إلى أبعد من ذلك، إلى الإرشاد والتوجيه وعصرنة علم الاجتماع مع مختلف التخصصات التكنولوجية الأخرى التي أثبتت وجودها ومواكبتها لتطورات العصر.

أخيراً، على عالم الاجتماع مساعدة أصحاب القرار، وأن يوجه هؤلاء في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع في تغييراته المستديمة، ويشاركهم في اتخاذ القرارات، لأنه الوحيد الذي يعرف مشاكله بعمق، دون إنكار دور ومساهمة القدرات الأخرى في التسيير، كالاقتصاديين، والسياسيين ورجال الدين ... وغيرهم، إذ أن عالم الاجتماع يجمع بين كل هذه الأطراف.

إن مدرس علم الاجتماع في العصر الحالي يعكس مستقبه. معنى ذلك، أن أستاذ اليوم بالنظر إلى الإمكانيات المحدودة المعطاة والممنوحة له لم يعد قادراً على الإبداع والكثّ والجدّ والتأليف والتدريس بكل ما تحتويه الكلمة من معاني، ولكن أصبح جل اهتمامه منصبا حول تقليد المناصب والسعي وراءها متناسياً وظيفته الجوهرية وهي السعي وراء البحث والتأليف سواء فردا أو في جماعات بحث .

وبهذا يصبح الأستاذ مرآة لطلبته و خريجيه. فبعدما كان بالأمس، وفي كل الأطوار قدوة لهم في تكوينهم، وكان جل عمله ينصب حول الإبداع الفكري وتهيئة الأجيال، أصبح اليوم نموذجا للتكاسل والقذوة وإفساد من يحيطون به .

وحول مكانة عالم الاجتماع يقول سفير ناجي ما يلي: " ينبغي أن يتم في مختلف قطاعات النشاط الوطني التي تستخدم علماء الاجتماع، تحديد منصب عمل واضح المعالم والمقتضيات والصلاحيات،

ومناسب للنشاط المبذول من قبل علماء الاجتماع في القطاع المعني. ولقد أصبح ذلك ضرورياً أكثر من ذي قبل، لا سيما أننا نعيش تطبيق القانون الأساسي للعامل الذي ينص من بين أحكامه الرئيسية على السلم الوطني للمناصب النموذجية... من الممكن تجاوز هذا الوضع شريطة توفر إرادة التخلي عن بعض العادات المكتسبة التي تخشى على نفسها من علم الاجتماع كظاهرة جديدة " [79] ص 57-58

6.5. نظرة المجتمع لعلم الاجتماع:

تختلف نظرة المجتمعات لعلم الاجتماع من مجتمع إلى آخر، حسب درجة رقيه ومستواه العلمي، غير أن هذه النظرة تختلف حسب المجتمعات النامية منها والمتقدمة، وحسب حرص دول هذه المجتمعات على التنمية البشرية والإنسانية، حيث أولت الدول المتقدمة اهتمامات كبيرة للجانب الثقافي والجانب المادي على حدّ سواء دون تمييز بينهما، أو تفضيل جانب على آخر. علم الاجتماع علم قائم بذاته ذو أصول ومبادئ وخصائص وميادين محددة، أضفت عليه الصبغة العلمية التي أثبتتها منذ أمد بعيد، وليس بعلم ثانوي لا قيمة له إذا ما قورن بالعلوم التقنية الأخرى كالطب والهندسة وغيرهما...

حقيقة أن هذه الأخيرة علوم قريبة جداً إلى الدقة أكثر من غيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، ولكن هذا لا يعني أن علم الاجتماع علم غير دقيق وغير صحيح، وأنه يعتبر من أذئاب الفلسفة والثرثرة والتلاعب بالجميل والعبارات كما يقال. إنه فهم خاطئ يسيء إلى هذا العلم، لأن ما توصل إليه في الغرب - أوروبا وأمريكا - على الخصوص شيء يوحي بجديته ومكانة وقيمة هذا العلم في المجتمعات الراقية، ذلك لما يعتمد عليه في كل تدابير المجتمع وشؤونه، حتى وصلوا إلى ما هم عليه الآن من تطور وتقدم وازدهار في كل مجالات الحياة، لأنهم أدركوا تمام الإدراك جدوى هذا الاختصاص، وأدركوا كذلك بأن قيام ثورة سلمية في المجتمع لا تؤتي ثمارها إلا بتدخل العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها علم الاجتماع.

إن التطور الإيجابي لأي مجتمع من المجتمعات يقاس حقيقة بما توصل إليه من إنجازات تكنولوجية ضخمة تم تسخيرها لأفرادها. غير أن هذه النتائج لم تتأت إلا بتضافر جهود مختلف العلوم من علم وثقافة. تتغير هذه النظرة الدونية نحو علم الاجتماع في البلدان النامية عندما يرتقي هذا المجتمع إلى مستوى معين مقبول من العلم والثقافة الاجتماعية.

إن العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع تتعرض للانتقاد من أغلبية أفراد المجتمع حتى ذوي المستوى العلمي منهم، وهذا يعود إما إلى القائمين على هذا العلم أو ركود إنتاجها العلمي. ويرجع الدكتور خير الله عصار أسباب ضعف التكوين الجامعي بصفة عامة وعلم الاجتماع خاصة إلى:

- «ضحالة التكوين متمثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من معارف ومعلومات تتعلق بالجوانب المختلفة لتخصصهم.

- مستوى التحكم في المفاهيم والمصطلحات واستخدام لغة متخصصة لفظاً وكتابةً.
- تدني وتقلص المهارات والقدرات التطبيقية في إنجاز البحوث شكلاً ومضموناً خاصة المتعلقة بالمذكرات التي تعتبر جهداً فردياً يواجهه من خلاله الطلبة صعوبات جمة» [67] ص 7.

إن وظيفة أو سمعة علم الاجتماع التي تتميز بالدونية نتجت عن عدم تجلي علم الاجتماع وظهوره بقوة في مؤسسات الإنتاج والخدمة الاجتماعية وغيرها الشيء الذي انقص من قيمته العلمية واعتباره علم قليل الصلة بالمجتمع.

إنه من المؤسف جداً أن القائمين على المؤسسات الوطنية ينظرون إلى علم الاجتماع كعلم غير نافع، فصاحب المؤسسة الخاصة أو العمومية، لا ينظر أبداً في أهمية عالم الاجتماع ودوره في السير الحسن للمؤسسة وإدارتها ويجهل أو يتجاهل وظيفته، واعتباره من عوامل البحث عن فسافس الأمور وتحد من صلاحيات الإدارة وعائقاً من العوائق.

حتى تظهر الصورة الحقيقية لهذا العلم يوم تتكاثف وتتظافر كل جهود الأطراف المشكلة لعملية التنمية وعندها يظهر المجتمع على حقيقته الأصلية التي ينتقد فيها نفسه بكل حرية. يقول سفير ناجي حول نظرة المجتمع لعلم الاجتماع: " ومن زاوية نظر المجتمع، تبدو العلوم الاجتماعية كمجموعة غامضة يصعب إدراكها إذا ما استثنينا بعض الفروع النادرة التي تؤدي إلى تخصصات مهنية معروفة اكتسبت مصداقيتها وشرعيتها اجتماعياً منذ سنوات عديدة... فالحرص الملح على الطابع العملي الفوري لاستخدام العلوم الاجتماعية لأغراض عملية هو ما يميز على أحسن وجه الخطاب الذي يخص به المجتمع هذه العلوم الاجتماعية." [79] ص 151

حول تأثير المجتمع على الطلاب في اختيار التخصص فقد اجتمعت عوامل عديدة جعلت فرصة اختيار الطالب المقبل على الجامعة للتخصص الذي سيقضي فيه بقية عمره محدودة جداً. ومن هذه العوامل أولوية الأمان الوظيفي والبحث عن تخصص مطلوب في سوق العمل كذلك نظرة المجتمع الدونية لبعض التخصصات مما يجعل الطالب الراغب في واحد من هذه التخصصات يحجم عنه خوفاً من نقد المجتمع، وبالتالي يختار تخصصاً مقبولاً عند المجتمع وإن لم يكن له فيه رغبة، إلا إن الغموض يبقى سائداً.

1.5.5. البحث العلمي وعلم الاجتماع:

إن أغلبية المختصين بعلم الاجتماع – إن لم نقل كلهم – يجمعون بأن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع بصفة خاصة يكاد يكون منعدماً، وذلك لعدم إلتماس نتائج ميدانية وتطبيقية دائمة ومستمرة بصفة منتظمة، كونها تتصف (البحوث) ولا تتعدى الحصول على شهادات أعلى، الغرض منها الترقية المهنية وليس البحث العلمي خدمة للمجتمع. إلا أن هذا المنعرج الذي اتخذته العلوم الاجتماعية في الجزائر له أسبابه ودواعيه، فمنها ما يمس بظروف الباحث و فردانيته

في البحث، ومنها ما يتعلق بعلم الاجتماع كفرع علمي. يقول سفير ناجي: " يتميز الوضع الحالي ببعثرة البحث في علم الاجتماع بين مختلف الهياكل التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي (المراكز أو الفرق) أو بين مختلف الباحثين. يبدو علم الاجتماع في المراكز كتخصص محكوم عليه بأن يكون مادة تكميلية... وأخيرا مجرد وجوده يشكل قطبا جاذبا للعديد من علماء الاجتماع الذين يفقدون قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بسبب عدم وجود هيكل بحث ملائم... لأن الوضع في ميدان الهياكل، بعد عشرين سنة من الاستقلال يتسم ببعثرة هائلة للجهود... ذات الأهداف المتشابهة التي تدخل في تنافس عقيم لا صلة له بالتحفيز العلمي " [79]ص52.

وفي دراسة قام بها عنصر العياشي بعنوان " وضعية البحث السوسولوجي في الجامعة: نموذج مذكرات الليسانس في جامعة عنابة 1980-1993 " [111] ص57، وشملت العينة واحد وأربعون مذكرة موزعة بين 28 مذكرة في علم اجتماع العمل، و 13 مذكرة علم اجتماع التربية والثقافة. وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أولاً: التطرق المواضيع إلى أمور آنية، بعيدة عن دراسات التوقعات التي قد تتجم عن الظواهر الاجتماعية المدروسة من طرف الطلبة.
- ثانياً: تبعية المواضيع لأيديولوجيات مختلفة.
- ثالثاً: بساطة وسطحية الدراسات.
- رابعاً: تكرار الأعمال دون تجديد أو إضافات علمية.

الإشراف:

لم يعد الاهتمام قائماً كما ينبغي على أعمال إنجاز مذكرات نهاية التخرج في علم الاجتماع، إذ نجد أن أغلبية الطلبة يتطرقون لمواضيع قد تم تناولها من طرف آخرين. لكن في هذا الصدد للطلاب من المبررات التي تجعله لا يولي الأهمية القصوى لمثل هذا العمل، حيث أن هذا الأخير لا يؤخذ بعين الاعتبار لا من طرف المؤسسة التي أجرى بها بحثه أو دراسته الميدانية، ولا حتى من طرف الجهات التي لها علاقة وطيدة بموضوع الدراسات كتلك المتمثلة في المجموعات المحلية للاستعانة بها في المعرفة السهلة لما يدور في قطاع من القطاعات التابعة لها.

كذلك يتساءل الطالب عن الفائدة التي يمكن له أن يجنيها من مذكرة مشرفة جداً، أو بأخرى بتقدير متوسط. أما من ناحية الأساتذة فيقول الدكتور جمال معنوق: " كثير هم الأساتذة الذين لا يراقبون ما ينجزه طلبتهم في هذه الأعمال والمسماة بالمذكرات أو الاطروحات، فالفهم الوحيد هو الإشراف وضمن المجموعات التي يجب الإشراف عليها لضمان منحة الإشراف... إلا أن الرقابة والصرامة غائبتان " [68]ص172.

6. النخبة وعلم الاجتماع في البلدان النامية:

لا بأس أن نبدأ الحديث في هذا الشأن بقول محمد العربي ولد خليفة: « احتقلت أمريكا منذ بضعة شهور بمرور 200 عام على تأسيسها تدين فيما وصلت إليه من سطوة وقوة إلى ما جمعته من خبرة العالم، فقد وجد العلماء والباحثون هياكل وتنظيمات وإجراءات جعلتها "كعبة" مقدسة يحجون إليها ولا يعودون... على أن أكبر من ربع مليون أخصائي وباحث يعملون في الجامعات وهيئات البحث، وأن نسبة كبيرة منهم تنتمي إلى العالم الثالث والبلاد العربية والإسلامية بوجه خاص. إن وراء هذا التوظيف البشري المهول للطاقة ساسة دهاء ومنظرين برعوا في اكتشاف إكسير التقدم... وأن الإنفاق على التعليم أفضل الوسائل للثروة» [73] ص 180-181. انه ما دام رجل القرار السياسي يقرر دون استشارة أو الاستعانة برجل علم الاجتماع وهذا الأخير يكذب ويجتهد في تهميش من رجل السياسة فعمل كلاهما لا يؤدي إلى نتائج إيجابية إذا لم تتوفر شروط تزواج الوظيفتين.

إن النخبة العلمية والتي نعني بها الفئة المثقفة العالية المستوى تعاني الكثير من العوائق التي تحول بينها وبين العملية التنموية في شتى ميادينها وتحد من جهد هذه النخبة للقيام بمهامها الاجتماعية في جملتها، غير أن الجانب السلطوي يبقى محور هذه العوائق.

لكي تقوم النخبة في المجتمع الجزائري بواجباتها المنوطة بها يفرض علينا إقامة علاقة تكاملية وظيفية بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي لدراسة أي مشروع تنموي اجتماعي قبل اتخاذ أي قرار سياسي بشأنه، لأنه بدون دراسات سوسولوجية لأي موضوع من المواضيع أو ظاهرة من الظواهر يؤدي بالسياسي إلى تقرير غير صائب وغير مجدي وبالتالي تظهر السلبية والفوضى في نتائج ذلك القرار عند تنفيذه، ويبدو ذلك جليا في انعكاساته على العملية التنموية. يقول محمد الصديق بن يحيى: " ولا يسعنا أن نأسف لقلّة عدد المداخلات كهذه، من قبل علماء الاجتماع والمسؤولين السياسيين، التي لو تضاعف عددها لسمحت بالتناول المباشر للمسألة الجوهرية المتعلقة بمكانة ودور علم الاجتماع في بلدنا. فالسؤال الأساسي المطروح قبل كل شيء هنا يتمثل في معرفة جدوى علم الاجتماع في بلد كالجزائر بل لماذا علم الاجتماع بالذات " [105] ص 12.

لكن لا بد أن نشير إلى مسألة مهمة ألا وهي أن هذا لا يعني أن النخبة هي التي تصنع القرار، و إنما تساعد و تشارك في صنعه عن طريق عناصر يجهلها رجل السياسة، ووعي عناصر التقييم والتقييم بواسطة المعلومات التي يتوفر عليها السوسولوجي وبهذا التكامل يتوصل الكل إلى استخلاص أنماط جديدة ومفيدة وملائمة لكل المتطلبات الاجتماعية في معناها الواسع والشامل.

تعتبر مشاركة علماء الاجتماع في عملية التخطيط الاجتماعي، والذي اقصد به التخطيط الشامل وليس التخطيط المرحلي المؤقت أو لحاجة ما مسألة ضرورية وبالغة الأهمية في النسق الاجتماعي ككل وما تقدم بعض الدول وتأخر غيرها إلا في إطار هذه المسألة الرئيسية. لأن التخطيط يتصف بعدة

خصائص والتي منها خاصية الديمومة والاستمرارية والمتابعة و إبراز نقاط الضعف لتجنبها ولكي لا نقع في الخطأ مرة أخرى أو نكرره، وهذه مشكلة العالم الثالث فانهم يعرفون أخطاءهم ولكن يتمادون فيها.

فالظرفية في التخطيط مألها الفشل، لأن استدعاء رجل الاجتماع لا أهمية له إذا لم يكن دائماً، أو كلما استدعت الضرورة إليه كتشيط محاضرة أو منظرة أو غيرها و إنما يكون دائماً وأبدا في مقدمة الأحداث بإعطائه كافة المعلومات والمعطيات حتى يتسنى له التحليل السليم للمعضلة وتجنب الوقوع فيها ثانية. وبعبارة أخرى فنشاط أو مهمة أو حرفة عالم الاجتماع لا تتحصر في التدريس والمهام البسيطة الإدارية وتتشيط مناقشات مسموعة أو مرئية أو مكتوبة تذهب مهب الرياح بعد سماعها أو مشاهدتها أو قراءتها، وإنما الحاجة إليه في استمرارية دائمة ودؤوبة.

لكن النخبة الاجتماعية والإنسانية إذا ما استحوذت على ما تملكه من مهارات وكفاءات، ولم ينتفع أفراد المجتمع منه. فهنا تصبح جدوى هذه العلوم دون غاية مرجوة. يقول محمد ولد خليفة: " ولا شك أن الخبرة إذا انحصرت في النخبة ولم يتردد صداه في أرجاء الحياة الاجتماعية كانت أشبه بالحلي والزينة لا يستفيد منها إلا من يحملها أو يقتنيها" [73] ص 186.

1.5. لمحة تاريخية عن تدريس علم الاجتماع في الجزائر:

إن فرع السوسولوجيا موجوداً بالجامعة الجزائرية منذ 1958 وتابعا لكلية الآداب والعلوم الإنسانية. فهناك من الكتابات التي تُرجع تاريخ تدريس علم الاجتماع إلى قبل هذا التاريخ. وابتداء من هذا التاريخ إلى غاية 1963 لم تكن هناك أي وثائق تدل على برنامج علم الاجتماع المدرس آنذاك، والشائع أن علم الاجتماع كان تابعا للفلسفة، أي مقياس يُدرس ضمن برنامج الفلسفة. وما يؤكد هذا القول والتأريخ لعلم الاجتماع بالجزائر، يقول جمال معتوق: «كذلك يستحيل هنا القول أو الجزم بأن فرع علم الاجتماع نشأ خلال الفترة التي وضع ريني مونيي وأتباعه برنامجهم الشهير في علم الاجتماع، أي سنة 1930، وهذا نظرا لعدة أسباب وعلى رأسها علم الاجتماع حتى في فرنسا لم يصبح فرعا مستقلا عن الفلسفة وباقي العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى إلا في سنة 1958» [68] ص 75.

غير أن الغالب عليه أنه برنامج فرنسي المحتوى، حيث كانت على رأس هذا الفرع Clémence Ramnaux من جامعة Nanterre وهي حاملة لشهادة في الفلسفة وليس في علم الاجتماع. وفي سنة 1963 تقلد رئاسة الفرع Emile Sicard المختص بشؤون السلاف والمكسيك، واشتغل بهذا المنصب حتى سنة 1967، حيث أعطى لابن خلدون مكانته الخاصة دون تناسي المؤسسين الآخرين لعلم الاجتماع، أمثال أوجست كونت، أميل دوركايم، ماكس فيبر، وكارل ماركس وغيرهم. لقد ترك إميل سيكار فراغاً ملحوظاً بين سبتمبر 1967 و 1970 الذي كان يشرف آنذاك على البرامج والتعليم.

تأتي بعد ذلك مرحلة هامة في تاريخ تدريس علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية بالجزائر، وهي سنة 1970 أين التحق بيار بورديو Pierre Bourdieu السوسولوجي التكوين والشهادة لتأطير طلبة DEA والدكتوراه، ودام ذلك نحو عامين أي 1969-1970 و 1972-1973 بمعدل عشرة أيام في الشهر. ولكن سرعان ما انقطع عن الإشراف بالجزائر وواصل العمل بباريس.

لأول مرة، في تاريخ علم الاجتماع بالجزائر يترأس هذا الفرع جزائري الجنسية وهو M.F.Benatia بن عطية الحاصل على شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة من جامعة بورديو الفرنسية، وكان إميل سيكار أستاذه المشرف، ولكن تخلى عن الرئاسة سنة 1972. للعلم فقد تعاقب على رئاسة هذا الفرع، وفي مدة ثلاث سنوات خمسة رؤساء.

في سنة 1974، أصبح هذا الفرع دائرة لعلم الاجتماع، ونور الدين حقيقي رئيساً للدائرة. وتأتي سنة 1979 عُيِّن فيها السيد " ناجي سفير " رئيساً لهذه الدائرة لمدة سنة فقط، والذي عمل كغيره ممن سبقوه على دعم ركائز علم اجتماع جزائري بالتعاون مع فرنسيين أمثال بيار دييوا Pierre Dubois و Claude Durand و René Chave الذين كانوا يؤطرون طلبة تخصص علم الاجتماع الصناعي.

للإشارة فإن عدد طلبة العلوم الإنسانية كان يتزايد سنة بعد الأخرى. ففي سنة 1967 قَدَّر عددهم ب 300 طالب، وما بين سنة 1963 و1967 كانت دفعات علم الاجتماع تتأرجح بين 15 و30 طالباً يؤطروهم 14 أستاذاً من بينهم ثلاثة كانوا في مهمة.

في سنة 1979 تحولت الدائرة إلى الخروبة بحسين داي، وفيها ارتفع عدد الطلبة إلى أكثر من الألف، مؤطرين من طرف 35 أستاذاً من بينهم 8 أجانب، أربعة منهم باللغة الفرنسية وأربعة آخرين باللغة العربية. بإيجاز، كان يُنظر لعلم الاجتماع في الفترة الممتدة من 1971 إلى 1979 على أنه تخصص ينادي إلى التحرر وتحقيق النمو والازدهار من طرف السلطة السياسية. ومن هنا نستنتج أن العلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع على الخصوص موجهة توجيهاً سياسياً وبالتالي مردوديته وفعاليتها تكون غير كاملة. وارتفع عدد الطلبة سنة 1984 إلى 800 طالب بطاقم 75 أستاذاً من بينهم 02 أجانب .

أما في سنة 1982 بدأت الدراسة فيما بعد التدرج تنظم تدريجياً بغض النظر عن عدم كفاية الأساتذة المشرفين على DEA. MAGISTERE أين كان عدد الطلبة يتراوح ما بين عشرين طالباً. والملاحظ أن التخلي عن مزاوله الدراسة فيما بعد التدرج ضئيلاً جداً مقارنة بسنوات السبعينات أين كان إميل سيكار Emile Sicard المشرف الوحيد .

وفي سنة 1984 تحولت دائرة علم الاجتماع إلى معهد العلوم الاجتماعية بنظرة مستقبلية أكثر علمية وواقعية « . بتصرف [112] . وأما عن الميزة الأساسية لعلم الاجتماع في الجزائر و رصيدها

السوسيولوجي، يقول جمال معتوق: «كما لا يفوتنا الإشارة إلى أمر قد يظهر أنه غريب للبعض، ألا وهو عدم وجود أية دراسة حول علم الاجتماع بالجزائر، عكس ما وجدناه في كل من المغرب وتونس. بالإضافة إلى هذا عدم وجود أي أرشيف منظم حول المراحل التي مر بها قسم علم الاجتماع بالجزائر» [68] ص 31.

الأستاذ والبرامج الجامعية في علم الاجتماع:

لقد مر البرنامج الخاص بعلم الاجتماع بعدة مراحل هامة، والتي تتمثل في: [68]
أ- المرحلة تمتد من 1958 إلى 1971، و كان البرنامج يحتوي على المقاييس التالية:
علم الاجتماع العام، المنهجية، الإبستمولوجيا، علم الاجتماع الثقافي، علم الاجتماع العمل، الإحصاء،
Sociologie des sous-emplois (أحدثه الأستاذ عبد الرحمن بوزيدة)، المنطق، علم الأخلاق
والاجتماع، تاريخ المغرب العربي.

ب- المرحلة ما بين 1971-1972:

وهو برنامج معدل لسنة 1971، وتحتوي السنة الأولى على الوحدات التالية:

السادسي الأول	السادسي الثاني
1- رياضيات	1- رياضيات
2- اقتصاد سياسي	2- اقتصاد سياسي
3- علم الاجتماع الثقافي	3- المرفولوجيا الاجتماعية
4- منهجية العلوم الاجتماعية	4- علم الاجتماع المغربي العربي
5- منهجية علم الاجتماع	5- منهجية علم الاجتماع
6- الجغرافيا البشرية	6- علم النفس العام

ج- البرنامج الدراسي المعدل لسنة 1974: قائمة مقاييس الجذع المشترك أي السنة الأولى، كما هو مبين في الجدول الآتي:

التعليم الأساسي	التعليم المكمل
1- علم الاجتماع العام	1- اقتصاد سياسي
2- الكتب الأساسية في علم الاجتماع	2- تاريخ الفكر الفلسفي والاجتماعي
3- منهجية عامة	3- علم النفس الاجتماعي
4- مدخل للإحصاء	4- لغة أجنبية (مصطلحات)
	5- التحليل الاجتماعي للمغرب

السنة الثانية:

التعليم الأساسي	التعليم المكمل	التعليم الاختياري
الإبستمولوجيا	اقتصاد سياسي	الجغرافيا البشرية للمغرب
الاتجاهات المعاصرة في علج	تاريخ الاجتماعي للمغرب	علج السياسي للوطن العربي
منهجية وتقنيات	لغة أجنبية	مبادئ في علم اللغة
الإحصاء التطبيقي		الأنثروبولوجية الاج والثقافية
		المدخل للعلوم القانونية
		مشاكل السكان

*ملاحظة: يختار الطالب مادة واحدة، وبإمكان الجامعات إضافة مواد جديدة لهذه القائمة كلما دعت الضرورة لذلك.

د- البرنامج الدراسي المعدل سنة 1991:

السنة الأولى	السنة الثانية
علم الاجتماع العام	1. اقتصاد سياسي
اتجاهات رئيسية في علج	اتجاهات رئيسية في علم الاجتماع
3. منهجية عامة	3. تاريخ الاجتماعي للمغرب
تكوين ديني وفلسفي	الإبستمولوجيا
5. تاريخ الفكر الفلسفي والاجتماعي	ديموغرافيا
الكتاب الأساسيون في علم الاجتماع	منهجية
7. علم النفس الاجتماعي	علم النفس الاجتماعي
لغة أجنبية	لغة أجنبية
9. مدخل للإحصاء	إحصاء تطبيقي

ه- البرنامج البيداغوجي المعدل للجدع المشترك في علم الاجتماع (1997):

مقاييس السنة الأولى	مقاييس السنة الثانية
النظريات الرئيسية في علم الاجتماع	علم الاجتماع المعاصر
منهجية عامة	منهجية
مدخل للعلوم الاجتماعية	علم الاجتماع الإسلام
مدخل إلى علم الاقتصاد	حقول علم الاجتماع
مدخل للإحصاء	الإحصاء المطبق في علم الاجتماع
لغة أجنبية	لغة أجنبية
علم الاجتماع العام	تحليل سوسيولوجي لتاريخ الجزائر
	علم النفس الاجتماعي

*ملاحظة:

- 1- فيما يخص كل المعلومات الخاصة بمحتويات المقاييس (الوحدات) تجدها مفصلة في كتاب علم الاجتماع في الجزائر. [68] ص 108-132.
- 2- كل المعلومات مستقاة من الجريدة الرسمية. [113] ص 1028-1029.

تعقيب على البرنامج الدراسي:

v

مادام التسجيل في علم الاجتماع بالنسبة للطلبة الجدد والقادمين إليه عن طريق التحويل بدون شروط تذكر، فلماذا لا يقوم القسم بإحداث شروط خاصة بفرع علم الاجتماع كإجبار الطلبة على الحصول على معدل لا بأس به في الإعلام الآلي، والرياضيات والإحصاء والاقتصاد، أكثر من غيرها من المقاييس، ذلك لإضفاء الصبغة العلمية لعلم الاجتماع وإبعاده عن التجريد الفلسفي.

هذا من جهة، أما من الناحية الأخرى فلما لا يُجبر طلبة علم الاجتماع الحصول على معدل معتبر في اللغات الحية كالفرنسية والإنجليزية، مع إجبار الطلبة على دراستهما في كل السنوات إلى غاية التخرج علما بأن المصادر السوسولوجية أخصبها ما كُتِب باللغات غير العربية.

هذا لا يعني الانتقاص من غزارة اللغة العربية ولكن من افتقارها للرصيد السوسولوجي خاصة المعاصر منه. يقول الدكتور جمال معنوق في تقييمه لبرنامج علم الاجتماع بالجزائر: « طغيان عامل اللاإستقرار على البرامج التكوينية، التناثر بين الوحدات وغياب الربط والتفاعل فيما بينها، عدم مسابرة التطور المنطقي للعلم من طرف واضعي هذه البرامج، طغيان النظري على التطبيقي للبرنامج المدرس» [ص133].

قبل التطرق إلى مقاييس علم الاجتماع وبرامجه، تجدر الإشارة هنا إلى المكانة الاجتماعية لفئة الأساتذة. هذه الفئة الهامة من المجتمع والتي يُعول عليها في الكثير من مجالات الحياة الاجتماعية باختلافاتها وتشعباتها. إنه لم يعد هناك سلم للقيم والمعايير الإنسانية ولا حتى الأخلاقية، وأصبح يُنظر للأستاذ بنظرة احتقار، وأن دخله المادي لا يكفي حتى لسد حاجياته الأساسية، الشيء الذي يدفعه لممارسة أعمال حرة زيادة على مهنة التدريس. يقول عبد الرزاق الجبلاي واصفا المكانة الاجتماعية للوظيفة في وقتنا الحالي: « التصور الاجتماعي للمكانة الاجتماعية يمنح الأولوية لرأس المال القراري أي ما هي مهنتك؟ ثم لرأس المال الاقتصادي أي ماذا تكسب...وفي ظل هيمنة القيم المادية نجد أن أغلبية الأساتذة بدلا من تحسين أدائهم والعمل على الإنتاج السوسولوجي يتسابقون على المناصب الإدارية، وإلى التزلف للسلطة...حتى داخل الجامعات، لأنها تمنح امتيازات وتجعل الآخرين ينظرون إليهم ليس كأساتذة جامعيين وإنما كإداريين أولا، لهم سلطة ونفوذ، يقدمون ويخدمون مصالح ويحصلون في المقابل على أخرى. » [114] ص90.

إن مقاييس علم الاجتماع ليست كغيرها من مقررات العلوم التجريبية الأخرى، فهي تستلزم من الأستاذ ألا يكتفي بكتاب واحد، وإنما يتعداه إلى أبعد من ذلك، وهو الاهتمام بمجالات المجتمع خارج الإطار الجامعي. فهناك من المقررات ما يتطلب التدريب الميداني أو تربصات ولو قصيرة المدى بهدف الاطلاع أكثر على أمور المجتمع في عمقه. إن مقاييس علم اجتماع ليست مقاييس جامدة، كما يعتقد أو يظن البعض، وليست في ستاتيكا دائمة، وإنما تخضع لتغيرات وتحولات المجتمع في كافة ميادينه .

إن تبعية الدول النامية للدول المتقدمة تجعلها دائما تتأثر هي الأخرى في جامعاتها بطرق التدريس والبرامج الغربية، فتأثير البرامج الفرنسية لها تأثير بالغ في كل المنظومة التربوية الجزائرية رغم وجود مساعي حثيثة لإضفاء الصبغة الوطنية على البرامج المدرسة .

إن تخصيص هيئة تقوم بإعداد البرامج البيداغوجية، يعني هذا الحد من حرية الأستاذ في تحضير دروسه، مم يجعله يبحث في الأمور التي بواسطتها أو من خلالها تراعى القدرات العقلية

والطموح الطلابي. فلا بد من تقليص القيد على الأستاذ لكي لا تكون المعرفة العلمية سلطة على الأستاذ الجامعي، لكن هذا الأخير وبهذه الطريقة يصبح له من السلطة والتعسف على طلبته. يقول العربي ولد خليفة: " ينبغي أن يجدوا - الطلبة - في المؤسسة الجامعية كل ما يعمل على تفتح شخصياتهم، وينمي خبراتهم، ويدفع بهم قدما لمواصلة التحصيل، بوسائلهم الذاتية فلا يكونون مجرد آلات تسجيل، تردد ما تسمع وتجتز كل ما تقرأ بدون أن تفقه " [73] ص 194.

إنه من الواجب مراعاة جملة من الأمور في اقتراح برنامج دراسي خاصة الجامعي منه، مثل مدى تطابق هذا البرنامج مع قدرات الطلبة ومهاراتهم، وكذلك نوعية وكمية المعارف التي يمكن استيعابها من طرف الطلبة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبات تطبيق هذه المقررات، ومحاولة الرجوع إلى دراسات سابقة في بلدان أخرى كانت سباقة في تطبيق مثل هذا البرنامج على الرغم من اختلاف الجانب الثقافي، والجيوسياسي والجغرافي، وذلك لتجنب الأخطاء التي كانوا قد وقعوا فيها. الشيء الذي يستلزم من الأستاذ المستعين بالبرامج المستوردة، لعدم الوقوع في نفس الأخطاء وتفاديها، مع الملاحظة أن الطلبة لا يربطون بين المعارف والأفكار من خلال دراستهم لتخصصهم، وهذا يعود أساسا لعدم توافق البرنامج المدروس ومحتواه مع الحياة المهنية المربوطة بذلك.

فكل ما لديهم يعتبر أفكارا غامضة وعامة في غالب الأحيان. لذا فطلبة يقفون موقفا سلبيا إزاء أستاذ ما وعلى طريقة تدريسه. لكن الأمر الحقيقي هو عدم فهمهم لمحتوى ما يدرسونه. تعتبر مراحل الدراسة خطوات هامة في حياة الطالب، هذا الأخير ولما يكون في السنة الأولى فإنه عكس الطالب الذي يكون في مرحلة التخرج.

ومن هنا يمكن القول أن الأستاذ هو العامل الرئيسي في تكوين الأجيال، وهو الذي يستطيع أن يربط بين حاجات الطلاب الشخصية والمهنية مع حاجات المجتمع بصفة عامة، وذلك بالتأكيد على الدراسات التجريبية حول البرامج قبل وضعها وصياغتها ومدى فعاليتها. ومن هنا نتساءل هل هناك حقيقة توافق بين برامج التعليم الجامعي في علم الاجتماع وظروفه وإمكانياته مع مطالب التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول بأن البرامج التكوينية لم تعد تواكب التنمية والتطور الاقتصادي. فمقررات الدراسة الجامعية لم تستطع النهوض بملكات وقدرات الطالب المعرفية، الشيء الذي أدى إلى خلق نوع من الستاتيكا الفكرية لدى الطالب الجامعي. فعلى خبراء التربية والتكوين وقادة الفكر حين يخططون من أجل الأجيال القادمة إنما يحققون من خلالها أهدافاً حضارية .

إن المنتظر من هؤلاء الخبراء التطلع إلى فلسفة تربوية جديدة، يُعاد فيها النظر في جميع هياكل وبرامج التنمية والتعليم، والتغيير الجوهرية في طرق ومناهج التدريس، ذلك بتصميم برامج عمل تُحدّد

فيها مجالات تطوير العملية التعليمية وربطها باحتياجات المجتمع الخاصة به، وليس الاكتفاء باستيراد كل ما هو غربي لا يصلح بأي حال من الأحوال على مجتمعنا.

إن المناهج الحالية التي تعتمد عليها معظم العلوم الاجتماعية مناهج نظرية المحتوى وسلبية عرجاء دون تجريب أو تطبيق، الشيء الذي يحول دون بناء مجتمع متقدم. إن الدراسات النظرية المجردة إنما تعجز على القيام بدورها الاجتماعي، خاصة إذا كانت هذه البرامج ومناهجها ذات إيديولوجية موجهة. يقول "بن خلدون" في هذا الشأن: « اعلم أن تلقين العلوم للمتعلّم إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرّج شيئاً فشيئاً وقليلًا قليلًا، يلقي عليه أولاً مسائل من كُتاب من الفنّ هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوّة عقله واستعداده لقبوله ما يرد عليه، حتّى ينتهي إلى آخر الفنّ، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم» [115] ص 17. كل هذا يلخصه لنا الدكتور جمال معتوق بقوله: « أن نجاح العملية التعليمية مرهون في مجتمعنا بالمكانة التي يتحلّى بها المعلم أو الأستاذ، فكيف يمكن الكلام عن النوعية التعليمية وعن إنتاج أفراد واعين متعلمين قادرين على الإسهام في عملية التغيير...الأستاذ يعاني الأمرين، التهميش والضياع واللاقيمة؟...إعادة النظر في مسألة التوظيف داخل المؤسسات التعليمية وكذلك إنصاف المعلمين وإعطائهم حقوقهم ومحاسبتهم بعد ذلك» [116] ص 61.

إن الصورة الميدانية والواقعية لعلم الاجتماع في الجزائر نلمسها من عناصرها العملية التعليمية، التي لم يصبح الأستاذ الجامعي العنصر الوحيد فيها، وليس على كاهله يُعلق نجاح مشروع إصلاح علم الاجتماع أو فشله، لما تُمارس عليه من ضغوط ومشاكل مادية ومعنوية تحدّ من نشاطه، بل هناك عوامل كثيرة تدخل ضمن هذا المنظور، والتي يكون فيها العامل السياسي والاقتصادي أكبر هذه العوامل تسلطاً.

علم الاجتماع وسياسة التشغيل في الجزائر:

إن توفير مناصب الشغل هو في حقيقة الأمر لا يمس المشتغلين بحقل علم الاجتماع وحدهم، ولكن المسألة تُطرح بحدة وقوة إذا ما قورن هذا الفرع بالتخصصات التكنولوجية وحتى أمثاله من التخصصات الاجتماعية والإنسانية الأخرى التي يستطيع أصحابها ممارستها كمهنة حرة. لكن يبدو واضحا أن المتخرجين من الجامعات - بصرف النظر عن فروع تكوينهم - هم في تزايد مستمر، الشيء الذي صعب على الدولة التحكم في سياسة التشغيل، خاصة وأن علم الاجتماع يتطلب مناصب تكاد تكون منعدمة في سوق العمل بالنظر إلى طبيعة تكوين متخرجيه. لذا من الواجب إعادة النظر في تصنيفهم ورد الاعتبار لشهاداتهم التي لا تعني شيئاً إلا كونها درجة جامعية.

وفي هذا الشأن ترى " كلودين شولي Claudine Chaulet " أن مستعملي علم الاجتماع Les utilisateurs de la sociologie لم يعطوا الأهمية الكافية لهذا التخصص، ومتسائلة عن القطاعات التي من الممكن أن تستفيد من خدمات علماء الاجتماع والمشتغلين بهذا الحقل من المعرفة

العلمية، ومن نتائج دراساتهم الميدانية، وكذلك ماذا سيفعل القائمون على هذه القطاعات بنتائج دراسات هؤلاء المتخصصين؟

أما بخصوص مستعملي علم الاجتماع، فتحددها في الوزارات، أو الجماعات المحلية على الخصوص، والتي ترى فيها نفعاً كبيراً للمجتمع. وتضيف قائلة بأن هذه القطاعات هي الأولى باستدعائنا، ولكن إذا كنا مصداقيين في أعينهم. هذا ما يفسر أن المتخصصين في علم الاجتماع هم فئة قادرة على تغيير المجتمع نحو الأفضل، ولكن هي فئة مهمشة وصغيرة في أعين أصحاب القرار، كونها تؤثر على مجريات الخطاب الرسمي.

إننا نجد أن رغبة سوق العمل نجد أنه مقابل الخضوع لاحتياجات سوق العمل المتجددة، نرى بأن السوق يدخل إليه أضعاف ما يخرج منه لجذب الأيدي العاملة إليه، فالميزات الوظيفية لم تفعل كذلك وفق الحاجات الفعلية للمواطن مع أن شروط سوق العمل أحياناً أقرب إلى الاستحالة منها إلى الإمكان. قد يظن البعض بأن الحديث عن منصب عمل في جانب العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع من التخصصات، بل حتى التخصصات العلمية المعروفة، بدأت أسواق العمل تغلق الأبواب دونها، قابلت مهندسين زراعيين وكهربائيين ومعماريين، ليس لديهم مجال للعمل في هذا السوق غير المتوازن في القوى البشرية العاملة فيه. يقال هذا، حتى لا نستغرب إذا أتى يوم لا يجد الطبيب المواطن له عملاً في القطاع الطبي العام أو الخاص، وكذلك الشأن بالنسبة للعلم في كل أطوار التعليم ومراحلها، فما بالك في تخصص الغاية منه التأهيل وليس المهنة أو الوظيفة، لأن السوق متخم كما يقال.

تمارس الجامعة أدواراً مهمة جداً، والتي لا تنحصر في البعد التعليمي "النظري" ولكن ليشمل بعداً أكبر من خلال الاهتمام بالنواحي "التطبيقية" وبإعداد الشباب، كما تعتبر أكثر المؤسسات استقطاباً لفئة وشريحة قوية وهامة في المجتمع، ألا وهي فئة الشباب، والتي يُعول عليها الكثير في بناء وتقديم المجتمعات. فهل تكوين طلبة مختصين في علم الاجتماع مع ما يتطلبه من جهد فكري ونفقات مالية كبيرة ليوجهون بعد تخرجهم إلى البطالة، والقليل منهم ومن ذوي الحظ الكبير الذي يفوز بعمل في ميدان تخصصه. فأين هذا التعويل يا ترى في بلدان نامية كالجزائر؟

« لكن السؤال الذي يطرح نفسه أين يكمن الخلل في تردي نتائج الجامعة؟ وهل أصبحت الجامعة تعني الفقر للشباب؟ هل أصبح السعي وراء العلم والشهادات الجامعية خطأ وتخلفاً وغباء؟ ولماذا تفشت مثل هذه الأفكار والمعتقدات فرسخت في أذهان أجيال المستقبل؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الانحطاط والتدهور الذي وصلت إليه الشهادة الجامعية التي أصبحت لا تغني ولا تسمن من جوع؟... لكن أن يعتبر التخلف عن الدراسة ذكاء وفطنة فهذا هو الانحطاط بعينه... هذا الانحطاط الذي سيزداد لا محالة إن لم تتدخل الدولة فعلاً وليس قولاً من أجل إعادة الاعتبار للطلاب الجامعي والشهادة الجامعية [140] ص 1.

الممارسة السوسيولوجية في الجزائر:

لقد تساءل الدكتور جمال معتوق تساؤلاً أراه مهماً جداً حول عدم تطور علم الاجتماع في الجزائر بقوله: «نشير هنا إلى أن تدريس علم الاجتماع وُجد في الجزائر (أحدث بهذا البلد) قبل أن يرى النور في العديد من الدول العربية عامة والمغربية خاصة. هذا ما يجعلنا نتساءل عن فشل انطلاقة مدرسة سوسيولوجية جزائرية بالرغم من هذه الأسبقية والإرث السوسيولوجي المتنوع، وكذلك الكم الهائل من الكفاءات التي لم تُستغل، بل عمل المسؤولون على تهيمشها ودفعها إما إلى الهجرة، التقاعد أو الاغتراب عن العلم والبحث العلمي» [68]ص77

الكثير من يستهين بما قدمه المشتغلون في حقل الاجتماع من أعمال دفعت دفعا إيجابيا بالممارسة السوسيولوجية في بلادنا، وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها قلة الأعمال السوسيولوجية التي تركت هذا التخصص أو هذا الميدان غير معروف لدى كافة فئات المجتمع. الشيء الذي يؤدي بالمجتمع إلى النظر لهذا العلم وكأنه فلسفة من الفلسفات القديمة التي لا تفيد في شيء، وهذا ما نلاحظه حتى لدى الدارسين فيه، لأنه التخصص الذي يكلفهم الكثير والكثير في الحصول على وظيفة قارة ومستقبلية. الشيء الذي يُنقص من جديتهم لأن ممارستهم لوظيفة من الوظائف لدى قطاعات الدولة التي تُسند إليهم لا علاقة لها بالممارسة السوسيولوجية ولا حتى بالتكوين الجامعي في إطار تخصص علم الاجتماع.

ويلخص الدكتور جمال معتوق الممارسة السوسيولوجية الجزائرية في نقطتين أساسيتين هما:

1- « أن الجزائر تعد بمثابة المدرسة الأولى التي أقمحت في مجال التجارب السوسيولوجية الفرنسية، بل أن أغلب المؤسسين للمدارس السوسيولوجية في الدول المغربية وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية تخرجوا من المدرسة الكولونيالية الجزائرية.

2- غياب عمل تقييمي موضوعي حول مجمل ما كتب حول الجزائر سواء أثناء الوجود الاستعماري أو قبله» [106]ص33.

إن الشيء الملاحظ عن تخصص علم الاجتماع في الجزائر أنه مازال في بداياته الأولى، رغم المحاولات والإسهامات التي أستطيع اعتبارها بالجادة، وذلك رغم قلتها. إنها أعطت دفعا بسيطاً لهذا العلم، الذي مازال ينتابه الغموض وعدم معرفته من طرف كل شرائح المجتمع. فعندما يذاع صوت علم الاجتماع بين الأوساط الاجتماعية ويدركون ثمة قيمته وأدواره الإيجابية، ولما يلح أفراد المجتمع على بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة على وجوب تدخل رجال علم الاجتماع في سن السياسات التنموية. هنا ندرك أن المجتمع في أوج نهضته ووعيه. وليس بهذه النظرة التي تسيء في بعض الأحيان لهذا التخصص وإلى القائمين عليه، والذي يدل على أن المجتمع لم يذق بعد طعم العصرية التقدم. تقول أ. معتوق فتحية مكلفة بالدروس بمعهد علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر: «في الجزائر، ورغم أن علم الاجتماع لم ينل بعد قسطه من العناية... وهو العلم الذي كثيرا ما يوصف بالضيق والانزعاج... إلا أنه قد أنجزت أعدادا لا بأس بها من الأعمال الجادة حول التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع

الجزائري، ورغم عدم انعكاس نتائج هذه الدراسات على سوق العمل، وعدم انتشار الأفكار الواردة فيها حتى يستفيد منها جميع المعنيين بالأمر، إلا أنها تعتبر جد مهمة لأنها تتضمن الكثير من السمات العلمية القائمة على أساس استيعاب أساليب التفكير والتحليل السوسولوجي» [106]ص22.

تعتبر الممارسة السوسولوجية في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال ممارسة موجهة نابعة من التنظيم الرسمي لها، لأن علماء الاجتماع دون شعور منهم وجدوا أنفسهم أمام تغيرات اجتماعية مخططة، الشيء الذي صعب من دراسة مواضيع وظواهر التغير خلال تلك الفترة، حيث تناولها الباحثون من زاوية شمولية. غير أنه انجرت عن السياسة التنموية الممركز ظواهر ثانوية لم تكن في الحسبان راجعة إلى التطرق إلى أمورها بكل دقة، حيث أن نتائجها السلبية ظاهرة للعيان في يومنا هذا. خاصة وأن التخصصات التي فتحت آنذاك كعم الاجتماع الريفي والحضري والصناعي، كانت تواكب تلك السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسطرة، ذلك لاعتماد السياسة الجزائرية على الجانب التقني والتكنولوجي طانة منه أن السبيل الوحيد للعصرنة والتطور. غير أن تلك السياسة الشاملة كانت تحمل الكثير من التناقضات الإنسانية ترجع أساسا لارتجال النظام الرسمي وتسارعه في اتخاذ قرارات تنموية ضخمة وببساطة أكبر لا تتناسب مع عمق المشكلة، ومهملة في نفس الوقت المختصين بالتغير الاجتماعي.

أما فيما يخص مسابرة الممارسة السوسولوجية في البلدان النامية للواقع الاجتماعي، يقول جمال معتوق: « وعليه فالممارسة السوسولوجية داخل هذه البلدان لم تساهم في فهم واقع وظروف هذه المجتمعات» [68] ص24.

9. الانتقادات الموجهة لعلم الاجتماع :

على الرغم من اتصاف علم الاجتماع بالعلمية كغيره من العلوم المختلفة الأخرى، إلا أنه لم ينج من الانتقادات اللاذعة والتي تتسم بشدتها وحدتها وقسوتها في الكل الحالات، حيث يوجز الأستاذ سفير ناجي مجمل هذه الانتقادات في الآتي:

* " يعتبر العلوم الاجتماعية ثانوية بالمقارنة مع العلوم النبيلة التي توصف بالدقيقة... يجب عليها أن تشغل مكانة ثانوية ضمن كافة سياسات التنمية العلمية، التي ينبغي أن تركز على اختصاصات موجهة نحو التكنولوجيا.

* إضافة إلى هذه العاهة الفطرية، العلوم الاجتماعية في البلاد جد قليلة التطور ولا تفرض نفسها بواسطة جودة إنتاجها، والبعض يذهب إلى حد الكلام عن التسكعية وصفا للوضع السائد في هذا الميدان.

* اعتبار العلوم الاجتماعية لا تحتاج إلى أي استثمار ثقيل من حيث التجهيزات والرجال، إذ أن البحث يجري في إطار علاقة بين الباحث وريشته، مع إضافة بعض المعطيات المرجعية في أحسن الأحوال " [79]ص 83.

مثل هذه الانتقادات وغيرها أثر سلبي في تشكيل صورة إيجابية حول علم الاجتماع لدى بعض الطلبة الجامعيين، مما أدى بشكل واسع إلى النفور منه قدر الإمكان كلما سمحت لهم الظروف بالإلتحاق بفرع آخر لا تمثله هذه الانتقادات.

الفصل الخامس

التوجيه الجامعي في الجزائر

1. مفهوم التوجيه:

تعددت التعاريف حول مفهوم التوجيه وذلك بتعدد واختلاف المجالات والنواحي التي ينظر إليها الموجهون، فمنهم من ينظر إليه على أنه مجموع الخدمات التي تقدم للفرد لمساعدته على فهم وتقهم نفسه، أي حصره في المجال النفسي، ومنهم من حصر مهمة التوجيه في المجال التربوي والخاص بالطلبة والتلاميذ فقط. كما يذهب بعضهم إلى حصر التوجيه في المجال المهني وذلك بإعطاء يد المساعدة للطلبة والمهنيين لتقهم المجال الذي يتماشى وقدراتهم الشخصية وميولاتهم ورغباتهم. فهو إذن عملية إنسانية تربوية تتضمن مجموعة من الخدمات التي تقدم للأفراد لمساعدتهم على فهم أنفسهم و حل المشكلات التي يعانون منها و كيفية الاستفادة من قدراتهم و إمكانياتهم في التغلب عليها، بما يؤدي إلى تحقيق توافقهم مع ذاتهم ثم مع البيئة التي يعيشون فيها، توافقاً يؤدي إلى نمو و تكامل شخصياتهم و راحتهم النفسية و الاجتماعية.

يعرف علي خليل رسمية التوجيه على أنه: "التوجيه هو عملية مساعدة الأفراد للتعرف على قدراتهم ومسئولياتهم، وتنظيم خبرات حياتهم واستخدام هذه المعرفة في تكوين صورة واقعية على أنفسهم وعن البيئة من حولهم بما يساعدهم على التكيف وتحقيق السعادة لهم ولمجتمعهم." [117] ص5

إن الحاجة تبقى قائمة إلى التوجيه و الإرشاد و المساعدة لطلاب الجامعة في المستويات المختلفة، ذلك أن الطالب الجامعي ينتقل إلى مجتمع مغاير لما كان قد ألفه، و عايشه في مراحل ما قبل الجامعة في غالب الأحوال، و يهيأ لدور مهني جاد، حيث أن الجامعة تضم في قاعاتها الدراسية، و مساكنها الطلابية، و سائر مرافقها أصنافاً مختلفة من الطلاب من جنسيات متعددة بعادات متباينة، و لهجات متعددة، و ثقافات متنوعة الأمر الذي يجعل الحاجة إلى المساعدة في التغلب على ذلك ملحة.

ويعرفه أحمد لطفي بركات بأنه: " مجموع الخدمات التي تهدف إلى مساعدة الفرد على أن يفهم نفسه ويفهم مشاكله، وأن يستغل إمكانياته الذاتية من قدرات ومهارات واستعدادات وميول، وأن يستغل إمكانيات بيئته، فيحدد أهدافا تتفق وإمكانياته من ناحية، وإمكانيات هذه البيئة من ناحية أخرى نتيجة لفهمه لنفسه ولبينته، ويختار الطرق المحققة لها بحكمة وتعقل، فيتمكن بذلك من حل مشاكله حلولاً عملية تؤدي إلى تكيفه مع نفسه ومجتمعه، فيبلغ أقصى ما يمكن أن يبلغه من النمو والتكامل في الشخصية" [118] ص3.

إضافة إلى ذلك بعد الطالب عن أهله بالنسبة لأصحاب المناطق النائية و هذا يعكس لنا مفهوميين:- أحدهما اعتباره فرصة لبعض الطلاب للانفلات من رقابة الأسرة، بينما يعتبره البعض الآخر غربة يعود أثرها نفسياً و سلوكياً و تحصيلياً، وفي كلا الحالتين هو محتاج لما يتناسب مع حالته من التوجيه و الإرشاد و العون. كما يعرف التوجيه بأنه: " عمل تفاعل قيادية بين طرفين أحدهما الموجّه، والآخر الموجّه تستهدف التعاون على استقصاء طبيعة الموقف بقصد تبين نواحيها، وتعريف الموجّه بما لديه من قدرات واستعدادات، وبما يتوافر في البيئة من إمكانيات وفرص وكيفية الاستفادة منها. كل ذلك بقصد التوصل إلى معرفة أمثل للحلول الممكنة، وبغرض معاونة الموجّه على مساعدة نفسه باختيار الحل الذي يلائمه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه." [119] ص235. أما صالح عبد العزيز فيرى أن التوجيه: " محاولة الوقوف على أحسن الطرق التي يمكن أن تنمي القوى الكامنة في كل شخصية على أقصى درجات النمو في تطور التكوين" [120] ص11.

من هذه التعاريف نصل إلى نتيجة ألا وهي أن التوجيه هو عملية علمية وعملية تهدف من ورائها إلى إرشاد الفرد إلى ما يجمله سواء على نفسه أو مجال تخصصه، وذلك بمساعدته لبلورة معارفه وطموحاته وتقدير طاقاته في المجال الذي يتماشى ورغباته وإمكانياته الشخصية. كما لا ننسى لما للإرشاد الأسري أو العائلي من تأثير في توجيه الأبناء نحو التخصصات العلمية والمهنية، باعتبارهما أكثر الأطراف صلة بالأولاد، نظراً للفترة الزمنية الملازمة لهما، فهما الأجدران بمعرفة إمكانيات أبنائهم أكثر من غيرهم.

لكن التوجيه الأسري مرتبط اشد الارتباط بالمستوى التعليمي والثقافي للأبوين، فلا يمكن لهذين الأخيرين توجيه أبنائهما إذا ما كانوا من الأميين، غير أن التجربة الحياتية لهما ورغم طولها تبقى ناقصة إذا لم تتوج بمستوى تعليمي معين. لهذا فالتوجيه أو الإرشاد المهني أو الجامعي يكون ذا قيمة أكبر في ضوء التعليم والتدريب الخاص الذي يحصل عليه الطالب عن طريق المرشدين والمربين والوالدين في مراكز التوجيه والإرشاد في المدارس، وفي الأسرة، لكي يصل المعني إلى تحديد وتحقيق أهداف واضحة تكفل له تحقيق ذاته والشعور بالسعادة، وذلك بتحديد الفرص المتاحة أمامه بالتوفيق مع حاجاته وخبراته، وينتهي إلى اتخاذ قرار سليم وصائب في أغلب الحالات.

ونخلص كذلك إلى أن التوجيه في مختلف وضعياته يعتبر من العمليات الضرورية التي تحد من الإكثار أو تكرار الأخطاء والغلطات عند اتخاذ القرارات بشأن موضوع من الموضوعات الحياتية، وتكيفه مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية له، وربطها مع الأوضاع الراهنة للمجتمع، حتى يستعد لمواجهة مشاكل مستقبله.

2. نظريات التوجيه:

مادام موضوع دراساتنا يتعلق بالطلبة وشؤونهم، ارتأيت إلا أن أتطرق لبعض النظريات التي تناولت موضوع التوجيه والإرشاد، خاصة الجانب الطلابي منه. فالمرشد الطلابي هو في حاجة ماسة وضرورية للتعرف على النظريات التي يقوم عليها التوجيه والإرشاد، وذلك يعود لأهمية تطبيقاتها أثناء الممارسة المهنية للعمل الإرشادي. حيث أن هذه النظريات تمثل خلاصة ما قام به الباحثون في مجال السلوك الإنساني، والتي وضعت في شكل إطارات عامة تبيّن الأسباب المتوقعة للمشكلات التي يعاني منها المسترشد، كما ترصد الطرق المختلفة لتعديل ذلك السلوك وما يجب على المرشد القيام به لتحقيق ذلك الغرض. وعليه فإن على المرشد الطلابي أن يستفيد من هذه النظريات في ممارسة عمله المهني المتخصص بما لا يتعارض مع قيم وآداب مجتمعه. من هذه النظريات نوجز على سبيل المثال لا الحصر ما يلي، والتي نراها ذات علاقة وثيقة بالحياة الطلابية:

1.2. نظرية الذات: [141]

وتعتمد هذه النظرية على أسلوب الإرشاد غير المباشر وقد أطلق عليها الإرشاد المتمركز حول المسترشد وصاحب هذه النظرية هو كارل روجرز، وترى هذه النظرية أن الذات تتكون وتتحقق من خلال النمو الإيجابي وتتمثل في بعض العناصر مثل صفات الفرد وقدراته والمفاهيم التي يكونها داخله نحو ذاته والآخرين والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وكذلك عن خبراته وعن الناس المحيطين به، وهي تمثل صورة الفرد وجوهرة وحيويته، لذا فإن فهم الإنسان لذاته له أثر كبير في سلوكه من حيث السواء أو الانحراف، وتعاون المسترشد مع المرشد أمر أساسي في نجاح عملية الإرشاد فلا بد من فهم ذات المسترشد كما يتصورها بنفسه ولذلك فإنه من المهم دراسة خبرات الفرد وتجاربه وتصوراته عن نفسه والآخرين من حوله. ويمكن تحديد جوانب اهتمامات هذه النظرية من خلال التالي:-

- 1 - إن الفرد يعيش في عالم متغير من خلال خبرته، ويدركه ويعتبره مركزه ومحوره.
- 2- يتوقف تفاعل الفرد من العالم الخارجي وفقاً لخبرته وإدراكه لها لما يمثل الواقع لديه .
- 3- يكون تفاعل الفرد واستجابته مع ما يحيط به بشكل كلي ومنظم .
- 4-معظم الأساليب السلوكية التي يختارها الفرد تكون متوافقة مع مفهوم الذات لديه .

- 5- التكيف النفسي يتم عندما يتمكن الفرد من استيعاب جميع خبراته وإعطائها معنى يتلائم ويتناسق مع مفهوم الذات لديه .
- 6- سوء التوافق والتوتر النفسي ينتج عندما يفشل الفرد في استيعاب وتنظيم الخبرات الحسية العقلية التي يمر بها .
- 7- الخبرات التي لا تتوافق مع مكونات ذات الفرد تعتبر مهددة لكيانها، فالذات عندما تواجهها مثل هذه الخبرات تزداد تماسكاً وتنظيماً للمحافظة على كيانها .
- 8- الخبرات المتوافقة مع الذات يتحصنها الفرد ثم يستوعبها، وتعمل الذات على احتوائها وبالتالي تزيد من قدرة الفرد على تفهم الآخرين وتقبلهم كأفراد مستقلين .
- 9- ازدياد الاستيعاب الواعي لخبرات الفرد يساعده على تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التي تم استيعابها بشكل خاطئ وتؤدي إلى تكوين منهج أو سلوك خاطئ لدى الفرد .

2.2. نظرية الإرشاد العقلاني والانفعالي: [141]

صاحب هذه النظرية "البرت إليس" وهو عالم نفسي إكلينيكي أهتم بالتوجيه والإرشاد المدرسي والإرشاد الزواجي والأسري، وترى هذه النظرية بأن الناس ينقسمون إلى قسمين، واقعيون، وغير واقعيين، وأن أفكارهم تؤثر على سلوكهم فهم بالتالي عرضة للمشاعر السلبية مثل القلق والعدوان والشعور بالذنب بسبب تفكيرهم ألا واقعي وحالتهم الانفعالية والتي يمكن التغلب عليها بتمية قدرة الفرد العقلية وزيادة درجة إدراكه.

1- أهمية التعرف على أسباب المشكلة، أي الأسباب غير المنطقية التي يعتقد بها المسترشد والتي تؤثر على إدراكه وتجعله مضطرباً مثل أن يتصور الطالب بأنه غير قادر على الدراسة في قسم العلوم الطبيعية في المرحلة الثانوية .

2- إعادة تنظيم إدراك وتفكير المسترشد عن طريق التخلص من أسباب المشكلة ليصل إلى مرحلة الاستبصار للعلاقة بين النواحي الانفعالية والأفكار والمعتقدات والحدث الذي وقع فيه المسترشد .

3- من الأساليب المختلفة التي تمكن المرشد الطلابي من مساعدة المسترشد للتغلب على التفكير اللامنطقي هي :-

*إقناع المسترشد على جعل هذه الأفكار في مستوى وعيه وانتباهه ومساعدته على فهم (غير المنطقية) منها لديه .

*توضيح المرشد للمسترشد بأن هذه الأفكار سبب مشاكله واضطرابه الانفعالي.

*تدريب المسترشد على إعادة تنظيم أفكاره وإدراكه وتغيير الأفكار اللا منطقية الموجودة لديه ليصبح أكثر فعالية واعتماداً على نفسه في الحاضر والمستقبل.

*إتباع المرشد الطلابي لأسلوب المنطق والأساليب المساعدة لتحقيق عملية الاستبصار لكسب ثقة المسترشد.

*استخدام أساليب الارتباط الإجرائي والمناقشات الفلسفية والنقد الموضوعي في أداء الواجبات المنزلية مثلاً وهذه من أهم جوانب العملية الإرشادية.

6- العمل على مهاجمة الأفكار اللامنطقية لدى المسترشد بإتباع الأساليب التالية:

*رفض الكذب وأساليب الدعاية الهدامة والانحرافات التي يؤمن به الفرد غير العقلاني.

*تشجيع المرشد للمسترشد في بعض المواقف وإقناعه على القيام بسلوك يعتقد المسترشد أنه خاطئ ولم يتم، فيجبره على القيام بهذا السلوك .

*مهاجمة الأفكار والحيل الدفاعية التي توصل المرشد إلى معرفتها من خلال الجلسات الإرشادية مع المسترشد وإبدالها بأفكار أخرى مقبولة اجتماعياً.

3.2. نظرية التحليل النفسي: [141]

وقد حظيت هذه النظرية بشهرة واسعة عند ظهورها في الدراسات النفسية وخاصة في مجالات الإرشاد النفسي والصحة النفسية وترى هذه النظرية بأن الوعي الإنساني صنف على مستويين هما الشعور واللاشعور، وكما أن تصورهما للشخصية يقوم على ثلاثة أبعاد هي:

1-ألهو وهو مستقر الغرائز والدوافع الأولية ومستودعها.

2-الأنا العليا وهي مستقر الضمير أو القيم أو الأخلاق والمثل العليا فهي بمثابة سلطة عليا داخلية تراقب وتحاسب .

3- الأنا وتحتل مكاناً وسطاً بين مستقر الغرائز ومستقر المثل العليا فهي مراكز الشعور والتفكير المشرف على السلوك ويعمل على التوفيق ما بين (الهو) الدنيا و(الأنا العليا) .

المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية:

*الاحتمية النفسية : أي أن لكل سبب نتيجة ولكل نتيجة سبب وقد يكون السبب ظاهر أو غير ظاهر وقد يكون منطقياً أو بعيد عن المنطق. أي أن هناك سببا يكمن وراء أي حدث يحدث.

*الحيل اللاشعورية: وتتجم من داخل الفرد نفسه لمواجهة الأخطار الناجمة من الخارج من الأشخاص المحيطين بالفرد نفسه في بينته لتدافع عن شخصية هذا الفرد ويطلق عليها بين قوسين (ميكانيزمات الدفاع) ومنها:

* التوحد: وهي محاولة الفرد للوصول إلى الهدف بأن يبرمج ذاته بصفات محددة أو بذات

شخص آخر من خلال تقليده أو محاكاته ولذا فإن تقليد الوالدين ومحاكاتهم يخفف من درجة التوتر لدى الفرد .

* الاستبدال والإزاحة : وهي عملية توجيه الطاقة من هدف إلى آخر لتوضيح قدرة الفرد على تغيير هدف نشاطه من موضوع نفسي إلى آخر وتتم عملية التغيير هذه عندما يكون الهدف الجديد لا يكفي لإزالة التوتر ولذا فإنه يظل يبحث عن الأفضل لتخفيف ذلك التوتر لديه وهذا يفسر تنوع أشكال سلوك الإنسان .

ومن أمثلة الإزاحة التسامي وهو أسلوب تسلكه الدوافع العدوانية أو الجسمية لتتخذ طريقاً ثقافياً أو إنسانياً أو حضارياً أو فنياً ويحتاج الفرد لمزيد من النضج حتى يمكنه التسامي بطاقته وتحويلها إلى موضوعات تشبع حاجاته وتساعد على نمو مجتمعه أيضاً .

* الكبت: وهو محاولة الفرد التحفظ عن دوافع مثيرة للقلق، ويرفض ببساطة الاعتراف بوجودها، الأفراد الذين يعتر بهم الكبت تكون شخصياتهم متوترة متصلة وتسيطر (الأنا العليا) لديهم على (الأنا) ويعمل الكبت في مرحلة الطفولة على تقوية (الأنا) وتساعد حينما يكبر وتسبب له بعض المشكلات النفسية.

* الإسقاط: وهو إنكار صفة معينة في الفرد ولإصاقها بفرد آخر وهو مرتبط بحيلة الإنكار، فمثلاً عندما يكره طالب أحد زملائه فيدعي بأن زميله يكرهه ويستخدم هذا الأسلوب أحياناً في حياتنا اليومية غير أن الإفراط في استخدامه يعوق معرفة الفرد لنفسه ويفسد علاقته الاجتماعية أيضاً لأنه قد يصل به الحد للخط من شأن الآخرين مما يؤدي إلى اختلاف في الإدراك أو إدراك أشياء لا وجود لها .

* النكوص: وهي تراجع الفرد إلى ممارسة أساليب سلوكية في مرحلة سابقة من حياته لا تناسب مع مرحلة نموه الحالية ليجنب ذاته الشعور بالعجز والفشل أو المخاوف أو الحرمان وهذه العملية تجنب الفرد الشعور وبالقلق ولكنها تعيق النمو ومن الأمثلة: الطفل الصغير الذي ينكص إلى أنواع السلوك الطفلي المبكر عندما يواجه خطر فقدان الحب ويعتقد أنه يعود إلى هذه المرحلة من النمو التي تحقق له الحب.

* التثبيت: عندما ينتقل الفرد من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى يواجه مواقف محبطة ومثيرة للقلق تعوق استمرار نموه بصفة مؤقتة على الأقل ويثبت على مرحلة معينة من مراحل نموه ويخاف الانتقال منها ويتخلى عن شرط سلوكي معين على إشباع حاجاته، لعدم تأكده من السلوك هل يستحق الإشباع أم لا ؟ .

* التكوين العكسي: تحاول (الأنا) تكوين سلوك على النقيض عندما يكون هناك موقف يثير القلق فإذا كان الفرد يشعر بكراهية شخص ما، فقد يظهر مشاعر الود والحب تجاه هذا الشخص، وعادة ما ترجع أشكال متطرفة من السلوك إلى تكوين العكس .

* التعويض: وهو أسلوب المبالغة الذي يبدو على سلوك الفرد فمثلاً فرد دميم الخلق أو شخص قصير القامة على شكل قزم فنجد بأن كلاً من هذين الفردين يحاول إظهار السيطرة والتسلط بصورة مبالغ فيها في شكل عملية تعويض عن مشاعر مكبوتة تؤلم الفرد إذا شعر بها على شكل استعراضات يقوم بها، ويرجع السلوك التعويضي لبعض الأفراد إلى عوامل لا شعورية لا يعيها الفرد وتدفعه إلى أساليب سلوكية غير متكاملة مبالغ فيها قد تؤدي إلى اضطرابات انفعالية .

* التبرير: وهو عملية نستطيع من خلالها إيجاد أسباب منطقية لسلوكنا ولكن هذه الأسباب غالباً ما تكون مخالفة للواقع وذلك لكون الفرد يرى بأن ما يراه لنفسه قد يراه الآخرون فيهم، ولذا فإن التبرير في بعض الأحيان يمثل عملية لا شعورية لأن صاحبها لا يدرك بأنه مشوه الواقع، يصعب عليه مناقشة مبررات سلوكه لأن (الأنا) تخشى الكشف عن الأسباب الحقيقية لذا فهي تعمل على كبتها، ومثال ذلك الطالب الذي يغش في الاختبار يبرر فشله بصعوبة أسئلة الاختبار وذلك لحفظ ماء الوجه. ويمكن للمرشد الطلابي أن يتعرف على الحيل الدفاعية التي يقوم بها كثير من الطلاب فعلى ضوءها يمكنه التعامل مع المشكلات الطلابية المتعددة .

تطبيقات نظرية التحليل النفسي في التوجيه والإرشاد:

- 1- قيام المرشد الطلابي بطمأنة المسترشد وتأكيد ثقته بنفسه وتكون علاقة مهنية سليمة معه تعتمد على التقبل .
- 2- إعطاء المسترشد الفرصة للتعبير عما يدور في ذهنه من خلال التداوي الحر وهذا ليس بالأمر السهل.

4.2. النظرية السلوكية:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن السلوك الإنساني عبارة عن مجموعة من العادات التي يتعلمها الفرد ويكتسبها أثناء مراحل نموه المختلفة، ويتحكم في تكوينها قوانين الدماغ وهي قوى الكف وقوى الاستثارة اللتان تسييران مجموعة الاستجابات الشرطية ويرجعون ذلك إلى العوامل البيئية التي يتعرض لها الفرد وتدور هذه النظرية حول محور عملية التعلم في اكتساب التعلم الجديد أو في إطفائه أو إعادته، ولذا فإن السلوك الإنساني مكتسب عن طريق التعلم، وأن سلوك الفرد قابل للتعديل أو التغيير بإيجاد ظروف وأجواء تعليمية معينة.

3. التوجيه الجامعي:

كل ما تم طرحه آنفاً متعلق بعملية التوجيه بصفة عامة، ذلك كون التوجيه يشمل كل ميادين الحياة. أما الذي يهمنا أكثر في هذه الدراسة، فهو التوجيه الجامعي، كون هذا الأخير يلعب دوراً حاسماً

في مساعدة الطالب في اختيار تخصصه في ضوء إمكانياته ورغباته التي تتدخل فيها العديد من الاعتبارات.

ففي المجال العلمي نأخذ بتعريف سيد عبد الحميد مرسي والذي جاء فيه: " تلك العملية التي تهتم بالتوفيق بين الطالب بما له من خصائص مميزة من ناحية، والفرص التعليمية المختلفة ومطالبها المتباينة من ناحية أخرى، والتي تهتم أيضا بتوفير المجال الذي يؤدي إلى نمو الفرد وتربيته " [122]ص161. إن الكثير من الطلبة الجدد يحتارون أي الفروع سيختارون لمزاولة دراساتهم الجامعية عند نجاحهم في شهادة البكالوريا، وكذلك الحال بالنسبة للطلبة الذين أثبتوا فشلهم في دراساتهم الأصلية نتيجة سوء أو خطأ في اختياراتهم الأولية. لذا فاللجوء إلى الموجهين التربويين والجامعيين لمدهم بيد المساعدة في إعادة الاختيار وذلك لتفادي الوقوع في نفس الخطأ في اختيار الأقسام الدراسية التي تتفق مع ميولاتهم وقدراتهم العلمية.

وكما أن لكل مجال أو تخصص جامعي صعوباته الخاصة يساعد التوجيه الجامعي على مساعدة الطلبة على التغلب على المشاكل الممكن أن تعترضهم طوال المسار العلمي. وهنا يقول محمد مصطفى زيدان: " التوجيه المدرسي هو المساعدة التي تقدم إلى التلاميذ في اختيار نوع الدراسة الملائمة التي يلتحقون بها، والتكيف معها، والتغلب على الصعوبات التي تعترضهم في دراستهم والحياة المدرسية بشكل عام " [123]ص202.

كذلك، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العامل الجسدي أو الفيزيولوجي للطالب، كأن يواجه طالب ذو عاهة أو إعاقة جسدية معينة لميدان دراسي تشكل إعاقة جسدية إعاقة أخرى أو جديدة لمزاولة دراساته الجامعية، أو من الممكن أن تكون في المستقبل مشكلا من إحدى المشاكل التي تحول بينه وبين ممارسة المهنة المستقبلية.

إضافة إلى ذلك الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تحصل عليها الطالب. يقول صالح عبد العزيز: " يُقصد بتوجيه التلميذ هو استكشاف المواهب والميول وسمات الطابع، ومقارنتها بالنتائج الدراسية بغية التنبؤ بالنجاح في الدراسة أو في الحياة، وكل توجيه يكون توجيها مدرسيا ومهنيا في نفس الوقت " [120]ص321. من هنا نستطيع القول بأن التوجيه هو عملية نفسية، اجتماعية و اقتصادية، حيث تجمع بين أهداف شخصية تتعلق بالطالب نفسه، وأهداف أخرى تتعلق وترتبط أشد الصلة بالمناخ الاقتصادي الذي يمكن من تحقيق الأهداف الكمية والنوعية لتنفيذ مشروع اجتماعي-اقتصادي لبلد من البلدان. حيث يتم توزيع الطلبة حسب احتياجات البلاد من الإطارات، آخذين بعين الاعتبار رغبات الطلبة وميولاتهم وباء على نتائجهم المحصل عليها.

1.3. خصائص التوجيه:

يوجز يوسف مصطفى القاضي جملة خصائص التوجيه في النقاط التالية:

- " - يمارس التوجيه في المدارس بالنسبة لكل التلاميذ بلا استثناء.
- لا يقتصر التوجيه على فئة عمرية معينة، بل هو خاص بكل الأعمار، وبالتالي للتوجيه دور يقوم به ابتداء من الطفولة إلى النضج وما بعده.
- يتناول التوجيه كافة نواحي الحياة ولا يقتصر على المجال المهني فقط.
- يساعد التوجيه الفرد على فهم نفسه وتمييزها، واستغلال استعداداته وقدراته.
- التوجيه عملية تعاونية تشمل الموجه والطالب والأب والمدرس.
- التوجيه جزء لا يتجزأ من أي برنامج تربوي " [124]ص29.

وعليه يمكن اعتبار عملية التوجيه الجامعي عملية مساندة لعملية التعليم و التعلم، مع التركيز على الاهتمام بالطالب على أنه فرد في جماعة له حقوق و عليه واجبات، لكون الطالب الجامعي هو ركيزة الحرم الجامعي، و مراعاة الفروق الفردية من حيث القدرات و الاستعدادات بين الفئات الطلابية، باعتبار عملية الإرشاد و التوجيه التربوي عملية مساندة للدور الأكاديمي في الجامعات يستعين بها الطالب لرسم طريقه في الحياة.

كما لا يمكن الاستهانة والاستفادة من دور الأستاذ الجامعي و القائمين على شؤون التعليم الجامعي بقدر الإمكان لإنجاح عملية التوجيه. وعليه يمكن اعتبار عملية التوجيه عملية اجتماعية، باعتبارها ضرورة واجب المرور عليها لتوثيق علاقة الطالب بالمادة العلمية التي سيزاولها، و الأساتذة، و الجامعة بصفة خاصة، و المجتمع عموماً.

2.3. مهام الموجه أو المرشد الطلابي:

من أبرز المهام التي يركز عليها الموجه الاجتماعي في إنارة الطريق أمام الطالب الجامعي، وذلك بمساعدته في التعرف على ما لديه من استعدادات، و قدرات، مع إعطائه الإرشاد و التوجيه المناسبين، بحيث يتمكن الطالب أن يستثمر هذه الأمور في التخطيط لمستقبله التعليمي و المهني، ومواجهة مشاكله النفسية و الاجتماعية.

لكن ما تفتقر إليه الجامعة في الجزائر خاصة، والبلدان النامية عامة هو عدم تتبع الظواهر السلوكية للطلاب وما أكثرها في بلادنا، و العمل على دراستها دراسة علمية و عملية لتفادي الوقوع فيها مرة أخرى، أو محاولة التخفيف والتقليل منها على الأقل، و ذلك اقتراح الوسائل اللازمة، والتي يراها الموجه كافية للتغلب عليها مهما كانت طبيعتها، ويهتم بكثير من الجوانب المتعلقة بالعملية التعليمية و يمكن أن نطلق عليه المجال التعليمي فهو يهتم بمساعدة الطالب على اختيار نوع الدراسة التي تناسبه و التغلب على الصعوبات التي تواجهه و توفير المناخ التربوي الذي يتيح أحسن الفرص لنموه و تقدمه الدراسي.

إن الكثير من يحصر مهام المرشد الجامعي في مساعدة الطالب في اختيار تخصصه، حيث تنتهي واجباته عند هذا الواجب فقط. لكن التوجيه يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يقوم بدراسة حالات التأخر الدراسي، الانقطاع عن الدراسة، النفور من الجامعة خاصة في الوقت الحالي و التعرف على أسبابها الاجتماعية و النفسية و المادية و اقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها و الاستعانة بالجهات ذات العلاقة بالجامعة ، أو حتى المشكلات النفسية للطلبة نتيجة ظروفه الخاصة، أو نتيجة مشكلات مع أفراد أسرته، أو مع زملائه بالجامعة و المجتمع الذي يعيش فيه، و العمل على مساعدتهم على التخلص منها ولو جزئياً أو ظرفياً، دون تجاهل دور الاستفادة من دور أعضاء هيئة التدريس، والإدارة على العموم.

3.3. أهمية التوجيه الجامعي:

إن عملية التوجيه و الإرشاد التربوي تعتبر عملية مساندة ومكملة لعملية التعليم و التعلم، حيث أنها تعطي العملية التعليمية دفعاََ للأمام لتجعلها أكثر فاعلية. إذن، فالتوجيه هو مجموعة الخدمات التي تهدف إلى مساعدة الفرد أولاً، و الجماعات الطلابية ثانياً، بالفرد عليه أن يفهم ذاته و مشكلاته و يستغل إمكانياته الذاتية من قدرات و مهارات و استعدادات و ميول. أما خدمة التوجيه تتمثل في المشاركة في التدريب، و التشغيل الطلابي، و المحاضرات و الندوات، ووسائل الإعلام التي تخاطب الجماعة في التوجيه التربوي و السلوكي، و تحديد المشكلات و العمل على حلها، فضلاً عن تحقيق التوافق الشخصي التربوي و المهني و الأسري الاجتماعي. وبالتالي يساهم التوجيه في تحقيق الأهداف العامة العملية، و التربية السلوكية بالجامعة وربطها بالمجتمع و الحياة الواقعية.

كما أن برنامج التوجيه و الإرشاد الجامعي يعتبر عنصراً مسانداً في تحقيق الأهداف الجامعية، لذلك ينبغي أن يُقدّم هذا البرنامج للطلاب على أسس علمية، وفق خطط مدروسة، وذلك للفوائد العديدة التي يمكن تحقيقها وفقاً للأهداف العامة للجامعة. " ولعل من أهم هذه الأسباب ضعف برامج التوجيه في التعليم الثانوي، والذي لا زال منكفئاً على نفسه في التركيز على الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يحقق طالبها أعلى الدرجات. وبالتالي يلتحق بدون عناية بالجامعة التي يريد، وفي التخصص الذي توجه له أسرته بناء على توجه مسبق من أقاربه، أو نجاح وظيفي تحقق لمعرفة. متناسياً الجميع بأن هناك قدرات يمكن أن تحكم سير الطالب الدراسي، كما أن هناك توجهات تقتضي من الطالب أن يسير في ركابها حتى يتمكن من تحقيق ذاته من خلالها، واحتياجات لا بد من إشباعها حتى يتمكن من الشعور بالسعادة في حياته، وهناك متطلبات للدراسة لا بد من تحقيقها ليساهم الطالب في الارتقاء بمعرفتها. ولكن الملاحظ أن كل هذه العوامل الأربعة وهي قدرات الطالب واحتياجاته و رغباته ومتطلبات الدراسة يجهلها الطالب كما تجهلها المؤسسة التعليمية والأسرة التي ينتمي إليها الطالب " [125]

4. التوجيه الجامعي في الجزائر:

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر فضلاً عن المناشير الوزارية عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة بتقديم العديد من الإرشادات والنصائح للطلبة الجدد، ومساعدتهم لتوجيههم نحو التخصصات المتوفرة بالجامعة الجزائرية والمدارس الوطنية والمعاهد. كما أن النقص الملحوظ في الإرشاد والتوجيه وخاصة في المرحلة الثانوية عامل آخر مهم في نشوء مشكلة الاختيار، إذ يقتصر الإرشاد الجامعي في أغلب الأحيان على ندوة لا تزيد مدتها على نصف ساعات قليلة تُعرف الطالب بما لا يسمن ولا يغني من جوع على فرص التعليم الجامعي، يطالب الطالب بعدها بملء استمارة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وتسليمها خلال يوم واحد إلى الإدارة الجامعية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوجيهه إلى ما لم يكن يرغب فيه في غالب الأحيان.

ومن بين ما تقوم به الوزارة سنوياً تنظيم أبواب مفتوحة على الجامعة الجزائرية وهو شيء مفيد، إلا أن هذه الأبواب تبقى عاجزة عن تنوير الطالب المقبل على الحياة الجامعية، فمن المفروض أن:

1- الأبواب المفتوحة على الجامعة لا بد أن تكون من بداية العام الدراسي، خاصة في السنة الثالثة ثانوي، يشرف عليها أخصائيون من كل الاختصاصات الجامعية، وذلك بتنظيم أياماً دراسية ولو مرة في كل ثلاثي، وذلك لتزويدهم وتعريفهم بالفضاء الجامعي، لكي لا يكون الفائزون في البكالوريا متذبذبين، حائرين، ومترددین أيام تسجيلاتهم في فروعهم التي يرونها تتناسب مع ميولهم ورغباتهم.

2 - تنظيم موائد مستديرة تضم مختلف التخصصات وبصفة مستمرة قبل البكالوريا وبعدها ليستفيد كافة الطلبة في كل نواحي القطر الوطني بنفس الحظوظ، لأن الملاحظ أن الأبواب المفتوحة على الجامعة تقتصر عادة على وسط العاصمة، حتى أن بعض الفائزين في البكالوريا والقريبين من العاصمة يتعذر عليهم حضور هذه الأيام لعدة أسباب منها قصر مدة هذه الأيام مثلاً.

1.4. سياسة التوجيه في الجامعة الجزائرية:

في الدول التي تعي المعنى الحقيقي للتوجيه والإرشاد التربويين، فإن التوجيه الجامعي ما هو إلا امتداد لعدة للتوجيهات السابقة له في المراحل الدراسية السابقة كالمرحلة الابتدائية، المتوسطة، والثانوية. أما في غير هذه الدول، فإن التوجيه يتميز بالمناسباتية والآنية، وعليه يُهمل التلميذ أو الطالب لسنوات ويتم تذكُّره أيام المسابقات والتسجيلات فقط، حيث لا تدوم عملية التوجيه سوى أياماً محدودة. غير أن الواقع عكس ذلك، فالتوجيه هي عملية مستمرة تبدأ من مرحلة الطفولة حتى إنهاء الدراسة الجامعية.

إن التوجيه هي الوسيلة التي يُعتمد فيها على إبراز مجالات التكوين المناسبة للطلاب المقدم على الجامعة، والتي تُعينه على معرفة الميادين التي من خلالها يكون طالبا حقيقيا، ويتقاضي بواسطته الوقوع في أزمات مختلفة تفرضها عليه البيئة الجامعية، وبواسطة التوجيه يمكن إدراك متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فقد عمدت الجزائر في توجيه طلبتها غداة الاستقلال إلى التكوين السريع

وبأقل تكاليف ممكنة لإطارات ذات مستويات عالية معدة للعمل مباشرة وفي جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا، وذلك بانتهاجها ليونة في تنظيم الدراسات، وذلك بإخضاعها لأسلوب المقاييس حتى يتسنى للجامعة تكييف التكوينات التي تقدمها للاقتصاد القومي في شكل إطارات جديدة بصورة سريعة، مع تحديث الطرق التربوية ونظام الامتحانات وكذلك التقدم والتوجيه، حتى يتحسن إنتاج الجامعة وفعاليتها الاجتماعية. وأخيراً إلى إدماج الإطار منذ مرحلة تكوينه داخل المجتمع الجزائري، وذلك عن طريق جزأة البرامج واختفاء أو التقليل من المحاضرات النظرية، لترك المجال أمام العمل في المخابر أو التربصات في وحدات الإنتاج.

أهداف التوجيه:

2.3

يعاني طلبة المرحلة الثانوية، وبعض من طلاب الجامعة القدامى في كثير من الأحيان من عدم معرفة قدراتهم لتحديد أي أنواع التعليم يكون صالحاً لهم، فهم يواجهون أصعب المشكلات في كيفية اختيار مهنة المستقبل، ونوع التعليم المناسب ومدى حاجة المجتمع لهذه المهنة. كما أن خطط التنمية تعاني من عزوف الطلاب عن بعض التخصصات أو المهن التي يحتاجها المجتمع.

إضافة إلى ذلك فإن الطالب يدخل القسم العلمي، أو الأدبي دون الاعتماد على أسس علمية في اتجاهه، بل يكتفي بمستوى تحصيله العلمي، كما أنه يختار نوع التعليم أو المهنة بعد الثانوية معتمداً على مصادر غير مؤهلة للتوجيه، كتأثير الأسرة والزملاء أو مدى قبوله في الكليات أو المعاهد أو الجامعات التي تعاني- هي أيضاً أيهم أصلح للاختيار عند تقديم أعداد كبيرة لها. كما أن الفشل الدراسي لمعظم الطلبة يعزى لعدم قدراتهم واستعداداتهم لنوع الدراسة ومجال المهنة. كل هذا يوحي لنا بأهمية دور التوجيه الجامعي والمهني في توجيه الفرد للعمل المناسب ونوع التعليم الملائم له لقدراته، مما يحقق حاجات الفرد ومتطلبات التنمية ويقلل من الفشل الدراسي.

لذلك فقد يولى التوجيه والإرشاد الجامعيين اهتماماً كبيراً لتحقيق أهداف خطط التنمية، والتي تركز على التنمية البشرية، وإعداد الطلبة للمستقبل من خلال ما تقوم به خدمات التوجيه والإرشاد التعليمي والمهني في الجامعة في إعدادهم وتهيئتهم للمستقبل الدراسي والمهني الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم واستعداداتهم واتجاهاتهم. وعليه تتجلى الأهداف الأساسية للتوجيه الجامعي فيما يلي:

1. مساعدة الطلاب على اكتشاف ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم ومواهبهم وتمييزها ورعايتها.
2. تبصير الطلاب بالتخصصات التعليمية والمهنية المتاحة وخصائصها ومتطلباتها لتمكينهم من الموازنة بينها وبين ما يمتلكونه من خصائص وقدرات واتخاذ القرارات السليمة والاختبارات المناسبة وفقاً لذلك .
3. توجيه الطلاب نحو المجالات والتخصصات التعليمية والمهنية المناسبة .

4. تحقيق أعلى درجات التوافق النفسي والتربوي للطلاب مع بيئاتهم المدرسية التي يستجدون بها والاندماج مع عناصرها (من معلمين وإدارة وزملاء وأنظمة ومرافق) .
5. توعية الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع التربوي عموماً بالنتائج السلبية للاختبارات غير المدروسة أو الممارسات الخاطئة نحو توجيه الطلاب لبعض التخصصات أو المجالات التي لا تتفق مع ميولهم وقدراتهم .
6. تعزيز تواصل الطلاب مع مؤسسات وطنهم التعليمية والمهنية والفنية والتقنية المدنية والعسكرية الحكومية والخاصة" [126]

5. أسس التوجيه ومقاييسه البيداغوجية:

1.5. التسجيل الأولي:

ككل سنة تجند كل جامعة البلدية موظفين للقيام بعملية التسجيل الأولي والتي تمتد على مدى فترة عشرة أيام، يتم من خلالها إبداء رغبات الطلبة حسب معدلاتهم التي حصلوا عليها في مسابقة البكالوريا واضحة في الحساب المعدلات التي يتطلبها كل اختصاص. وبحكم ضرورة وطبيعة الموضوع، رأيت إلا أن أشارك في العمل في التسجيلات الأولية الجامعية للسنة الجامعية لأعيش عن قرب هذه العملية، فانتهيت إلى عدة ملاحظات أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - يقع الكثير من الطلبة في أخطاء عند ملء بطاقة الرغبات، وهي عبارة عن رموز رقمية لجميع الشعب المتواجدة بالجامعات والمدارس العليا عبر التراب الوطني. قبل هذه السنة كانت للطلاب الحق في اختيار الفرع الذي يريده، والذي يتمشى ومعدل البكالوريا وبعض نتائج المواد الأساسية حسب طبيعة البكالوريا، وهنا نرى أن الطالب قد يهيم لكثرة التخصصات والفروع الشيء الذي يدفعه إلى ارتكاب بعض الأخطاء عند ملئ البطاقة المتكونة من عشرة رغبات. وهنا ما للحاسب الآلي إلا إلغاء الرغبات إن لم تتماشى وشروط التخصص، وبالتالي يجد الطالب نفسه في تخصص لا يرغب فيه، عندها يلجأ إلى الطعن لاختيار جديد وقلم يحظى بالموافقة نظراً لانتظام التخصصات الأكثر طلباً من طرف الطلبة. لكن هذه السنة اعتمدت الوزارة أسلوباً مفيداً نوعاً ما بالنسبة للطلبة الجدد، حيث يحدد الحاسب وبناءً على المعدل العام للبكالوريا الشعب التي يستطيع الطالب التسجيل بها، هذا ما يقلل من تعب الطالب في البحث عن التخصصات المناسبة، والتي تكون كثيرة، فبواسطة الإعلام الآلي يقصي جميع الشعب والتخصصات حتى ولو كانت متماشية مع طبيعة البكالوريا.

وكملاحظة ميدانية انتهيت إلى أن النتائج المحصل عليها في البكالوريا متباينة، الشيء الذي يحد من اختيار الطالب. مثلاً نجد طالب من شعبة علوم الطبيعة والحياة تحصل على نتائج جد إيجابية في المواد الأساسية، غير أن نتائجه في المواد الأدبية ضعيفة جداً تصل إلى 20/02، السبب الذي يؤثر سلباً

على معدله العام ويمنعه من الحصول وتحقيق رغباته. لذا أرجو أن تراجع الجهات المعنية هذه الظاهرة لكي لا تكون عائقاً أمام الطلبة من تحقيق طموحاتهم، بالبحث عن أساليب وطرق جديدة في التوجيه.

2- عدم تواجد الأساتذة المكلفين بالتوجيه والنصح والإرشاد في جميع التخصصات، إذ نجد بعض

التخصصات حاضرة بقوة بينما نلاحظ غياب التخصصات الأدبية والاجتماعية فعلى ماذا يدل هذا؟

3- يحق للطلبة الجدد الحاصلين على بكالوريا آداب بمختلف أصنافها التسجيل في بعض الفروع

التقنية كالتخطيط، البنوك، علوم اقتصادية، وتسيير وغيرها، إلا أن معدلاتهم في بعض المواد تقف حجرة عثرة أمامهم لتحقيق ميولاتهم في مثل هذه الاختصاصات، ناهيك بأن الأولوية للشعب العلمية، أما الشعب الأدبية فيكون الحق لديهم في المرتبة الثالثة. فأين يجد الطالب نفسه من هذه الأمور.

وعليه أقترح ترك الحرية التامة للطالب في اختيار رغبته كتابياً دون الرجوع لرموز

التخصصات التي كثيراً ما توقع صاحبها في الخطأ وبالتالي يُوجه أوتوماتيكياً إلى فرع قد لا يكون له أي رغبة أو ميل نحوه. والجدير بالملاحظة أن طلبة الشعب العلمية لهم الحق في الكثير من التخصصات إضافة إلى كونهم ينافسون طلبة الآداب في تخصصاتهم، مم يجعلهم أوفر حظ من غيرهم، بينما طلبة الآداب لا يحق لهم فيما يوجهون إليهم طلبة العلوم الأخرى.

2.5. التسجيل الإلكتروني (التسجيل عن بعد):

اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنة الجامعية 2006/2005 التسجيل

الإلكتروني وذلك لتسهيل عملية التسجيل. لكن التساؤل المطروح أن: التسجيل الإلكتروني عملية وفرصة لربح الوقت والتنقل بالنسبة الطلبة خاصة أولئك البعيدون عن الجامعات والمراكز والمعاهد الوطنية. غير أن الشيء الملاحظ هو إجبار الطالب الجديد بالتسجيل الإلكتروني والعادي في نفس الوقت فما الغاية من كل هذا؟

للإجابة أقول: إذا كانت عملية التسجيل الإلكتروني لهذه السنة هي عملية تجريبية لإمكانية

تعميمها في السنوات القادمة والاستغناء عن التسجيل العادي فهذا شيء جميل. أما إذا ما بقيت هذه العملية ترافق التسجيل العادي فهي عملية تزيد من عناء الطالب وليس التخفيف من معاناته.

إن قصر التجربة السالفة الذكر، فإنها تقلل من الأخطاء أثناء ملء بطاقة الرغبات، لأن الحاسب

لا يقبل الرموز التي لا تتماشى مع التخصصات ومعدلاتها، كما أنه باستطاعة الطالب تبديل التسجيل وتصحيح الأخطاء بسرعة وبدون تكلفة وفي أي لحظة، وبإمكانه أن يتحصل على توجيهه بواسطة رصيد "الإيميل E-mail" بسرعة كبيرة وسهلة. وبواسطة التسجيل الإلكتروني نستطيع تعداد كل الطلبة على المستوى الوطني في كل مراحل التكوين وبعده.

3.5. الطعون:

لكي تكون الدراسة أكثر علمية وميدانية بمعنى الكلمة رأيت إلا أن أشارك شخصياً في عملية التسجيل الأولى وعملية الطعن فلاحظت الآتي:

1- أن الطلبة الذين وُجِّهوا إلى فرع علم الاجتماع والذي وصل عددهم هذه السنة إلى أكثر من 550 طالباً، لكن الشيء الذي لاحظته أثناء عملية فرز ملفات الطعون اليومية وجدت سوى طالبة واحدة فقط التي قدمت طعناً تطلب فيه الالتحاق بعلم الاجتماع ولسوء الحظ لم تسمح لي الفرصة لمحاورتها عن الأسباب التي دفعت بها لاختيار علم الاجتماع. فهل هذا يعود حسب تأويلاتي إلى أن معدلها لا يسمح لها بالتسجيل في الفروع الأخرى الأدبية والاجتماعية والإنسانية التي كثر الطلب عليها من طرف الشعب الأدبية كالعلوم الإدارية والقانونية التي نالت حصة الأسد خلال طول فترة الطعون والتي دامت عشرة أيام متتالية. أم يعود السبب إلى رغبتها الحقيقية لمثل هذا التخصص.

2- أغلبية الطلبة الموجهين لعلم الاجتماع – إن لم أقل كلهم - قدموا طعوناً يريدون من خلالها تغيير هذا التخصص. لكن لسوء الحظ أنه لم تحظ كل طلباتهم بالموافقة وإنما احتفظوا بتخصصهم الأولي. فهل هذا يعود إلى سياسة خفية مفادها المحافظة على هذا التخصص، لأنه لو تُركت الحرية التامة لهؤلاء الطلبة لما سجل حتى النصف منهم في هذا التخصص، وذلك لعدم توفر فرص العمل وغموض المستقبل المهني لصعوبة الحصول على وظيفة ما إلا بعد عناء طويل لأغلبية الطلبة المتخرجين من علم الاجتماع، وقد تكون سهلة للقليل منهم.

3- ظهور نتائج طعون كل التخصصات إلا أن علم الاجتماع لم يظهر أي أسم تحت هذا التخصص. والأسئلة كثيرة تطرح نفسها يا ترى لماذا؟ للإجابة عنها والبحث فيها وفي أعماقها قد لا يسمح الوقت للرد عليها بالتفصيل. ذلك أن الخلل لا يكمن في علم الاجتماع في حد ذاته وإنما يتمثل في أمور أبعد من ذلك، والتي تتطلب جهوداً كبيرة وإمكانيات ضخمة لمحاولة إزالة الغموض واللبس الذي طالما ألم بها العلم النافع في البلدان النامية وتطور وتقدم في غيرها وكان سبباً في ازدهارها.

6. عوامل اختيار الطلبة للتخصص:

1.6. تأثير وسائل الإعلام:

في كل بداية سنة جامعية جديدة ينظم القائمون على التعليم العالي أبواباً مفتوحة، تشهد إقبالا وحضوراً مكثفاً للطلبة الجدد للاستفسار حول ما يشغل بالهم واهتماماتهم حول التكوين الجامعي، وخاصة التخصصات المتوفرة التي قد يرون في البعض منها إجابة لهم.

إلا أن هذه الأبواب المفتوحة تبقى دائماً غير كافية، لأنها تشمل عادة منطقة الوسط وحدها إن لم نقل وسط العاصمة نفسها، فجل الطلبة لا يستطيعون الحضور رغم أنها تشكل عاملاً أساسياً في إعطاء صورة ولو بسيطة عن التخصصات الجامعية.

يفرض العدد الهائل والمتزايد من الطلبة الجدد على المشرفين على التوجيه الجامعي المزيد من المجهودات إذا ما أرادت التقليل من متاعب الطلبة، لأن هذه الأبواب تبقى قاصرة إلى حد بعيد لأنها تتميز بإيجازها، واقتصادها على وسائل لا تلبي كافة الطلبة من حيث الوقت والمكان.

ولكون طلبة العلوم الإنسانية والآداب واللغات يشكلون نسبة عالية من الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا، فإن المشرفين على التوجيه قلما يكونون من هذه الاختصاصات لإبراز الصورة الحقيقية لهذه الفروع للطلبة. إن الشيء الجدير بالملاحظة هو أن الطالب الجديد والذي تحصل على معدل يفوق 20/14 يجد نفسه من أكثر الطلبة حظوظاً في اختيار فرعه، إلا أنهم أقلية كبيرة يسجلون بدون شروط.

يقول الدكتور جمال معتوق: «الواقع عندنا في المجتمع الجزائري شيء آخر، حيث تُفرض على المتعلم التخصصات والمواد التي ليس له أي استعداد أو ميل لها، وهذا باسم التوجيه العقلاني والمدرّس في الوقت الذي لا يطبق هذا التوجيه القهري والتسلطي على أبناء الطبقة المحظوظة وذوي العضلات والنفوذ. ومن أكبر المشاكل التي تعاني منها المنظومة التربوية عندنا التوجيه القهري والتعسفي للفروع والتخصصات للمتعلمين والتي غالباً ما تناقض استعداداتهم وميولهم. كذلك إجبارهم على مواد لا يحبونها ولا يجدون فيها أنفسهم فيها» [116] ص 59.

2.6. تأثير توجيه الأولياء:

تختلف تدخلات الوالدين في اختيار تخصصات أبنائهم حسب المستوى الثقافي لهؤلاء، ومدى حرصهم ووقوفهم الدائم والمستمر على تربية أولادهم، فمنهم من لا يولي أي اهتمام لابنه أو ابنته الفائزة في شهادة البكالوريا سوى السماع بنجاحه فقط، ويصنف هؤلاء الوالدين في مرتبة الذين ليس بحوزتهم أي مستوى ثقافي أو تعليمي، وهم غالباً ما نجدهم في القرى والمداشر. وهناك من الأولياء من يساهم إسهاماً كبيراً في مساعدة و توجيه ابنه نحو تخصص معين ربما تكون له دراية عن هذا التخصص أو ذاك يكون قد اطلع عليه أو سمع عنه أو يكون قد مارسه هو بنفسه.

ويوصى أولياء الأمور بأنهم مساعدون، وليسوا هم أصحاب القرار، فعليهم ترك الكلمة الأخيرة لأبنائهم مع مناقشتهم جيداً، وإظهار عيوب تخصص ما ومزاياه دون إدراك أبنائهم بأنهم يُجبرونهم على اختيار فرع دون آخر، لأن الأولياء هم أقرب الناس من أبنائهم في فهم قدراتهم وميولهم.

في هذه المرحلة يجب أن يعطى الطالب مساحة كافية لآراءه وتحديد رغبته في اختيار التخصص الجامعي الذي سيلتحق به، على أن يقتصر دور أولياء الأمور على التوجيه والنصح، وفي

بعض الاحيان لا مانع ان يصل الى حد الاقناع على ألا يتعدى ذلك، فالاجبار غير مناسب في هذه المرحلة العمرية التي سيقبل فيها الطالب على الحياة الجامعية، فلا يمكن ان يستمر الأهل في تحديد الخيارات الرئيسية لابنائهم، فكثيراً ما يؤدي الاجبار الى فشل الطالب وفي احسن الاحتمالات الى جعله سلبياً غير منتج وعليه يجب ان يراعي الآباء خصوصية هذه المرحلة ويعوا دورهم تماماً دون الخلط بين ما لهم وما عليهم.

آثار نفسية:

هناك صور متعددة تشرح حالات الطالب المختلفة في هذه المرحلة الحرجة، مبتدئة بحالة الطالب النفسية اذا تم اجباره على دخول تخصص لا يريده، حينها سيعيش صراعاً. هل يرضي أهله؟ ام يحقق طموحه؟ وفي حالة استجابة الطالب لرغبة الاهل، فإنه سيشعر بعدم الدافعية للدراسة وفي بعض الاحيان سيكون ساخطاً عليهم، بل انه عند اول تعثر دراسي سوف يلقي اللوم على والديه كتبرير لفشله. اما الصورة الثانية فتتحدث عن نوع آخر من الطلاب هم الذين يوكلون اهلهم باتخاذ القرارات المصيرية في حياتهم بسبب عدم ثقتهم بأنفسهم، وعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية وفي هذه الحالة تكون النتيجة تضاعف الشعور بالسلبية وعدم الثقة بالنفس. اما الصورة المشرفة فهي للطالب الذي التحق بالتخصص الذي يوافق ميوله وقدراته والتي ستعينه على تحمل اعباء الدراسة ومواجهة ما سيقابله من صعوبات كل ذلك في سبيل تحقيق طموحه الذي طالما حلم به.

لا شك أن حرص الآباء والأمهات على أبنائهم وبناتهم يدفعهم إلى التدخل أحياناً في عملية اختيار التخصص، لكن على الأولياء ألا يفرضون كل سلطتهم على رغبة أبنائهم، لكن المفيد، هو توجيه النصح لهؤلاء وليس الإكراه أو تحبيب فرع معين لأبنائهم حتى تجد الطالب لا شعورياً في قبضة رغبة أبويه. وعليه، فالوالدين أن يسمعوا بتمعن لأبنائهم ولكن مع ترك الحرية لهم في اختيار ما يميلون إليهم حتى يتعودوا على صناعة قراراتهم بأنفسهم وبنجاح أيضاً. ومنها ينمو لدى الطالب التوكل على النفس دون اللجوء لأهله خاصة في حالة غيابهم الأبدي، ومنه كذلك التفريق بين المهم والاهم من الفروع التي سيختارها .

كما أن هذه الحرية والتي تبقى غير مطلقة تزيد من البحث عن أساليب أخرى في اختيار التخصص كاللجوء أي جماعة الأصدقاء الذين درسوا نفس التخصص الذي يرغبه والتالي تنمو لدى الطالب لغة الحوار والاندماج الاجتماعي وحتى القدرة التفريق بين ما ينفعه وما سيعيقه في دراسته كعدم تماشي التخصص وقدراته الفكرية، بعبارة أخرى كل ما يتطلبه هذا التخصص من إمكانيات علمية وليس التذلل أمام الرغبة.

ومن الملاحظ أن الأولياء يحملون هم الآخرون صورة اجتماعية، وثقافية عن التخصصات العلمية بحيث يولون اهتماماً كبيراً للشعب العلمية والتقنية والطبية، وما تحظى به من مكانة وقيمة اجتماعية لدى أفراد المجتمع عامتهم وذوي المستويات العالية كذلك، إضافة إلى كون مثل هذه التخصصات أكبر حظ في التوظيف بعد التخرج. بينما ألاحظ العكس في الفروع الأدبية التي يجهل الكثير من الناس وظائفها وتبدو لهم في غاية الغموض والإبهام وممارستها تبقى جد محدودة.

إن الأولياء ينظرون إلى تخصصات أبنائهم على أساس العمل الذي سيمارسونه بعد تخرجهم وخاصة على المكانة الاجتماعية التي سيحتلونها في المستقبل. إضافة إلى هذا نجد أن المعدلات التي يحصل عليها الطلبة في شهادة البكالوريا أصبحت تحد من رغبة وميول الطالب، إذ أن المعدلات المتدنية تصحبها الصعوبة في الاختيار مقارنة بالطالب الحاصل على معدل جيد جداً أو جيد. " لذلك أصبح الأولياء مهمومين بضرورة حصول أبنائهم على النتائج الجيدة والممتازة، لأنهم لمسوا بتجربتهم الخاصة أن البكالوريا المتوسطة، أي بمعدلات دون 15 من 20 لا تعني سوى حشر التلميذ في شعب "مشومة"، مستحدثة خصيصاً لإنتاج البطالة والجهل (كثرة المدارس العليا التي تدوم فيها الدراسة سنتين ونصف وتخرج آلاف العاطلين... إلخ) " [90].

إلا أن الأمهات لهن من الدور الفعال في التأثير على أبنائهن، ليس في الدول المتطورة فحسب، بل حتى في بعض الدول العربية والنامية. ففي موضوع على شبكة الإنترنت [127] النساء الأمهات في اللقية يشاركن في ورشة توجيه للتعليم العالي من أجل أبنائهن من خلال جمعية اللقية، وهذا في إطار برنامجها لتشجيع التعليم العالي في مجتمعنا العربي، عامة وفي النقب خاصة. فقد نظمت جمعية التوجيه الدراسي ورشة دراسية للأمهات في اللقية تحت موضوع "دور الأهالي في توجيه أبنائهم نحو التعليم العالي". وقد شاركت في الورشة أكثر من عشرين (20) من الأمهات اللواتي لديهن أبناء وبنات في صفوف الثانوية، إضافة لعدد من المعلمات ومستشارة المدرسة الثانوية في اللقية التي تعاونت في تنفيذ البرنامج. وتضمنت الورشة عرضاً عاماً لجهاز التعليم العالي في البلاد، كما تطرقت إلى شروط القبول . ولاقت الورشة تجاوباً كبيراً من الأمهات المشاركات، حيث شمل النقاش العديد من القضايا المتعلقة بالعوامل التي قد تؤثر على الاختيار المهني للطالبات بالأخص، ودور الأهل في تقديم الدعم والمؤازرة لبناتهم، ليتمكن من تحقيق أحلامهن، كما وتساءلت الأمهات عن إمكانيات العمل المستقبلي في عدد من المهن ومتطلبات سوق العمل.

وتطرق الحديث إلى تأثير اختيار فرع التعليم في المرحلة الثانوية على الاختيار المهني المستقبلي في مؤسسات التعليم العالي، حيث أكدت المستشارة التربوية ومسؤولة مشاريع المدارس في الجمعية، على أنه نتيجة لعدم وجود تنوع كاف لفروع التعليم في المدارس الثانوية، فإن الفرع التعليمي في الثانوية ليس له تأثير كبير على اختيار الطالب العربي، وهذا الأمر أثبت في عدد من الأبحاث، حيث

أننا ننصح الطالب باختيار فرع التعليم الذي يستطيع من خلاله تحصيل معدلات عالية لتمكنه من القبول لأي موضوع يرغب فيه في الجامعة أو الكلية، وذكرت بأهمية لفت انتباه الطلاب الذين ينوون الدخول مستقبلاً لمواضيع علمية وعلى التسجيل للتقنيين بشكل خاص لضرورة الدخول للفروع العلمية وبوحدات عالية، لأن هذا الأمر يساعد في قبولهم، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة حول التعليم العالي، وذلك لضمان تجاوبهم، ولضمان تشجيعهم لأبنائهم، ولطلابهم لاستكمال تعليمهم العالي. وفي نهاية الورشة طلبت الأمهات تكثيف برامج التوجيه والإرشاد ووجوب إشراكهن كأمهات في جزء من هذه البرامج، وذلك لكي يتمكن من مساعدة أبنائهن وبناتهن في هذه المرحلة الهامة من حياتهم. كما يمكن تقسيم محددات توجيه الأولياء لأبنائهم إلى عاملين أساسيين هما:

1.2.6. المستوى الثقافي للأباء:

للأسرة - والتي نقصد بها سواء الأم والأب كلاهما، أو أحد منهما- الدور الكبير والفعال في توجيه الأبناء نحو التخصصات التي يميلون إليها، وذلك بمساعدتهم في عملية الاختيار بإمدادهم بكل ما يمكن أن يفيدهم في حيلتهم الدراسية ثم حياتهم المهنية العملية. إلا أننا نجد في بعض الأحيان أن الأسرة تعمل جاهدة على إرغام ابنها أو ابنتها على التخصص في ميدان معين، غير مراعين في ذلك استعدادات وخصوصيات الأبناء الفكرية والعقلية الشخصية، يكون الغرض منها السيطرة على ذهنية الابن والعمل على إرغامه للدراسة في فرع معين. إلا أن الدراسات أثبتت فشل الطلبة من هذا النوع في حياتهم الدراسية لأن الآباء يريدون تحقيق ذواتهم عن طرق أبنائهم وعلى حساب مصير أبنائهم، الشيء الذي يمكن تفسيره بأن الآباء قد حرّموا من هذا الفضل فيلجئون لتحقيقه من خلال أبنائهم. كما يمكن تفسيره كذلك، بأن الآباء يشعرون بمركب نقص بين أوساط المجتمع، فيعملون على فرض سيطرتهم على أبنائهم لا لشيء سوى التباهي بمنزلة أبنائهم والمكانة الاجتماعية والاقتصادية التي سوف يتمتعون بها في المستقبل، وهذا خطأ كبير وفادح.

2.2.6. المستوى المادي للأولياء ومكانتهم الاجتماعية:

يلعب المستوى المادي والمكانة الاجتماعية لأولياء الطلبة دوراً كبيراً في توجيهه أبنائهم نحو التخصصات التي يرغبون فيها دون عناء أو مشقة، ذلك حتى ولو لم تسمح لهم بذلك النتائج المحصل عليها في البكالوريا، إضافة، وفي بعض الأحيان حتى ولو لم تتوفر شروط التسجيل في فرع من الفروع. المهم من كل هذا هو ما على الطالب إلا إبداء رغبته فقط. " تتمكّن غالباً الفئات والطبقات الميسورة من توفير الظروف الملائمة للنجاح بامتياز (ظروف عيش متوازنة - توفير الظروف المادية - دروس خصوصية - المراجع (كتب أنترنات..)). ولم لا إمكانية التدارك عن طريق الولاءات، و الرشاوى...

الذين يحصلون على التوجيه الذي يريدون، حتى وإن كانت معدلاتهم لا تسمح لهم بذلك وعلى حساب الأجر" [90].

3.2.6. تأثير توجيه زملاء والرفاق:

في غياب وسائل الإعلام أو نقصها على الساحة المعرفية، يلجأ الكثير من الطلبة الجدد إلى الاسترشاد بزملاء كانوا قد سبقوهم إلا الحياة الطلابية، والذين لهم من التجربة والخبرة ما يستطيعون به في بعض الأحيان التأثير الكبير في توجيه تصورات الطلبة نحو تخصصاتهم. فهناك من المقبلين على الجامعة لأول مرة يقفون عاجزين أمام ما سوف يختارونه من فروع واختصاصات، لأنهم يفتقرون للكثير من المعلومات الكافية حول رغباتهم وميولاتهم وطموحاتهم، فنجدهم- خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الفقيرة أين نلاحظ والدي الطالب أو عائلته تفتقر لأدنى مستوى علمي يذكر- يكونون أكثر تأثراً بالزملاء منه بوسائل الإعلام.

4.2.6. رغبة الطالب وطموحه:

من النقاط المهمة وهي نظرة الإكبار والاحترام في المجتمع لبعض التخصصات مما يجعل الطالب الحاصل على البكالوريا ينساق إلى أحد هذه التخصصات وإن لم تتوفر عنده الرغبة الصادقة فيه، بل أحياناً يكرهه أيضاً التنافس الشديد على مقاعد الجامعة والذي يجعل الطالب يقبل بالمقعد الدراسي مهما كان التخصص وتجاهل الآباء لهموم أبنائهم وضعف الحوار بينهم ونظرة الآباء إلى الأبناء على أنهم ما زالوا غير مؤهلين للمشاركة في اتخاذ القرار.

إن الانسياق للرغبة يؤثر في الكثير من الأحيان على تحصيل الطالب، حيث يواجه بعض الصعوبات في فهم بعض المقاييس التي قد يفهمها الطالب وتكون صعوبة النجاح فيها لعدم توفر الإمكانيات المعرفية الشخصية للطالب. في هذه الحالة يلجأ الطالب إلى إعادة الاختيار أو الانقطاع عن الدراسة، أو تكرار السنوات وهذا كله ليس من مصلحة الطالب خاصة من الناحية الزمنية. بالإضافة إلى ما ذكر، هناك عوامل أخرى تؤثر وبقوة في اختيار التخصص نوجزها فيما يلي:

- قدرات واستعدادات واهتمامات وميول الطلبة.
- وسائل الإعلام.
- الأصدقاء والزملاء.
- نظرة الطالب لمهنة المستقبل.
- تقدير الطالب لنفسه.
- التقضيات المهنية.
- الأسرة.

• المعلومات المتوافرة والوعي التربوي لدى الطالب

3.6. صعوبة اتخاذ القرار:

كثيراً ما يختار الطالب المقبل أول مرة على الجامعة أي الفروع سيختاره ليزاول فيه دراسته، والتي من خلالها يضع الخطوط العريضة لمهنته المستقبلية التي يعلق عليها آمالاً كثيرة، هذه المهنة التي تتحدّد معالمها وفق ما سيختاره الطالب .

لقد اجتمعت عوامل عديدة جعلت فرصة اختيار الطالب المقبل على الجامعة للتخصص الذي سيقضي فيه بقية عمره محدودة جداً. ومن هذه العوامل أولوية الأمان الوظيفي والبحث عن تخصص مطلوب في سوق العمل، كذلك نظرة المجتمع الدونية لبعض التخصصات مما يجعل الطالب الراغب في واحدة من هذه التخصصات يحجم عنه خوفاً من نقد المجتمع، وبالتالي يختار تخصصاً مقبولاً عند المجتمع وإن لم يكن له فيه رغبة.

يشكل هذا الاختيار منعرجاً حاسماً في حياة الطالب الجديد، فإمّا أن يكون هذا الاختيار مبنياً على قواعد وأسس سليمة مرتكزة في ذلك على الدوافع والميول الشخصية، العائلية الأسرية، وحتى المحيطية من أصدقاء وجماعات مختلفة ينتمي إليها الطالب، وبالتالي يكون الاختيار صائباً مما ينجر عنه السهولة والبساطة في مزاولة الدراسة بدون عوائق. وإمّا أن يستند الطالب في اختياره إلى عوامل ترجع إلى تلبية مطامح الأسرة فيكون بعيداً عن رغباته وقدراته، أو يجبر في بعض الأحيان أن يتبع آراء والديه، وبالتالي يجد نفسه عند الدراسة يحس بأنه قد أساء الاختيار، ممّا يؤدي به إلى إعادة السنة أو الرسوب أو الانقطاع عن الدراسة مباشرة، ذلك، أو اللجوء إلى التحويل من فرع إلى آخر، مؤدياً به إلى النفور والكراهية لهذا التخصص.

لقد اجتمعت عوامل عديدة جعلت فرصة اختيار الطالب المقبل على الجامعة للتخصص الذي سيختاره. ومن هذه العوامل أولوية الأمان الوظيفي والبحث عن تخصص مطلوب في سوق العمل، كذلك نظرة المجتمع الدونية لبعض التخصصات، مما يجعل الطالب الراغب في واحدة من هذه التخصصات يحجم عنه خوفاً من نقد المجتمع، وبالتالي يختار تخصصاً مقبولاً عند المجتمع وإن لم يكن له فيه رغبة. فما أن ينتهي الطالب من آخر امتحان من امتحانات الثانوية، واجتياز البكالوريا بنجاح حتى يجد نفسه في مواجهة صراع، بل عدة صراعات داخلية شديدة، فرغم كونه في مرحلة يتوقع منه فيها أن يكون شاباً ناضجاً قادراً على اختيار مصيره وتحديد أهدافه المستقبلية، إلا أننا نجد غالبية الشباب في مثل هذه المرحلة الحرجة من حياتهم يقفون عاجزين عن اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بالأهداف والطموح الحياتية.

من هنا نستطيع القول بأن اختيار التخصص من الأمور الصعبة جداً، والتي يواجهها الطلبة أثناء التحاقهم بالجامعة. وعليه فعلى الأولياء منح أبنائهم الطلبة فرصة الاختيار لتخصصاتهم بعيداً عن أي نوع من الضغوط الأسرية، فتدخل هذه الأخيرة مطلوب، ولكن بالنصح والإرشاد، وليس بالإجبار. هذا من جانب تدخل الأسرة، أما التربويون فيقولون بأن إجبار الطلبة على اختيار تخصصات لا تناسبهم يقودهم إلى الفشل.

وأما علماء النفس فيرون بأن الطالب الذي يختار تخصصه بمفرده يتحمل أعباء التعليم ويكابر على النجاح. أما التوجيه من وجهة الاقتصادية فيعتبر اختيار التخصص حسب رغبة الطالب له تأثير واضح في زيادة الإنتاج.

4.6. خطوات الاختيار السليم:

إن الانسياق وراء الرغبة، تدخل الأولياء وجماعة الأصدقاء من العوامل المؤثرة جداً في اختيار التخصص، لذا على الطالب أن لا يركز على جانب واحد من هذه الجوانب وإنما عليه أن يجمع بينها لكي يخرج بنتيجة إيجابية هي حسن الاختيار. أما الانحياز إلى عنصر واحد فإنه سيؤثر سلباً على عملية الاختيار، فعلى الطالب :

- طرح تساؤلات على نفسه فيما يتعلق بقدراته وميوله واستعداداته مع وضع ترتيب هرمي لاهتماماته وميوله واستعداداته حسب أولوياتها و النتائج المحصل عليها.

- البحث على المعلومات وكل ما يتعلق باختيار التخصصات وكذلك شروط الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وفرص العمل ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مؤسسات التعليم العالي وخبرات الأشخاص الذين درسوا هذا التخصص أو الأشخاص الذين يقومون بتدريسها والبيانات والمعلومات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم من خلال المحاضرات والندوات ذات الصلة أو من خلال وسائل الإعلام مع قيام الطالب بتنظيم هذه المعلومات بشكل يساعده في اتخاذ القرار.

- دراسة هذه المعلومات المتوفرة لديه دراسة معمقة والنظر فيما إذا كانت تتماشى و قدراته وميوله واستعداداته مع مراعاة بان يكون الاختيار متميزاً بالمرونة وإمكانية التكيف معه ومراعياً متطلبات المجتمع وظروفه الأسرية ، وما يوفره له هذا الاختيار من فرص مهنية بعد إتمام الدراسة.

إن اختيار التخصص يرتكز بالدرجة الأولى على قدرات الطالب العلمية وطموحاته ورغباته لتأتي بعد ذلك طموحات الأسرة وأمانهم وآراء محيطه الثقافي والاجتماعي، غير أن الطالب مجبر على شيء واحد هو مدى قدرته على التوفيق بين كل هذه الأسباب.

إن افتقار بعض الأسر لروح المناقشة بينها وبين أبنائها وفي بعض الأحيان لما يكون الأبوين أميان فلا ننتظر منهما التوجيه السليم لأبنائهم لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه ممّا يذهب بالطالب إلى الاستعانة بالعوامل الخارجية الأخرى في اختياره للتخصص الذي يرغب فيه بناءً على المعطيات المتوفرة لديه ومدى قدرته

على تحليلها للوصول إلى اختيار موضوعي وليس ذاتي يكون سليماً وصائباً، وهنا يأتي دور التوجيه الجامعي.

يتجه أغلبية الطلبة الجدد للاستعانة بما توفره لهم وسائل الإعلام باختلاف صورها. غير إن هذا التوجيه في كافة البلدان العربية والتي منها الجزائر مازال ناقصاً جداً ولا يؤدي دوره الإرشادي كما ينبغي، فهذا العجز أدى بالقائمين على التوجيه والإرشاد للاعتماد على الحاسب الآلي في توجيه رغبات الطلبة، إنه خطأ فادح ولكن هذا يعود إلى قلة الإمكانيات البشرية والهياكل المادية من اكتظاظ في المدرجات، قلة الأساتذة المختصين، التي تقف عاجزة أمام العدد الهائل المتزايد من الطلبة الجدد، مما يؤدي بالمشرفين على القطاع إلى تسجيل الطلبة الجدد في فروع لا يرغبون فيها وينتج عن ذلك انقطاع عن الدراسة أو الرسوب والإكثار من تكرار السنة بالنسبة لبعض الطلبة عندما يكتشفون حقيقة التخصص الذين وُجِّهوا إليه.

إنّ الاختيار الأفضل يرجع أساساً إلى الثقة الكبيرة بالنفس لأن الطالب يكون فيها قد سطر الأهداف الشخصية والاجتماعية لحياته وفهم ما له وما عليه بالتعاون مع المشرفين في توجيهاتهم له إلى ما وفرته له من مناصب شغل لما بعد إتمام دراسته. يقول الدكتور النصار في إحدى مقالاته والمتعلقة بكيفية التوجيه: [128] « إن القدرة على اتخاذ القرار الصحيح - بشكل عام - مهارة حياتية مهمة، تتطلب أمرين مهمين جداً، يجب على الأسرة والمدرسة تدميتهما لدى أبنائنا وبناتنا، وهما: الثقة في النفس، وتحمل المسؤولية. فالثقة في النفس تمنح الإنسان القوة التي تدفعه لخوض غمار الحياة، وتحمل المسؤولية تمنحه الحكمة، وتوخي الحذر، والنظر في عواقب الأمور قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار ذي بال. وفي مثل هذه الأوقات، التي يكون أبنائنا وبناتنا فيها في مفترق الطرق، يحتاجون منا - أباء أو تربويين - إلى الوقفة الصادقة والحكيمة، وليس إلى العواطف والانفعالات.

خاتمة الفصل:

هذا الفصل أوحى لنا بالكثير من الأمور العالقة بعملية التوجيه الجامعي في الجامعة الجزائرية. فعلى غرار الخطاب الرسمي يبدو أن هذه العملية قد ساعدت الطلبة في اجتياز العديد من العقبات التي تعترضهم في حياتهم الدراسية، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك، بحيث نجد التوجيه يكاد يكون منعدماً، ولا نلمسه إلا في الأيام الأولى من التسجيلات الجامعية، ولكن أي توجيه !

إنه توجيه تقني بحت، لا يدوم أكثر من أسبوع، حيث يسهر على تنشيطه أساتذة وموظفون من الإدارة الجامعية، أين يكون الغرض منه سوى الجانب المادي. لذا نرى العديد من القائمين عليه يتضاربون على من يفوز بتعيينه لأداء هذه المهمة التي يكون من ورائها سوى تقاضي بعض السويغات الإضافية

. Prime d'inscriptions

إن التوجيه لا ينحصر في التسجيلات الجامعية، تم يتوقف وكأنه لا وجود له على الإطلاق، بينما حقيقة الأمر تقول بأن عملية التوجيه والإرشاد الطلابي تكون بصفة مستمرة ودائمة، وتذهب إلى أبعد من الدخول الجامعي فقط. فهو في بلادنا يعتبر عملية آنية وموسمية، ولا يهتم بشؤون الطلبة الأخرى ودراسة مشكلاتهم المادية، والمعنوية، والنفسية، والمهنية التي تعترض حياتهم الدراسة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك لتوفير المناخ الجامعي الملائم للطلاب لتلقي العملية التكوينية في أحسن الظروف، وبالتالي يكون التحصيل إيجابيا ومثمرا ونوعيا في نفس الوقت.

على الرغم من أن التوجيه الجامعي بعدة تطورات، كما أن إدخال جهاز الحاسب هي آخر مراحلها، لتسهيل عملية اختيار الطلبة لتخصصاتهم الجامعية مع تحديد أماكن تواجدها، وشروط التسجيل بها. إلا أن هذه العملية تعتبر جد عقيمة، فهل من المعقول توجيه ومعرفة رغبة الطالب عن طريق الحاسب الآلي؟ وعليه نستطيع القول بأنه في غياب التكنولوجيا الحديثة في السنوات الماضية، إلا أن رغبة الطالب وميوله كانت جد محترمة، حيث يسجل في أي فرع يختاره بشرط توافق شهادة البكالوريا والتخصص المختار فقط. وعليه فقد حدّ هذا النوع الجديد من التوجيه من رغبات الطالب وكبح ميوله. فهل يُعقل تحديد رغبة الطالب واستعداداته الشخصية عن طريق معدل البكالوريا، فمن الممكن أن نجد أبرز المتفوقين والموهوبين في المرحلة الثانوية تحصلوا على البكالوريا بمعدل 20/10. لذ أصبحت آراء الطلبة الجامعين تُجمع على أن التوجيه هو عملية قهرية تعسفية، لا تحترم ميول الطلبة ورغباتهم بل تعمل على كبحها.

كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن هناك عوامل كثيرة ومهمة وحاسمة تتدخل في عملية التوجيه كالأسرة ووضعيتها الاقتصادية والثقافية. إلى جانب تدخل تأثيرات الوسط الجامعي كجماعة الزملاء التي لها من الأثر البالغ في توجيه الطلبة الجدد، أو القدامى في عملية التحويل، وحتى الانقطاع عن الدراسة في بعض الأحيان. وعليه فالطالب يجد نفسه بين توجيه الجامعة، وتوجيه الأسرة والأقارب، وتوجيه يفرضه عليه الزملاء. ومن هنا تبدو أهمية وفائدة التوجيه في صقل عقلية وشخصية الطالب الجزائري شريطة أن تكون العملية بصفة غير متقطعة، نقطة انطلاقها المرحلة المتوسطة والثانوية إلى الجامعة، وذلك ليتسنى للقائمين على التوجيه معرفة متطلبات الطالب الجزائري في كافة مجالاته التي هو بحاجة ماسة إليها.

الفصل السادس

أزمة علم الاجتماع في البلدان النامية

1. علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق:

ما زال يُشار إلى علم الاجتماع في البلدان النامية وفي الأوساط الاجتماعية عموماً على أنه فلسفة ولا جدوى منه، وهي أفكار متداولة حتى بين طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية وطلبة الفروع التقنية أو العلوم الصعبة كما يحلو للبعض تسميتها، إنها سمات تُنسب لعلم الاجتماع على الخصوص ممّا يزيد في الإساءة إلى سمعته ومرتبته العالية. بينما نجد الغرب يعتد على هذا الفرع في كل المجالات وهناك من تخصصات علم الاجتماع التي لم تصلنا بعد.

إن علم الاجتماع اليوم لا يعاني من الصبغة العلمية والتجريبية لأنه قد أثبت وجوده بين العلوم، وإنما يعاني من مشكلة التدريب الميداني خاصة في الجزائر، التي لم نر قط من التدريب الميداني إلا دراسته حبراً على ورق أو يُنتظر من الطلبة في الأشهر القليلة الأخيرة من السنة الرابعة للاصطدام بالميدان لإجراء مقابلة أو توزيع استمارات ممّا يؤدي بهم إلى التأخر في إنجاز مذكرات التخرج. إن هذه النظرة لعلم الاجتماع من كل أطراف المجتمع أنقصت من ميدانيته وموضوعيته وفائدته. يقول جمال

معتوق: «إن الطابع الأساسي للممارسة السوسيوولوجية هو طابع نظري حيث يطغى هذا الجانب على الميداني...كون الممارسة السوسيوولوجية لا تتعدى مجال الجامعة، بل نجد قطيعة بين العالم الخارجي من جهة، والمشتغلين بهذا العلم من جهة ثانية، بحيث فسخ المجال لتطفل التخصصات الأخرى على ما هو خاص بعلماء الاجتماع» [106]ص41.

وهناك دراسات عديدة تطرقت لمشكلة الإعداد الوظيفي أو المهني لطلبة بعض التخصصات خاصة الإجتماعية والإنسانية منها لأنها تواجه مشاكل أكبر وأعوص من العلوم التقنية في ممارستها.ومن مثل هذه الدراسات نوجز ما كتبه: د. إبراهيم شوقي - قسم علم النفس بجامعة القاهرة والإمارات العربية المتحدة تحت عنوان مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة - مشكلات الإعداد المهني [129]« ومن دراسات هذه الفئة دراسة عبد العظيم (1990) بالرياض التي أجريت على عينة تكونت من (268) طالبة بكلية التربية. وكشفت عن عدم رضا الطالبات عن طريقة التقييم، و عن مدة التدريب، وضعف إمكانيات التدريب، وقصر التقييم على السلبيات في أداء المتدربة، والاختلاف في أسلوب العمل بين المشرفات على التدريب. ولا تختلف هذه النتائج كثيراً عما كشفت عنه دراسة أخرى أجراها كل من أديبي و بدر (1990) بالبحرين على عينة مكونة من (120) طالباً وطالبة بكلية التربية، وكشفت عن مشكلات، من أهمها سوء التقييم وضعف المتابعة والإشراف والتوجيه وعدم ملاءمة الأنشطة للأهداف المراد تحقيقها، وعدم الاستفادة من بعض المواد النظرية. هذا إلى جانب مشكلات أخرى تتعلق بالإدارة المدرسية والممارسة الصفية.

وثمة دراسات مصرية هدفت إلى استكشاف أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف التدريب العملي لطلاب وطالبات كليات التربية. وبصفة إجمالية فإن أهم ما كشفت عنه هذه الدراسات قصر فترة التدريب ونقص الإمكانيات بمواقع التدريب، واختلاف آراء المشرفين الأكاديميين والمشرفين الميدانيين، وضعف مستوى التقييم، وعدم اتساق ما يدرسه الطالب نظرياً وما يطبقه في المجال العملي (جرجس، 1976، عبد المنعم وحسن، 1983).

وقام سليم (1998) بدراسة عن مشكلات إعداد الطالبات بشعبة التربية بكلية الدراسات الإنسانية (جامعة الأزهر) مستخدماً عينة مكونة من (135) طالبة بالفرقة الرابعة. ومن أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة عدم وجود أي ساعات مخصصة للدراسة العملية، ومعاناة نظام التربية العملية من بعض المشكلات، ومنها سوء كل من الإشراف والمتابعة، إلى جانب بعد مواقع التدريب.

وفي اليمن أجرى نافع (1987) دراسة لخصر مشكلات التدريب العملي لدى عينة مكونة من (254) طالباً وطالبة بجامعة صنعاء. وقد كشفت عن نفس المشكلات التي أظهرتها الدراسات المصرية، كعدم دقة التقييم وضعف الإمكانيات، وسوء الإشراف، ومعاناة الطالبات بدرجة أكبر من الطلاب من هذه المشكلات.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت مشكلات التدريب العملي في تخصص دراسي معين، نجد دراسة الجبر (1984) التي أجريت لدراسة المشكلات التي تواجه طلاب قسم المواد الاجتماعية في التربية العملية بجامعة الملك سعود، ودراسة "حسن" (1988) عن المشكلات التي تواجه طلبة الشعبة المهنية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة "الإمام" (1998) عن مشكلات التدريب الميداني في مجال الخدمة الاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة. ونلاحظ من هذه الدراسات استخدامها للاستبيان كأداة لجمع البيانات. وقد كشفت في مجملها عن مشكلات، من بينها نقص إمكانيات التدريب، وعدم التخطيط للبرامج التدريبية، وسوء الإشراف والمتابعة، وعدم موضوعية التقييم، وتركيز المشرفين على الجوانب الأكاديمية، وعدم تعاون جهات التدريب، وقصر مدة للتدريب «

ومما سبق يمكن القول بأن التدريب الميداني للطالب أياً كان تخصصه الدراسي بمثابة تربية عملية تهدف إلى تهيئته و تنشئته أو تطبيعه على مهام الوظيفة التي سيمارسها.

أما على المستوى التطبيقي والميداني، نجد أن علم الاجتماع وعلى الرغم من الإصلاحات التي طرأت عليه بعد المرحلة الاستعمارية، وتلك التي مسته لفترات طويلة من تعريب وغيرها، نلاحظ بأن هذا التخصص مازال لم يعط الثمار المرجوة منه على الساحة التجريبية الميدانية، حتى ولو أننا نرى الآلاف من مذكرات الليسانس، والماجستير، وحتى رسالات الدكتوراه، والتي تعتبر في مجملها دراسات سوسيولوجية ميدانية تخص ظاهرة أو مشكلة اجتماعية ما. إلا أن مثل هذه الدراسات مازالت حبيسة أراج ورفوف المكتبات، أي لم تتجاوز جدران الجامعة كما يُقال، رغم أن الهدف من هذه المذكرات والرسالات هو تطبيق الحلول التي توصلت إليها على أرضية الواقع، وذلك لتقادي تكرار مثل هذه الظواهر أو تفاقمها.

إن كل هذا يرجع أساساً إلى عجز الجامعة الجزائرية في ميدان علم الاجتماع على مسايرة العصر بكل ما تتطلبه من جهود وتطورات في المناهج والطرائق، حيث بقيت تدور في حلقة مفرغة هي التعليم من أجل التعليم، أي إنتاج وإعادة نفس الإنتاج، وليس تدريس علم الاجتماع من أجل المجتمع.

حقيقةً أننا نجد المتخرجين من علم الاجتماع على اختلاف تخصصاتهم في شتى ميادين العمل، ولكن هل هم يستعملون أو يطبقون ما تحصلوا عليه من معارف سوسيولوجية؟ وهل استفادوا من دراساتهم؟ وهل هناك علاقة بين الدراسة والوظيفة التي أسندت لهؤلاء المتخرجين؟ وأخيراً، هل استفاد المجتمع من هؤلاء، أو بالأحرى ما هي التطورات التي طرأت على المجتمع بانضمام هؤلاء المتخرجين إلى سوق العمل الجزائرية، وهل تجلت ثمار مجهودات الطلبة والباحثين في حقل الاجتماع من تزايد وتطور وتقدم المجتمع، وهل دراساتهم وجدت من يهتم بها للتقليص من حدة مشاكل المجتمع، وإلا فلماذا علم الاجتماع؟

" فإذا كان علم الاجتماع علما حقا، فإنه ليس العلم الذي يقتصر على قاعات المحاضرات، أو أنه العلم الذي يلقت للطلاب. فهذا العلم لا ينبغي أت يبقى في منعزلا في برج عاجي عن السياسة الاجتماعية" [7]ص139. فإلى متى تبقى هذه الهوة مفتوحة أو ما يسمى بالانفصالية بين النظر والتطبيق؟.

2. علم الاجتماع، السلطة، وأسباب التخلف:

إن اتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية له دوره السلبي في عدم احترام العقل الإنساني، نظرا لتوجيه هذا الأخير وفق نظرة رسمية واحدة. الشيء الذي ساهم بشكل واسع في شلل الفكر العربي والعقل العربي في عملية الخلق والإبداع. وهذا يعود أساسا ليس إلى ضعف التفكير وسعة الخيال، و إنما إلى أبعد من ذلك ألا وهو الحد من حريات العقل العربي وإخضاعه وتوجيهه وفق نمط أو نظام سياسي واحد. و إذا ما خرج هذا الإنسان عن هذا التوجيه فهو يعتبر خارجا عن القانون. يقول صاحب الربيعي: " وعليه يتوجب على السياسي، أن يعيد النظر بمسلماته ورؤية الساذجة المستند إلى قدرته على الفهم الكامل للشأن الاجتماعي من خلال مسلمات وقولب فكرية جاهزة أثبت النهج التجريبي بطلانها على صعيد العالم. إضافة إلى أنها غير صالحة بالأساس لمجتمعاتنا من حيث النشأة والإرث الحضاري والقيم الدينية والتقاليد السائدة، وما الكوارث السياسية التي تعرضت لها مجتمعاتنا إلا نتيجة للفهم الخاطئ وعدم الدراية الكافية بشؤون المجتمع" [66].

كما أن للإمكانيات المادية دوراً فعالاً وهاماً في بلورة الفكر العربي، وحافزا نحو الخلق والإبداع، فإذا ما أرادت جهة من الجهات أو نظام من الأنظمة تكسير عقل أنساني وإخماد نار تفجير معلوماته وأفكاره فإن لها من الوسائل ما تعرقل به ذلك وتقف حجرة عثرة أمام كل ابتكار كحجة عدم توفر الإمكانيات لمشروع من المشاريع العلمية مثلاً .

لقد كان لهذه العراقيل دور حاسم في تفكير جل الأدمغة الخلاقة في الوطن العربي إلى هجرة بلدهم الأم ليحققوا أحلاما لم يكن بمقدورهم تجسيدها وتليبيتها على أرض وطنهم ، وكلهم أسفا على ذلك لما يلقونه من ترحاب في بلدان أجنبية حيث تستفيد هذه الأخيرة من إبداعا تهم واختراعاتهم العلمية في كافة المجالات . إن هذا يبدو جليا من خلال وسائل الإعلام المختلفة ولكن لم تجد هذه الأدمغة أذانا صاغية لمطالبهم رغم أنها تبدي أملا كبيرا في تحقيق مشروعاتها على أرض وطنها.

فظاهرة الهجرة التي أصبحت عامة وواضحة في سائر البلدان المتخلفة ظاهرة أثرت ولا تزال تؤثر في البناء الاجتماعي والاقتصادي والإضعاف من مستوى الأداء والخدمات . فعلى هذه الدول ما إن أرادت تطورها بكل جدية فما عليها إلا أن توقف مثل هذا النوع من الهجرة باستغلالها لهذه الطاقات الفنية والخبرات المحلية استغلالا علميا موضوعيا وعقلانيا، بدلًا من بذل الجهود والأموال المضاعفة لاستيرادها واسترجاعها أو الاعتماد على الخبرات الأجنبية .

وفي نفس السياق يقول الدكتور خير الله عصار الذي يقول: « أما البيروقراطية والنخب السياسية والعسكرية ففتحاشاه وتحاصره- أي علم الاجتماع - حتى لا يكشف طبيعة مشاريعها التسلطية والاستبدادية، واحتكارها السلطة من خلال المناورة في استخدام خطاب أيديولوجي مقنع بالعقلانية والعلمية» [142] ص71.

باختصار، فإن المشكلة ليست بين علم الاجتماع والسياسة، ولكن بين رجالات العلمين بتعبير آخر بين السلطة والسوسيولوجي، لأن مصلحة السياسي تتعارض مع الحل السليم للمشكلات الاجتماعية، أي الحلول التي يطرحها السوسيولوجي حينما تكون في صالح المجتمع، هي في أغلب الأحيان تتعارض مع مصلحة السياسيين الموجودين في السلطة. يقول مقتدر خان: " إن أهم عمل يمكن أن يقوم به علماء الاجتماع هو تزويد قادة المسلمين، والرأي العام اليقظ بفهم عملي تجريبي لظروفنا الراهنة. وبدون تحليل دقيق لوضعنا الآن وما وصلنا إليه، فإنه لن يتسنى وضع سياسات لتصحيح أوضاعنا. إن علماء الاجتماع يقدمون التحليل المتعمق اللازم لعملية صنع القرار " [55] ويقول الدكتور عبد الرحيم العطري:

« علينا أن نعي أولاً أن السوسيولوجيا كانت ولا زالت معرفة تمتهن الشغب والشقاء، وترتكز دائماً إلى النقد والمساءلة، وهذا الرهان السوسيولوجي يجعلها كمعرفة وكسؤال ثقافي متهممة "بالتطاول على الاختصاصات" وبالخروج على قواعد "اللعبة"، ولهذا يلاحظ دائماً حتى في تخطيط السياسات التنموية أن هناك أهمية خاصة للموقف السياسي على الموقف السوسيولوجي، إذ نادراً ما يتم الإنصات للرأي السوسيولوجي» [101]

ودائماً في إطار علاقة السلطة بالسوسيولوجيا وموقفها من هذا العلم، تقول كلودين شولي

: **Claudine Chaulet**

« Nous avons pas les recettes que les décideurs nous demandent, nos connaissances ne les intéressent pas que dans la mesure ou elles peuvent renforcer leur autorité, mais nos connaissances ont leurs place dans le changement de la société » [108] p222.

أما الأستاذة أمينة مساعد فتقول بهذا الشأن ما يلي:

«La sociologie ne peut développer ses connaissances à l'intérieur d'un cadre institutionnel partir du moment ou le sociologue travaille pour une demande sociale, cela sous entend qu'il répond aux préoccupations de l'état» [69] p213.

3. البحوث الاجتماعية وركود التنمية:

إن ما يقع على عاتق الجامعة إدارة وأساتذة، أكبر مما يقع على عاتق الطلبة والأطراف الأخرى المُشكّلة للعملية البيداغوجية. فالكل يقول بنقص الإمكانيات ونقص الحوافز المادية والمعنوية لهؤلاء ليقوموا بواجباتهم على أحسن وجه، ولكن محافظة على الأمانة العلمية، يتوجب على القائمين على الجامعة بالترفع عن هذا النقص من حين لآخر رفعة للعلم الذي بواسطته تقدمت أمم وتأخرت أخرى. ولكي يكون دور الجامعة فعالاً لا بد من قيامها بما يلي:

- إكساب الطلبة مهارات التفكير العليا في التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، بما في ذلك تزويدهم بمهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في كل ميادين التخصص، مع استخدام اللغات العالمية الحديثة.

- تنمية وعي الطلبة بالمتغيرات الوطنية والإنسانية بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية، وذلك بتنميتهم بالمنهجية العلمية في التفكير .

وفي ميدان علم الاجتماع على الخصوص لا بد على الجامعة من:

- اكتساب الخريج التفكير المنهجي في مواجهة المشكلات وأساليب حلها.

- اكتساب خريجي الجامعة مهارات إجراء البحوث العلمية بأشكالها المختلفة.

- اكتساب مهارة تحليل البحوث ونقدها واستخلاص النتائج منها.

- توظيف مهارات البحث العلمي في حل المشكلات المطروحة في الميادين المختلفة للتخصصات.

- تمكين الطلبة من إنتاج رسائل وأطروحات أو بحوث علمية ذات معارف مستجدة. وأخيراً

عليها أن تعمل على:

- تعميق الصلة مع مؤسسات المجتمع العامة والخاصة لمساعدتها في التطوير والتنمية

- المشاركة في معالجة المشكلات والقضايا الوطنية الآجلة والعاجلة والطارئة.

- تقديم نماذج للحلول العلمية لبعض مشكلات المجتمع المحلي.

- تقديم النماذج العلمية المستجدة للمؤسسات ذات الصلة.

- بناء صلات وظيفية متبادلة مع مؤسسات المجتمع .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عن واقع البحث العلمي في الجامعات العربية ما يلي:

« ما تزال الجامعات في معظم الدول العربية مؤسسات حديثة المنشأ. ومع أنها حققت خلال هذه

الفترة نقلة علمية متقدمة في التعليم. لكنها لم تصل إلى إحداث الأثر المطلوب في أهداف التعليم العالي

الأخرى وبخاصة في مجال البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد حققت الجامعات العربية

الكم المطلوب للمجتمع العربي من الأخصائيين والمختصين، لكنها لم تستطع أن تحقق النوع، وان برز

على الساحة أحيانا بعض الإنجازات النوعية في هذا المجال، لكنها لم تخرج عن كونها استكمالاً لمراحل

التعليم التي سبقتها من حيث المخرجات والأهداف التي حققتها. ولم تتمكن الجامعات العربية من تحقيق المطلوب في مجال البحث العلمي وإقامة مراكز بحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية متخصصة» [48].

ويرجع نفس الدكتور أسباب ذلك إلى ما يلي: «أسباب عامة: تتعلق بسياسة الجامعات العربية وتوجهاتها. فحداثة الجامعات في الوطن العربي استدعت التركيز على التدريس وعدم إعطاء الاهتمام المطلوب للبحث العلمي ويضاف إلى ذلك عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة، إذ تتجه الجامعات ومؤسسات التعليم العربي في غالبية أبحاثها نحو البحث في المفاهيم النظرية البحتة. كما تتركز معظم البحوث فيها لخدمة الباحث فتأتي استكمالاً لنيل شهادة جديدة أو لأغراض الترقيات الأكاديمية والوظيفة. عدم توفر مستلزمات البحث العلمي في أغلب الجامعات العربية مراكز المعلومات والعناصر البشرية، وخدمات الحاسب. يرافق ذلك نقص في الأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية لعدم وجود برنامج مدروس لأولويات البحوث ومجالاتها، وعدم توفر نواظم واتفاقيات للاتصال بين مراكز البحث العربية، وصعوبة تسويق الأبحاث، وثقل العبء التدريسي المتوجب على عضو هيئة التدريس وعدم وجود خطة للتنسيق بين البحوث والباحثين. يضاف إلى ذلك عدم وجود الاهتمام الكافي بحضور العلماء والباحثين للمؤتمرات العلمية، وعدم توفر المناخ العلمي المناسب داخل الجامعات ذاتها. إضافة إلى ضعف التعاون البحثي مع الجامعات الأجنبية وبخاصة الأوروبية منها. مما يؤدي إلى إعاقة الانتقال الفكري والمعرفي بين أوروبا والوطن العربي وبين الجامعات العربية والجامعات الأوروبية.»

«أسباب خاصة: تتعلق بمنهج البحث العلمي والعاملين فيه. ويأتي في مقدمتها قلة عدد الباحثين وضعف إنتاجيتهم، وعدم توفر الظروف الملائمة للعلماء والباحثين. وهو ما أدى إلى نشوء ظروف لا تساعد ولا تشجع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية على البحث العلمي، منها نقص المراجع العلمية العربية والأجنبية وضالة المبالغ المخصصة للبحث العلمي في موازنات التعليم العالي في أغلب الجامعات العربية قياساً على ما تخصصه الجامعات المماثلة في الدول المتقدمة» [48]

إن الأهمية التي يكتسبها علم الاجتماع في الجزائر عامة والبلدان العربية قاطبة يظهر من خلال قلة الدراسات السوسولوجية، وإن وجدت فإنها تبقى حبيسة رفوف المكتبات، ولا تتعدى ذلك أبداً، والتي تحمل في طياتها الحلول ونتائج وتوصيات في مختلف المواضيع والميادين. إنه على الأقل تستفيد منها المؤسسة التي أجريت فيها دراسات التخرج للطلبة لتصفحها، والنظر في نقائصها لتقادي الوقوع في مآزق مماثلة ومتكررة بصفة دائمة. فهي دراسات تبقى تستعمل كمراجع نظرية فقط، غير أنه يتبين العكس من ذلك بمعنى آخر لماذا لا تُحول نتائج هذه الدراسات إلى قرارات من طرف أصحاب القرار أو على الأقل أن هؤلاء يصرون وبإلحاح دائم ومستمر على مثل هذه الدراسات من الباحثين السوسولوجيين ومن طلبة ما بعد التدرج ولم لا حتى مذكرات نهاية التخرج لنيل الليسانس لأنها تساعدهم لا محالة في

سن قوانينهم وقراراتهم والتي حتماً ودون شك صائبة إلى حد بعيد لأنها بحوث مست شريحة أو فئة اجتماعية كانت ممثلة تمثيلاً علمياً ومدروساً.

إن الأخذ من الغرب شيء لا يكفي وحده ولا يؤدي إلى نتائج إيجابية، وهنا يقول العربي ولد خليفة: "بحيث يكون النقل والاقتراس والافتداء روافد لا تطغى على هوية الأمة، بل تثري ثراءها العلمي والإنساني وتحتها على الإسهام في الحضارة الإنسانية بالفكر والآلة معا" [73] ص 183.

فإذا تغلبت الأمة على مثل هذه العوائق والتي هي سهلة كثيراً إذا ما وجدت إطاراً تقوم بالتنسيق مع علماء الاجتماع في البلد نفسه ولا تعتمد على خبرات غيرها وذلك بإعطاء الأهمية القصوى لعلم الاجتماع لأنه تاج العلوم عند الدول المتقدمة وبهذا يكون للبحث السوسولوجي قيمته ودوره الفعال في التنمية الشاملة دون استثناء، ولا بد من تضيق الفراغ الموجود والعائق بين علماء الاجتماع الباحثين ومتخذي القرار في البلد، شيء يدفع حتماً بالكثير من الممارسين لعلم الاجتماع إلى السعي والجد والكد أكثر فأكثر في هذا المجال لأن أصداءهم قد وجدت أذاناً صاغية تؤمن بالعمل والبحث العلمي في شتى أقطابه وليس التركيز على العلوم الصعبة والتكنولوجية كما تدعى.

وفي رسالة دكتوراه حول معوقات البحث الاجتماعي للطالب "سليمان بن عبد الرحمن العنقري" يتساءل حول الموضوع فيقول في فرضياته:

1- «إلى أي مدى تتمتع نتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية والتربوية بصيغ إجرائية قابلة للتطبيق في المجال التنموي؟»

2- ما مدى استفادة القائمين على التنمية من نتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية والتربوية؟.

3- ما أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية والتربوية وتطبيقها في المجال التنموي؟

4- كيف يمكن التغلب على المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث

الاجتماعية والتربوية في المجال التنموي؟» [131].

وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ- أن معظم التوصيات التي تصدر عن بحوث الماجستير والدكتوراه في المجالات الاجتماعية والتربوية صالحة إجرائياً للتطبيق مما يزيد فرصة تطبيقها والاستفادة منها في الواقع العملي.

ب- قلة الاستفادة من بحوث الماجستير والدكتوراه التي أجريت في الجامعات في واقع العمل، وأن أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا يعلمون جيداً أنه لا يستفاد من الأبحاث التي يقومون بها في الواقع العملي.

ج- أن هناك العديد من المعوقات التي تقف دون الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث، حيث يرجع ذلك إلى طبيعة البحث الاجتماعي التربوي نفسه وكذلك إلى الباحثين أنفسهم. كما اقترح الباحث ما يلي:

1- إنشاء إدارة للبحوث التربوية والاجتماعية في الوزارة الوصية بالتنسيق مع مراكز البحث والجامعات.

2- الاطلاع على نتائج البحوث بالجامعة وجمعها وتبويبها وتحليلها للاستفادة منها في اتخاذ القرار.

3- تنسيق اجتماعات بين مسؤولي أجهزة البحث ومسؤولي اتخاذ القرار على مستوى المنطقة والمحافظات، ثم ترفع إلى أعلى مستوى أي المستوى الوطني مع مسؤولي اتخاذ القرار.

4- متابعة البحوث والتجارب الجديدة في التطبيق الميداني .

5- تنظيم وتحديد موضوعات للبحوث وأولوياتها.

يُشكل عقد مثل هذه التجارب في بلادنا بعقد اجتماعات وتنسيقات بين الكلية والمنطقة الموجودة بها للنظر في مشاكلها وأولوياتها، ثم التنسيق مع كليات في مناطق أخرى تقوم بنفس البحث لدراسة المشكلة على المستوى الوطني قبل اتخاذ أي قرار بشأنها من طرف مسؤولي القرار على مستوى السلطة لكي تُعطي البحوث الاجتماعية ثمارها ولا تبقى إلا برغبات المكتبات للاستفادة منه في بحوث نظرية الغاية منها الحصول على الشهادات والدرجات العليا منه لغرض الترقية المهنية لا أكثر ولا أقل.

هذا هو الدور الجوهرى للجامعة بصفة عامة وفي ميدان علم الاجتماع بصفة خاصة، إذا ما أراد مجتمع من المجتمعات النامية الخروج من قوقعته، ومن والاتكال على ما ينتجه له الغرب بمقاييس لا تتماشى وقيمه وتقاليده وتراثه. وبناءً على ما سبق، يتساءل الدكتور محمد السويدي الذي يقول:

« وقبل أن أقدم ملاحظاتي عن دور علم الاجتماع في الوطن العربي، رأيت أن أتساءل عن التنمية. هل التنمية مشكلة في حد ذاتها؟ أم أن علم الاجتماع يواجه فقط المشكلات الناتجة عن التنمية؟... إن علم الاجتماع بغض النظر عن أهدافه العليا الدائمة والبعيدة المدى، يستجيب بالضرورة لظروف العصر، ويترجم في أبحاثه تحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد، بحيث يتجلى دوره ودور علمائه وباحثيه في تفهم مشاكل المجتمع لمواجهتها وتشخيصها والتخطيط لعلاجها» [110]ص244.

« ومن المعوقات الأساسية للبحث العلمي الاجتماعي- في البلاد العربية بوجه عام - قصور أجهزة ومعامل البحث العلمي عن أداء دور إيجابي قادر على تطوير البحوث وترشيد العمل الاجتماعي» [110] ص202.

وبشأن عدم التكامل بين أخصائيي علم الاجتماع والمختصين الآخرين تقول ليلي المالح: « من الأسباب التي تؤدي إلى إخفاق علماء الاجتماع في اقتراح السياسات الاجتماعية وتغييرها توجزها ليلي المالح في ما يلي: " علم الاجتماع والاقتصاد قلما تتوافر إمكانية إجراء تجارب تسمح بسبر علاقات السبب والتأثير، فكل الفرعين يعتمد على دراسات ارتباطية. ونادرا ما يتعاون الأخصائيون في فروع المعارف المختلفة... ومن ثم فمن النادر أن يدرس موضوع أو قضية بوصفها وحدة متكاملة» [132]

ويلخص جمال معتوق أسباب عدم استعمال علم الاجتماع كعنصر فعال في عملية التنمية الشاملة في البلدان النامية والعربية والجزائر بوجه خاص في قوله: «لذلك كله أصبحت قضية ربط البحوث الاجتماعية العربية بالمجتمع العربي نفسه من أعسر القضايا وأعوصها، لأنها تمس بجوهر هذه البحوث من جهة، وبجوهر ذاتيتها العربية من جهة أخرى» [143] ص9.

ورغم كل ما قيل وكُتب عن جمود البحوث السوسيولوجية في الجزائر، إلا أن الجدير بالملاحظة ، أن الميزة الأساسية بين البحث السوسيولوجي بين الأمس واليوم هو أن بحوث اليوم تتمتع بحرية كبيرة في تناول المواضيع، والتي كانت بالأمس من الممنوعات ولا يتجرأ أي باحث للخوض فيها، إلا القليل القليل منهم، والذين اعتبروا رجعيين آنذاك. يقول جمال معتوق: «رغم كل هذه السلبيات نجد هناك بعض المكتسبات التي حُققت ولا تزال تتحقق...منها اتساع مجال الدراسات والبحوث، حيث نجد العديد من الدراسات التي مست بعض المواضيع التي كانت بالأمس القريب عبارة عن Tabou ، إلى جانب حرية التعبير وإمكانية معالجة أي قضية في إطار البحث الأكاديمي، و إعداد الدراسات الحرة» [68] ص102.

4. عوائق قيام علم اجتماع عربي موحد:

تعتبر الأعمال السوسيولوجية غير كافية إذا ما قيست بنتائج العلوم المعرفية الأخرى، رغم استقلاليتها وانفصاله عن العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة عن الفلسفة، لكن على الرغم من حداثة السوسيولوجيا لا يمكن الاستهانة بما توصلت إليه في إفادتنا بفهم الواقع البشري قي تشريحا ته السوسيولوجية خاصة في الدول المتقدمة الغربية.

إن المجتمعات العربية بحاجة ماسة إلى توحيد مناهجها وطرائق دراساتهما لكل العلوم وليس علم الاجتماع فحسب، ولكن هذا الأخير بصفة خاصة. هذا شيء بارز في النظريات الغربية التي يصلح استعمالها في كل المجتمعات التي تنتمي إليها، لكن المجتمع العربي يلاحظ على أنه مجتمع متشتت ذو فوارق متباينة رغم ما تربطه من علاقات و قواسم مشتركة والتي بإمكانها أن تجعل منه قوة عالمية كبيرة.

لقد بات من الصعب على المجتمع العربي توحيد دراساته في ميدان العلوم الاجتماعية ويظهر ذلك جليا في التحالف السوسيولوجية لبعض الظواهر الاجتماعية بالاعتماد في ذلك على نظريات

سوسيولوجية مستوردة من خارج أصول و مبادئ المجتمع ،هذا ما يؤدي بالضرورة إلى عدم كفاية نتائج الدراسات.

من هنا حق كل عربي أن يتساءل هل أن الأوان لإيجاد صياغة موحدة لنظريات سوسيولوجية عربية إسلامية خاصة يرجعون إليها ويرتكزون عليها في دراساتهم الاجتماعية وتشخيصاتهم السوسيولوجية لظواهر هم الاجتماعية التي تأخذ منحى مغاير لذاك المنحى الغربي حتى ولو اختلفت الرؤى في ذلك. إن الاختلافات الأيديولوجية والقومية جعلت منها عوائق تقف حجرة عثرة بينها وبين تقدم المجتمع العربي وتطوره، لكن قاسمه الأساسي والرئيسي هو العقيدة الواحدة والوحيدة التي من المفروض أن تجمع شتاته، ألا وهو الدين رغم تباين السنة و ألوان بشر هذا المجتمع. إن هذا الأخير في حاجة أكثر من غيره إلى علم اجتماع موحد لتوحيد أهدافه ورؤاه المستقبلية وإلا فإنه يبقى في دوامة الفقر والتخلف بكل أشكاله ويبقى إلى الأبد معتمداً في حاجاته لما يكتشفه الإنسان الغربي ومن ثم يأتي الإنسان العربي لاقتنائه من عند هذا الأخير بمقابل لا ثمن له. ويبقى يُنظر إليه على أنه ذلك الإنسان الذي لا يستطيع النهوض بنفسه وهو الذي ليس له القدرة على التفكير والإنتاج.

هنا تظهر القيمة العلمية والعملية لعلم الاجتماع العربي في توحيد الأمة وإخراجها من قوقعتها التي دامت طويلاً وجعلت منها دويلات وشيعاً. إنه على عاتق علم الاجتماع في الوطن العربي مهام عويصة إذ يجب عليه أن يبحث في أمور معقدة يصعب التنبؤ بطولها وذلك إلى تشتت القوة العربية سياسياً واجتماعياً ،وتأخرها تكنولوجياً رغم ما تحوز عليه من ثروات بشرية ومادية لا يستهان بها.

فلو وحدَ المجتمع العربي سوسيولوجيته لابتعد تماماً عن استيراد الطول الخاصة بمشاكله. وكما يقول علماء العلوم التجريبية الدقيقة بأن نفس الشروط تؤدي إلى نفس النتائج،فشروط وخصائص ومميزات المجتمع العربي ليست هي نفسها الموجودة في المجتمعات الغربية،إذن فكيف تُكَلَّلَ هذه الإستيرادات بالنجاح؟

وعليه، لأبد من إيجاد تصور خاص بالمجتمع العربي غير ذلك التصور الغربي له،في كل مجالات الحياة آخذين بعين الاعتبار اهتمامات هذا الوطن ومشاكله الحالية وتصورات المستقبلية التي ليست من السهل دراستها ومعالجتها من منظور غربي دخيل،وذلك لما تخفيه من خصوصيات وخبايا تعيق تطور هذا المجتمع وتقدمه.وكما لهذه الأمة مميزات فإن علومها الاجتماعية هي الأخرى تكون ذات خصوصيات تختلف في جوهرها عن كل سوسيولوجيا في العالم.

إن ما قلته عن علم الاجتماع ليس إلا قطرة من بحر، لأنه يشمل جوانب جوهرية ساهمت إسهاماً كبيراً في تخلف المجتمع العربي،فعلم الاجتماع علم واقعي يصف الظواهر الاجتماعية ويحللها ويتنبأ ببعض حلولها،وليس علماً خرافياً ميتافيزيقياً فلسفياً كما يعتقد بعض الناس وحتى البعض المثقف منهم،إلا

أنه في بعض الأحيان يعطى الحق لهؤلاء القائلين لأننا إذا رجعنا إلى ما حققه علم الاجتماع العربي يعتبر شيئاً قليلاً جداً إذا ما قورن بذلك الموجود في العالم الغربي.

إنه على عاتق علم الاجتماع العربي مهام عويصة، صعبة وشاقة إذا ما أراد هذا العالم أن يتقدم بفضل علمائه والاعتماد عليهم ليس بتهميشهم والنظر إليهم نظرة استصغار والتقليل من قيمتهم بأنهم أولئك القاصرين عن التفكير المثمر والنافع والمنتج، وإعطائهم كل الصلاحيات والوسائل المادية لتحقيق أهداف الأمة وليس السعي وراء مصالحهم الفردية الخاصة.

إن علم الاجتماع العربي، وعلى الرغم من المساهمات المحتشمة التي يبذلها بعض العلماء والباحثين، إلا أنها تبقى ضئيلة جداً وتخدم أقلية وتخدم أقبليات وأيديولوجيات وقوميات وليس المجتمع العربي كافة أي أنه يهتم بفئة معينة فهو علم جزئي غير كامل .

فمن حق الإنسان العربي أن يقوم متى يحين لعلم الاجتماع الخاص بنا، بسماته وخصوصياته وترجع له المصدقية والمرجعية بين كل العلوم والميادين، لأن بدونه تبقى الاكتشافات التي تتوصل إليها العلوم الأخرى ناقصة الفائدة والجدوى.

5. ضرورة النهوض بعلم الاجتماع:

إن البحوث في مجال العلوم الاجتماعية ضعيفة جداً، إن لم نقل تكاد تقترب من الانعدام في البلدان النامية والمتخلفة كالجزائر مثلاً، إذا ما قورنت بتلك الموجودة في الدول المتقدمة.

إنه بالرغم من توفر البلدان النامية على علماء اجتماع وباحثين في هذا الاختصاص، وفي فروعها المختلفة إلا أنها تظهر للعامة والخاصة من أفراد المجتمع في صورة كثيراً ما تكون نظرة احتقار لعلم الاجتماع. فهي تلك العلوم التي تنقصها الدقة والتجربة التي بحوزة العلوم التقنية الصعبة الأخرى، فهذه الأخيرة هي العلوم التي تتميز بالقيمة الثقافية وليست علوماً ذات جدوى اجتماعية، وهي نظرة خاطئة لعلم الاجتماع. ولما يُعرف عن علم الاجتماع بأنه العلم الذي يضايق وينقص ويحد من حرية بعض الأفراد، فهو علم يجب أن يؤخذ الحذر منه لذا تعمل بعض أجهزة السلطة على تهميش هذا العلم والقائمين عليه، ووضعه في موضع لا يليق به.

إن علماء الاجتماع يطرحون تساؤلات وإشكاليات وأطروحات دون أن يضعوا حلولاً تعجيزية أو ذات طابع تقني بسيط تكون علمية وعملية في آن واحد، فحسب وجهات النظر عند بعض الناس فإن العلوم الاجتماعية لا تستدعي إمكانيات مادية ضخمة ومعتبرة ومخابر تجريبية متطورة عالية المستوى، ولكن لا بد لها من سياسات عالية في البحث السوسيولوجي لتطوير وتنفيذ البرامج.

لقد بات من الضروري العودة إلى علم الاجتماع في أدواره ووظائفه ومكانته في التنمية الوطنية في كل ميادينها، لتطويره وتغييراته ولكن هذا مرتبط بمدى ثروات البلد والمستوى التربوي والتعليمي العام وكذلك بحرية التفكير والتغيير .

ففي الجزائر مثلاً، وإذا عدنا إلى الستينات والسبعينات والثمانينات، نلاحظ أن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الدول النامية كانت تتميز بنوع من الصفات المرضية السلبية لسبب وحيد وأساسي هو عدم الاستعمال العلمي الصحيح، وعليه فكل أسباب وعوامل التخلف تنامت في هذه البلدان.

إن الوضعية التي تعيشها العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة وعلم الاجتماع خاصة، تعود في جوهرها إلى مؤسسات الدولة التي تسيّر المجتمع في كامله، وبناء على نظام الحكم السائد، البيروقراطية، فوضى التسيير، والتفاعل السلبي مع المحيط السوسيوثقافي، وغيرها... الخ.

إنه يبدو جلياً أن كل فعل أو قرار اجتماعي لا بد أن يكون عقلانياً وذو كفاية اقتصادية، اجتماعية وثقافية كبرى، ولا بد له من دراسة عامة وشاملة وتقنية في نفس الوقت من قبل كافة المؤسسات المختلفة المعنية وخاصة من طرف العلوم الاجتماعية، وعلى رأسها علم الاجتماع، حتى تكون النتائج إيجابية معتبرة وفعالية كبيرة تعود بالنفع على كافة أفراد المجتمع.

ومن هنا يمكن القول، بأنه يستوجب استعمال علم الاجتماع في كافة تحولات المجتمع، حيث أصبح ذو أهمية قصوى، لأن الاكتفاء بالقرارات السياسية والإدارية المرتبطة بالمسائل المادية أصبح يحد من جدوى ومردودية علم الاجتماع وكفايته الاجتماعية، وهي المهمة النبيلة التي وُجد من أجلها.

وحول حاجة الدول النامية لعلم الاجتماع، يقول الدكتور **عبد الرحيم العطري** في كتابه "دفاعاً عن

السوسيولوجيا":

« في البداية هل هناك حاجة قصوى إلى علم الاجتماع في راهننا هذا؟ أعتقد أن الحاجة إلى علم الاجتماع وإلى العلوم الإنسانية بوجه عام تتأكد يومياً، وتزداد حاجتنا إليها مع تعقد الظواهر الإنسانية، وتفاقمها في المشهد المجتمعي، وبالنسبة للسوسيولوجيا كمعرفة تسعف في قراءة تضاريس المجتمع، وتقدم خلاصات نظرية وتطبيقية بصدد حالاته وانفتاحاته، فهناك حاجة قصوى إليها، ليس فقط من أجل ضمان استمرار شريطها العلمي، ولكن - وهذا هو المهم - من أجل تبديد غموض الأسئلة الشقية التي تثيرها فينا تخريجات الواقع العام، وعليه فنحن دائماً في حاجة إلى السوسيولوجيا والعلم، فبدون أدوات العلم الاجتماعي لا يمكن بالمرّة هزم أسئلة "الاجتماعي" ذاته»

ويستطرد قائلاً:

« فضلاً عن ذلك فما يستوجب الدفاع عن الحضور السوسيولوجي وتأكيده هو عملي وعلمي في نفس الآن، كيف ذلك؟ معلوم أن السوسيولوجيا بفضل ما تنتهي إليه من خلاصات، تضع المجتمع أمام

حقيقته أي أنها تفضح عورته وتكشف بالتالي حالات السواء والخلل فيه, وهو ما يفيد عملياً في تخطيط السياسات الوطنية وبناء المستقبل, وعلمياً فتتافي البحوث السوسولوجية فيه خدمة أساسية للمعرفة السوسولوجية لدينا يعاني من التهميش والإقصاء؟!» [134]

أما جمال معتوق فيرى في هذا الإطار ما يلي: «إمكانية النهوض بهذا العلم ممكنة في حالة ما إذا عمل كل من المسؤولين والغيريين على مستقبل السوسولوجيا على إعادة الاعتبار لهذا العلم وإخراجه من جدران الجامعة والعمل على وضع شروط للالتحاق بهذا التخصص سواء بالنسبة للطلبة وخاصة المؤطرين وغلق الباب في وجه المتطفلين والدجالين» [68]ص102.

6. نحو علم اجتماع عربي:

تعتبر الأعمال السوسولوجية غير كافية إذا ما قيست بنتائج العلوم المعرفية الأخرى, رغم استقلاليتها وانفصاله عن العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة عن الفلسفة, لكن على الرغم من حداثة السوسولوجيا لا يمكن الاستهانة بما توصلت إليه في إفادتنا بفهم الواقع البشري في تشريحاته السوسولوجية خاصة في الدول المتقدمة الغربية.

إن المجتمعات العربية بحاجة ماسة إلى توحيد مناهجها وطرائق دراساتها لكل العلوم وليس علم الاجتماع فحسب, ولكن هذا الأخير بصفة خاصة. هذا شيء بارز في النظريات الغربية التي يصلح استعمالها في كل المجتمعات التي تنتمي إليها, لكن المجتمع العربي يلاحظ على أنه مجتمع متشتت ذو فوارق متباينة رغم ما تربطه من علاقات و قواسم مشتركة والتي بإمكانها أن تجعل منه قوة عالمية كبيرة.

لقد بات من الصعب على المجتمع العربي توحيد دراساته في ميدان العلوم الاجتماعية ويظهر ذلك جلياً في التحاليل السوسولوجية لبعض الظواهر الاجتماعية بالاعتماد في ذلك على نظريات سوسولوجية مستوردة من خارج أصول و مبادئ المجتمع, هذا ما يؤدي بالضرورة إلى عدم كفاية نتائج الدراسات.

من هنا حق كل عربي أن يتساءل هل أن الأوان لإيجاد صياغة موحدة لنظريات سوسولوجية عربية إسلامية خاصة يرجعون إليها ويرتكزون عليها في دراساتهم الاجتماعية وتشخيصاتهم السوسولوجية لظواهرهم الاجتماعية التي تأخذ منحى مغاير لذاك المنحى الغربي حتى ولو اختلفت الرؤى في ذلك. إن الاختلافات الأيديولوجية والقومية جعلت منها عوائق تقف حجرة عثرة بينها وبين تقدم المجتمع العربي وتطوره, لكن قاسمه الأساسي والرئيسي هو العقيدة الواحدة والوحيدة التي من المفروض أن تجمع شتاته, ألا وهو الدين رغم تباين أسننه وألوان بشر هذا المجتمع. إن هذا الأخير في حاجة أكثر من غيره إلى علم اجتماع موحد لتوحيد أهدافه ورؤاه المستقبلية وإلا فإنه يبقى في دوامة الفقر والتخلف بكل أشكاله ويبقى إلى الأبد معتمداً في حاجاته لما يكتشفه الإنسان الغربي ومن ثم يأتي الإنسان

العربي لاقتنائه من عند هذا الأخير بمقابل لا ثمن له. ويبقى يُنظر إليه على أنه ذلك الإنسان الذي لا يستطيع النهوض بنفسه وهو الذي ليس له القدرة على التفكير والإنتاج.

هنا تظهر القيمة العلمية والعملية لعلم الاجتماع العربي في توحيد الأمة وإخراجها من قوقعتها التي دامت طويلاً وجعلت منها دويلات وشيعاً. إنه على عاتق علم الاجتماع في الوطن العربي مهام عويصة إذ يجب عليه أن يبحث في أمور معقدة يصعب التنبؤ بحلولها وذلك إلى تشتت القوة العربية سياسياً واجتماعياً، وتأخرها تكنولوجياً رغم ما تحوز عليه من ثروات بشرية ومادية لا يستهان بها.

فلو وحدّ المجتمع العربي سوسولوجيته لابتعد تماماً عن استيراد الحلول الخاصة بمشاكله. وكما يقول علماء العلوم التجريبية الدقيقة بأن نفس الشروط تؤدي إلى نفس النتائج، فشرط وخصائص ومميزات المجتمع العربي ليست هي نفسها الموجودة في المجتمعات الغربية، إذن فكيف تُكَلَّل هذه الإستيرادات بالنجاح؟

وعليه، لا بد من إيجاد تصور خاص بالمجتمع العربي غير ذلك التصور الغربي له، في كل مجالات الحياة آخذين بعين الاعتبار اهتمامات هذا الوطن ومشاكله الحالية وتصورات المستقبلية التي ليست من السهل دراستها ومعالجتها من منظور غربي دخيل، وذلك لما تخفيه من خصوصيات وخبايا تعيق تطور هذا المجتمع وتقدمه. وكما لهذه الأمة مميزات فإن علومها الاجتماعية هي الأخرى تكون ذات خصوصيات تختلف في جوهرها عن كل سوسولوجيا في العالم.

إن ما قلته عن علم الاجتماع ليس إلا قطرة من بحر، لأنه يشمل جوانب جوهرية ساهمت إسهاماً كبيراً في تخلف المجتمع العربي، فعلم الاجتماع علم واقعي يصف الظواهر الاجتماعية ويحللها ويتنبأ ببعض حلولها، وليس علماً خرافياً ميتافيزيقياً فلسفياً كما يعتقد بعض الناس وحتى البعض المثقف منهم، إلا أنه في بعض الأحيان يعطى الحق لهؤلاء القائلين لأننا إذا رجعنا إلى ما حققه علم الاجتماع العربي يعتبر شيئاً قليلاً جداً إذا ما قورن بذلك الموجود في العالم الغربي.

إنه على عاتق علم الاجتماع العربي مهام عويصة، صعبة وشاقة إذا ما أراد هذا العالم أن يتقدم بفضل علمائه والاعتماد عليهم ليس بتهميشهم والنظر إليهم نظرة استصغار والتقليل من قيمتهم بأنهم أولئك القاصرين عن التفكير المثمر والنافع والمنتج، وإعطائهم كل الصلاحيات والوسائل المادية لتحقيق أهداف الأمة وليس السعي وراء مصالحهم الفردية الخاصة.

إن علم الاجتماع العربي، وعلى الرغم من المساهمات المحتشمة التي يبذلها بعض العلماء والباحثين، إلا أنها تبقى ضئيلة جداً وتخدم أقليات وأيديولوجيات وقوميات وليس المجتمع العربي كافة أي أنه يهتم بفئة معينة فهو علم جزئي غير كامل .

فمن حق الإنسان العربي المسلم أن يقوم متى يحين لعلم الاجتماع الخاص بنا، بسماته وخصوصياته وترجع له المصدقية والمرجعية بين كل العلوم والميادين، لأن بدونه تبقى الاكتشافات التي تتوصل إليها

العلوم الأخرى ناقصة الفائدة والجدوى. ونلخص كل ما سبق بقول مقتدر خان: " إن المجتمع المسلم بحاجة إلى رؤية وتوجه جديدين. لقد قدم علماء الاجتماع المسلمون من خلال الدوريات الأكاديمية والمؤتمرات تحليلاً دقيقاً لحالنا، وكذلك رسموا طريقاً مضيئاً لغد أفضل وأكثر أماناً للجميع. إن الأمر الآن منوط بقيادة المجتمع المسلم لكي يربطوا بين هذه النتائج التي توصل إليها هؤلاء العلماء وبين أي توجه جديد يسلكه هذا المجتمع" [55]

7. أزمة علم الاجتماع في البلدان النامية:

يعتقد الكثير من الطلبة – إن لم نقل أغليتهم- أن علم الاجتماع يعني بالنسبة لهم عدم الحصول على أبسط ما يتمناه الطالب بعد إتمام دراسته ألا وهو وظيفة تتماشى وتكوين العلمي، غير أنهم يجدون عند التحاقهم بمناصب العمل أن ما قد درسوه من برامج تعليمية تكاد تكون بعيدة كل البعد والواقع الاجتماعي المعاش ومناصب العمل، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم إعطاء الأهمية القصوى لهذا التخصص وهذا ما يعكسه الواقع الحالي له، لأن علم الاجتماع في حقيقة الأمر هو ذلك العلم الشامل المانع في كل الدراسات إذا ما أراد مجتمع من المجتمعات أن يتطور و يتقدم.

و في هذا الشأن ل " أوليفي شارل " Olivier Charles ما يقول: « علم الاجتماع، الفلسفة؟ كل هذا لا يعني أي شيء وليس له أي قيمة، ولا يعطي للطلاب فيه أدنى مسيبتات الدراسة وهي الحصول على عمل أو وظيفة مناسبة وتخصه... فمن البديهي أن العلوم التي تدعى العلوم الصعبة فهي غالباً ما تكون أكثر وأوفر حظوظاً في التدعيم من طرف الحكومات إذا ما قورنت بالعلوم الاجتماعية وذلك لتنمية النظام الرأسمالي الذي نحياه... والدولة حينما تمول اكتشافات الباحثين التكنولوجية بالجامعة إنما يعني ذلك جني الفائدة من هذه الاكتشافات وليس تحسين ظروف الحياة المعيشية لأفراد المجتمع" [135]

« ... فالعلوم الاجتماعية كعلم النفس، الفلسفة، وعلم الاجتماع تعتبر دائماً كعلوم عديمة الفائدة... وطلبة العلوم الإنسانية هم الفئة الأكثر عرضة للبطالة، رغم التزايد المستمر الذي نلاحظه في الأعداد الهائلة التي تتوافد على هذه الفروع... إن علم الاجتماع علم مخيف بالنسبة للنخبة الحاكمة والمسيرة لأنها تعمل جاهدة على فهم الواقع الاجتماعي بما في ذلك آلامه ولكن تنتاسى الحلول الكافية الناجعة لها. لأن اقتراحات علماء الاجتماع نادراً ما تؤخذ بعين الاعتبار من طرف أصحاب القرار لأنها لا تتماشى وأيديولوجيتهم وسياساتهم القائمة على المصالح الشخصية. إذن لا فائدة لهم من تطوير السوسيولوجيا لأنها تعتبر عائقاً لهم. لأنه إذا ما كان للمجتمع تكوين ومعرفة سوسيولوجية هذا الدافع الذي يولد الكثير من المطالب.

من هنا نستطيع أن نقول بأن علم الاجتماع هو العلم الوحيد المضاد للسلطة. والشيء الجدير بالملاحظة أن كل ما سبق ذكره فهو ينطبق على دول أوربية نالت من الوعي والتطور ما هي عليه الآن، فإذا ما نظرنا بهذا المنظور إلى الدول النامية لأمرها شأن آخر يختلف كل الاختلاف في النظر إلى

علم الاجتماع .» وأغلب الحال أن من يحاول مثل هذا الأمر أما يعود لجهله بطبيعة العلوم الإنسانية ومنهجها وأدواتها ومعاييرها وانصرافه للتجريد الرياضي المخصوص وأما لسبب آخر يعود إلى محاولة الدفع باتجاه لقطع الطريق على التقدم العلمي وترك فرص التجهيل تسود في مجالات العلوم الإنسانية لأن التقدم فيها يساعد على التحرر من العقلية الظلامية ومن فرص الاستغلال ووقف التحضر والتمدن...وأما السبب الآخر الذي أشرنا إليه فهو بالضبط يكمن في النقطة الأخيرة الخاصة بقوى الظلام ومساعدتها لمنع التطور العلمي وقطع الطريق على دخوله في عالم المعارف الإنسانية التي تخص قواعد الحياة البشرية وتفاصيل اليوم العادي للإنسان وللإنسان نفسه ومنطق وجوده وآلية حركته وحياته [136]

دائماً ،وفي إطار أزمة علم الاجتماع يقول الدكتور عبد الرحيم العطري في كتابه "دفاعاً عن السوسيولوجيا" بأن هذه الأخيرة هي عبارة عن معرفة تعيش حالة "الاستثناء" في هذه الدوائر الملتهبة حيث يطرح تساؤلاته الشقية التي تحاول خلخلة الجاهز وتقنيك القائم من الأوضاع في هذا الراهن المجتمعي العبثي من الحق في الاختلاف في ممارسة الثقة والمساءلة والاقتراب من حقل السوسيولوجيا كمعرفة شقية، وحاجتنا إليها وتوسيع دوائر النقاش حولها [134]

وحتى لا تزيد الأزمة حدة وتعقيدا، يقترح مقتدر خان في مقاله حول دور علماء الاجتماع في البلدان الإسلامية ما يلي: " لا يجب أن يقتصر الأمر على مجرد استشارة علماء الاجتماع، وإنما يتعين تشجيعهم على البحث والحديث والكتابة بحرية حول أهم القضايا وأكثرها إلحاحا، من قبيل الأمن الداخلي والخارجي، الجغرافيا السياسية،العولمة، تعدد العقائد داخل المجتمع الواحد، السياسات الاقتصادية والاجتماعية، السياسة العامة والتخطيط على المدى القصير والمدى البعيد. أما المسائل الأخرى التي يمكن لهؤلاء العلماء أن يثروها فهي تلك المتعلقة بالمناقشات المعيارية استنادا إلى الخبرة العملية للمؤسسات، وأكثر السياسات ملائمة لعصرنا. إن علوم الاجتماع تتسم الآن بالتنوع الشديد والتعقيد والتطور البالغ. وهي تتعامل مع كافة القضايا دون استثناء، ونتائج دراساتها تؤثر على السياسة في كافة مستوياتها" [55]

ودائما عن أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي يقول مازن مرسول محمد في هذا الشأن مبينا الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الأزمة والتي هي في تقاوم مستمر، إذا ما تسارع المنشغلون بهذا العلم والقائمون على التعليم العالي بفك قيود هذه الأزمة، والتي يجدون الحل عنها عند علماء الاجتماع العرب ، وليس عند أولئك الغربيين الذين ركبوا مركب نقص لهذا العلم والمتخصصين فيه من العرب. " ان علم الاجتماع العربي في أزمة تنظيرية خانقة . فلماذا لا ينظر وينشأ عالم الاجتماع العربي نظريات تملأ الأفق مثلما يروج لذلك عالم الاجتماع الغربي ؟ فالمنتبع لأدبيات علم الاجتماع يجد أن الناتج التنظيري الغربي أكثر غزارة من الناتج العربي ، أو أكثر شمولا وسعة وانتشاراً . فما سبب ذلك ؟ هل هو

الإمكانيات بكل أشكالها ، أم جرأة المثقف الغربي على إيصال تنظيراته للعالم اجمع ، ام اتباع الموضوعية والحيادية دون الركون إلى المغالاة والانحياز " [97]

الفصل السابع

الجانب الميداني للدراسة

تحليل البيانات الخاصة بمواصفات العينة

الجدول رقم 01 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	78	39%
أنثى	122	61%
المجموع	200	100%

تُظهر معطيات الجدول رقم 01 أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور أي بنسبة 61%، في حين نجد أن نسبة الذكور تمثل 39%. هذا ما يعكس الحقيقة الاجتماعية بالنسبة للمجتمع الجزائري، وهي أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور. لكن الملاحظ أكثر في الجامعة، وعلى وجه الخصوص في الشعب الاجتماعية والإنسانية هو طغيان العنصر النسوي على هذه التخصصات، حيث أن الإحصائيات التي جمعتها من نيابة رئاسة جامعة البليدة المكلفة بالإحصاءات والتخطيط [139]

وقد تبين أن عدد المسجلين بالعلوم الاجتماعية للسنة الجامعية 2001 - 2002 في علم الاجتماع 1030 طالبا، من بينهم 369 ذكور و 658 إناث، من بينهم 40 متحولا جاءوا من شعب أخرى. أما بالنسبة للسنة الجامعية 2002-2003 فإن العدد الكلي للمسجلين في علم الاجتماع هو 1262 طالبا، من بينهم 562 طالبا و 700 طالبة. بينما نجد في العام الدراسي 2003-2004 أنه من بين 1368 مسجلا نجد 441 من الذكور و 927 هم من الإناث.

وإذا ما رجعنا إلى توزيع طلبة علم الاجتماع حسب التخصص، نجد كذلك أن معظم الطلبة هم من الإناث، و اللواتي يمثلن أعلى نسبة، وبالتالي أخذت عامل الجنس للنظر فيما إذا كانت النظرة التي يحملها الطلبة عن علم الاجتماع هي مختلفة باختلاف الجنس فقط، لأن الإناث يلجأن في جل الأحيان إلى تخصصات تتماشى وميولاتهم الخاصة، كالطب، والصيدلة، وجراحة الأسنان، واللغات والفروع التي تكون مجالاتها تتمحور حول التدريس، وذلك لضمان أكبر الحظوظ لمهنة، أو وظيفة في المستقبل، تكون أقل عناء ومشقة، وذات مكانة اجتماعية مميزة في نفس الوقت.

الجدول رقم 02: مهنة أولياء المبحوثين

المهنة	مهنة الأب		مهنة الأم	
	ك	%	ك	%
ماكثة بالبيت	00	00	171	85.5%
موظف(ة)	82	41%	04	2%
عامل(ة) بسيط	15	7.5%	15	7.5%
بدون مهنة	25	12.5%	00	00
تاجر	23	11.5%	00	00
مهنة حرة	17	8.5%	00	00
فلاح	16	8%	00	00
أستاذ(ة)	9	4.5%	06	3%
إطار	11	5.5%	02	1%

طبيب(ة)	2	%1	02	%1
المجموع	200	%100	200	%100

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن أغلب الطلبة ينتمون إلى فئة أبناء الموظفين والتي تقدر ب 41%. أما في المرتبة الثانية نجد نسبة 12.5% من المبحوثين أولياؤهم بدون مهنة، تليها 11.5% منهم من فئة التجار، كما تمارس 8.5% من آباء المبحوثين مهنا حرة، و 8% فلاحين، و 7.5% منهم ينتمون إلى فئة العمال البسطاء.

أما ذوي الوظائف العليا كالإطارات نجد 5.5% فقط، في حين نجد 1% منهم من يمارسون مهنا ذات مكانة اجتماعية هامة والتي ينظر لها على أنها من المهن التي لها صدى كبير في المجتمع الجزائري كالأطباء مثلا. وعليه، كنت اعتقد قبل جمع البيانات أن هناك علاقة معتبرة بين عامل مهنة الأبوين، سواء الأب، أو الأم، والتي تتمثل في إرشاد الأبناء نحو تخصص من التخصصات، خاصة القراءات التي قمت بها والدراسات التي تطرقت لموضوع الإرشاد والتوجيه الجامعيين، والمتعلقة بدور الأهل في توجيه أبنائهم، والتي وجدت من خلالها أن للآباء دورا فعالا في الكثير من الأحيان في ميدان التوجيه والإرشاد نحو اختيار تخصصات أبنائهم. لكن هذا عند الآباء ذوي المهن والوظائف الفكرية المعتمدة، إلا أنني توصلت إلى أن المهن الخاصة هذه، لم تظهر في البيانات التي جمعتها. وبالتالي فإن المهن التي تحصلت عليها ليس من الممكن أن تؤثر في توجيه الأبناء، وتزويدهم بالمعلومات حول فرع علم الاجتماع، إلا القليل منهم كفئة الأطباء، والأساتذة، حتى أن بعض الطلبة والطالبات وإن سئلوا من طرف أولياءهم حول تخصصهم لا يعرفون ما يقنعونهم به حول الفرع الذي يزاولون فيه دراستهم. حيث تقول إحداهن "وإن سألونا الآباء عن التخصص الذي نحن فيه، ففي الكثير من الأحيان نقف عاجزين عن الإجابة، خاصة إذا سألنا : ماذا ستعملون بعد إنهاء الدراسة الجامعية. إن هذا يرجع إلى عدم وفرة المعلومات لدى كافة أفراد المجتمع."

ولعل هذه الصورة التي يحملها الطلبة عن تخصصهم (علم الاجتماع) نترجمها إلى عدة معاني، سواء تعود إلى قلة المعلومات حول هذا التخصص، التي ترجع بدورها إلى عدة أسباب ثقافية، اقتصادية، مهنية، واجتماعية وغيرها. أما فيما يخص مهن أمهات أفراد العينة يتبين أن أغلبية أفراد العينة أمهاتهم ماكثات بالبيت بنسبة تقدر 85.5%، في حين نجد 25% فقط من تعمل أمهاتهم خارج البيت، مما يميز أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى أسر تتميز بالطابع المحافظ، حيث أن نسبة عمل المرأة إحدى مؤشرات ذلك.

أما الفئات المهنية الأخرى والمتمثلة في فئة العاملات البسيطات مقدر بنسبة 07%، تليها فئة الأساتذة والمقدرة بنسبة 03%. غير أن هذه الأخيرة تطمح في أغلب الأحيان لأن يكون أبنائها في مراكز اجتماعية عالية وذوي مكانة اجتماعية مرموقة. أما الموظفات فنسبتهم تعادل 02%، إلى جانب

الفئة المهنية الممثلة في الأطباء بنسبة 01% حيث أثبتت العادة العائلية لأن يمتن الولد مهنة أحد والديه، فلا يعقل لأن يوجه الطبيب الجزائري ابنه إلى الدراسة في علم الاجتماع، إلا إذا أصر الابن على ذلك وهو شيء مستبعد.

الجدول رقم 03: الأصل الجغرافي للمبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	الأصل الجغرافي
51%	102	ريفي
33%	66	شبه حضري
16. %	32	حضري
100%	200	المجموع

يتبين لنا من هذا الجدول أن 51% من المبحوثين ينتمون إلى أوساط ريفية، بينما 33% هم من وسط شبه حضري، و في المرتبة الأخيرة نجد أن 16% منهم ينتمون إلى أوساط حضرية، وهو الشيء الذي يعني بأن العينة متوازنة من حيث التوزيع الجغرافي للمبحوثين.

إلا أن الجدير بالملاحظة هو أن الطلبة القادمون من مقر الولايات، تختلف رؤاهم وتصوراتهم للتخصصات، فمثلا هل نستطيع أن نقارن بين الطالب الذي يسكن بمقر ولاية نائية مع ذلك الطالب الذي يقطن بالجزائر العاصمة مثلا، أين تتوفر لدى هذا الأخير جل المعلومات حول التكوين الجامعي، كونه قريبا جداً من مصادر ومنابع المعلومات عن ذلك الطالب الذي يقطن في الأرياف أين تقل وسائل الاتصال والمعلومات.

إلى جانب كل هذا، تلعب التنشئة الاجتماعية للطالب دوراً هاماً في اختيار التخصص، وكيفية النظر إليه نظراً لسلوك وتصرفات ومعاملات آباء الحضر لأبنائهم عمّن سواهم في البدو، والأرياف، والمداشري. في الأخير لا يمكن إهمال بعض الإستثناءات والتي نجدها متساوية بين طلبة الأرياف والمدن الكبرى.

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

النسبة المئوية	التكرار	السنة الدراسية
50%	100	السنة الأولى
50%	100	السنة الرابعة
100%	200	المجموع

نظراً لطبيعة العينة العشوائية البسيطة التي قمنا باختيارها، جاء توزيعها عشوائياً فاخترت بالتساوي مائة طالب من كل سنة. فلماذا بالذات السنة الأولى؟

ذلك، يرجع إلى كون هذه الأخيرة لا تعلم الشيء الكثير أو الكافي عن علم الاجتماع، فهل هي تحمل نفس الصورة التي تشكلت لدى طلبة السنة الرابعة، التي قامت بدراسة هذا الفرع وتخصصت فيه؟ أما بالنسبة للسنة الرابعة، كون هذه السنة على وشك التخرج من هذا الفرع، ولها من المعلومات عن هذا الفرع ما يسمح لها بالحكم عليه، تبعاً للواقع التي عايشته من خلال أربعة سنوات كاملة سنوات من الدراسة فيه، واطلاعها عليه وعلى وضعيته بالجزائر وغير الجزائر.

فإذا كانت نفس الصورة لدى الفئتين من الطلبة، فمنه نستنتج بأن للطلبة المعلومات الكافية عن علم الاجتماع أثناء التحاقهم به. وأما إذا ما اختلفت هذه الصورة بينهما، فهذا يدل على تباين المعلومات، وأن التحاقهم بعلم الاجتماع كان صدفة، أو قهر جامعي، وليس عن رضى واقتناع من طرف هؤلاء الطلبة.

الجدول رقم 05: مكان إقامة المبحوثين أثناء الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	إقامة الطالب
56%	112	الحي الجامعي
39.5%	79	مع العائلة
4.5%	9	أخرى
100%	200	المجموع

المُلاحظ من بيانات هذا الجدول، أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة، أي 56% هم قاطنون بالحي الجامعي، الشيء الذي يعني أن معظم الطلبة المبحوثين هم من أصل ريفي، أو من ولايات بعيدة عن البلدية وما جاورها. تأتي بعد ذلك فئة القاطنين مع الأهل مُتمثلة بنسبة 39.5%. وأخيراً تبقى نسبة 4.5% من لم تبين مكان إقامتها أثناء الدراسة، والتي قد تكون إقامتها عند أحد أفراد العائلة القريبة من الجامعة.

إن السكن بالأحياء الجامعية له إيجابيات، وسلبيات، ففيه لا يجد الطالب الراحة التي ألفها في أحضان العائلة منذ الابتدائي إلى الثانوية، مما يصعب عليه التأقلم والتكيف وظروف الحي الجامعي، و يؤثر في بعض الأحيان على تحصيله الدراسي. لكن هناك من الطلبة من يستحسنون الحي الجامعي للمراجعة الجماعية للدروس، والبحوث، وخاصة في فترة الامتحانات، ومذكرات نهاية الدراسة، أين يجد الطالب زميله جنباً إلى جنب.

كذلك يستطيع الحي الجامعي أحياناً أن يغيّر رؤية الطالب إلى تخصصه، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يجدون رغبة في مواصلة الدراسة في الفروع التي وُجِّهوا إليها قهراً، لأنهم لا يريدون ميلاً لتخصصهم، وهذا بفضل الاحتكاك الدائم مع زملائهم في نفس التخصص، والذين اختاروا تخصصهم عن قناعة ورضى منهم. فلما يرى الطالب أصدقائه مثابرين في مراجعة دروسهم عن كثب، ويسهرون للحصول على نتائج إيجابية، يؤثر ذلك حتماً في نفسية الطالب غير الراضي عن تخصصه. فإما أن يندمج معهم فيحبّبون إليه تخصصه عن طريق المناقشات بين الزملاء، وإما أن ينقطع عن الدراسة، أو يلجأ إلى التحويل إن لم يستطع التكيف. لكن إذا لم يستطع الطالب التكيف مع ظروف الحي الجامعي، فربما يؤدي به إلى الانقطاع الكلي عن الدراسة في بعض الأحيان.

الجدول رقم 06: اللغة المفضلة للمطالعة عند المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	اللغة
62.5%	125	عربية
10%	20	فرنسية
25.5%	51	اللغتان معاً
02%	4	إنجليزية
100%	200	المجموع

من خلال هذا الجدول يتضح أن 62.5% يفضلون اللغة العربية لا لشيء إلا أنهم يتقنونها ويجيدونها فقط، أو هي لغة الرئيسية طوال مسارهم الدراسي، تليها الفئة التي تحبذ المطالعة باللغتين أي الفرنسية والعربية وذلك بنسبة 25.5%. بينما نجد 10% من المبحوثين يفضلون اللغة الفرنسية، في حين نلاحظ أن 02% من أفراد العينة يطالعون باللغة الإنجليزية.

ومما لا شك فيه أن اللغة الإنجليزية هي أكثر اللغات انتشاراً في العالم، وهي لغة المنظمات العالمية، المنظمات العلمية على اختلاف اختصاصاتها، وهي لغة التداول الأولى لكل من يعمل في المجال التكنولوجي أو التجاري أو السياحي، وهي لغة غالبية الأبحاث العلمية والمراجع والمصطلحات والمال والأعمال، ولغة المؤتمرات الدولية، وقواعد المعلومات الإلكترونية، وغالبية الصحف المشهورة وبرامج التلفزيون والأفلام، ولغة شركات الطيران والشركات المتعددة الجنسيات، والعمالة الأجنبية. إلا أننا نجد الاهتمام بها من طرف أفراد العينة في علم الاجتماع - في هذه الدراسة - لا تمثل سوى 2%.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور جمال معتوق:

" وعليه يتطلب الارتقاء بلغة التدريس و إعادة النظر في مسألة التحكم في اللغات سواء كانت اللغة العربية الفصحى الرسمية أو اللغات الأجنبية المسماة باللغات الحية، والتي في الحقيقة تعاني الموت نظراً لطغيان المزج اللغوي المهيمن على الممارسة اللغوية في أقسام علم الاجتماع، وهي الظاهرة التي لاحظناها تقريبا عند كل الأجيال وخاصة الجيل الثالث، جيل الشباب والذي كله تلقى تكويناً بالعربية إلا أنه أضعف جيل فيما يخص التحكم اللغوي سواء بالعربية أو بالفرنسية " [68]ص164.

الجدول رقم 07: مدى انخراط الطالب في المنظمات الطلابية

النسبة المئوية	التكرار	الانخراط في المنظمات
16%	32	نعم
83%	166	لا
01%	02	بدون إجابة
100%	200	المجموع

ما تبرزه البيانات المدونة في الجدول أعلاه، أن 83% من المبحوثين لا ينخرطون في المنظمات الطلابية. هذا ما يدل على أن نسبة عالية من أفراد العينة يشكون ضمناً بجدوى وفائدة المنظمات الطلابية في الدفاع عن مصالحهم وآمالهم.

بينما 16% من أفراد العينة منخرطون في منظمة طلابية لسبب أو لآخر، حيث يدل الفرق الشاسع بين الفئتين أن مثل هذه المنظمات لا تخدم شؤون الطلبة أكثر مما تخدم المصالح الشخصية للمنخرطين فيها ومصالح أخرى قد تفوق إدراك المنخرطين، في حين نرى أن 01% امتنعوا عن الإجابة.

كذلك يتضح من هذا الجدول، أن الطلبة لا يولون اهتماماً كبيراً للمنظمات الطلابية بكل اختلافاتها. حيث يرجع ذلك أو يُفسَّر بأن الطلبة يعرفون جيداً، أو لهم صور قيمية مسبقة عن دور المنظمات، خاصة في المجال العلمي، أو أن هذه المنظمات يبرز دورها أحياناً إلا في المجال الخيري، والاحتقالات في المناسبات الدينية، والوطنية فقط. أمّا الإبداع الفكري والنشاط العلمي في مختلف المجالات قد تكون وظيفتها منعدمة.

إن دور المنظمات الطلابية يتجسد من خلال نسبة الانخراط، والتي تبين أن الطلبة يجهلون دورها، أو يعود ذلك إلى الصورة التي يحملها الطلبة عن هذه المنظمات التي لا أهمية لها في تنوير الطالب

بالمعلومات حول ما يجري في الجامعة، أو إلى انعدام الدور الذي وُجدت من أجله، لذا، لا بد أن يكون لها وظيفة التحسيس والتوجيه والإرشاد الطلابي بشكل مستمر طوال السنة، وذلك بالاستعانة بأخصائيين من مختلف التخصصات لنشر المعلومات وتزويد الطلبة الجدد وغير الجدد بميادين العمل وفرص التشغيل، مع الرد على كل استفساراتهم وتساؤلاتهم لكي لا يقعوا في الخطأ، والذي يترتب عليه العديد من العواقب الوخيمة على الطالب وأسرته والدولة والمجتمع في آن واحد. ومنه نستطيع القول بأن الانخراط في المنظمات الطلابية يدل على الصورة السيئة التي يحملها هؤلاء عنها، الشيء الذي يحد من الانضمام الواسع للطلبة فيها والالتفاف والتكتل حولها.

الجدول رقم 08: نوع أو طبيعة الجمعيات التي يتواجد بها المبحوثين، ومدى الانخراط فيها

الجمعيات	طبيعة		علمية		تربوية		اجتماعية		دينية		ثقافية		رياضية		بدون نشاط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
الإخراط	01	0.5%	02	01%	06	3%	09	4.5%	11	5.5%	19	9.5%	00	00%	00	00%	48	24%
منخرط	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	143	71.5%
غير منخرط	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	09	4.5%
بدون إجابة	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	09	4.5%
المجموع	01	0.5%	02	01%	06	3%	09	4.5%	11	5.5%	19	9.5%	152	76%	200	100%	200	100%

يتضح من هذا الجدول أن أغلبية الطلبة غير منخرطين في الجمعيات، وهي نسبة مرتفعة جدا متمثلة في 71.5%. ومنه يتبين لنا أن الطلبة لا يولون اهتماماً للجمعيات المختلفة، وهذا يرجع ربما لعدم قيام هذه الأخيرة بواجباتها الموضوعية والحقيقية التي وُجدت من أجلها، أو بعدها عن الطلبة أنفسهم مم يتطلب القدرة المادية للوصول إليها، أو أن طبيعة الجمعيات المتواجدة بالقرب من الطلبة لا تتلاءم مع تخصصاتهم وميولهم.

تبقى 24% من أفراد العينة من ينشطون بالجمعيات، وهذا يرجع إلى كون المنخرطين هم من الجنس اللطيف اللواتي يردن ممارسة بعض الأنشطة المنزلية كالطبخ، والخياطة وما شابهها.

كما تبين معطيات هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين امتنعوا عن الإجابة بنسبة 76.5%، مما يطرح عدة تساؤلات. غير أنه وبغض النظر عن الذين امتنعوا عن الإجابة فإن الطلبة منخرطين في جمعيات رياضية، حيث مثلت هذا الصنف من الجمعيات 9%. أما بقية الجمعيات المنخرط فيها أفراد العينة تبدو متقاربة جداً وذات نسبة جد ضئيلة متراوححة بين 0.5% و 5.5%. السبب قد يعود في ذلك إلى الأسباب المذكورة في الجدول الذي سبقه، أو يعود كذلك إلى عدم تعبير هذا النوع من الجمعيات على

طموحات الطلبة لأنه لا يوجد فيها ما ينمي فيهم روح الإبداع والتفكير، ولا يجدون فيها ضالتهم، أو لكل طالب قريب من الجمعية صورة استقاها من المنخرطين فيها .

الجدول رقم 09 : توزيع أفراد العينة حسب التخصصات

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
50%	100	جذع مشترك
21.5%	43	علم الاجتماع التنظيم
14%	28	علم الاجتماع التربوي
7%	14	علم الاجتماع ديمغرافيا
4%	08	علم الاجتماع العائلي
3%	06	علم الاجتماع الاتصال
0.5%	01	علم الاجتماع الجريمة
100%	200	المجموع

تطرقنا في اختيار العينة على العينة العشوائية البسيطة، حيث جاءت عملية تقسيم الطلبة حسب التخصصات على الشكل التالي:

50 % جذع مشترك علم الاجتماع. أما التخصصات الأخرى فهي مفصلة ومبينة في الجدول نفسه.

أما النسب الخاصة بالسنة الرابعة فتبدو عالية عند اختصاص علم الاجتماع التنظيم بنسبة 21.5%، يأتي في المرتبة الثانية تخصص علم الاجتماع التربوي بنسبة 14%، يليه علم الاجتماع الديموغرافيا ب 7% ، أما علم الاجتماع العائلي 4%، و 3% من تخصص علم الاجتماع الاتصال، وأخيرا علم الاجتماع الجريمة ب 0.5%.

إلا أن المتعارف بين الطلبة في أيامنا الحالية هو الربط الوثيق بين التخصص ومجال ممارسة هذا الأخير عن طرق وظيفة محترمة تليق بالمتخرج من الجامعة، وبسهولة تقلل من عناء الطلبة في البحث عن وظائف تتماشى وتخصصاتهم.

الجدول رقم 10: مدى تكرار السنوات الدراسية لدى المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	معيد السنة
96%	192	لا
04%	8	نعم
100%	200	المجموع

يتبين من هذا الجدول أن معظم الطلبة الذين تم اختيارهم لم يعيدوا أي سنة من السنوات الدراسية التي مروا بها ويمثلون 96 % ، بينما نجد نسبة قليلة وضئيلة التي قامت بتكرار إحدى سنواتها الدراسية والتي تقدر بـ 4% فقط. و عليه، يمكن تفسير هذه النسبة بالقول:

أن في الجداول السابقة، يقول بعض الطلبة المتحولين أن التحاقهم بعلم الاجتماع، يعود لعدة أسباب، والتي منها سهولة التخصص أو الدراسة في علم الاجتماع، وأنه لا يوجد هناك فرعا أسهل، وذلك بإمكانية النجاح المضمونة إلى أقصى الحدود. لكن عندما نرى نسبة مرتفعة كهذه، فإنها تعتبر حقيقة، كما قال أحد الطلبة المتحولين إلى علم الاجتماع [النجاح في علم الاجتماع مضمون ليس كالفروع الأخرى]

من هنا تتجلى مقولات الطلبة التي تتمحور حول سهولة الدراسة في هذا الفرع، فهل هناك أسباب خفية تدفع بهؤلاء الطلبة للقول بهذا الرأي؟ كذلك، فلما يضيق الحال بالطلبة المتحولين لعلم الاجتماع في فروعهم التقنية، فإن لهم نظرة أو صورة مسبقة على ما هم قادمين على دراسته -علم الاجتماع- وأنه باستطاعتهم تدارك ما ضيعوه من سنين في فروعهم الأصلية، أو ما فاتهم أثناء تجوالهم بين التخصصات بحثاً عن فرع أقل جهداً، يربحون من خلاله الوقت والشهادة.

الجدول رقم 11: عدد مرات إعادة السنة الدراسية لدى المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	عدد مرات تكرار السنة
04%	8	مرة واحدة
96%	192	ولا مرة
100%	200	المجموع

اتضح أن أغلب المبحوثين (96%) لم يعيدوا أي سنة دراسية، وأن الذين أعادوا إحدى سنواتهم الدراسية فلا يتعدون 4% ولكن لمرة واحدة فقط. وعليه فلا نلاحظ من المعطيات الواردة من كرر سنواته الدراسية أكثر من مرة واحدة، مما يعني أنه على الرغم من أن (65%) من أفراد العينة لا يراجعون دروسهم إلا أنهم ناجحون في دراستهم، وهذا ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، فربما القول بسهولة الدراسة بعلم الاجتماع أصبحت حقيقة وليست مجرد آراء متباينة لذا يلجأ الطلبة المتحولين

لاختيار علم الاجتماع لحل مشكلاتهم المتعلقة بإتمام دراستهم الجامعية والخروج بشهادة جامعية ليس إلا، مع اعتبارهم لفرع علم الاجتماع على أنه مرتع لكل الطلبة الفاشلين في دراستهم الأصلية. وأحياناً أخرى يذهب بنا القول أيضاً أن التحاق الطلبة بعلم الاجتماع لسهولة التسجيل به بدون شروط تجعل الالتحاق به والدراسة فيه نوعاً ما متميزة. كذلك، هناك من الطلبة من ليست لهم رغبة في التعليم أو التدريس يلجأون لعلم الاجتماع عساهم يظفرون بوظيفة في أي إدارة من الإدارات العمومية. وهناك من ليست لهم الرغبة في بقية تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى فلم يجدوا إلا علم الاجتماع هو المنفذ الوحيد.

ملخص مواصفات العينة:

تبين من خلال تحليل البيانات الخاصة بمواصفات العينة أن:

- 1- العينة مكونة من مائتي (200) طالبا، أغلبهم من الإناث (61%)،
- 2- انتماء أغلب المبحوثين إلى فئة الطبقة المتوسطة من حيث المكانة الاجتماعية (41%) موظفين، في حين لا تتجاوز الفئة التي تنتمي إلى رتبة الإطارات العالية سوى (11%). بينما فئة أبناء الفئة الكادحة وأبناء التجار فتمثل (12.5%).
- 3- كما اتضح كذلك أن لمكانة العائلة، ومستوياتها المادية، والوظائف التي يمارسها الوالدان تأثير كبير في اختيار التخصص. حيث وجدنا بأن أغلبية أولياء المبحوثين هم بدون مهنة وذلك بنسبة تقدر ب 12.5%، هذا من حيث مهنة الآباء، أما الأمهات فأغلبيتهن ماكثات بالبيت وذلك ممثلة بنسبة 85.5%. الشيء الذي يدل على أن مثل هذا المستوى المادي والثقافي لوادي أفراد العينة لا يسمح لهم بأن يوجهوا أبناءهم للدراسة والتخصص في علم الاجتماع، لأنهم يريدون أبعد من هذا ألا وهو تحقيق رغباتهم من خلال أبنائهم التي انتقدوها هم شخصيا. وبالتالي يبحثون لأبنائهم التخصصات المألوفة والتي لها مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة، لكي يحققوا من ذوات أولادهم أشياء حُرّموا منها سابقا.
- 4- إن أغلبية أفراد العينة هم من أصل ريفي وبنسبة تقدر 51%، أما المبحوثين الذين هم أصل شبه حضري فتصل نسبتهم إلى 33%، وأخيرا، فإن نسبة 16% هم من أصل حضري. وعليه فيمكننا القراءة التالية وهو أن الطلبة القادمون من الريف يفتقدون لقنوات الاستعلام حول التوجيه الجامعي، علما بأن أبرزها – القنوات- هي الأبواب المفتوحة حول الجامعة والتي تكون أغليبتها في العاصمة، مما يحرم طلبة المناطق البعيدة الحضور والمشاركة. كما أن التوجيه والإرشاد الطلابي يجري في مدة قصيرة، حيث يبدأ من ظهور نتائج البكالوريا إلى نهاية التسجيل الأولي.
- 5- أما فيما يخص اللغة المفضلة لدى طلبة علم الاجتماع هي اللغة العربية، حيث تقدر نسبتهم ب 62%، في حين نجد اللغات الأجنبية من فرنسية وإنجليزية لا تتمتع بصدى كبير من طرف المبحوثين، ذلك ما تبينه نسبة اللغة الفرنسية مُمثلة ب 10%. ومنه نستطيع القول أن الطلبة الذين يتقنون اللغات الأجنبية يتوجهون إلى فروع غير علم الاجتماع، وربما يكونون من فئات اجتماعية ومهنية أكثر

حظا من أولئك المتخصصين في علم الاجتماع. حيث نجد أنهم من الذين سمحت لهم ظروفهم المادية من تعلم اللغات الأجنبية عن طريق دروس خصوصية أو إضافية، فهم يكونون أكثر طموحا ورغبة في اختيار تخصص يلائم مستوياتهم الفكرية والشخصية. لذا فلبينة الاجتماعية والشخصية للفرد دور كبير في بلورة هوية الطالب الدراسية والمهنية بعدها. يقول محمد عابد الجابري:

" إن عدم إتقان لغة أو لغات أجنبية يجعل من المستحيل على الطالب في الوضع الراهن للثقافة العربية مواكبة التقدم العالمي، وذلك أن بضاعته المعرفية والمنهجية وبالتالي، شخصيته الفكرية بكامل أبعادها تبقى سجين المخلصات والكراسات التي يتلقاها من الأستاذ" [138] ص71.

6- وفيما يتعلق بمراجعة الدروس والمحاضرات إلا في أيام الامتحانات، فذلك يدل دلالة قاطعة بأن الطالب يُبدي رؤية سيئة عن تخصصه الجامعي، ويعني بذلك أنه قد أساء الاختيار، أو أنه كان مُجبرا على الدراسة في علم الاجتماع، وأنه قد مُرس عليه نوع من القهر أثناء عملية التوجيه، أو يرجع ذلك إلى خطأ ارتكبه الطالب أثناء ملء بطاقة الرغبات. وعليه فإن 65% من المبحوثين لا يرجعون مقرراتهم إلا مع دنو فترة الامتحانات، بينما نجد 35% منهم يطالعون ومثابرون في دراستهم. إن هذا يعني أن الطالب يفكر في ربح الوقت فلا داعي للانتظار سنة كاملة لكي يُعيد الاختيار مرة أخرى وبصفة عقلانية، أو أنه قد حاول تغيير الفرع ولم يفلح في ذلك.

7- إضافة إلى ما سبق، نجد أن 83% من المبحوثين غير منخرطين في منظمات طلابية، الشيء الذي يعني أن هذه الأخيرة لم تقدم يد المساعدة للطالب الجامعي في اختيار تخصصه، وإن كانت فهي مهام محدودة جدا. وذلك الحال بالنسبة للانخراط في الجمعيات التي شأنها شأن المنظمات الطلابية، علما بأن هذه الأخيرة أكثر قربا من الطالب الجامعي من غيرها.

8- ونظرا لطبيعة الدراسة فنجد أن اختيار العينة كان بالتساوي، أي بنسبة 50% لكل من السنة الأولى، و50% بالنسبة للسنة الرابعة. أما عوامل اختيار السنتين فإنه يعود إلى كون السنة الأولى هي مرحلة تشكل صورة علم الاجتماع لدى الطلبة، أما بالنسبة للسنة الرابعة فإن الصورة تكون على أتمها.

9- ومن خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب التخصصات في علم الاجتماع، نجد أن الطلبة يختارون التخصصات الأكثر ملاءمة مع ما يطلبه سوق العمل، أو نظرا لحدائثة التخصصات. وبناء على هذه الفكرة المسبقة فإن الطلبة يربطون تخصصاتهم بمهنة المستقبل، إذ يتوجهون أو يختارون التخصصات التي يرونها أكبر حظ في ميدان الشغل.

10- كذلك من خلال هذا الفصل انتهينا إلى أن معظم المبحوثين لم يعيدوا سنواتهم الدراسية بنسبة 96% إلا القليل منهم، وإن كان أن حدث ذلك، فإن إعادة السنوات لا تكون أكثر من مرة واحدة، كما هو مبين في الجدول الخاص بعند مرات إعادة السنة لدى الطلبة المبحوثين. إلا أن هذا يعني الكثير بالنسبة

للصورة التي يحملها الطلبة عن علم الاجتماع، إذ أن من دوافع المحولين لهذا الفرع يأتي بالدرجة الأولى سهولة التخصص. فهي صورة اكتسبها الطلبة من جرا احتكاكهم ببعضهم البعض. فلما يسأم الطالب من تخصصه الأصلي، يبدأ في البحث عن فرع يحاول من خلاله تقادي و ربح ما فاته وخسره من وقت.

تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى:

الجدول رقم 12: اختيار الطلبة لعلم الاجتماع كترغبة أولى

النسبة المئوية	التكرار	رغبتى الأولى
86.5%	173	لا
13.5%	27	نعم
100%	200	المجموع

يتبين من البيانات الواردة في هذا الجدول أن معظم المبحوثين (86.5%) لم يختاروا علم الاجتماع كترغبة أولى، مما يعني أن أغلبهم كانوا مجبرين على الدراسة في تخصص لم يختاروه إلا وهو علم الاجتماع، وهذا يرجع معظم الأحيان إلى سياسة التوجيه الجامعي المتبعة في الجزائر وما ينجر عنها من مشكلات. وإذا ما كانت المشكلة تتعلق بالمقاعد البيداغوجية المفتوحة في هذا الفرع، والتي يجب أن تُملأ حسب التوجيه الجامعي، فهذا الأمر لا بد أو يمكن تجاوزه بالتوعية والإعلام في بداية السنة أي في بداية التسجيلات، حتى يمكن التغلب على مشكلة المقاعد البيداغوجية من جهة والموجهين إلى فرع علم الاجتماع من جهة أخرى، وذلك باتباع استراتيجية إعلامية وتوجيهية مناسبة. حيث أن من الأهم في سر نجاح الطالب في دراسته هو اقتناعه بما يدرس.

وللتأكيد أكثر على أن التحاق الطلبة بعلم الاجتماع لم يكن عن ميل أو طموح منهم نورد إجابة إحدى الطالبات عن هذا السؤال ((اخترته خطأ))

لكن كثيرة هي الأخطاء التي يقع فيها الطلبة أثناء ملء استمارة الرغبات الشيء الذي يؤدي بهم إلى وجود أنفسهم في فروع لم يكونوا ليختاروها، وبالتالي يُرجعون سبب توجيههم إلى التوجيه الجامعي الذي يتم عن طريق الحاسوب.

إذا رجعنا إلى الملحق في الدراسة التي قامت بها جامعة البليدة من خلال الندوة الجهوية للوسط أثناء التسجيلات الجامعية 2002 فإننا نلاحظ أن الذين طلبوا علم الاجتماع كترغبة أولى هم قليلون جداً والذي قُدر ب 83 طالبا على اختلاف شهادة البكالوريا إذا ما قورنت بالعدد الهائل من الطلبة الجدد والمقدر ب 50033 طالبا جديدا، خاصة وأن طلبة البكالوريا آداب بلغ عدد المسجلين بعلم الاجتماع نحو 54 طالبا، علما بأن الكثير منهم من أخطأ في ملء بطاقة الرغبات أو أن رغبته لم تُؤخذ بعين الاعتبار

(Fiche de vœux erronée) وكرغبة ثانية وثالثة تبدأ هذه النسبة في الارتفاع ولكن لماذا؟ الجواب بسيط وذلك لأن فرص المتاحة للتسجيل بالجامعة والظفر بمقعد بيداغوجي تبدأ في التناقص فلا يجد الطالب بُدأ من اختيار علم الاجتماع راجياً في التحويل أو الطعن بعد ذلك، أو تبديل الجامعة بصفة نهائية. [139]

إن الميول والرغبات وقدرات الطالب الشخصية والفكرية والبيئية تلعب دوراً حاسماً في التحاقه بتخصص معين يرغب فيه، إلا أن هذا الارتباط يكون على أشده بالوظيفة التي يمارسها المتخرج من علم الاجتماع. فالوظيفة تغطي على الميول مهما كانت درجتها لأن الطالب أو أي شخص عادي ينظر للمنفعة المتوخاة من أربع سنوات من الدراسة. فإذا كان التخصص المراد لا يضمن لصاحبه العيش السعيد فإنه يعتبره مضيعة للوقت. وإذا كانت الرغبة حادة في علم الاجتماع دون النظر إلى مهنة المستقبل فإن الطالب يختاره كتخصص ثاني بعد إتمام دراسة يظفر بواسطتها على عمل شريف وبسهولة ولا يوجه بعد إتمام دراسته إلى البطالة.

أما 13% فهي فئة اختارت علم الاجتماع عن رغبة منها غير النظرة التي كانت لديها كانت نظرة إيجابية والمثل الأعلى في دراسة المجتمع في شتى مناحيه. وأفراد هذا الصنف يريدون دون شك التوغل في أعماق المجتمع، ولكن تتبلور هذه الفكرة إذا ما وجد الطالب ما ينتظره من هذا التخصص في الجامعة من تكوين جاد، ومكتبات تتوفر وتسهل عليه مهامه الدراسية وأساتذة أكفاء، وإلا سرعان ما تتغير هذه الصورة إلى عكسها وهذا ما لا نتمناه ونرجو العمل الجاد لتطوير والنهوض بهذا العلم للالتحاق بمصاف الدول المتقدمة التي اعتمدت وبنيت عليه الكثير، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، ونحن أولى بالعناية بعلم الاجتماع منهم.

أما البعض من الطلبة، من كانت لهم رغبة في علم الاجتماع كهذه المبحوثة التي تقول ((إن هدفي الوحيد بعد حصولي على شهادة البكالوريا هو الالتحاق بعلم الاجتماع وها أنا حققت حلمي)). إلا أن مثل هذه الطلبة قليلات جداً.

الجدول رقم 13: كيفية تسجيل المبحوثين في فرع علم الاجتماع

طريقة التسجيل	التكرار	النسبة المئوية
من أول تسجيل جامعي	147	73.5%
عن طريق التحويل	53	26.5%
المجموع	200	100%

من خلال معطيات هذا الجدول، يتضح أن الأغلبية التحقوا بعلم الاجتماع من أول تسجيلهم بالجامعة

والتي تُمثل 73.5% لكن هذا لا يعني أنهم اختاروه من محض إرادتهم ولكن هناك الكثير منهم من أرغم عليه كما هو مبين في الجدول الذي سبقه (16) .

تبقى 26.5% من التحقوا بهذا التخصص من محض إرادتهم عن طريق التحويل. إن هذا ليعبر بصدق عن الصورة التي يحملها هؤلاء الطلبة عن علم الاجتماع مثل سهولة الدراسة فيه وضمان النجاح بدون تكرار للسنوات كما يدعون. فمن كان وراء تشكيل هذه الصورة يا ترى؟ هل هو محيط الطلبة الثقافي والاجتماعي؟ أم المشرفون على هذا الفرع؟ أم لعوامل أخرى نجهلها؟

يقول أحد الطلبة المبحوثين ((التحقت بعلم الاجتماع عند رسوبي في فرع الالكترونك وكنت لا اعلم أبدا بوجود علم الاجتماع بالجامعة ولكن كان حلمي في العلوم التجارية، التي تفتح الأولوية أمام الشعب العلمية، ثم الأدبية في الدرجة الثانية)). ويقول آخر ((طلبت التحويل من البيولوجيا إلى علم الاجتماع لما رأيت أن مسيرتي الدراسية في فرعي الأصلي غير مجدية بسبب اللغة ومشاكل أخرى)).
وبمقارنة هذا الجدول والجدول رقم (16) نصل إلى نتيجة ألا وهي أن معظم المسجلين كان التحافهم بعلم الاجتماع قهرا، علاوة على أن (26.5%) مسجلون عن طريق التحويل والذين مورس عليهم قهر من نوع آخر تركهم يلتحقون بعلم الاجتماع دون غيره.

الجدول رقم 14: دوافع الالتحاق بعلم الاجتماع من طرف المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	دافع الالتحاق بعلم الاجتماع
43%	86	سهولة التخصص
14%	28	الإرغام
13%	26	عدم القدرة على التحويل
11.5%	23	الحصول على الشهادة فقط
09%	18	خطأ في الاختيار
04.5%	9	مهني
03.5%	7	وسائل الإعلام
01.5%	3	حبا في علم الاجتماع
100%	200	المجموع

نلاحظ من نسب هذا الجدول، أن الدافع الأكثر تميزاً هو دافع سهولة التخصص بعلم الاجتماع والذي يمثل 43%، لكن حقيقة الأمر هي عكس ما يتصوره هؤلاء الطلبة، لأنه لا يوجد فرع أو تخصص سهل وآخر صعب، وإنما المثابرة والاجتهاد هي التي تجعله يبدو سهلاً للطلبة. إلا أنه من

الممكن أن تكون لدى هؤلاء نظرة أو صورة اكتسبها عن غيره من الطلبة الذين سبقوهم. ولو تعمقنا جيداً في هذه الفئة من أفراد العينة لوجدنا أغليبتها من المتحولين من فروع أخرى أو من تخصصات العلوم الصعبة كما يحلو للبعض تسميتها.

فلما يؤس الطالب من النجاح والاستمرار في فرعه الأصلي لم يجد إلا الاستفسار عن التخصصات التي يمكنه من خلالها الخروج بشهادة جامعية بأقل تكلفة شخصية وذلك ربحاً للوقت الذي أضاعه في فرعه الأصلي أو حتى بين فروع عديدة، وكل هذا يرجع أساساً للتوجيه الجامعي المفروض على بعض الطلبة أو سوء اختيار الطالب لتخصصه المتمثل في التسرع، أو سوء، وعدم كفاية المعلومات والمعطيات التي تحصل عنها .

أما 14% من العينة قالوا بأنهم كانوا مرغمين على الدراسة في علم الاجتماع، وهذا يرجع أولاً لعدم القدرة على التحويل، وثانياً كونهم من المحولين من فروع أخرى فلم يجدوا بديلاً من هذا الفرع الذي سيخرجهم من صعوبات الدراسة في الفروع الأخرى. بعدها تأتي فئة الذين لم يسعفهم الحظ في التحويل إلى الفروع التي كانوا يميلون إليها ممثلة بنسبة 13% جراء الأخطاء في بطاقة الرغبات، فوجدوا أنفسهم مجبرين على مزاوله الدراسة في علم الاجتماع، أو بعد مقر إقامتهم على مكان الدراسة. كما أن 9% من المبحوثين التحقوا بعلم الاجتماع خطأً، وهذا يعود إلى الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها الطلبة أثناء ملء بطاقات الرغبات، خاصة وأن دخول الإعلام الآلي في عملية التوجيه لا يسمح بمثل هذه الأخطاء، وبناء على هذه الأخيرة يوجّه الطالب حتمياً إلى شعبة قد لا يكون الطالب راغباً فيها. إن الدراسة بعلم الاجتماع ليست بالسهلة كما يدعي البعض وإنما عمل شاق وكسائر الفروع يتطلب الاجتهاد والمطالعة العميقة والجد والكد لكي يتخرج متخصصاً بهذا الفرع بمعنى كلمة عالم اجتماع ويمثل تخصصه أحسن تمثيل.

إن التوجيه الجامعي، وعدم القدرة على التحويل، والحصول على الشهادة تبقى النسب المتقاربة التي تعبر عن صورة دونية لعلم الاجتماع عند هؤلاء الطلبة. أين تشكلت هذه الصورة وعواملها تبقى شخصية أحياناً وواقعية أحياناً أخرى مستقاة من احتكاك الطلبة ببعضهم البعض، مما أدى إلى انتشارها بكثرة في الوسط الطلابي، وعلى نطاق واسع. حيث سؤالهم الوحيد والأساسي والمتداول بينهم ماذا تفعل بعلم الاجتماع بعد التخرج في بلدنا؟ هذا ما يزيد الطلبة الأديبين النفور من هذا التخصص إلا إذا فرض عليهم بطريقة قهرية.

إنه من المؤسف أن نترك هذه الصورة تتزايد في التوسع في أوساط الطلبة، وهي صورة حقيقية لما يحظى به علم الاجتماع من اهتمام في بلدنا، والحقيقة أن هذه الصورة ليست صورته وإنما هي صورة مكتسبة ومفتعلة.

لقد كان لعلم الاجتماع الدور والوظيفة التي لا يُستهان بهما في تطور بلدان كثيرة في العالم وبدونه تأخرت أمم أخرى. فهل يحق أن نرى من بين أفراد العينة كلها % 1.5 اختاروا علم الاجتماع حُباً في هذا التخصص؟

لكن لا نستبعد أن هناك قلة قليلة ترغب في هذا الفرع مثل هذا الذي عبّر عن إجابته عن السؤال بقوله "إن تفشي الظواهر السلبية في المجتمع كانت دافعي الوحيد للالتحاق به، ولكن لما درسته اصطدمت بمفاجأة، وهي أنني لا أستطيع تغيير وضع هذا المجتمع. ولأنني كنت أظن أنني أدرس كل ما يجري بالمجتمع الجزائري، وليس ما بالحضارات القديمة التي لا علاقة لها بالمجتمع الجزائري أصلاً، إنه فلسفة وليس بالعلم."

الجدول رقم 15: مدى اقتناع الطالب في اختياره لعلم الاجتماع

الافتناع في اختيار علم الاجتماع	التكرار	النسبة المئوية
مقتنع	55	27.5%
غير مقتنع	145	72.5%
المجموع	200	100%

نلاحظ من خلال المعطيات الجدولية أن أغلب المبحوثين غير مقتنعين بما يدرسون، وذلك بنسبة 72.5%، بينما نجد 27.5% هم مقتنعون بالاختيار. لكن يمكن تفسير هذا بأن اقتناع ربما يكون مفروضاً، حيث لم يجد الطالب الفرصة للتحويل جراء التوجيه القصري، أو بعد مرور سنة أو أكثر من دراسته لعلم الاجتماع أصبحت تُعد من عمر الطالب، فلو سحقت له الفرصة بتبديل الفرع فالطالب قد يرفض لأنه قضى شوطاً لا بأس به ولا يستطيع التراجع، الشيء الذي يتركه يرضى بهذا الفرع مهما كانت سلبياته وإيجابياته. خاصة وأن نسبة (58.5%) قدموا طعوناً يطلبون فيها التحويل من فرع علم الاجتماع، وفي توجيههم إليه.

الاقتناع بشيء ما يكون بعد الاستعلام عنه كثيراً وطويلاً. ففي مجال التعليم الجامعي الاقتناع بفرع من الفروع الجامعية يكون صاحبه قد فكر فيه مدة طويلة، لذا لا يقبل بغيره إلا في حالات لا تسمح له بذلك، كنتأجه في البكالوريا، أو مستواه المادي، أو كأن يزاول دراسته بالخارج مثلاً. وقد يتحمل الطالب وهو مجبر عليه فهذا ليس بالاقتناع وإنما يعتبر رضوخاً للواقع وظروفه. يقول أحد الطلبة :

" لم أختار علم الاجتماع كترغبة أولى، ولم أكن أفكر أبداً للدراسة فيه، فهو علم لا مستقبل فيه، ولكن ظروف المادية هي التي أرغمتني للتسجيل به لكي أتحصل على المنحة الدراسية مرتين، فكننت

أدرس فرع الهندسة المعمارية لأن هذه الأخيرة تتطلب مصاريف لا يقدر عليها طالب من منزلة اجتماعية فقيرة جدا ."

الجدول رقم 16: متى يطالع ويراجع المبحوثون؟

النسبة المئوية	التكرار	وقت أو فترة المطالعة
65%	130	في فترة الامتحانات
35%	70	خارج أوقات الامتحانات
100%	200	المجموع

يتضح من خلال بيانات هذا الجدول أن أغلب المبحوثين وبنسبة 65% لا يطالعون دروسهم ولا يراجعونها إلا في فترة الامتحانات، مما يعبر عن لامبالاة الطالب في دراسته لتخصصه. ويفسر كذلك أن الأغلبية همهم الرئيسي من الدراسة هو تحصيل النقطة في الامتحان والارتقاء للسنة الموالية، وإذا كان الطالب لا يولي الأهمية اللازمة لدراسته التي هي المحك الأساسي للحصول على الكفاءة اللازمة للعمل فيما بعد، فهذا يعطي دلالة أو انطبعا بلا أهمية الكفاءة في نظره، أو أن المسار الدراسي الذي اختاره لا يتوافق مع طموحاته الدراسية والمهنية. بنما نجد من الطلبة من يراجعون ويطالعون خارج فترة الامتحانات حيث تمثل نسبتهم 35%. كما يمكن تفسير هذه الأخيرة - لأنها تعتبر نوعا نسبة عالية- على أن الطلبة لا يعطون اعتبارا كبيرا لدروسهم، ولكن مقارنة مع الإلحاح والقهر الذي فرض عليهم أثناء التسجيل الأولي جعل منهم أو دفعهم لتقبل هذا التخصص وإجبارية المطالعة والمراجعة لعدم الوقوع في تكرار السنوات أو ربما الانقطاع عن الدراسة في بعض الأحيان، مع عدم التفكير في عملية التحويل من علم الاجتماع في السنة الموالية من الدراسة لأنها تعتبر مضيعة للوقت وتُحسب من عمر الطالب.

من هنا نستنتج أن معظم الطلبة لا يولون اهتماما كبيرا لدراساتهم لهذا الفرع، وذلك لظروف تحتاج هي الأخرى لدراسات متخصصة في هذا المجال. فالاهتمام ينشأ مع اختيار الطالب لنوع الدراسة التي يحبها شخصيا، وليس بناء على ما تمليه عليه الإدارة في توجيهها للطلبة لملء فراغ عددي على حساب أذواق وميول ورغبات الطلبة.

إن المطالعة ومراجعة الدروس باستمرار تدل دلالة قاطعة على درجة الاهتمام الذي يوليه الطالب نحو تخصصه. فإذا ما أحسن هذا الأخير الاختيار مع ما يتماشى وطموحاته الفكرية، الشخصية والمستقبلية، فإنه لا شك أنه يكدي ويسعى حتى يصل إلى تحقيق ما هو موجود من أجله. وإذا كان العكس، فإننا نلمح المماثلة وضعف الاهتمام واللامبالاة.

إن استخفاف الطلبة بدروسهم ليس سوى صورة واضحة تدل على عدم اقتناعهم بما هم بصدد دراسته من تخصص. وعلى أي حال، فإنه عندما يدنو موعد الامتحانات، فهذه الفترة تمتاز بإقبال أكبر

على مراجعة الدروس استعداداً للامتحان، الشيء الذي يغيب لدى عدد لا بأس به من الطلبة طيلة السنة الدراسية، ولا ينتبهون للدراسة إلا مع اقتراب موعد الامتحان. فما السبب وراء ذلك يا ترى؟ هل هو الوفرة في وسائل التسلية؟ أم تغير العلاقة الخاصة التي تربط الطالب بالأستاذ، ومن ثم بالتخصص؟ أم هو فقدان الأمل لدى هؤلاء الطلبة في تحقيق هدف إيجابي من وراء التمدرس؟ تساؤلات لا يعبأ بها لا الطالب ولا ولي أمره، ولا حتى الإطار التربوي، فتكون النتيجة حتماً فقدان الحماس للدراسة وتحقيق نتيجة نجاح إيجابية في نهاية السنة.

الجدول رقم 17: تقديم الطالب لطعن يطلب فيه التحويل من علم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	تقديم الطعن
58.5%	117	نعم
41.5%	83	لا
100%	200	المجموع

تعكس بيانات الجدول أعلاه، أن هناك رغبة كبيرة أبادها معظم أفراد العينة في تغيير فرع علم الاجتماع، حيث نجد 58.5% قدموا طعوناً لعلمهم يظفرون بتحقيق رغباتهم. بينما 41.5% لم يُقدّموا طعوناً. وهذا يمكن تفسيره سواء لكون نتائجهم لا تسمح لهم بذلك، ما يجعل طعونهم يُقابل بالرفض من أولها، أو أنهم تقدموا بها لكن بعد فوات الأوان، مما يجعل أصحابها يرضون بشكل أو بآخر بالتخصص الذي مُنح لهم، أو لاعتبارات شخصية أو اجتماعية تخص الطالب نفسه.

إن الطعون نادراً ما تُؤخذ بعين الاعتبار، لأن التوجيه عن طريق الحاسب تكون نسبة الخطأ منعدمة، وفي بعض الأحيان تكون الأماكن البيداغوجية محدودة، وبالتالي ما على الطالب إلا الرضى فيما وُجِه إليه من تخصص. كما أن التخصص الذي يرغب فيه الطالب قد يوجد في جامعات ومعاهد أخرى على مستوى الوطن، ولكن الطالب في هذه الحالة لا بد له من غرفة في الحي الجامعي مما يُعرضه إلى عدم القدرة على الحصول على هذه الأخيرة، وهو سببٌ يجرمه كذلك من رغبته.

إن الرغبة في تخصص ما تجعل الطالب لا يقف عاجزاً أمام أي عائق مهما كان نوعه، إلا في الحالات المستحيلة. ولا نذهل عندما نرى من الطلبة من يُعيد اجتياز شهادة البكالوريا للحصول على نتائج عالية تسمح له بتحقيق رغبته التي طالما كان يحلم بها.

الجدول رقم 18: أسباب اختيار الطلبة المحولون لفرع علم الاجتماع بالضبط

النسبة المئوية	التكرار	أسس اختيار علم الاجتماع
39.62%	21	صعوبة الفرع الأصلي
13.20%	07	سهولة تخصص علم الاجتماع
15.09%	08	التسجيل صعب في فرع آخر
20.75%	11	لم أكن اسمع بعلم الاجتماع
9.43%	05	اللغة
1.88%	01	حبا ورغبة في علم الاجتماع
100%	53	المجموع

تبين معطيات الجدول أعلاه مصدر القناعة لدى المبحوثين، حيث نجد أن (39.5%) كانت قناعتهم نابعة من اعتقادهم بصعوبة الفرع الذي كان يدرس به، مما يعني أن أغلب الذين عبروا عن قناعتهم محولون من فروع أخرى، أي أنهم مقتنعون قهرا وإجبارا، كما تعبر هذه النسبة على أن القدمين إلى مزاوله الدراسة في علم الاجتماع خاصة المحولين مهم هم من الفئة الفاشلة والبعيدون كل البعد عن هذا التخصص، والذين سيؤثرون في المستقبل سلبا على المشتغلين بحقل علم الاجتماع، ويزيدون من تهميش وتشويه صورة هذا العلم بين الأوساط الطلابية، والتي بدورها ستصبح الصورة العامة له بين أفراد المجتمع. هذا ما انعكسه نسبة 13.20% من المبحوثين والتي تقول بسهولة الدراسة في علم الاجتماع وذلك تأكدها من أنها سوف لن تفشل مرة ثانية في دراستها والخروج من الجامعة بشهادة لا يهتما في ذلك قيمتها أو طبيعتها أو نوعها.

بينما نجد 15.09 من المبحوثين من قالوا بأنه لم يسعفهم الحظ للتسجيل في فروع أخرى كانوا يرغبون فيها نظرا لوجود شروط قد تحرمهم من الالتحاق بها. وهناك نسبة قد تبدو هامة والتي تقدر ب 20.75% والتي صرحت بأنها لم تكن لتسمع بوجود فرع جامعي يدعى علم الاجتماع، والذي يُفسر غياب المعلومات الكافية عن هذا التخصص، الشيء الذي يفسر هو الآخر عدم قيام وسائل الإعلام بدورها في تحسيس الطالب المقدم على الجامعة بما تحتويه الجامعة الجزائرية من تخصصات عامة وفي ميدان العلوم الاجتماعية خاصة.

هذا إضافة إلى (9.43%) اختاروا علم الاجتماع وهم مضطرون إلى ذلك لا لسبب إلا للغة التدريس والتي أقصد بها اللغة الفرنسية التي تعتبر من العوائق الرئيسية في فشل دراسات بعض الطلبة. مقتنعون بمحدودية الإمكانيات الممنوحة لهم للتسجيل.

إن أهم ما يثير الانتباه من معطيات هذا الجدول أن (1.88%) من بين المقتنعين بدراسة علم الاجتماع فقط ومن لديه ميل للدراسة في هذا الفرع.

الجدول رقم 19: التخصصات التي كان يرغب فيها أفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	التخصص المرغوب فيه
27%	54	حقوق
21%	42	اقتصاد
14.5%	29	إنجليزية
10%	20	إعلام واتصال
5.5%	11	علوم سياسية
05%	10	أدب
03%	6	تاريخ جغرافيا
2.5%	5	شريعة
2.5%	5	فلسفة
2.5%	5	علم الاجتماع
02%	4	علوم طبية
02%	4	المدرسة الوطنية للإدارة
01%	2	مدرسة الأساتذة
01%	2	علوم تقنية
0.5%	1	إعلام آلي
100%	200	المجموع

تعبر بيانات هذا الجدول عن إحدى مصادر التوجيه، أو أحد المؤثرات فيه، وهو محيط المبحوثين، حيث أن 27% من المبحوثين صرحوا بأن رغبتهم الأولى أو التخصص الذي كانوا يرغبون فيه هو الالتحاق بكلية الحقوق، كما أكد 21% منهم أنهم كانوا يحلمون بمزاولة دراستهم بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، وتأتي في المرتبة الثالثة الفئة الممثلة في نسبة 14.5% والتي رغبت في اللغة الإنجليزية كتخصص لها. أما في المرتبة الرابعة نجد 10% من المبحوثين من كانوا مصرين على التخصص في إحدى أقسام كلية الإعلام والاتصال.

من النسب المتتالية السابقة الذكر نلاحظ أن الطلبة المبحوثين كانوا يربطون دراستهم الجامعية ربطا وثيقا بمهنة المستقبل، وبالتالي ينظرون إلى التخصصات التي يكثر عليها الطلب في سوق العمل. وبما أن علم الاجتماع بكل تخصصاته يعتبر من الفروع التي يفتقر إليها عالم الشغل إن لم نقل أنها تكاد تكون شبه منعدمة، هذا ما تعكسه نسبة 2.5% فقط من المبحوثين من كانوا يرغبون في دراسة علم الاجتماع، الشيء الذي يعني أن 97.5% من المبحوثين لم يكن علم الاجتماع من بين اهتماماتهم الدراسية، إذ نجد أن 01.5% من المبحوثين من كانت لهم الرغبة في دراسة علم الاجتماع.

يقول أحد المبحوثين "حلمي أنني أدرس في شعبة الكيمياء بحكم شعبة البكالوريا التي تحصلت عليها، ولكن كوني في علم الاجتماع الآن أرى بأن الاهتمام بعلم الاجتماع لا يتوازن مع أهميته." وقالت أخرى "رغبت في الشبه الطبي ولطالما انتظرت هذه الفرصة."

فبحكم شعبة شهادة البكالوريا كان بعض الطلبة يحملون بتخصصات علمية، ولكن وجدوا أنفسهم في فروع اجتماعية أو أدبية، مما يجعل الصورة التي يحملونها عن علم الاجتماع غير واضحة لأن عدم توفر المعلومات الكافية عليه تزيد من غموضه لديهم .

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن هناك ارتباطا كبيرا بين الوظيفة والتخصص الذي يختاره الطالب. إن الملاحظ أن جميع الفروع الأدبية والاجتماعية كلها يمكن ممارستها كمهنة أو وظيفة حرة، السبب الذي يترك الطلبة غير مستأين منها، لأنه مهما يكن فإن الأمل يبقى قائما، أما في علم الاجتماع إن لم تكن هناك مؤسسات عمومية تطلب مثل هذا الفرع، فلا أمل بعد هذا، اللهم إلا إذا رضي المتخرج من علم الاجتماع أن يمتهن أي وظيفة أو حرفة سواء لها علاقة بتخصصه أو عديمة الصلة به.

الجدول رقم 20 : كيفية تحويل الطلبة إلى علم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	كان وراء تحويلي لعلم الاجتماع
73.5%	147	لم أحول
18%	36	حولت من تلقاء نفسي
5%	10	الزملاء
3%	06	الوالدين
0.5%	01	أخرى
100%	200	المجموع

يبدو من معطيات الجدول رقم 23 أن النسبة العالية التي قامت بالتحويل من تلقاء نفسها تمثل 18%، وهذا ما يعبر عن فشل هذه الفئة من المبحوثين في الدراسة في فروعهم الأصلية، وهو ناتج عن مشاكل قد تكون لغوية، أو صعوبة الوحدات والدراسة عموماً. كما أن الاحتكاك الطلابي والزمانة تعتبران إحدى مكونات المحيط المدرسي والعلمي للطالب، مما يعني أن التأثيرات متبادلة بين الطلبة. حيث أن هذا يؤيد ويتوافق إلى حد ما ببيانات الجدول الخاص بدوافع الالتحاق بعلم الاجتماع دورا هاما في إعطاء صورة عن الفرع الذين يدرسون به، وبالتالي فقد يؤثر على الفئة الطلابية التي تريد التحويل، حيث تقدر نسبتهم ب 5%.

ليأتي في الأخير دور الوالدين كدافع للتحويل بنسبة 3% وهي نسبة تبدو جد ضعيفة، ذلك لما لمهنة أولياء المبحوثين من العلاقة الوطيدة في توجيه الأبناء نحو التخصصات بحيث نجد أن معظم هؤلاء الأولياء من فئة الموظفين الشيء الذي لا يسمح ربما بالقدرة على التوجيه السليم، حتى أنهم لا يولون أي اهتمام نحو توجيه الأبناء. إضافة إلى ذلك نجد من المشاكل البيداغوجية والإدارية التي تدفع بالطالب إلى التحويل.

وما يمكن استخلاصه هو أن للمحيط الطلابي دور كبير في صقل عقليات الطلبة وتوجيهها، فهو الوسط الأشد تأثيراً من غيره على نفسيات الطلبة. فلما يرى الطالب نفسه قد يفشل في تخصصه الأصلي يشرع في البحث عن المخرج، ويبدأ في جمع المعلومات عن التخصص الذي يراه مناسباً له. كما أن الطالب يبحث عن الفرع الذي يرتاح فيه من المعاناة النفسية والفكرية التي كان يعيشها في فرعه الأصلي بأقل وقت وتعب ممكنين، وليس حياً في الفرع ذاته، لأنه يكون قد سئم من الدراسة، ولم يبق لديه سوى مغادرة الجامعة بشهادة مهما كانت طبيعتها، لكي لا يُقابل من طرف زملائه وأهله والمجتمع بانتقادات قد تسيء وتؤثر عليه.

الجدول رقم 21 : هل للطالب أصدقاء من فروع أخرى التحقوا بعلم الاجتماع؟

النسبة المئوية	التكرار	إمكانية وجود زملاء
63%	126	نعم
37%	74	لا
100%	200	المجموع

تبين المعطيات أن 63% من المبحوثين لديهم أصدقاء التحقوا بفرع علم الاجتماع، مما يعني أن هذا له أثر إلى حد ما في مواقف الأفراد من تخصصهم الذي هم فيه، أما 37% من المبحوثين فقد نفوا بوجود زملاء لهم من فروع أخرى التحقوا بهذا الفرع.

ولتفسير هذه النسب، فإن أسباب التحاق الطلبة بعلم الاجتماع يرجع إلى كون هؤلاء أنهم لم يحسنوا الاختيار أيام التسجيل الأولي، فهناك من أثر فيه زميله وحبب إليه فرعاً من الفروع، وآخر تأثر بزميل سبقه بسنوات في الجامعة وكان سببه في اختيار هذا الفرع الذي لم يكن له رغبة ولا ميل تجاهه. وبعد مرور فترة معينة في الدراسة في فرع لم يكن ليختاره في يوم الأيام يحس بأنه قد أساء الاختيار لتداخل أسباب كثيرة، حينها يبدأ في التفكير في مخرج من هذه الأزمة ولا يجد أمامه إلا التحويل.

في هذه المرحلة يتساءل الطالب عن الفرع الذي يناسبه حقاً ويتماشى مع رغباته، فإن استعصى عليه أمر التحويل يرضى بما قد وُجّه إليه، واضعاً في الحسبان بأنه لا يستطيع أن يقضي سنة أو سنوات أخرى في التجوال بين التخصصات لأن ذلك لا يكون في صالحه، وبالتالي يلجأ إلى الفروع التي لا يُشترط فيها الجهد الكبير، ولا تقتضي شروطاً صعبة للالتحاق بها، عندها لا يجد الطالب أمامه سوى الفروع الاجتماعية والأدبية عامة وعلم الاجتماع خاصة كمنفذ له، ولا تصبح هنا أي قيمة للرغبة والميول لأنها قد أجهضت في مهدها أي في التسجيل الأولي بالجامعة.

يقول أحد المبحوثين أن: " هناك من تحول من البيولوجيا والإلكترونيك إلى علم الاجتماع." من هنا نتساءل ما هي العلاقة التي تربط بين تخصصين مختلفين تمام الاختلاف، وما هي الصلة بين تخصصهم الأصلي وفرع علم الاجتماع؟ لا توجد أي علاقة سوى إيجاد مخرج لما هم فيه من استياء.

الجدول رقم 22: مدى علم الطالب بالبطالة التي مر بها زملاءه، وعلاقتها بالالتحاق بعلم

الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	كنت أعلم ذلك ولكن
60%	120	التوجيه الجامعي (الإرغام)
13.5%	27	ربما سيتحسن في المستقبل
26.5%	53	المهم الشهادة
100%	200	المجموع

من بيانات هذا الجدول نستطيع القول بأن معظم الطلبة المبحوثين (60%) لم يكونوا ليلتحقوا بفرع علم الاجتماع لولا التوجيه الجامعي الذي أجبرهم على الدراسة فيه. بينما نجد (26.5%) كان مهمهم الأساسي هو خروجهم من الجامعة بشهادة جامعية لا تهمهم في ذلك درجة أو نوع أو طبيعة هذه الشهادة، علماً بأن هؤلاء يعتبرون من المحولين إلى فرع علم الاجتماع. في حين نرى أن (13.5) من المبحوثين وعلى الرغم من القهر الممارس عليهم إلا أنهم يأملون بأن تتحسن وضعية هذا العلم في الجزائر، ولا تكون دراستهم في مهبط الرياح.

هناك من عرف هذه المشكلة من زملائه السابقين قبل التخرج بأشهر بسماعه القصص التي تروى عن حال خريجي الأقسام الأدبية وشح الفرص الوظيفية لهم، ولأهمية التأهيل والتدريب وأنه يلعب دوراً أساسياً ومهماً في انخراط الطالب في سوق العمل الذي يبحث عن تخصصات تحقق احتياجه ونحن نعلم أن المتخرج من علم الاجتماع لا يملك من التدريب المهني ما يتيح له الفرص للعمل مقارنة مع التخصصات العلمية الأخرى هذا ما يقودنا إلى القول بأن الطالب في هذا الفرع أن تكون لديه تدريبات ميدانية تمتد بصلة كبيرة مع الوظائف التي تتماشى وتخصصه لأنه ربما في المستقبل يتغير حال علم الاجتماع إلى أحسن مما هو عليه الآن . والحديث عن التخصصات الاجتماعية التي يكون الخريج منها غير مؤهل تأهيلاً كاملاً لسوق العمل سوى أن هذا الخريج قضى أربع سنوات في الجامعة أو أكثر حتى حصل على الشهادة الجامعية في أي تخصص علم الاجتماع.

و حصول الخريج الجامعي على الشهادة الجامعية مؤشراً إلى أنه يتمتع بقيمة العمل كالانضباط والدقة في العمل والاحترام، وهذا يدل على أنه قادر على العمل وينقصه فقط أن تخصصه غير مؤهل ولا مطلوب في سوق العمل في الغالب.

كذلك نشير إلى أن البعض من المتخرجين من علم الاجتماع يرفضون العمل خارج أو بعيداً عن أهلهم خاصة الفتيات منهم، لأن هناك من الوظائف ما هو متوفر في هذا المجال خارج مقر سكن الطالب. فما هو الفرق بين الطبية أو الطبيب الذي يقبل بالعمل بعيداً بالآلاف الكيلومترات عن التخصص في علم الاجتماع، هذا يعود إلى التنشئة والبيئة الاجتماعية والعرف وتقليد المنطقة ولا يعتبر عائقاً في التوظيف والمثال صريح على ذلك ما تستقطبه المناطق الصحراوية من عمالة من الشمال.

إن الكلام والنظرة السائدة لدى المجتمع والطلبة على التخصصات الاجتماعية والإنسانية بأن أصحابها لم يجدوا عملاً سهولاً هو أمر ليس بالعام ، لأن هذا الحكم قاس جداً ويسيء إلى التخصص نفسه فقد استقطب العديد من المؤسسات هؤلاء المتخرجين ومنهم الآن من هم في مراكز جد حساسة وهامة إلا أنها ليست في متناول الجميع وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي تجتازها البلاد ، وعلى عاتق هذه الأخيرة ترقية هذا التخصص ومحاولة النهوض به لأن باستطاعته يقدم لها الكثير من المساعدة في سبيل الرقي الاجتماعي إذا ما توفرت النية الحسنة بين القائمين على هذا الفرع والقائمين بتسيير البلاد.

ولكن الأمل مازال قائماً على أن لا تبقى البلاد على هاته الحال لن التخصص مني على أساس هذه التغيرات التي نأمل أن تجد الحل لأن هذا التخصص يعطي الكثير من الحلول الإيجابية ليخرج البلاد من تخلفها.

الجدول رقم 23: مدى الرضى عن الدراسة في فرع علم الاجتماع من طرف المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	الرضى بفرع علم الاجتماع
13%	26	راض جداً
23%	46	راض
36.5%	73	نوفاً ما
27.5%	55	غير راض
100%	200	المجموع

ما تعبر عنه بيانات هذا الجدول مهم جداً مقارنة بمعطيات الجداول السابقة، حيث أنه بعد مُضي سنة على الأقل من الدراسة في علم الاجتماع استطاع أغلب المبحوثين التغلب على المعوقات النفسية والاجتماعية التي كانت تواجههم، حيث نجد أن 36% من أفراد العينة - أي الراضون جداً والراضون عن الدراسة في علم الاجتماع- عبروا عن رضاهم بالتخصص الذين يدرسونهم، منهم 13% هم في قمة الرضى. وتبقى نسبة الرفض المكبوتة لدى البعض منهم تمثل 64% -أي أولئك الراضين نوعاً ما وغير الراضين- إذ نجد 27.5% منهم في قمة الرفض أو عدم الرضى، مما يعني أن المبحوثين قد استطاعوا التكيف مع الوضع الذين هم فيه، إضافة إلى أن الصورة الجديدة التي تشكلت لديهم تختلف عما كانت عليه عند أول تسجيل بالفرع.

الجدول رقم 24: مدى توافق البرنامج الدراسي مع ميول وطموحات أفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	التوافق والطموحات
21%	42	يتوافق
36.5%	73	نوفاً ما
42.5%	85	لا يتوافق
100%	200	المجموع

ما تعبر عنه بيانات هذا الجدول أن 42.5% من المبحوثين يرون بأن البرنامج التكويني لا يتوافق مع ميولهم وطموحاتهم، وهي أعلى نسبة، تليها بعد ذلك فئة من المبحوثون وهي ذات نسبة معتبرة والذين يعبرون عن عدم تأقلمهم مع الدراسة في هذا الفرع معتبرين إياه بأنه وضع مفروض عليهم حيث تمثل 36.5%، والتي وجدت نوعاً ما كانت تنتظره من علم الاجتماع حيث اطلعت عليه بجهدا الشخصي أو بمعونة الأساتذة والبحث المستمر، وهي غير راضية بما هو عليه حال علم الاجتماع لأن

نظرتها عند التحاقها به كانت أوسع من ذلك بكثير. ولكن بإمكانها تحقيق ما كانت تصبو إليه ولكن كسابقتها ينتظرها الجهد الجهد والصبر المتلازمين بدون كلل ولا ملل ومهما اعترضها من العوارض فلا يستطيع الانتقاص من نيتها.

وأخيرا هناك من المبحوثين من يقولون بأن البرنامج الدراسي في علم الاجتماع يتوافق مع طموحاتهم متمثلين في نسبة 21%. ومن هنا نستطيع القول بأنهم كثيرين هم الطلبة الذي كانوا يتصورون بأنهم سيتوصلون من خلال دراستهم لعلم الاجتماع إلى معرفة خبايا المجتمع، كل حسب اختصاصه في فترة زمنية قصيرة، ولكن سرعان ما تتلاشى هذه النظرة لأنهم عرفوا بأن شهادة الليسانس في هذا الفرع لا تهيئ الطالب لمثل هذا العمل، وإنما تسمح له بممارسة عمل إداري يتوافق وشهادته ليس إلا. بينما إذا ما أراد الطالب التغلغل في دراسة مجتمعه أو مجتمعات أخرى ما عليه إلا مواصلة الدراسات العليا والتي يعتبر شأنها صعباً وتتطلب الوقت والصبر الطويلين.

الجدول رقم 25: مكانة علم الاجتماع في الجزائر حسب المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	مكانة علم الاجتماع في الجزائر
63%	126	مكانة سيئة
24%	48	مكانة متوسطة
13%	26	يولي لها اهتماماً كبيراً
100%	200	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن 63% من المبحوثين يرون بأن علم الاجتماع في الجزائر لا يتمتع بالمكانة الحقيقية التي وُجد من أجلها، في حين نجد أن 24% منهم يعطون نوعاً من الأهمية لهذا الفرع، بينما نلاحظ أن 13% من أفراد العينة الذين يرون بأن لعلم الاجتماع أهمية قصوى في بلادنا، حيث يُولى اهتماماً كبيراً، وذلك ليقوم بوظيفته ودوره النبيل تجاه المجتمع، ولكن ما مصادر ومصادقية هذا الاهتمام؟ أم هو مجرد كتابات ترى من الواجب الرفع من قيمة هذا العلم، أو فيما يجب أن يكون عليه.

وعليه يمكننا القول بأن المبحوثين الذين أكدوا على سوء مكانة علم الاجتماع في الجزائر فهو راجع إلى الصورة الحقيقية التي يحملونها عنه أي على ما يجب أن يكون عليه علم الاجتماع، ووعيهم الكبير بجذواه في الحياة اليومية على أفراد المجتمع، وما يمكن أن يقدمه من حلول قد تفيد العديد من المؤسسات إن لم نقل كلها وفي كل أعمالها، إضافة إلى معرفتهم بمدى قيمة هذا التخصص في دفع التنمية بكل أشكالها ومستوياتها. أما البحث عن أسباب إجابة كل فئة من الفئات المبحوثة فهو موضوع شائك وطويل يحتاج هو الآخر إلى دراسة أو دراسات معمقة أخرى.

الجدول رقم 26: تغيير صورة علم الاجتماع لدى الطلبة المبحوثين بعد دراستهم فيه

النسبة المئوية	التكرار	الصورة
45%	90	تأكدت منها أكثر (سيئة)
29%	58	ليس كما كنت أتوقعه (علم جدير بالدراسة)
26%	52	بقيت على حالها
100%	200	المجموع

بناءً على معطيات هذا الجدول، نلاحظ أن تقييم المبحوثين السلبي لعلم الاجتماع يشكل أعلى نسبة، وهي 45%، والتي ترى بعدم جدوى هذا الفرع وتخصصاته، وهي نظرة تعتبر خاطئة إلى حد كبير، لأن هذا الفرع يعتبر الصانع الأساسي لقيم الأمة والباعث الرئيسي لعملية التنمية على وجهها الصحيح، والذي يعمل بصدق في الصياغة الحقيقية والعقلانية للمشروع المجتمعي الراقي، لذا يجب إعادة النظر في كل محتويات هذا العلم وبعثه وتلقيه على الحقيقة والهدف الذي وُجد من اجلهما ومساواته ببقية العلوم الأخرى، لتغيير هذه النظرة الدونية خاصة في الوسط الطلابي، الذي يعتبر أعلى المستويات العلمية. تقول إحدى الطالبات:

" بصفتي طالبة سنة أولى، وبعد مُضي عام من الدراسة، اكتشفت أن علم الاجتماع يُنظر إليه نظرة احتقار، لكنني رغم كل هذا أرى بأهميته، ولا بد أن يُهتم به أكثر من طرف الإدارة، وأن تكون هناك مقاييس جديدة غير التي ندرسها، لأنها في أغلب الأحيان متشابهة مثل مدخل لعلم الاجتماع وعلم الاجتماع العام، كما أرجو من الأساتذة تغيير طرق التدريس لأن البحوث لم تعد مجدية مع التركيز على البحوث الميدانية، والوحدات والمواضيع التي تكون لها صلة كبيرة بالمجتمع الجزائري خاصة "

أما 29% من المبحوثين فيرون بأن علم الاجتماع هو ذلك العلم الجدير بالدراسة، حيث أصبحوا الآن يدركون بأن صورتهم عنه تغيرت، ولكن ليس كما كانوا يتوقعونها، وهذا نظراً لما يعانیه علم الاجتماع من عوائق تقف دون رؤيته على صورته الحقيقية كعلم نافع، وأنه ليس مجرد فلسفة لا أكثر ولا أقل.

وعليه، يقول أحد الطلبة المبحوثين " إن فكرتي حول علم الاجتماع ليست بالسيئة، ولكن محيطنا الاجتماعي، والسياسي، والثقافي هو السبب، فمعظم الطلبة ليس همهم الوحيد التحصيل الجيد وإنما الوظيفة المتوخاة من وراء هذه الدراسة فقط، وعلم الاجتماع في الجزائر علم مناسباتي يظهر سوى عند حدوث الكوارث الإنسانية والطبيعية، إننا مستهلكون لعلم الاجتماع وغير منتجين ".

وأخيراً، نلاحظ أن نسبة 26% من المبحوثين ترى بأن الصورة التي يحملونها عن علم الاجتماع، والتي دخلوا بها إلى الجامعة، لم تتغير وبقيت على حالها. وعليه فإن لهؤلاء صورة مسبقة عن هذا العلم والتي تعتبر صورة تجسد واقعا يعيشه الطالب والعلم على حد سواء.

الجدول رقم 27 : مقارنة المبحوثين لمكانة علم الاجتماع في الجزائر والبلدان الغربية

مكانة علم الاجتماع	التكرار	النسبة المئوية
في الجزائر علمٌ مهمش	64	32%
في الجزائر عكسها تماماً في الغرب	47	23.5%
علم الاجتماع عند الغرب هو تاج العلوم	38	19%
في الغرب ميداني والجزائر نظري	23	11.5%
كافة العلوم ليس لها أهمية في الجزائر	19	9.5%
في الجزائر المذكرات والأبحاث حبيسة الأدراج	9	4.5%
المجموع	200	100%

بيانات هذا الجدول هي ترجمة حقيقية للوضع الذي يعيشه علم الاجتماع في الجزائر، إذ نلاحظ بأن هناك تباين في إجابات الطلبة، والتي لخصتها في ستة أسباب يراها معظم الطلبة تجعل من علم في الجزائر ينفرد عن غيره - علم الاجتماع لدى الغرب - فالنسبة الكبيرة، والتي تمثل 32% ترى بتهميش علم الاجتماع، حيث لا يحظى هذا الأخير بالاهتمام والعناية الكافيتين من طرف الجهات المعنية، وذلك بإعادة النظر في محتويات هذا العلم جملة وتفصيلاً لتوظيفه على أرض الواقع لكي يصبح علماً مفيداً كغيره من العلوم الأخرى، ومحاولة النهوض به وترقيته لكي يكون معول بناء للمجتمع، لا معول هدم.

بينما يرى 23.5% من المبحوثين بأن علم الاجتماع في بلادنا يختلف اختلافاً كلياً عن ذلك الموجود في البلدان الغربية، وهذا ما يؤكد ما قاله المبحوثون بأن علم الاجتماع علم مهمش، هذا ما يعني بأن هذا العلم علم قائم بذاته ويعتبر كسائر العلوم الأخرى.

كذلك أقرت نسبة من الطلبة المبحوثين بأن علم الاجتماع في البلدان المتطورة يتميز بالأمبريقية وليس بالصبغة الفلسفية الأدبية حتى أصبح لا يُفرق بينه وبين الفلسفة والأدب إلا من حيث مذكرة نهاية التخرج الذي ينتقل فيها دارس علم الاجتماع إلى الميدان لاختبار فرضيات بحثه والتحقق منها، وهي تمثل 11.5%. وإذا ما بقي التفكير وطرح المشاكل الاجتماعية من طرف المتخرجين من علم الاجتماع هو نفس الطرح والمساءلة التي يتبناها عامة الناس. فهنا يمكننا أن نتساءل ما الفائدة من دراسة السوسيولوجيا بهذه الطريقة إذا لم توظف ميدانياً، وينتقل صدى هذه الدراسات إلى أعلى قمة في الهرم المجتمعي؟

في حين يرى 19 % من أفراد العينة أن السوسيولوجيا هي تاج العلوم والمعارف، وهذا هو العنصر المهم في هذا التحليل لبيانات هذا الجدول. ففي البلدان الغربية لا نقول بأن هذه البلدان قد تطورت وتقدمت بفضل علم الاجتماع وحده فقط، ولكن بفضل تضافر جهود علماء الاجتماع بالسياسيين، والاقتصاديين، والتقنيين، والعلميين...إلخ، لأن علم الاجتماع تُفرض دراسته في كل العلوم، فالطبيب والقاضي، والمهندس، والبيطري والزراعي، والعسكري هم بحاجة ماسة لمعرفة كل ما يتعلق بأفراد مجتمعهم، وإلا فكيف يكون التعامل معه إيجابيا وفعالاً. حتى أنه في بعض الاختصاصات أن الطالب الذي لا يتحصل على علامات جيدة في مقياس علم الاجتماع لا يمكن الاعتراف له بالنجاح إذا ما لم يتحقق هذا الشرط.

كذلك يتبين لنا أن 9.5% من المبحوثين يرون بشمولية الإقصاء والتهميش لكافة العلوم مهما كانت طبيعتها، هذا ما يفسر أن مخرجات التعليم الجامعي تعيش أزمة حادة فيما يتعلق بمشكلة التوظيف، إذ من الملاحظ أن المتخرجين من كافة التخصصات يعانون من مشكلة التوظيف ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن علم الاجتماع يعتبر أكثر الفروع وأبرزها قسوة في هذه المعاناة.

إذ أن المتمعن في برنامج علم الاجتماع على مستوى الليسانس يلاحظ أن افتقاره للعديد من الوحدات الميدانية الشيء الذي ينعكس بطريقة أو بأخرى على محدودية المردود السوسيولوجي للطلبة الدارسين له. لكن، وفي حالة ما توفرت للمتخرجين من علم الاجتماع الوظائف الخاصة بالمختص في علم الاجتماع، فهل أن هؤلاء يمتلكون الكفاءات المهنية الكافية لممارسة هذه المهنة الصعبة، والتي أعتبرها من أكبر وأصعب الوظائف ممارسة، بحيث يجعل هؤلاء غير متمكنين أو قادرين على ترجمة الواقع وتفسير ظواهره بطريقة سوسيولوجية. لذا أرى بأن إجابة الطلبة وبنسب عالية حول هذا التساؤل هي تفسيرات موضوعية لما يكتسبه البرنامج والتكوين في علم الاجتماع من شكل ومحتوى نظري وموجه بصفة غير عقلانية، تجعله غير قادرة على الاتصال بالواقع، وبالتالي يُفقد محتواها السوسيولوجي.

بينما نلاحظ أن 4.5% من المبحوثين يرون بأن الدراسات السوسيولوجية لا تُؤخذ بعين الاعتبار ولا تلقي أي اهتمام يُذكر من طرف أي جهة معنية حتى ولو كانت المؤسسة التي يقوم الطلبة بإنجاز مذكرات نهاية تخرجهم. لذا فإن هذه الفئة من المبحوثين تقول بأن المذكرات والأبحاث السوسيولوجية لا يتعدى صداها جدران الجامعة، وليس لها أي جدوى أو فائدة تُذكر سوى حصول أصحابها على شهادة جامعية، أو الترقية لمناصب إدارية لا تخدم علم الاجتماع عامة والمجتمع خاصة، إذ تعبر أو تترجم مصالح شخصية ليس إلا، حيث أصبح الأستاذ الجامعي يُنظر إليه على أساس المنصب الذي يمارسه وليس بناء على ما يتمتع به من قدرات فكرية وعلمية شخصية.

الجدول رقم 28: تصور المبحوثين لعلم الاجتماع في حالة عدم وجوده بالجامعة الجزائرية

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
48%	96	دراسته أو عدم دراسته سيان
43%	86	تتاح الفرصة للطلبة الذين أُجبروا على دراسته
09%	18	فوضى المجتمع
100%	200	المجموع

إنه في حالة ما إذا بقي علم الاجتماع على الحال التي هو عليها الآن، وإذا لم تُعط له كافة الامتيازات التي تُمنح للعلوم التقنية الأخرى وبنفس درجة الاهتمام، فإنه تبقى الصورة التي يحملها الطلبة عنه سيئة ودونية كبيرة، وتبقى دراسته أو عدم دراسته سيان كما أجاب معظم الطلبة وبنسبة عالية جداً تمثل 48%.

أما في حالة غياب أو تغييب المعلومات الكافية عن هذا التخصص عن طريق مختلف وسائل الإعلام، فإنه يبقى قول الطلبة الذين أجابوا بإتاحة الفرصة للطلبة الذين أُجبروا على دراسته لمزاولة دراستهم في تخصصات غير علم الاجتماع، وبالتالي احترام ميولهم ورغباتهم حتى وإن كلف القائمين على هذا العلم بغلق هذا التخصص وفتحه متى كانت الحاجة ملحة إليه، رغم أن الناس عموماً والطلبة والمنشغلين بهذا العلم على وجه الخصوص يعلمون يقيناً بحاجة الدول النامية لهذا التخصص أكثر من غيرها من الدول الأخرى لما بإمكان هذا العلم أن يقدمه من خدمات جليلة لهذه المجتمعات للخروج من تخلفها وركودها الذي دام طويلاً.

من جهة أخرى وفي حالة ما بقي علم الاجتماع الذي يُدرّس بجامعةاتنا بطرق كلاسيكية وذات صبغة أجنبية فإنه يبقى دائماً عديم الفائدة والجدوى لأنه جُرد من أساسيات مجتمعاتنا العربية والإسلامية. وكما يقول أحد الطلبة: "هو علم مستورد بنظرياته، وتقنياته، ومناهجه وبخصوصياته الغربية، فلو كان ذو صبغة عربية إسلامية منذ بدء تدريسه في الجزائر هنا يحق لي الحكم عليه". السبب الذي دفع ببعض الطلبة للقول بأن تدريس علم الاجتماع بالجامعة أو عدم تدريسه فهما سيان وهي نسبة تمثل 48%.

وتفسيراً لهذا، نقول بأن الصورة التي يحملها الطلبة عن علم الاجتماع لم تتكون من العدم، وإنما لها أسبابها. ومن أهمها الصورة المنقولة عن المبحوثين السابقين، أي أنها ناتجة عن خبرة سابقة بالوضع الاجتماعي الذي يعيشونه، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

ولأن البحوث السوسولوجية في الجزائر لا تزال حبيسة رفوف المكتبات ولم تتعداها أبداً، وسوف تبقى كذلك، إن لم يعاد النظر في هذا العلم الجدير بالدراسة والاعتناء به. إضافة إلى هذا العامل لا يوجد

هناك قوانين تهيكّل العمل السوسولوجي ببلادنا، وبالتالي فعند انتقاء الطلبة في المسابقات الخاصة بالتوظيف يكون مجال المتخرج من علم الاجتماع ونسبته في الفوز والظفر بمنصب عمل فرصة ضئيلة جداً، وهذا نظراً لعدم وضوح عمل هذا الاختصاصي في القوانين المعمول بها وإنما يُوظف هؤلاء الخريجون على أساس الشهادة المحصل عليها ألا وهي الليسانس.

يقول أحد المبحوثين: " إنني أتمنى لو يتم غلق هذا الفرع نهائياً إذا بقي يُقابل بمثل هذه النظرة من طرف عامة المجتمع والسلطة خاصة، فإذا ما أرادت هذه الأخيرة أن ترتقي بعلم الاجتماع إلى ما هو عليه عند الغرب فبايعاز صغير جداً يتطور علم الاجتماع وبعده ترتقي الأمة".

كذلك يمكن تفسير هذه النظرة من طرف الطلبة لعلم الاجتماع هو سد ثغرة من الثغرات التي حالت دون تحقيق رغباتهم وميولهم وطموحاتهم للدراسة في تخصصات أخرى، وهذا طبعاً بالنسبة للمتضررين من القرارات التعسفية - حسبهم - جراء التوجيه الإجباري الجامعي.

أما المدركون لأهمية هذا العلم وما بإمكانه أن يقدمه للمجتمع من خدمات في سبيل تطوره وتقدمه والإحاطة بمشاكله وإمكانية التصدي لها قدر المستطاع، فهؤلاء قليلون لأنهم - حسب رأيي - يعود إلى المعلومات الكافية حول هذا التخصص المفيد إذا ما توفرت شروط إنجاحه وتمثل هذه النسبة 9 % من أفراد العينة والتي هي على يقين بفعالية وكفاية علم الاجتماع في المجتمع. فإذا ما استعمل استعمالاً علمياً وبناءً وعقلانياً ساد المجتمع الرقي والرفاهية والازدهار، وإذا ما سيئ فهمه واستعماله أو تحريفه أو أريد تهميشه وتغييبه أو شابت هذا العلم شوائب أيديولوجية وعقائدية وما شابه ذلك، فإن فوضى المجتمع تكون قائمة لا ريب في ذلك. هؤلاء الذين ربما يملكون معلومات كافية عن تخصص علم الاجتماع، أو لا يتقربون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بعد تخرجهم، كأن يكونوا موظفين وهم يدرسون لأن وظائفهم تكون في مأمن.

النتائج الجزئية الخاصة بالفرضية الأولى:

من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد العزوف عن متابعة الدراسة الجامعية في فرع علم الاجتماع، والتي استتبناها من تحليلنا للبيانات التي استقينها من الطلبة المبحوثين والخاصة بالفرضية العامة نجد ما يلي:

1- نلاحظ أن معظم الطلبة المبحوثين وبنسبة تقدر ب 86.5% لم تقم باختيار علم الاجتماع كمسار دراسي لها وكرغبة أولى من الاختيارات المتوفرة ببطاقات الرغبات، والتي تتماشى وطبيعة أو نوع شهادة البكالوريا، حيث أن لهذا الأمر أكثر من دلالة وتفسير.

2- تبين أن 26.5% من المبحوثين التحقت بعلم الاجتماع عن طريق التحويل من فروع أخرى والتي تكون في غالب الأحيان من التخصصات التكنولوجية، لعدة أسباب منها:

أ- فشل الطلبة في متابعة الدراسة في الفروع الموجودين بها.

ب- التوجيه الأصلي لم تكن لهم فيه رغبة، خاصة الموجهين إلى الجذع المشترك تكنولوجياً.

ج- عدم التمكن من لغة التدريس " الفرنسية" أين وجد الطالب المحول لهذا الفرع صعوبة في التجاوب والتفاعل مع تخصصه الأصلي. وخوفاً من ضياع الوقت جراء إعادة السنوات الدراسية لم يجد أمامه من الفروع إلا علم الاجتماع، الشيء الذي يُفسر بأن الطالب يحمل صورة عن علم الاجتماع غير تلك الخاصة به، والتي اكتسبها عن طريق زملاء مفادها أن علم الاجتماع من الفروع السهلة المنال، وأن الشهادة مضمونة بأقل تكلفة وجهد ممكنين. يقول الدكتور جمال معتوق في هذا الصدد:

" وهنا لن نتكلم من الهوى...بل من الواقع والتجربة...لاحظنا أن أغلبية الطلبة الوافدين على هذا التخصص ليسوا من الطلبة المتفوقين أو المستوى العالي ولا حتى المقبول، بل الضعفاء والذين وجدوا جميع أبواب التخصصات الأخرى مغلقة في وجوههم. ولهذا نجد أن المسؤولين على إدارة أقسام علم الاجتماع أمام عدم إقبال الطلبة الجدد على هذا التخصص أو نظراً للنسب المرتفعة للذين يقدمون ملفات التحويل من هذا التخصص إلى تخصصات أخرى يسمحون أو يقبلون أي ملف تحويل إلى علم الاجتماع...كالتكنولوجيا، الحقوق، الاقتصاد، والأدب العربي...لضمان الكم على حساب الكيف(النوعية)" [68] ص158.

3- من الدوافع الأساسية لدى الطلبة في اختيار فرع علم الاجتماع تكمن أساساً في سهولة الالتحاق بعلم الاجتماع وبدون شروط تُذكر وهذا ما عبّر عنه 43% خاصة المحولين منهم. كما وجدنا أن 14% من المبحوثين أقرّوا بأنهم أرغموا على الدراسة في هذا الفرع جراء التوجيه الذي كان قاسياً ومجحفاً في حقهم حسب آرائهم، لأنه كان بإمكانهم الالتحاق بشعب أخرى تتلاءم وميولهم كالحقوق مثلاً، أو التخصص في الاقتصاد. كما تباينت النسب المعبرة عن تلك الدوافع بين ارتكاب الأخطاء في ملء استمارة الرغبات، ودافع الحصول على شهادة جامعية مهما كانت قيمتها أو طبيعتها، إلى جانب الدوافع المهنية.

4- أن معظم الطلبة غير مقتنعون بهذا النوع من الدراسة ذلك ما تثبتته نسبة 72.5%. إلى جانب 58.5% من المبحوثين قدموا طعوناً لمحاولة التحويل إلى فرع آخر غير علم الاجتماع مبيدين نفورهم من هذا الفرع تبعاً للصورة التي يحملونها عنه. إلى جانب إن هناك سهولة التحويل إلى علم الاجتماع، حيث أنه ليس هناك أي شرط في التحويل إلى هذا الفرع، وبالتوازي هناك عدم إمكانية أو شبه صعوبة التحويل إلى فروع أخرى. هذا ما يفسر أن علم الاجتماع بالنسبة للمبحوثين في أغلب الحالات يعود إلى قهر مفروض على الطلبة، حيث أنه في سبيل الحصول على شهادة جامعية يقبلون بالواقع المفروض.

5- لا يمكن بأي حال من الأحوال الانتقاص من قيمة أي علم قائم بذاته، ولكن معظم أفراد العينة كانوا يطمحون في الدراسات بتخصصات تلائم رغباتهم وميولهم، حيث كانت نسب المعبرة عن الفروع التي كان الطلبة يرغبون فيها جاءت كالتالي: الحقوق 27%، الاقتصاد 21%، الإنجليزية 14.5%،

إعلام واتصال 10%، أدب 5%، علوم سياسية 5.5%، الفلسفة وعلم الاجتماع 2.5% وهي آخر نسبة بعد الجذع المشترك تكنولوجيا. وبناء على هذه النسب يتضح جليا أن هذه النسب تعبر عن طموح مهني معين لدى الطلبة، وهو مرتبط بإمكانيات سوق العمل.

6- غياب كلي لوسائل الإعلام والقائمين علة التوجيه والإرشاد الجامعيين، حيث نلاحظ أن الشيء الذي كان من وراء الطلبة في التحويل إلى فرع علم الاجتماع كان عبر قنوات عديدة كالزمانة، والوالدين، والتصرف الحر في التحويل، وفي غياب كلي لخلية التوجيه والإرشاد الجامعي ووسائل الإعلام على اختلاف طبيعتها.

7- أما عن توافق البرنامج الدراسي وطموحات الطالب، فوجدنا أن أغلبية الطلبة صرحوا بأنه لا يتوافق وبنسبة 42.5%، أما الذين قالوا بأنه يتوافق نوعا ما فقدرت ب 36.5%، وأخيرا فئة قالت بتوافق البرنامج وطموحاتهم فهي 21%. ومنه نستنتج بأن الطلبة كانوا يرون في علم الاجتماع الدراسة والمعقدة للمجتمع مع الغوص في جزئياته، ولكن عند الدراسة فيه وجدوا أنفسهم في مسائل نظرية تقتقر إلى المناهج والطرق الميدانية والتجريبية الحديثة والتي لم تصبح مواكبة لتطورات العصر العلمية.

8- تبين أن نسبة كبيرة من الطلبة ترى بأن علم الاجتماع لا يحظى بالمكانة اللائقة به، والتي أوجد كعلم على أساسها لما له من إيجابيات في كافة مجالات الحياة الاجتماعية، حيث ذهب 63% من الباحثين للقول بأن مكانة علم الاجتماع بالجزائر هي مكانة يرثي لها وهذا لصورة قد تشكلت لدى هؤلاء ومن مصادر متنوعة. ونظرا لعدم رؤية الطلبة بفعالية هذا العلم في الميدان، ومعاناة المشتغلين به، وصعوبة الظفر بمنصب عمل لدى المتخرجين منه، جعلت هذه الصورة تتجسد لديهم أكثر فأكثر. وهناك من يرون بأن لهذا العلم منزلته المحترمة ويولى له الاهتمام الوافر فهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بالنسبة السالفة الذكر وهي 13%.

9- إن الصورة التي كان يحملها الطلبة قبل دراستهم لهذا العلم، والصورة التي يحملونها عن اليوم أي بعد دراستهم له، أن فيهم من قال ببقاء الصورة التي كان يحملها عنه قبل مباشرة الدراسة فيه، والتي كانت نظرة سيئة، مثلت نسبة 45% وهي أعلى نسبة. لكن من بين الطلبة الباحثين يرى بأن صورته عن هذا العلم ليست كما كان يتوقها (29%) - أي علم جدير بالدراسة- حيث تبين له العكس من ذلك، أي أن هذا التخصص ونظرا لما يعانیه من مشاق في سبيل إثبات وجوده بمساهمة المشتغلين به لم يكن في الواجهة التي وُجد من أجلها، وتبين بأنه علما نظريا يقترب من الفلسفة والأدب في الطرح والتطرق لقضايا المجتمع.

10- إنه ليس بإمكان طلبة علم الاجتماع إقامة مقارنة كاملة بين وضعية علم الاجتماع التي يحيها في الجزائر مع تلك التي الموجودة لدى البلدان الغربية خاصة طلبة السنة الأولى لافتقارهم لأوجه المقارنة الصحيحة. إلا أننا طرحنا هذا السؤال على أفراد العينة لكي يتضح لنا مدى اهتمام الطلبة بهذا

التخصص، فوجدنا أنهم قد أعطونا الخطوط العريضة لأوجه الشبه والاختلاف بين قطبي العالم المتخلف منه والمتطور. حيث يرى أغلبية الطلبة المبحوثين أن علم الاجتماع في الجزائر بأنه علم مهمش لا لسبب إلا أنه علم ثانوي لا فائدة منه، فقد تم تهميشه عن قصد، لكونه علم يزعج السلطة كما يقال، وذلك بنسبة 32%. فهو علم يختلف تمام الاختلاف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. كما اعتبره جزء هام من أفراد العينة بأنه علم كتاج لسائر العلوم الأخرى دون استثناء وبنسبة تقدر 19%، ذلك كونه علما ميدانيا لا نظريا كما يتم تلقينه حاليا في البلدان النامية التي مازالت عاجزة عن جني الثمار التي يمكن لهذا العلم تقديمها للمجتمع كافة. ومنه نستطيع القول بأن للطلبة رؤية واضحة عن هذا العلم بالرغم من أنها تتميز بالعمومية والشمولية في طرح تصوراتهم.

11- وإذا كان غياب الدور الفعال للمختص في علم الاجتماع في الجزائر والمجتمعات النامية، فإنه لا يمكن أن نبرر بذلك موقف المبحوثين. حيث أن هذا الموقف موجود لدى الكثير من خريجي وطلبة الفروع العلمية الأخرى. وعليه، فالأولى أن نلمس النظرة الجادة للطلبة في النظر إلى المشكلة بحجمها الحقيقي، خاصة وأنهم سوسيولوجيو المراحل القادمة.

12- يتضح كذلك مدى تملص الطالب من مسؤولياته تجاه التخصص الذي يدرسه، حيث يلجأ إلى التبرير لا إلى التحليل والتفسير، مما يعني أنه في كثير من الأحيان يبرر الطلبة فشلهم بإلقاء التهم على الآخرين، خاصة إلى المقولات الدعائية الجاهزة التي ترددها قنوات أيديولوجية خاصة عبر وسائل الإعلام.

تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية:

الجدول رقم 29: أسباب عدم مواصلة الدراسة لزملاء أفراد العينة في فروعهم الأصلية

النسبة المئوية	التكرار	عدم مواصلة زملاء أفراد العينة في فروعهم الأصلية
39.5%	79	تكرار السنوات
21%	42	عدم تحقيق رغبتهم في أول تسجيل
19%	38	صعوبة فرعهم
09%	18	مشكلة اللغة
05%	10	سهولة علم الاجتماع (حسب رأيهم)
4.5%	9	بعد السكن
01%	2	رغبة في علم الاجتماع
01%	2	عدم توافق البكالوريا مع التخصص
100%	200	المجموع

من بيانات الجدول أعلاه، يمثل تكرار الطلبة لسنة أو أكثر في فروعهم الأصلية التي التحقوا بها أول مرة، والتي تقدر بـ 39.5% وهي أعلى نسبة. حيث تُفسر هذا التراجع بعدم اختيار الطالب للفرع الذي يلائمه فكرياً وشخصياً، لأن الطالب يندفع أحياناً لتخصصات يرغب فيها المجتمع لا لشيء سوى التباهي بمكانتها الاجتماعية. حيث تكون فرص العمل متاحة بصفة أكبر من علم الاجتماع، إضافة أن للشهادة التي يتخرج بها الطالب ذات قيمة اجتماعية بارزة. غير أن مثل هذه الفروع تتطلب نوعاً خاصاً من الاجتهاد، وعلم الاجتماع ينفرد هو الآخر بصفة خاصة تميزه عن التخصصات العلمية الأخرى تبعاً لما هو قائم في هذا الفرع من أوضاع قد تسيء له. إلا أن هذا التكرار يرجع في بعض الأحيان إلى الإهمال واللامبالاة من طرف الطلبة لأبسط مشكل يعترض مسارهم العلمي.

كذلك يظهر الاستياء واضحاً من عدم تحقيق رغبة الطلبة من أول تسجيل لهم بالجامعة، والذي يتجلى في 21%. كما أن لصعوبة الفروع الأصلية للطلبة حسب رأيهم أثر في التحاقهم بعلم الاجتماع، لتحقيق نوع من الراحة مع ضمان الخروج بشهادة جامعية، لأن مواصلة الدراسة في فروعهم الأصلية تتطلب منهم جهداً فكرياً خاصاً ومثابرة دائمة. كما أن بعضهم تعترضهم مشكلة اللغة التي تقف عائقاً أمام استيعاب وفهم الطالب للمحاضرات وتطبيقاتها، فينتابه نوع من مركب النقص بين زملائه، مما يؤدي به إلى الإهمال واللامبالاة، وانتظار العام المقبل لطلب التحويل إلى فرع آخر يجد فيه راحته الفكرية والذاتية، أو يجد فيه رغبته وميوله.

وعموماً، فإن الطالب إذا ما أساء الاختيار في السنة الأولى، فإنه في مرحلة التحويل تنقص لديه حدة الميول و الرغبة والطموح العلمي، فيلجأ إلى الفروع التي لا تستوجب الكثير من المثابرة. وهذا ما تشير إليه نسبة 19% من المبحوثين.

كما أن للأخطاء غير المتعمدة من طرف بعض الطلبة تجعلهم يرجعون كل لومهم على التوجيه الجامعي، الذي قد يحدّ من آمال بعضهم، وذلك بعد اكتظاظ فروع دون أخرى يذهب حتماً التوجيه المعلوماتي إلى الرغبات التي تلي الرغبة الرئيسية للطالب وهكذا دواليك.

ويأتي بُعد المسكن عن الجامعة التي تتوفر على التخصص الذي يرغب فيه الطالب ونسبتهم 4.5%، وسهولة الدراسة في علم الاجتماع مُمثلة ب 5% تدفع ببعضهم للقول بأن النجاح في علم الاجتماع مضمون. فما السر في ذلك - عدم توافق البكالوريا مع الفرع المرغوب فيه كأن يختار الطالب اقتصاد أو تجارة وهو حامل لبكالوريا أدبية، علماً بأن هاتين الأخيرتين تتطلب معرفة نوعاً ما عالية في ميدان الرياضيات والإحصاء مثلاً.

وتأتي في المرتبة الأخيرة فئة من المبحوثين والتي ترى أن أسبابها الجوهرية في عدم مواصلة دراستها بفروعها الأصلية هو عدم توافق طبيعة ونوع شهادة البكالوريا مع الفرع الذي وُجه إليه الطالب، كما ترى مجموعة أخرى وبنفس النسبة أي 1% أن سبب تحويلها إلى علم الاجتماع هو رغبتها في هذا التخصص وميولها نحوه. إلا أنها الفئة الضعيفة جداً، مما يفسر أن هناك ميول طلابي نحو علم الاجتماع، ولكن تزامناً مع النظرة أو الصورة التي يحملونها عنه تجعل الطلبة ينفرون منه، ذلك لغموض مصيرهم ومستقبلهم المهني. ولتأمين وضمان أكبر لهذا الأخير يجعل الطلبة علم الاجتماع آخر رغبة لهم.

الجدول رقم 30 : مدى معرفة أفراد العينة لإمكانية توظيفهم بعد التخرج

النسبة المئوية	التكرار	إمكانية التوظيف بعد التخرج
50.5%	101	الحصول على الشهادة فقط
23%	46	أنني في طريق مسدود
15%	30	أتحصل على وظيفة مباشرة
08%	16	الوظيفة بعلم الاجتماع صعبة
02%	4	مواصلة الدراسات العليا
1.5%	3	لا أدري
100%	200	المجموع

يتبين من بيانات هذا الجدول أن نسبة النسبة العالية من الطلبة المبحوثين، والتي تُمثل % 50.5 بمعنى نصف أفراد العينة، همّهم الوحيد هو الخروج من الجامعة حاملين لشهادات جامعية، خوفاً أو حشمة من تطاول المجتمع والأسرة عليهم.

أما 23% من المبحوثين، فكانوا على يقين بتأزم الوضع أمامهم في إيجاد عمل وفق تخصصهم بقولهم أنهم في طريق مسدود، هذا لكونهم لمسوا المعاناة من الذين تخرجوا قبلهم. في حين 15% منهم أكدوا بأنهم سيحصلون على وظيفة بكل سهولة ومباشرة بعد التخرج، فلهؤلاء أسبابهم وعواملهم المادية والاجتماعية التي ربما تُسهل لهم ما أدلوا به من تأكيد بناء على معلومات هم كذلك استقوها من منابع مختلفة. تليها بعد ذلك نسبة 8% أكدوا أن الحصول على وظيفة أمراً صعباً جداً بتخصص علم الاجتماع. لكن يبقى الطموح العلمي عند بعض المبحوثين لمواصلة دراستهم العليا والتي تمثل نسبة 2%. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن هذه الفئة ترغب في دراسات ما بعد التدرج حبا ورغبة في علم الاجتماع كتخصص له؟ أم أنها تميل إلى مواصلة الدراسات العليا لكي تكون حظوظها في التوظيف أكبر من حصولها على شهادة الليسانس فقط.

بينما نلاحظ أن النسبة الضعيفة جدا وهي 1.5% لا دراية لها بإمكانية التوظيف أو الحصول على وظيفة مباشرة بعد التخرج، كونها لم تكن لترغب في علم الاجتماع في يوم من الأيام، أو أن لم تكن لتسمع بهذا الفرع الجامعي حتى وجدت نفسها مجبرة على الدراسة فيه، مما يعبر أنها لا تملك المعلومات الكافية عن هذا التخصص، وأن صورتها عنه لم تتشكل بعد.

إن لخصصة وحل الكثير من المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية أثر كثيراً على توظيف المتخرجين من علم الاجتماع خاصة، والتخصصات الأخرى عامة، كما أن القطاع الخاص يكاد يجهل مثل هذا التخصص. ولقد أصبح من الصعب الحصول على وظيفة للطلبة المتخرجين بسهولة حيث يتم ذلك بعد طول عناء، وفقا للبيئة الاجتماعية للطالب، أو الوساطة التي أصبحت تلعب دوراً هاماً في سبيل إيجاد عمل بأقل تكلفة زمنية، وفي بعض الأحيان بأقل تكلفة مادية.

إن هذا الأمر يزيد المشكلة تعقيداً يوماً بعد يوم، خاصة وأن عدد الخريجين والخريجات يتفاقم هو الآخر من سنة إلى أخرى أمام قلة الوظائف المطروحة في القطاع العام. أما القطاع الخاص فهو في غنى تام تقريباً عن هذا النوع من التخصصات، أي علم الاجتماع .

كل هذه الأمور تدفع بالمتخرج من علم الاجتماع لأن يقبل بوظائف تكون في جل الأوقات بعيدة تمام البعد عن مجال دراسته، لأنه لا يستطيع استعمال علم الاجتماع كمهنة حرة مثل باقي التخصصات العلمية الأخرى.

إنه من الصعب جداً أن يكون العلم من أجل العلم فقط، وإنما هناك ارتباط وثيق بين الدراسة وسوق العمل، لذا يعتبر هاجس ضعف التشغيل من العوامل المباشرة والمؤثرة في اختيار التخصص

،لأن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشباب الجزائري في معظمها متدنية، وبالتالي تسيطر الوظيفة على الميول والرغبات، كما أنها تحد من تفجير طاقاتهم وإبداعاتهم.

الجدول رقم 31: مدى التكامل الموجود بين تكوين المبحوثين ومهنة المستقبل

التكامل بين التكوين والتوظيف	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	10%
نوعاً ما	43	21.5%
لا	137	68.5%
المجموع	200	100%

تعتبر معطيات هذا الجدول أن نسبة عالية من المبحوثين والتي تمثل 68.5% بأن ليس هناك تكامل بين تكوين الطالب الجامعي في علم الاجتماع ومهنة المستقبل. بينما تقرر نسبة 21.5% من المبحوثين بوجود نوعاً ما من التوافق بين الدراسة والوظيفة المستقبلية. في حين يرى 10% من المبحوثين بوجود تكامل كبير بين المسار الدراسي والوظيفة المنتظرة بعد التخرج.

إن المجتمع في تغير وتطور مستمر فلا يتوقف عن التغير أو يستقر إلا إذا توفرت شروط استقراره. والطالب في علم الاجتماع لا يواكب هذه التطورات في مناهج التدريس وطرائقه من خلال دراساته الجامعية، فالجامعة مطالبة بتطوير مناهجها وبرامجها الدراسية والتدريبية لتواكب التغيرات المستمرة في سوق العمل، لأن هذه الأخيرة تعتبر من المعوقات التي تحول دون تحسين المخرجات التعليمية وتفضل أنشطة التعلم والتعليم عن النمو المهني ومتطلباته.

إلا أن العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، أكثر الفروع صعوبة في التكامل بين الناحية النظرية، أي طوال الفترة الدراسية والمهن التي تتماشى وهذا التكوين، وهذا راجع إلى كون الوظائف الخاصة بهذا الفرع وتخصصاته مجسدة على أرض الواقع غير متوفرة بكثرة، وأن المتخرجين من هذا الفرع يمارسون في أغلب الأحيان وظائف إدارية أكثر مما هي وظائف سوسيولوجية، حتى وإن توفرت مثل هذه الوظائف فهي قليلة جداً.

من هنا نتساءل هل لسنا في حاجة إلى تجسيد مثل هذه الوظائف، أو أن توفيرها يثير الكثير من الجدل لسبب أو لآخر؟ لذا فبيانات هذا الجدول تبدو أنها تمثيلية حيث أنها تُجيب عن وضع قائم بذاته يعرفه كل طلبة علم الاجتماع.

إن البرامج التكوينية لطلبة علم الاجتماع حتى ولو كانت في جانبها النظري أو ما يتلقاه الطلبة من تكوين خلال سنوات الدراسة مفيدة، إلا أنه يفتقر هؤلاء المتخرجون لتوظيف معارفهم ومعلوماتهم النافعة

وذلك لانعدام المؤسسات التي تستقطب هؤلاء بصفة رسمية، أي كمارسين سوسولوجيين بكل ما تحمله الكلمة من معاني.

الجدول رقم 32 : المهنة التي يرغب فيها أفراد العينة بعد التخرج

النسبة المئوية	التكرار	المهنة المرغوبة
59%	118	مؤسسة أو إدارة عمومية
21%	42	التعليم
20%	40	مهنة حرة
100%	200	المجموع

كقراءة تحليلية لبيانات هذا الجدول، يتضح أن معظم المبحوثين عرفوا بأن ما يأويهم بعد التخرج هو القطاع العام، ولا أمل لهم في القطاعات الأخرى كالقطاع الخاص، أو ممارسة علم الاجتماع كمهنة حرة مثل سائر التخصصات التقنية والاجتماعية والإنسانية الأخرى، حيث نسبتهم تمثل أعلى النسب والمقدرة ب 59%.

كما أن 20% من المبحوثين تطمح لممارسة مهناً حرة خارج إطار علم الاجتماع، وهذا يرجع إلى الوضعية المهنية والاقتصادية للأبوين، الذين من الممكن أن يكونوا سندا لأبنائهم للعمل معهم، ومشاركتهم في وظائفهم الحرة. كما أن 21% من مجموع أفراد العينة تنتظر ممارسة وظائف تعليمية تربوية، وهذا ربما تماشياً مع تخصص علم الاجتماع التربوي، أو ضمن شبكة عقود ما قبل التشغيل، أو ممارسة وظائف مؤقتة.

إنه في غياب الممارسات السوسولوجية من طرف المتخرجين من هذا الفرع بكل تخصصاته، وبناءً على الصورة التي يحملها المتخرجون عن وفرة حظوظ التشغيل، تبقى أنظارهم متجهة دائماً وبالدرجة الأولى نحو التعليم والمؤسسات العمومية، التي هي في اضمحلال مستمر نتيجة الإفلاس والخصخصة. يقول أحد المبحوثين: "من درّبنا وحدثنا عن قيمة هذا العلم على أرضية الواقع حتى نعرف مهنتنا ووظائفنا في المستقبل، وأي جهة تولي لنا الاهتمام كإطارات وطنية مثل غيرنا من الإطارات الجامعية، وحلمي الوحيد مواصلة الدراسة بالخارج بحثاً عن حقيقة هذا العلم في بلدان تعي حقيقة وجدوى هذا العلم، خاصة في مكافحة الجريمة للعودة إلى الجزائر والتصدي للانحراف في الوسط الشبابي بقسط من هذا التخصص يجعلني أهلاً لأن أقول أنا بصدد دراسة سوسولوجية للواقع الجزائري".

وبناءً على هذه المعطيات نستطيع القول بأن واقع علم الاجتماع في الجزائر من ناحية التوظيف محدود جداً، لذا نرى بأن الطلبة حصرروا ميادين ووظائفهم في المجالات المعتادة. إلا أن الملاحظ أن لعلم

الاجتماع ميادين ومجالات كثيرة ومتنوعة، غير أن الكثير منها ما هو منعدم في بلادنا. فهذه البيانات تعبر عن واقع معاش.

الجدول رقم 33: رغبة الطلبة المبحوثين في مواصلة دراستهم فيما بعد التدرج

إمكانية مواصلة الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	120	60%
لا	80	40%
المجموع	200	100%

توضح بيانات هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين يرغبون في مواصلة دراستهم ما بعد التدرج وتمثل نسبتهم 60%، ذلك لأنهم على علم بما عاناه زملاؤهم الذين سبقوهم في فرع الاجتماع في بحثهم عن وظيفة تتوافق وتخصصهم. لذا يلجأون إلى الرغبة في مواصلة دراستهم العليا للتقليل من حدة هذه المعاناة.

أما 40% منهم، فلا رغبة لهم في مواصلة دراستهم العليا، ولهم في ذلك أسبابهم. إننا على علم بأن الذين تخرجوا من قسم علم الاجتماع لا يحظون بأي اهتمام، لا من طرف المجتمع الذي يتناول عليهم بعيوب هذا التخصص، ومساءلتهم عما سيفعلون بدراساتهم في علم الاجتماع؟ فيبقون عاجزين عن الإجابة، ولا حتى من المؤسسات العمومية أو الخاصة في سوق العمل.

كما أن هناك فئة من الطلبة المبحوثين يرغبون في مواصلة دراستهم العليا، حيث يجدون أنفسهم أمام أمرين إما السفر إلى الخارج.. أو مواصلة الدراسات العليا لهذا التخصص في الجزائر، وهذا لكي تتضاعف حظوظهم في التوظيف كمدربين لهذا التخصص، رغم وجود العدد الكافي من المتخرجين بهذه الدرجة إلا أنهم عاطلون عن العمل .

يقول أحد الطلبة " لا أوصل الدراسة بعد التدرج لأنني سأبقى كما أنا، ولا يزيد ذلك في معارفي شيئا، وإذا واصلت دراستي فليس حبا في علم الاجتماع، ولكن الحصول على شهادة أعلى من الليسانس... إن الطالب في علم الاجتماع نائم لمدة أربع سنوات، ويستيقظ في أواخر السنة الرابعة للبحث الميداني لإنجاز مذكرته، وهي فكرة تجذرت في عقول جميع طلبة هذا الفرع تقريبا. فأين نحن من البحث الميداني الذي يؤهلنا لنصبح باحثين سوسيوولوجيين، ليس لنا من هذا إلا الاسم فقط."

الجدول رقم 34: أسباب رغبة بعض أفراد العينة في مواصلة الدراسة بعلم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	أسباب مواصلة الدراسة
40%	80	ليست لي رغبة في مواصلة الدراسة
28%	56	أصبح أستاذاً جامعياً
27%	54	أكون أوفر حظاً في التوظيف
05%	10	حبا في البحث السوسولوجي
100%	200	المجموع

تعتبر نسب هذا الجدول على أن أعلى نسبة من الطلبة ليست لها الرغبة في مواصلة الدراسات العليا، والمقدرة ب 40% ، وهذا تبعا للصورة التي يحملونها عن هذا الفرع.

أما 28% من المبحوثين فقد أظهروا رغبتهم في الاستمرار في الدراسات الجامعية العليا، لكي يصبحون أساتذة جامعيين، وتكون لديهم المزيد من الحظوظ في التوظيف، شأنهم شأن الفئة الثالثة التي ترى في مواصلة الدراسة التقليل من متاعب البحث عن الوظيفة، والتي تقدر نسبتهم ب 27%.

ونظرا للصورة المتداولة بين الأطراف الطلابية نجد 5% من المبحوثين من لهم رغبة في مواصلة دراستهم لا لشيء إلا حبا في هذا العلم وفائدته، حيث يتضح من خلال هؤلاء أن لهم من المعارف والمعلومات الكافية عن علم الاجتماع، وبذلك يضحون بكل ما يملكون من أجل التعمق أكثر في فهم هذا العلم وجدواه الكبيرة.

فالكثير من يرغب في علم الاجتماع، إلا شهادة الليسانس لا تسمح له بإبراز وتحقيق رغبته واقعيًا. أما بشهادة الماجستير أو الدكتوراه يستطيع من خلالها الطالب فرض نفسه، وإبداعاته وتحليلاته السوسولوجية في إطار البحث العلمي والدراسات السوسولوجية الخاصة بالمجتمع، لذا يكون الطالب أشد حرصاً على مواصلة الدراسة لما بد التدرج.

على إثر هذه الدراسة تبين كذلك أن الغرض من مواصلة الدراسة هو البحث عن مكانة اجتماعية ألا وهي الأستاذ الجامعي، بما في ذلك أن حامل الشهادة العليا يكون أوفر حظ في التشغيل، لأن الواقع يثبت عكس ذلك بالنسبة لحملة الليسانس وما أكثرهم.

أما الذي عبروا عن حبهم السوسولوجيا والبحث الاجتماعي وممارسته فهم يريدون تحقيق ذاتهم من خلال مواصلة دراستهم العليا، لأن الطالب في إطار هذه الأخيرة بإمكانه فتح باب البحث العلمي ولو بشكل محدود، وبواسطتها كذلك، يتحصل على تأشيرة الغوص في المجتمع والتدبر فيه، وفي مشاكله ومناقشة حلولها ما أمكن.

إلا أنه من أفراد العينة من يهتم بعلم الاجتماع لكي يسافر إلى بلدان أجنبية لمواصلة الدراسة، حيث يكون الاعتناء بعلم الاجتماع كما كان يتصوره الطالب الجزائري بكل خصائصه، وأهدافه، لكي يتمكن الطالب من تحقيق رغبته بصفة كاملة.

الجدول رقم 35: نفور بعض أفراد العينة من مزاولة الدراسة فيما بعد التدرج

النسبة المئوية	التكرار	عدم مواصلة الدراسة
40%	32	العمل للحاجة العائلية
26.25%	21	كرهي لعلم الاجتماع
22.5%	18	التفرغ للعمل المربح
11.25%	9	الهجرة
100%	80	المجموع

تُظهر معطيات الجدول أعلاه أن 40% من المبحوثين لا يرغبون في مواصلة الدراسات العليا، وذلك للتفرغ للعمل لحاجة عائلية، الشيء الذي يعني بأن عائلات أو أسر هذه الفئة هم في حاجة ماسة لمساعدة أبنائهم ربما للظروف الاجتماعية والمادية القاسية التي يعيشونها، وبالتالي لا يستطيع الطلبة المُنتمون لهذه الفئة من التضحية أكثر بفترات زمنية أطول من التي قضوها للحصول على الليسانس.

بينما نجد 26.25% من أفراد العينة أثبتوا كرههم أو نفورهم من هذا العلم، وأنهم كانوا مجبرين على إتمام دراساتهم في مرحلة التدرج، وذلك للخروج من الجامعة بشهادة جامعية لا يهتمهم في ذلك طبيعتها أو قيمتها، لأنهم لم يكونوا ليرغبوا في علم الاجتماع منذ البداية.

تليها نسبة 22.5% من العينة ممن قالوا بأنهم سوف يتفرغون لأعمال، أو مهنة، أو وظائف تدرّ عليهم بالأموال الطائلة، لأن الدراسة الجامعية لم تعد مصدرا محترما لكسب الرزق، خاصة وأن الواقع المعاش يثبت ذلك.

كما نلاحظ أن نسبة 11.25% من المبحوثين يميلون للهجرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة حسب الأوساط الشبابية مصدرا مهما لتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية التي حُرّموا منها في وطنهم الأم. كما يعلم الكل ب، الحصول على شهادة جامعية يساعد المهاجرين دون غيرهم من الحصول على شهادات الإقامة خارج وطنهم ولو بصفة مؤقتة.

الجدول رقم 36 : ممارسة زملاء أفراد العينة لوظائف في ميدان تخصصهم

النسبة المئوية	التكرار	ممارسة زملاء العينة لوظيفة لها علاقة بالتخصص
16.5%	33	نعم
83.5%	167	لا
100%	200	المجموع

تفيد معلومات هذا الجدول أن نسبة 83.5% من أفراد العينة تصرح بأن المتخرجين من علم الاجتماع الذين سبقوهم لا يمارسون وظائف في مجال تخصصاتهم، فمنهم البطال، وفيهم من امتن مهنة بعيدة كل البعد عن تكوينه الجامعي كالمهن الحرة، خاصة التجارية منها. أما الشيء الملاحظ أن المؤسسات في وقتنا الحاضر سواء كانت عمومية أو خاصة لا تولي اهتماماً كبيراً لمثل هذا التخصص، وترى فيه عدم الإنتاج سوى اعتبار وظيفته خدمة من الخدمات العامة للمؤسسة، وبالتالي فلما تكوين مثل هذه الإطار التي لا حاجة لسوق العمل لها؟

أما 16.5% فنقول بممارسة أصدقائهم المتخرجين من علم الاجتماع لوظائف في ميدان تخصصهم. لكن هل أن هذه الوظائف ذات صبغة سوسيولوجية محضة؟ يقوم من خلالها الطالب بإجراء بحوث ودراسات سوسيولوجية بحثاً عن مشاكل مؤسسته، ومحاولة إيجاد حلول لها، أم أنه يمارس عملاً إدارياً لا غير. إذن هناك فرق بين العمل السوسيولوجي والعمل التقني الإداري. إن ازدهار العلوم الاجتماعية في المجتمعات المتطورة يعود أساساً إلى العلاقة المتينة التي تربط الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلاد.

الجدول رقم 37 : الميادين التي يمارس فيها المتخرجون من علم الاجتماع ووظائفهم

النسبة المئوية	التكرار	ميادين ووظائف أصدقاء المتخرجين
83.5%	167	ليس لهم أصدقاء
6.5%	13	التعليم
04%	08	الصناعة
3.5%	07	الإدارة
1.5%	03	التجارة
01%	02	الزراعة
100%	200	المجموع

إن بيانات هذا الجدول تؤكد ضعف استقطاب سوق العمل للوظائف السوسولوجية. كما سبقت الإشارة إليه في الجدول السابق، أن الوظائف والقطاعات الواردة في هذا الجدول تشكل نسفاً واسعاً لتوظيف علم الاجتماع، لكننا نرى أن الممارسات السوسولوجية داخل مثل هذه القطاعات تكاد تكون منعدمة.

ففي قطاع التعليم، نجد 6.5% من المبحوثين من يُمارسون وظائف تربوية، أو بيداغوجية، كأساتذة أو مستشارين تربويين. هؤلاء- المتخرجون من علم الاجتماع - الذين بإمكانهم ممارسة السوسولوجيا في ميدانها التربوي. أما في القطاع الزراعي والتجاري نجد نسبهم تتراوح بين 1% و 1.5% وهي نسبة ضئيلة جداً. كما يمكن تفسير هذه النسب بأن أصحابها إن لم تكن أعمالهم إدارية، فهي بالضرورة أعمال حرة دون شك. تبقى الصناعة والإدارة متراوحة بين 3.5 و 4% والتي تعتبر وظائف إدارية بحتة. لكن نسبة 83.5% التي تمثل الطلبة الذين ليس لهم أصدقاء من علم الاجتماع، لكنها تبدو نسبة عالية جداً لذا تبقى النسب المتبقية تبقى ضعيفة المدلول.

يقول أحد الطلبة " أصدقائي يمارسون وظائفهم وفقاً لشهادة الليسانس ودرجتها فقط، وليس بحسب التخصص - علم الاجتماع - لأن الوظائف الخاصة بالمتخرج من علم الاجتماع منعدمة، إلا التدريس في الجامعة فقط."

الجدول رقم 38: زملاء العينة العاطلون عن العمل أو مروا بفترة بطالة

النسبة المئوية	التكرار	الزملاء العاطلون
67%	134	كثيرون
28.5%	57	قليلون
4.5%	09	ليس لي
100%	200	المجموع

تعبّر معطيات هذا الجدول، أن النسبة العالية من المبحوثين، والتي تمثل 67% لهم أصدقاء كثيرون من علم الاجتماع عاطلين عن العمل، أو مروا بفترة بطالة. تليها 28.5% من المبحوثين لهم أصدقاء قليلون عاطلين أو مروا بفترة بطالة. كما أن هناك من المبحوثين من ليس لهم زملاء من هذا النوع ويمثلون نسبة 4.5%.

وبناء على هذه المعطيات، يبدو أن خريجي أقسام علم الاجتماع هم في أشد التذمر من تخصصاتهم التي لم تلق التقدير والاهتمام من كل أطراف سوق الشغل، مؤكدين أنهم بعد التخرج عانوا الكثير في البحث عن الوظيفة. حيث قضوا فترات متفاوتة المدة، ولم تكن هناك أي جهة ترغب فيهم، إلا بعض الوظائف التعليمية التي يعلن عنها بأعداد قليلة جداً، والذين لهم الحظ كذلك مقارنة مع الخريجين

الذين يتراكمون سنة بعد أخرى، مع هروب القطاع الخاص منهم في غالب الأحيان، والذي هو في غنى عنهم يحتاجهم.

وهناك من رأى أن الكثير من أبواب القطاع الخاص تفتح الفرص للجامعيين وخاصة الذين يرون أن " الجامعي " أفضل بشرط أن تكون الوظيفة بسيطة والراتب متدن، فالطالب كونه يرى أنه لابد من تقدير راتبه ووظيفته بشهادته الجامعية بغض النظر عن تخصصه.

ونظراً لفترة البطالة التي قد تدوم سنوات، فإن الحامل لشهادة الليسانس في علم الاجتماع أو أعلى منها، تدفعه الحاجة إلى القبول بأي مهنة أو وظيفة ينشغل بها كتشغيل الشباب مثلاً وعقود ما قبل التشغيل، التي تعتبر عطفا على هذا الصنف من المتخرجين، وليس الحاجة إليهم، علماً بأن الشركات والمؤسسات الاقتصادية في اختفاء متزايد إثر الخصخصة أو الحل النهائي. فهي لا ترغب في مثل تلك التخصصات الأدبية والاجتماعية، وانه إذا كان هناك بصيص أمل فلا بد من التنازل عن شهادة الليسانس والرضا بالراتب الزهيد ومزايا العمل، لأن الجامعي ليس له الرغبة في ممارسة الأعمال والمهن والوظائف التي تليق بشهادته، وبالتالي يفترق إلى التقاني في ممارسة عمله وكبح روح الإبداع في نفسه. ومن هنا نتساءل إلى متى هذا الوضع؟ من السبب في ذلك؟ ولماذا تُفتح مثل هذه التخصصات ما دامت نقطة النهاية معروفة؟

الجدول رقم 39: بمدى رغبة أو اختيار أفراد العينة في علم الاجتماع لو التحقوا بالجامعة

من جديد

اختيار علم الاجتماع من جديد	التكرار	النسبة المئوية
نعم	76	38%
لا	124	62%
المجموع	200	100%

إن الذين قالوا بعدم التحاقهم بعلم الاجتماع من جديد، هم أعلى نسبة، والتي تمثل 62 %، وهذا ما يعبر عن عدم رضاهم بالتسجيل الأولي بالجامعة، والمتعلق بعلم الاجتماع. لكن بعد الدراسة فيه ولو لمدة قصيرة - وأقصد بذلك السنة الأولى - يكون الطالب قد تلقى ولو نظرة موجزة عن هذا التخصص، وفيها يستطيع أن يقبل أو يرفض الدراسة في علم الاجتماع من جديد. ولهذا أرى بأن هذه النسبة العالية تعبر إلى حد ما عن صدقها.

أما نسبة 38 % والتي عبرت هي الأخرى بصدق عن رفضها للدراسة في علم الاجتماع من جديد. وفي هذا الصدد نورد بعض إجابات بعض الطلبة التي رأيتها جديدة وصائبة مثل هذه الطالبة التي

تقول: إن المتخرج من علم الاجتماع لا يُسمح له بالتدريس حتى في التعليم الأساسي، والوظيفة هي أساس كل هذا السعي، وإلا فلم كل هذا التعب. إذن فكيف يطيب لي أن أختاره مرة أخرى " ويقول أحد المتحولين لعلم لاجتماع: " نعم أختاره لأنني لم أكن أعني قيمته حتى درسته، ونحن كطلبة في علم الاجتماع نتمنى أن يرفعوا من قيمة هذا العلم، وجعله في المكانة التي هو عليها في الدول المتقدمة مع إعطائه صورة حسنة من أجل أن ننزع الأفكار السيئة للطلبة المقبلين عليه. فعلم الاجتماع علم آني يطمح للمستقبل والبحث في مشاكل الحاضر لتفاديها في المستقبل، لكن وحداته لا تساير الواقع أبداً، مم يجعله نظرياً أكثر من أنه تجريبياً "

وعليه يمكن القول بأن الفئة التي تقر بإعادة اختيارها لعلم الاجتماع كتخصص دراسي جامعي لها، تكون قد تشكلت لديها صورة واضحة عن هذا الفرع وهي صورة إيجابية، حيث ترى أن هناك جدوى لا يستهان بها من دراسة علم الاجتماع ولكن كما يجب أن يكون عليه هذا العلم. أما الفئة التي أبدت سوء صورتها لعلم الاجتماع فإنه مهما كان الحال فلا تستطيع اختيار هذا التخصص من جديد، لأنها تكونت لديها صورة دونية وسيئة عنه، أو تكون قد أجبرت على دراسته.

الجدول رقم 40: دوافع وأسباب اختيار الطالب لعلم الاجتماع، فرضاً لو أنه يلتحق بالجامعة

من جديد

النسبة المئوية	التكرار	سبب عدم الاختيار
30%	60	اختار تخصصاً أعمل به
12%	24	علم لا أهمية له
12%	24	طريقه مسدود في الجزائر
10%	20	لم أستفد منه شيئاً
7.5%	15	أهمية هذا العلم
7.5%	15	لسهولته فقط
7.5%	15	حباً في علم الاجتماع
7%	14	علم منبوذ من المجتمع
3.5%	7	ليس لي ميل إليه
3%	6	أختاره لأنه علم تلتقي فيه كل العلوم
100%	200	المجموع

من بيانات هذا الجدول يتضح أن 30% من المبحوثين يربطون الالتحاق بفرع من الفروع الجامعية مرتبطاً أشد الارتباط بالوظيفة التي سيضمنها له هذا التخصص. لذا نجد من الطلبة من يقول بأن هذا العلم لا أهمية له، وطريقه مسدوداً في الجزائر بنسبة 12% على التوالي. بينما نجد 10% من المبحوثين يرون بأنهم لم يستفيدوا أي شيء من خلال أو طوال دراستهم بهذا الفرع.

وهناك من يرى بأن علم الاجتماع علم سهل المنال ولا يشكل متاعب كثيرة للطالب في الحصول على شهادة جامعية وبنسبة 7.5%، كما توافق هذه النسبة أولئك الذين ينظرون لهذا العلم بأنه علم مفيد وذو أهمية كبيرة، ومع فئة أخرى من المبحوثين التي صرحت بأنها ستعيد اختيار هذا الفرع لا لسبب إلا رغبتها فيه. ولكن يرى 07% من المبحوثين في عدم إعادة اختيار علم الاجتماع كمسار دراسي لهم يعود إلى أنهم يحملون صورة سيئة عنه بحيث قالوا بأنه علم منبوذ من طرف المجتمع. بينما تختاره الفئة الأخيرة من المبحوثين والممثلة في نسبة 3% وهي أضعف نسب هذا الجدول بقولها أنه علم تلتقي فيه كل العلوم، ويعتبر سناً كبيراً في تجارب العلوم الأخرى في تحقيق نتائج قريبة جداً من الواقع، ومنهم من قال بأهمية هذا العلم لما بحوزته من معلومات عن هذا التخصص الهام عن طريق قراءاته العميقة، والمناقشات المستمرة، وحب الإطلاع عنه، أكسبته هذه المعارف الهامة، ومنهم من كانت رغبته الأساسية وبؤرة ميله كلها في علم الاجتماع، لأنه يخوض ويغوص في أعماق المجتمع من خلال الدراسات والبحوث السوسولوجية، حيث يجد الطالب فيها ضالته واهتماماته وتطلعاته وفيها يعبر عن ملكاته ولما لا تفيض قريحته وابتكاراته بحثاً عن الجديد من الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع، وحتى في استقرار ورفاهية المجتمع يسعى للبحث في ظواهر جديدة وعن أنماط تعاونية تعمل أكثر في انسجام المجتمع وتماسكه.

وللطلبة الراضين لاختيار علم الاجتماع من جديد لهم أسباب نفورهم من تخصص علم الاجتماع. حيث نجد منهم من يقول بأنه ليس لديه رغبة أو ميل لعلم الاجتماع، حيث كان مجبراً على دراسته. ومنهم من يقول بأن علم الاجتماع علم عقيم، وهذا خطأ كبير وفادح لأنها ليست الصفة التي يتصف بها علم قائم بذاته، أو لكونه لم يتوصل إلى فهم وإدراك قيمة وجدوى هذا العلم نتيجة لأسباب تعتبر شخصيته، أو لأسباب تقنية منهجية وبيداغوجية أظهرت له هذا العلم في صورة لم يكن ليتوقعها. كذلك يقول بعضهم بأن لا فرق بين علم الاجتماع والفلسفة، وهذا لسطحية المعارف والمعلومات لدى هذه الفئة، إلى جانب أنه علم ذو طريق مسدود خاصة في الجزائر، وأنه علم نظري جداً رغم أن الحقيقة تثبت بميدانية وتجريبية هذا العلم.

وفي الأخير هناك من يطمح إلى اختصاص يمهده بوظيفة بعد التخرج بسهولة وبأقل عناء. وأورد هنا بعض إجابات المبحوثين للبرهنة على ما سبق ذكره في التحليل: " لا أختاره لأنني لم أستفد منه شيئاً ولا أشعر بتغيير في مستواي العلمي والثقافي " وفي هذا الصدد تطفو عدة تفسيرات، والتي منها على

سبيل المثال الإهمال الذي يوليه الطالب تجاه هذا العلم، والاعتماد على المحاضرات فقط، ولا يبذل أي جهد فكري شخصي، وإما يعود للقائمين على هذا العلم وعدم قدرتهم على تحببهم للطلبة، من خلال طرق بحث ومناهج تجدد بتجدد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. الشيء الذي يجعل أغلبية الطلبة ينفرون منه. غير أن الخلاصة التي نخرج بها هو أنه لا يمكن إقناع الطالب وتحببهم لتخصص يعاني منه للحصول على وظيفة محترمة تعبر عن مستواه وشهادته بكل راحة واطمئنان.

الجدول رقم 41: مدى نصح أفراد العينة لأصدقائهم أو أبنائهم للالتحاق بعلم الاجتماع

النصح والتوجيه لعلم الاجتماع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	77	38.5%
لا	123	61.5%
المجموع	200	100%

نلاحظ من معطيات هذا الجدول أن نسبة 61.5% لا تنصح المقبلين على الجامعة للالتحاق بعلم الاجتماع، فهي صورة معبرة عن واقع قائم، الشيء الذي يجرنا للتفكير والعمل على تغييره، وإلا تؤؤل الأمور إلى أبعد وأمر من هذا.

بينما نجد 38.5% ممن يرون بهذا النصح، لما لها من خلفيات كبيرة واطلاع وافر حول العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

إن مثل هذا التفسير للصورة الحقيقية لعلم الاجتماع قليلة في أوساط طلبة علم الاجتماع أنفسهم مع احترامنا لكل رأي أو نظرة شخصية لأي طالب، لأنه لم يكتسبها من العدم، ولكن من واقع معاش هو الدراسة بهذا الفرع. تقول إحدى الطالبات: " أنصحهم بالالتحاق بهذا الفرع، لأنه كما يقول ماكس فيبر Max Weber التاريخ عصب علم الاجتماع، فأنا أقول أن علم الاجتماع عصب معظم العلوم التي تدرس الإنسانية وعلاقتها بالمجتمع، لأنه المعيار الأساسي لقياس تحولات المجتمع، سلبياته وإيجابياته " من هذا المنطلق نقول هل مازال الوقت، أم هل حان لفهم واستيعاب هذا العلم ومنافعه الكبرى، والتي بإمكانها تقييم كل ما يحتاجه المجتمع بكل فئاته وشرائحه، الشيء الذي مازلنا في أمس الحاجة إليه أكثر من غيرنا.

فلو أعطيت لهذا التخصص مكانته الحقيقية، لما آل المجتمع إلى ما هو عليه الآن. هذه الصورة التي تبدو مجسدة لدى معظم الطلبة، وهو الوسط المتمتع بأعلى الدرجات العلمية والثقافية، فكيف نقول على العامة من أفراد المجتمع الذين مازالوا لم يسمعوا لحد الآن بهذا التخصص وجدوا؟ فهل هذا يعود في الحقيقة لطبيعة هذا لعلم، أو إلى الإهمال الذي يعانيه من جهات شتى، والتي تعمل من أجل تهميشه وإقصائه بطريقة أو بأخرى، علماً منها بأن هذا العلم سيهددها ويزعزعها إذا ما أطلق له العنان كما يجب

أن يراه علم الاجتماع كعلم قائم بذاته؟ أم هذا يرجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرجع لها الكثير في تفسيراتهم لهذه الأوضاع ونحن على يقين بأن علم الاجتماع هو المنفذ الوحيد للخروج من كل المآزق التي تمر بها البلدان النامية.

إن النهوض بهذا العلم ليس بالأمر السهل، لأن هذا لن يتأتى إلا أن تكاتف جهود كل الأطراف القائمة على علم الاجتماع، خاصة التي بيدها الحل والربط، كالسلطة وهذا بتوفر الشيء الأساسي والجوهري، ألا وهو النية الحسنة للخروج بهذا المجتمع إلى بر الأمان.

الجدول رقم 42: أسباب اختيار الطلبة لتخصص من تخصصات علم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	أسباب اختيار التخصص
50%	100	جذع مشترك [غير معنيين]
23%	46	توفر مناصب الشغل
8.5%	17	لأنه تخصص جديد
8%	16	سهولة إنجاز المذكرة
5%	10	وجود أساتذة أكفاء
2.5%	5	مرغماً
1.5%	3	صدفة
1.5%	3	المعلومات لأغراض واهتمامات شخصية
100%	200	المجموع

يعتمد جميع الطلبة في اختيارهم لتخصص دون غيره من تخصصات علم الاجتماع إلى اعتبار أساسي وهام ألا وهو مقياس مدى توفر مناصب العمل في تخصص دون سواه وهو ما صرحت به نسبة 23%، ومنهم من يذهب إلى التفكير بأن التخصصات التي تبدو جديدة في الجامعة أو على المستوى الوطني يكون الطلب عليها أكثر من غيرها، هذا ما يظهر من خلال نسبة 8.5%. غير أن هناك من الطلبة من يُحتم عليه تخصص من تخصصات علم الاجتماع ولكن دون طلب أو رغبة منه ذلك إبتاعاً لأسس ومعايير إدارية تُتبع في توجيه الطلبة نحو التخصصات.

يقول أحد الطلبة المبحوثين [ليست سهولة التخصص وإنما سهولة النقل من الكتب والمذكرات السابقة وليست سهولة التخصص، وأن التأطير بدون بحوث ميدانية لا يؤتي بثماره فيبقى نظري دائماً، الشيء الذي يدفع بنا إلى الحلم بإنهاء الدراسة والخروج بشهادة جامعية بدلاً من الفرحة بتخرجنا

كإطارات وطنية كسائر المتخرجين من الجامعة الجزائرية حيث يكون الطلب عليها ممكناً إن لم أقل كثيراً]]

إن عدم التجانس في توفير مناصب للإطارات الجامعية خاصة المتخرجين من علم الاجتماع، فمن خلال مناقشات الطلبة فيما بينهم، يجعلهم يبتعدون عن تحقيق رغباتهم من خلال تخصصاتهم وخاصة عندما يقول الطالب لزميله أريد التخصص في كذا، فيجيبه ولكن ما تفعل بهذا التخصص بعد التخرج هل فكرت في هذا؟ فتري الطالب في هذه الحالة تزيد حيرته في اتخاذ قرار سليم فإما أن يُصر على رغبته ويتحمل نتائجها وإما أن ينقاد وراء اتجاهات زملائه وبالتالي يقضي على رغبته وميوله وأحلامه. وهناك أيضا من صرح بأنه اختار تخصص دون غيره وذلك لجمع معلومات لأغراض واهتمامات شخصية قد تقيده في ممارسة وظيفة تكون متوفرة كالتخصص في علم الاجتماع الجريمة الذي يكثر عليه الطلب في أسلاك الأمن على اختلافها، وتمثل هذه الفئة نسبة 1.5% وتتلازم مع فئة المبحوثين التي ترى بأنها وجدت نفسها في تخصصها صدفة كون هذه التخصصات تظهر لهم كبعضها البعض إذ لا يمكن تفضيل تخصص عن غيره ما دام سوق العمل يفتقر إلى تلبية طلبات المتخرجين من هذا الفرع بصفة عامة.

النتائج الجزئية الخاصة بالفرضية الثانية:

توصلنا من خلال تحليلنا للمعطيات التي جمعناها بخصوص الفرضية الجزئية الأولى إلى النتائج الجزئية التالية:

1- من الأسباب التي دفعت بزملاء أفراد العينة لعدم مواصلة دراساتهم في فروعهم الأصلية نجد أن العامل الأكثر بروزاً هو عامل تكرار السنوات بمعدل 39.5%، غير أن هذا العامل يعني الكثير. فهناك عدة أسباب جعلت هؤلاء الطلبة يعيدون سنة أو أكثر في فروعهم الأصلية ترجع أساساً إلى مشكل اللغة الذي ظهر بنسبة 9% بمعدل 18 طالبا، إلى جانب كون فرع علم الاجتماع من الفروع الأكثر سهولة سواء من حيث انعدام شروط الالتحاق به من جهة، أو من حيث أنه يبدو تخصص سهل بالنسبة لهؤلاء الطلبة حسب رأيهم. كما اتضح لنا أن من الطلبة من لم يسعفه الحظ في تحقيق رغبته أثناء التسجيل الأولي فوجد نفسه في فرع يصعب عليه التفاعل معه لسبب أو لآخر، هذا ما عبر عنه 21% من المبحوثين. إضافة إلى صعوبة الفروع الأصلية للطلبة وذلك تمثل في نسبة قدرها 19%.

2- كانت غاية الطلبة المبحوثين من تواجدهم بفرع علم الاجتماع للحصول على شهادة جامعية ليس إلا، وهذا ما صرح به 50.5% منهم. ومن هنا يبرز عدم الاهتمام واللامبالاة بالدراسة في هذا التخصص، والذي كان معظم الطلبة غير راضون أو مقتنعون به، ولربح سنة كاملة يقنع الطالب في علم الاجتماع بضرورة إتمام دراسته فيه، يكون الغرض منها هو الخروج من الجامعة بشهادة جامعية لا يهمه في ذلك قيمتها. وتبين لنا كذلك أن 23% من أفراد العينة يرون أنفسهم في طريق مسدود فُرض

عليهم قهرا عن طريق التوجيه الجامعي أو أخطاء ارتكبوها أثناء ملئ بطاقة الرغبات، إضافة إلى صورة علم الاجتماع في الوسط الطلابي وعالم الشغل، كما كان يفكر 2% منهم لمتابعة الدراسات العليا يكونوا أكثر وأوفر حظ في الحصول على وظيفة أستاذ جامعي، أو منصبا إداريا آخر.

3- أما بخصوص الصورة التي يحملها الطلبة عن التكوين في علم الاجتماع وعلاقته بمهنة المستقبل اتضح أن 68.5% من المبحوثين يرون أنه لا يوجد هناك تطابق بين التكوين والوظيفة، إذ في حالة الحصول على هذه الأخيرة يقوم الطالب المتخرج بممارسة وظيفته بعيداً عن تخصصه الجامعي حتى ولو كان الميدان ميدان خصبا لممارسة حرفة عالم الاجتماع.

4- وفيما يتعلق بالمهنة التي يرغب فيها أفراد العينة فقد برزت بقوة مؤسسات القطاع العام وإدارتها وقد بلغت نسبتهم 59%، إذ أن المتخرجون يركزون على مؤسسات الدولة، علما بأن علم الاجتماع لا يستطيع المتخرج منه استعماله كمهنة حرة كباقي التخصصات الأخرى. أما القطاع الخاص فلا حلم لهم به ولا يفكرون فيه على الإطلاق، وإن حصل ذلك فتكون الوظيفة بعيدة كل البعد عن التكوين في علم الاجتماع. كما يرى البعض أنهم سيمارسون مهنة التعليم ولكن بعد الدراسات العليا، لأنه لا يُسمح بإدماج المتخرجين من علم الاجتماع في قطاع التعليم ونسبتهم قُدرت ب 21%. أما الباقي المقدر ب 20% فيرمي إلى مهنة حرة ربما تتماشى ومهنة الوالدين.

5- إن أغلبية الطلبة لا يبدون الموافقة على مواصلة الدراسة فيما بعد التدرج، ذلك ما يتضح من النسبة المقدرة ب 60%، بينما وجدنا 40% منهم يرغبون في مواصلتها. يرجع ذلك إلى رغبتهم في الوصول إلى مرتبة الأستاذ الجامعي وما تحتله من مكانة اجتماعية محترمة، أو للتخصص في ميدان البحث العلمي في فروع علم الاجتماع. إلى جانب هذا، نجد البعض من الطلبة والمقدرين بنسبة 27% من أرادوا مواصلة الدراسة لكي يكونوا أوفر حظ أو تزداد حظوظهم في الحصول على وظيفة بعد التخرج.

6- أما فيما يتعلق بالسباب التي تدفع بأفراد العينة لعدم مواصلة دراساتهم العليا وجدنا أن 16% منهم صرحوا بسبب التفرغ للعمل من أجل قضاء بعض الحاجات العائلية، وهذا ما يدل على أنهم يعانون من نوع من الفقر، وأن حالتهم ووضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية غير مناسبة وملائمة للتفرغ أكثر للدراسة. في حين وجدنا أن 10.5% من المبحوثين اقر بكرهه الشديد للتخصص الذي اختاره وبالتالي فهو ينتظر بفارغ الصبر خروجه من الجامعة. كما اتضح لنا كذلك أن جزءا من أفراد العينة والمقدرين بنسبة 9% ينفرون من مواصلة الدراسة بسبب التفرغ لأعمال تدر عليهم أرباحا غير تلك التي ينتظرونها من ممارسة مهنة في ميدان تخصصهم، علما بأن الواقع هو الذي أملى عليهم هذه الصورة المادية بطريقة أو بأخرى.

7- ومن خلال الجدول الخاص بالمهنة التي يمارسونها زملاء أفراد العينة وفي ميدان تخصصهم، انتهينا إلى أن نسبة عالية جدا تقدر بـ 83.5% لا تمارس نشاطا أو مهنة في ميدان تخصصها، وتبقى الأقلية منهم والمقدرة بـ 16.5% من هم محظوظين وتحصلوا على الوظائف التي تتماشى ومؤهلهم العلمي وليس تخصصهم، لأن التكوين في علم الاجتماع لا يرتبط بمهنة معينة في سلم الوظائف العامة. وعليه تبين لنا أن سوق العمل يقل طلبه على مثل هذه التخصصات، إذ لا مكان لها في المؤسسات المستعملة لمثل هؤلاء المتخرجين.

8- إن المؤسسات المستقطبة لخريجي علم الاجتماع نجدها حسب آراء الطلبة تدور حول التعليم، الصناعة، الزراعة، والتجارة، حيث نلاحظ أن القطاع التربوي بكل مراحل أكبر القطاعات طلبا على هذه الإطارات بنسبة 6.5%.

9- بطالة المتعلمين أصبحت لا تمس خريجي علم الاجتماع فقط، بل مست جميع الفروع والتخصصات، إذ يتضح من معطيات أفراد العينة أن عددا كبيرا من زملائهم بطالين، أو مروا بفترة بطالة متفاوتة من حيث المدة، فوجدنا أن 67% من صرحوا بأن أصدقائهم من نفس التخصص مروا بفترة بطالة. هذا ما يدل على أن 62% من المبحوثين رفضوا اختيار علم الاجتماع كترغيب أولى في حالة التحاقهم بالجامعة من جديد، إذ أن صورة علم الاجتماع وعلاقته بعالم الشغل ترسخت في أذهان المختصين فيه. إذ نجد أن 30% من المبحوثين أكدوا لنا أنهم سوف يختارون تخصصا جامعيًا يصمن لهم مستقبلا مهنيًا محترما، كون هذا يرجع حسبهم إلى آرائهم بأن التخصص في علم الاجتماع لا أهمية له، وعلم مهمش ومنبوذ من طرف المؤسسات. كما تبين لنا أن 61.5% قالوا بأننا لا ننصح أبناءنا أو أقربائنا للتخصص في علم الاجتماع. هذا ما يدل على أن صورة علم الاجتماع لدى الأوساط الطلابية صورة سيئة للغاية.

10- ولما كان الإرغام والفرض والقهر الممارس من طرف الإدارة على الطلبة الجدد في توجيههم إلى علم الاجتماع لسبب أو لآخر، نجد أن اختيار تخصص من تخصصات فرع الاجتماع والمتوافرة بالجامعة الجزائرية نجد أن أغليبيتهم صرحوا لنا بأنهم سيختارون أو سيتخصصون في الميدان الأكثر طلبا من سوق الشغل، وبلغت نسبتهم 23% وهي أعلى نسبة. وكخلاصة لهذه النتائج الجزئية نستطيع القول أن :

من العوامل الجوهرية التي تساهم في عملية اختيار التخصص الجامعي هو حصر جميع العوامل التي تؤثر إيجابيا على ميول الطلبة وقدراتهم من طرفهم شخصيا مثل التوجيه الجامعي، توجيه الأهل والزملاء، حتى يتسنى لهم معرفة المهنة المتوخاة من التكوين الجامعي الذي سيختارونه. لقد أظهر معظم الطلبة أن النفور من علم الاجتماع لا يمكنهم من فرض ذواتهم الاجتماعية.

أن علم الاجتماع لا يمنح الملتحقين به فرصة العمل بموضوع أو وظيفة تلائم ميولهم، وممارستها بكل راحة ومتعة ودون شقاء ومتاعب في البحث عنها. إن الالتحاق بعلم الاجتماع لا يمكن أهله من الأمان الاجتماعي بالحصول على أجره شهرية بصفة محترمة، ولا يضمن لهم مكانة اجتماعية مقبولة.

تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة:

الجدول رقم 43 : نوع الكتب التي يطلعها الطالب

نوع الكتب المُطالعة	التكرار	النسبة المئوية
علمية	29	14.5%
دينية	29	14.5%
فكرية	26	13%
فلسفية	10	05%
سوسيولوجية	9	4.5%
متنوعة	79	39.5%
لا أطلع	18	09%
المجموع	200	100%

يتضح من الجدول أعلاه كذلك أن نسبة 39.5% تولى اهتماما كبيرا للمطالعة المتنوعة، والتي ربما لها ارتباط وثيق بحقل علم الاجتماع. تليها في المرتبة الثانية الفئة التي تحبذ المطالعة العلمية والدينية بنفس النسبة والتي تقدر بـ 14.5%. أما 13% من المبحوثين فيحبذون مطالعة الكتب الفكرية، والتي غالبا ما تكون لها علاقة بعلم الاجتماع، كما صرح 9% منهم بأنهم لا يطلعون أبدا، مما يفسر بأنهم لا يجدون رغبة ليس في تخصصهم فحسب بل في الدراسة الجامعية عموما، ذلك أنهم يعانون من إحباط لم يكونوا يحسبون له حسابا من قبل.

كما تبين البيانات أيضا أنه على الرغم من أن كل المبحوثين ينتمون إلى قسم علم الاجتماع، إلا أن نسبة 4.5% منهم فقط من يطلعون الكتب السوسيولوجية. هذا لا يعني أن المطالعات الأخرى ليس لها علاقة بعلم الاجتماع، وإنما هذا يبدو جليا أن الطلبة لا يولون الاهتمام الكافي لتخصصهم. يقول الدكتور جمال معتوق: « ونفس الظاهرة نجدها عندنا عند الطلبة والتلاميذ، حيث يمارسون المطالعة إلا عندما يكونون مطالبين بإعداد البحوث، أو العروض، والمطالعة هنا تكون ناقصة، إذ لا يطلعون على المؤلف كنه، بل بعض الفصول أو المباحث منه» [116] ص 35.

من هنا نستنتج بأن المطالعة ليست طريقة يعتمد عليها الطلبة لتنمية قدراتهم المعرفية، والعلمية، وإنما وسيلة للحصول على العلامة، أو المعدلات العالية لضمان النجاح والانتقال من سنة إلى أخرى، فهي مناسبة وليست كهواية كما يقول نفس المؤلف.

ويمكن تفسير عدم الاهتمام بالمطالعة في ميدان علم الاجتماع وسبب انخفاضها، إما إلى نقص المراجع، وعدم توفرها بشكل كافٍ، مما يسمح للطلّاب أن يقتنئوها متى كانت الحاجة إليها، سواء للدراسة أو المطالعة، أو لالتحاقه بعلم الاجتماع مرغماً عن طريق التوجيه الجامعي، حيث الرغبة لم تكن في هذا الفرع، وبالتالي يُنقص من اهتمامه بالمطالعة المتعلقة بتخصصه.

كذلك، إن ما كُتب عن الأوضاع الجزائرية يبقى غير مهيم على الساحة السوسولوجية، لذا نجد أن المبحوثين لا يعطون الأهمية القصوى للمطالعة لأنها لا تمد بأي صلة للمجتمع الجزائري، وأن ما يطالعونه الصلة بعيد عن مقومات المجتمع الجزائري، الشيء الذي يحد من الإقبال على المطالعة لدى الطلبة لتنمية معارفهم وقدراتهم الفكرية الشخصية. يقول الدكتور جمال معتوق: " في المقابل، تقتقر مكثباتنا إلى مراجع (كتب) من إنتاج سوسولوجي جزائري وهذا بالرغم من وجود أعمال لا يستهان بها من حيث الجودة وتوفر المواصفات العلمية المطلوبة. وهذا راجع إلى سياسة التهميش والإقصاء المضروبة على الإنتاج الجزائري والنظرة الاحتقارية والدونية تجاه كل ما هو محلي " [116]ص163.

الجدول رقم 44: رأي الطلبة في دور الجمعيات في تحسيس الطالب الجامعي

النسبة المئوية	التكرار	تأثير الجمعية في التسجيل بعلم الاجتماع
05.5%	11	نعم
94.5%	189	لا
100%	200	المجموع

من بيانات هذا الجدول يتضح أن النسبة العالية 94.5% من المبحوثين يرون بعدم جدوى الجمعية في هذا المجال، لأن تقوم بهذا النوع من العمل النافع جداً. حيث تبقى نسبة ضئيلة جداً والتي ترى عكس ذلك، أي بإيجابية دور الجمعية والمنخرطين بها وهي 5.5%، ولكن هي أدوار تأتي من خلال مناقشات بين المنخرطين وليس من بين محاور الأهداف الجوهرية للجمعية.

من المستحسن أن يكون بالجمعيات مهما كان طابعها مختصين في علم الاجتماع، لا لإرشاد الطلبة فحسب، بل نجاعة الجمعية بوجود هذا المتخصص لما يلعبه من دور فعال في الجمعية ولصالح المجتمع. لذا نلاحظ أن أدوار الجمعيات في المجال الفكري والمعرفي تكاد تكون منعدمة، ونجدها تنحصر في مجالات جد محدودة، حتى أن المنخرطين في مثل هذه الجمعيات تقتقر إلى الكفاءات العلمية.

الجدول رقم 45: مدى معرفة الطالب بوجود فرع علم الاجتماع بالجامعة قبل الالتحاق بها

علم الطالب بوجود الفرع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	89	44.5%
لا	111	55.5%
المجموع	200	100%

من معطيات هذا الجدول يتبين أن نسبة 55.5% من مجموع أفراد العينة ليسوا على علم بوجود هذا الفرع بالجامعة الجزائرية، على الرغم من أنه يتواجد بأغلب جامعات الوطن، إلا أنه يبقى بعيداً عن المحيط الطلابي الذي من المفروض أن يكون ملماً بكل ما يجري بالجامعة حتى وإن لم يكن ذلك من ضمن اختصاصه. لكن العديد من الأمور التي تترك هذا الفرع غامضاً لدى الطلبة الجدد.

إن دور المرشد الجامعي يكاد يكون منعدماً، وتبقى كلمة التوجيه الجامعي كبيرة في أهدافها ومعناها وصغيرة في أعمالها، حيث لا يظهر مؤداها إلا في الأيام التي تلي نتائج البكالوريا مما يجعلها غير كافية لأن تؤدي واجبها على أحسن وجه.

فالدورات التي تُقام لسويغات معدودة عبر وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، هي في نظر كل الطلبة طريقة غير مجدية إذا لم تكن طوال السنة. فحصة واحدة أو اثنتين لا تعبر عما هو موجود بالجامعة، لأن هناك من الطلبة من لا يسعفه الحظ في السماع أو قراءة أو رؤية حصة من هذه الحصص رغم قصرها على إمداد الطلبة بما يجري بالجامعة.

كذلك المحاضرات والمعارض التي تُقام في وسط العاصمة فهي تُفيد جماعة معينة من الطلبة وهم فئة الوسط الجزائري خاصة وإن لم يكن بثها لساعات طوال عبر قنوات الإعلام لتمس كافة مناطق الوطن. ويبقى للطلاب الجديد الزملاء والمدرسون والأهل لتقديم يد المساعدة له في اختيار تخصصه الذي ربما لا يعرف عنه إلا القليل وهي النسبة الباقية من أفراد العينة والتي تُمثل 44.5%.

تقول إحدى الطالبات "لم أكن أعرف علم الاجتماع ولم أسمع به أبداً حتى وجدت نفسي أدرس فيه" وكم هم كثيرون من هذا القبيل الذين وجدوا أنفسهم ليس في فروع لا يرغبون فيها فحسب، ولكن لا يسمعون بها أبداً، فتشكيل صورة إيجابية على هذا الفرع لا تتجسد إلا إذا وجد الطالب المرغم كل عوامل النجاح التي تظهر من خلال الأساتذة، خاصة في كيفية جلب وتحبيب هذه الدراسة إلى هذا الصنف من الطلبة. لكن إذا ما وجد الطالب نفسه في محيط لا يسمح له بالتكيف مع الفرع الذي أرغم عليه فإن الصورة التي يحملها عن هذا الفرع تكون سلبية جداً.

الجدول رقم 46: المصادر التي من خلالها حصل الطالب على معلومات عن فرع علم

الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	مصادر المعلومات
58.5%	117	أصدقاء جامعيين
14.5%	29	أساتذة ومدرسين
13 %	26	وسائل الإعلام
07.5%	15	الوالدين
06.5%	13	أخرى
100%	200	المجموع

إنه من خلال الجدول أعلاه تبين أن مصادر استقاء المعلومات عن فرع علم الاجتماع، أغلبيتها كانت عن طريق أصدقاء وزملاء جامعيين، وهذا ما يبيده 58.5% من المبحوثين. في حين نجد 14.5% استقوها من أساتذة لهم.

إنه يبدو شيئاً إيجابياً أن يتحصل الطالب الجديد عن المعلومات التي تخص الفرع الذي يريد مزاوله الدراسة فيه من منبعها الأصلي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل الطالب الجامعي مُلم أتم الإلمام بكل ما يتعلق بفرع علم الاجتماع من حيث البرامج، التكوين ومناصب الشغل المتاحة بعد التخرج؟ من الممكن ذلك ولكن إذا كان الطالب على الأقل في السنة الثالثة أو على مشارف التخرج. أما إذا كان في السنة الأولى فربما تكون معلومات ناقصة ولا شك في ذلك. أما في حالة حصول الطالب الجديد على معلوماته من أصدقاء جامعيين لا يمدون بصلة إلى فرع علم الاجتماع فكيف بإمكانه نصح زميله للانتحاق بعلم الاجتماع؟ إن هذه الفئة المرشدة تمثل 58.5%. تبقى النسبة التي تُؤخذ بعين الاعتبار وإن كانت ضئيلة 14.5% هي فئة الأساتذة بصفة عامة لما تكسبه من خبرة في ميدان التعليم.

أما الوالدان فآثرهما ظهر قليل جداً وذلك كما اتضح جلياً من خلال الجدول الخاص بمهنة الأب أو الأم والتي كانت معظمها مهن ووظائف بسيطة لا أرى فيها القدرة على التوجيه والتأثير والإرشاد. أما 13% فهي مصدر من المصادر الحيوية والتي تتمثل في وسائل الإعلام التي كان من الواجب والمفروض أن تكون أعلى نسبة، لكن مع الأسف فهي نسبة ضئيلة تعود لعدم قيامها بكل ما لها من واجبات على عاتقها في إعلام الطلبة الجدد وبشكل واسع لما لها من إمكانيات تجعلها أكثر مصداقية من غيرها نظراً لقربها من مصادر المعلومات .

يبقى دور وسائل الإعلام غير كافٍ على الرغم من أن الجزء الأكبر من العبء تتحمله هذه الأخيرة أكثر من غيرها، حيث لا نجد في ليل البكالوريا سوى الفروع وأماكن تواجدها وشروط الالتحاق

بها، ولكن أين فرص التشغيل والمؤسسات التي تستقبل المتخرجين من الجامعة التي تعتبر هي هاجس جميع الطلبة؟

إن الطالب هنا ما هو إلا ضحية لتصورات الآخرين، حيث أن تصوراتهم مستنبطة من تصورات زملائهم فقط، إذ نجد 58.5% و 14.5% نجد تصوراتهم لعلم الاجتماع مستوحاة من تصورات أساتذتهم والتي انتقلت إليهم عبرها، مع غياب تام لتأثير القنوات الرسمية في الإعلام خاصة الجامعية منها.

الجدول رقم 47: كيفية توجيه الطالب إلى علم الاجتماع دون معرفته بوجود هذا الفرع

حسب المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	كيفية الالتحاق بعلم الاجتماع
60 %	120	التوجيه الجامعي
26.5%	53	التحويل
5 %	10	أخرى
4.5%	9	رغبة مني
2.5%	5	لم أجد البديل منه
1.5%	3	توجيه الوالدين
100%	200	المجموع

تبين معطيات الجدول أن أغلبية الطلبة (60%) التحقوا بالجامعة عن طريق التوجيه الجامعي الإجباري، وهذا يعبر عن قهر مؤسساتي يخضع له أغلب الطلبة. مما يجعل دراستهم بفرع علم الاجتماع من دون رغبة منهم، كما أن 26% من المبحوثين يلتحقون بعلم الاجتماع من بعد التحويل، ذلك بعد فشلهم إما في الدراسة في فروع أخرى، أو عدم حصولهم على مقعد بيداغوجي في التخصصات التي يرغبون التسجيل فيها.

أما النسبة الأخرى التي تلي التوجيه الجامعي فهي تتمثل في التحويلات والتي فُدرت ب 26% من تخصصات أخرى علمية أو أدبية كانت هي الأخرى سبباً في التحاق الطالب بعلم الاجتماع مُجبراً وذلك ربما يعود ذلك إلى سوء اختياره لتخصصه أو الخطأ في اختيار الرغبات المتسلسلة تماشياً مع نتائجه التي تحصل عليها أو عدم مقدرته لمتابعة دراسته في فرعه الأصلي لأسباب تقنية: اللغة أو اجتماعية أو شخصية دفعته للتحويل ككثرة تكرار السنوات أو التجوال من فرع لآخر الذي طال أمداً طويلاً، فلم يجد إلا في علم الاجتماع المنفذ الوحيد للخروج من أزيمته، أو نظراً لسهولته كما يدّعي بعض الطلبة.

أما 5% فيها آراء تختلف من طالب إلى آخر حسب البيئة والتنشئة الإجتماعية لهؤلاء أو أن الطالب في هذه الحالة لم يجد إلا علم الاجتماع كفرع وحيد الذي يضمن له مقعداً في الجامعة فقط دون النظر إلى ما ينجر عن هذا الاختيار من مساوئ مستقبلية تؤدي به إما للانقطاع عن الدراسة والفشل فيها، وإما الدراسة بدون ميل أو رغبة مغزاها الخروج من الجامعة بشهادة ليس إلا.

وما يفسر الإقبال الضئيل على علم الاجتماع والنتائج عن قهر في التوجيه حيث نجد أن الموجهين إلى علم الاجتماع حسب رغباتهم لا تتجاوز 4.5%. في حين نجد أن 2.5% من المبحوثين من لم يجد البديل من علم الاجتماع كتخصص جامعي وذلك راجع لأسباب قد ترجع للطالب وحده.

ونلاحظ أيضاً أن 1.5% من مجموع المبحوثين التحقوا بعلم الاجتماع كمساعدة من طرف أوليائهم، والتي تبدو نسبة قليلة جداً، مما يُبرز تقصداً كبيراً في اهتمام الآباء بأبنائهم في اختيار تخصصاتهم الجامعية. هذا ما تظهره مهن هؤلاء الأولياء التي وجدناها تنحصر في الفئة الاجتماعية المتوسطة الحال والتي لا تمكنها وظائفها من إرشاد ومساعدة أبنائها لأنها تكون ربما أكثر تجاهلاً مما تحتويه الجامعة من فروع وتخصصات والتي تتماشى وطموحات أبنائهم.

إنه لا يشك في التوجيه الجامعي، المبني على أسس علمية في توجيه الطلبة الجدد، ولكنه في بعض الأحيان الخلل يكمن في الطالب نفسه، سواء عند ملئ استمارة التسجيل كونه يُخطئ في الاختيار وبالتالي فإن الحاسب يوجهه إلى حسب ما طلبه الطالب في بطاقة الرغبات المتسلسلة. وأحياناً أخرى يكون الطالب غير مُلم بقوانين التوجيه وغير مطلع عليها بصفة جيدة وبالتالي يسيء الاختيار ويكون هو نفسه سبباً في سوء الاختيار. ولكن من خلال هذه النسبة نستنتج بأن للطلبة صورة مسبقة سيئة عن علم الاجتماع، أو معدلاتهم في امتحان البكالوريا لا تسمح لهم بالالتحاق بفروع وتخصصات يميلون إليها.

الجدول رقم 48 : حصر المبحوثين لمهام المتخرج من علم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	مهنة المتخرج من علم الاجتماع
51.5%	103	الإدارة
24.5%	49	التدريس
8.5%	17	كل المجالات
04%	8	البحث العلمي
11.5%	23	لا أدري
100%	200	المجموع

توضح معطيات هذا الجدول ما يتصوره الطلبة عن مخرجات التعليم في علم الاجتماع، إذ أن أغلب الباحثين يرون أن مهام المتخرج من علم الاجتماع تنحصر في الممارسات الإدارية، ونسبتهم تُقدر بـ 51.5%. كما أن هناك من الباحثين من يحصر هذه المهام في التدريس و بنسبة 24.5%. أما الذين التحقوا بعلم الاجتماع مُجبرين، أو مرغمين، فهم لا يولون أي اهتمام لتخصصهم، وبالتالي فهم لا يدركون المجالات التي يمارس فيها رجل الاجتماع ووظائفه.

والجدير بالملاحظة أن هناك نسبة معتبرة من الباحثين وهي 11.5% لا يعرفون مهام المتخرج من هذا الفرع، وهو ما يعطي انطباعاً بقلّة دافعية الطالب للدراسة في علم الاجتماع.

إلا أن هناك من الباحثين من يرى بأن مهمة المتخرج من علم الاجتماع تستقطب كافة المجالات وتمثّل 8.5%، وهذا صحيح إلى حد كبير، حيث أنه لا يمكن أن نحصر مجالاً معيناً لعالم الاجتماع، إذ أن تخصصات هذا العلم وتفرعاتها تجعل وظيفته واجبة في كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها وخصوصياتها. كما نجد من الباحثين من قالوا بأن البحث العلمي هو أكبر مجالات ممارسة المتخصص في علم الاجتماع لمهامه وذلك بنسبة 4%. وما يمكن الانتهاء إليه من هذا الجدول هو أن الباحثين يحصرون معظم وظائفهم في الإدارة وذلك إذا ما أُتحت لهم فرصة العمل.

إن الشيء الجدير بالملاحظة عن برنامج التكوين في علم الاجتماع يتوقف عند منح الطالب شهادة تؤهله للقيام بنشاط أو عدة أنشطة، أو مهناً مختلفة في ميادين الحياة الاجتماعية، ولكن بعيدة عن الممارسات السوسولوجية الحقيقية. لذا من الأفضل أن يُنظر إليه كإطار علمي من أدنى واجباته وأدواره الأساسية هي ضرورة توفير تكوين سوسولوجي يسمح ويُمكن هؤلاء الاجتماعيين من تفهمهم ومعايشة الواقع الاجتماعي وترجمته، ليكون الاتجاه الأمثل لجميع الطلبة.

إن ما حصره الطلبة من مهام للمختص في علم الاجتماع، فهو يعبر عن صورة الطلبة لهذا التخصص، وممارسة أصحابه للمهن المذكورة في الجدول أعلاه. فهي بيانات تترجم وتعكس الواقع الذي يعيشه المتخرج من هذا التخصص. إلا أن المهام الحقيقية لهذا التخصص في واقع الأمر غير ذلك، لأن هذا الأخير يمارس وظائف إدارية، و تربوية، بحتة خالية أو بعيدة عن النشاط السوسولوجي المتوخى من هذا التكوين.

لقد تشكلت لدى طلبة علم الاجتماع صورة عن واقع علم الاجتماع في الجزائر من خلال الوظائف التي يمارسها المتخرجون من قبلهم، والذين وجدوهم في الإدارة، والتعليم في كافة مستوياته، ومنهم من لم يدرك بعد هذا الواقع الذي يعيشه طلبة هذا التخصص المهمش. إلا أن وظائف المتخرج من علم الاجتماع هي أبعد من التدريس والأعمال الإدارية.

الجدول رقم 49: مدى مناقشة طلبة علم الاجتماع لمكانة، ودور علم الاجتماع في الجزائر

النسبة المئوية	التكرار	مناقشة المبحوثين
36.5%	73	نادراً
28.5%	57	لا أناقش مطلقاً
19.5%	39	بصفة دائمة
15.5%	31	معظم الأحيان
100%	200	المجموع

نستخلص من هذا الجدول أن النسبة العالية والتي تمثل 36.5% لا تتناقش فيما بينها عن علم الاجتماع إلا نادراً، وذلك يقيناً منها أن ما سوف تمارسه من عمل قد يبدو لها بعيداً عما تقوم بدراسته، وواقع الممارسات السوسولوجية غير التكوين السوسولوجي وهذا في حالة ما إذا وُجد. وعلى الرغم من أن أغلبية المبحوثين التحقوا بعلم الاجتماع مجبرين حسب بيانات الفرضية الأولى، إلا أن منهم من يعطي أهمية بالغة لهذا التخصص في حياتهم، حيث أنهم يناقشون المسائل السوسولوجية باستمرار، إضافة إلى أن 15.5% منهم يفعلون ذلك في معظم الأحيان، وهو فرق معبر عن تغير التصور قبل الالتحاق بعلم الاجتماع وبعده. تليها نسبة 28.5% قالت بعدم مناقشتها لدور ومكانة علم الاجتماع وهذا يعود أساساً لغموض هذه الوضعية لدى الطلبة في بعض الأحيان.

أما 19.5% أدلت باستمرارية مناقشتها لوضعية علم الاجتماع في الجزائر. ويرجع هذا إلى تشبث هذه الفئة من الطلبة وحبها الحقيقي لعلم الاجتماع، وحلمهم الدائم لأن يرتقي شأن هذا الفرع لما فيه من الفائدة والنفع للمجتمع، إذ أنهم بهذه المناقشة يعبرون عن استيائهم للوضع الذي يعيشه تخصصهم، أملين أن يتحسن في المستقبل خدمة للمجتمع وازدهاره اعتقاداً منهم أنهم يستطيعون تقديم أشياء كثيرة في هذا الميدان لأنهم يحملون الصورة الحقيقية له نظراً لما تحصلوا عليه من معلومات تخص علم الاجتماع، وما توصل إليه في البلدان الغربية. هذا كله بإمكانهم القيام به إذا ما توفرت النية الحسنة من كل الأطراف المستغلة بهذا التخصص المفيد والجهات الأخرى القائمة على التعليم العالي كذلك.

الجدول رقم 50 : مدى معرفة أفراد العينة لعلماء اجتماع جزائريين

النسبة المئوية	التكرار	معرفة الطالب لعلماء اجتماع جزائريين
65%	130	لا أعرف أحدا
20%	40	بعض أساتذة جامعة الجزائر العاصمة
11%	22	بعض أساتذة جامعة البليدة
04%	08	بعض الأساتذة المشاركة
100%	200	المجموع

إن أهم ما تعبر عنه بيانات الجدول أن 65% من المبحوثين لا يملكون معلومات عن الإسهامات العلمية السوسيولوجية للباحثين الجزائريين، وهو مؤشر يدل ويعبر عن غياب أو ضعف الطموح لدى أفراد العينة، كما يفسر غياب الدوريات الإعلامية المتخصصة في السوسيولوجيا أو صعوبة حصولها من طرف الطلبة. ومن المبحوثين من ذكر بعض أساتذة الجامعات المجاورة كجامعة الجزائر مثلا ونسبة 20%، إلى جانب بعض أساتذة جامعة البليدة بنسبة تقدر ب 11%. وتأتي في المرتبة الأخيرة التي ذكرت سوى بعض المؤلفين المشاركة لأن معظم الطلبة يرجعون إلى مثل هؤلاء الأساتذة في بحوثهم العادية، أو عند إنجاز مذكرات تخرجهم وذلك بنسبة 4%.

العلماء والكتاب وكل من له شأن بالثقافة والفكر والعلم والمعرفة يُعرفون بقدر ما قدموه للمجتمع من مؤلفات وتراث يُخلدهم ويشهد عليهم، أو ما ألقوه من كتابات منشورة وباستمرار في جرائد ذات صلة بميدان علم الاجتماع، أو حتى جرائد علمية تقنية تكون مواضيعها تمد بعلاقة وطيدة بشكل أو بآخر للمجتمع. غير أننا لا ننكر ما يقدمه أساتذة علم الاجتماع للطلبة وللجانبة الفكري إلا أن بعضهم لم يصل بعد إلى درجة العالم. كما أن للعالم خصوصيات، فإن رأي الطلبة تجاه المذكورين في الجدول بأنهم علماء هذا يعني أنهم لا يدركون صفات العالم أو جاهلين لعلماء الاجتماع في بلادنا، رغم قلتهم، أو يرجع ذلك ندرة الإنتاج السوسيولوجي في الجزائر. وتبين المعطيات المجدولة أيضا أن الأطر المرجعية لعلم الاجتماع في الجزائر مجهولة من طرف الطلبة مما يعطي الأهمية المفقودة للمطالعة بالنسبة للطلبة.

الجدول رقم 51: مدى معرفة الطلبة للتخصصات علم الاجتماع غير الموجودة بالجزائر

النسبة المئوية	التكرار	التخصصات
9.5%	19	العسكري
9%	18	سياسي
5.5%	13	الطبي
3%	06	التنمية
2.5%	05	الإداري
2%	04	الخدمة الاجتماعية
2%	04	الموارد البشرية
1.5%	03	الإسلامي
1.5%	03	علم اجتماع العمل
62.5%	125	لا أدري
100%	200	المجموع

على الرغم من نوع اللامبالاة التي نلاحظها عند بعض طلبة علم الاجتماع تجاه تخصصهم، إلا أنه يتبين من خلال التخصصات التي أوردوها تبدو معبرة تعبيراً صادقاً عن مدى بحث الطالب في الميادين التي كان يتخيلها كمناصب وظيفية في المستقبل، وإن كانت قليلة، لأن تخصصات علم الاجتماع تفوق بكثير تلك التي أجاب بها الطلبة المبحوثين.

لكن الشيء الذي يلفت الانتباه أن النسبة العالية من أفراد العينة والتي تمثل 60.5% أجابت بعدم معرفتها لمختلف تخصصات علم الاجتماع غير الموجودة بالجامعة الجزائرية. بينما نلاحظ أن معرفة المبحوثين للتخصصات غير المتوافرة بالجامعة الجزائرية تبدو ضيقة، إذ نلاحظ أن بقية النسب شبه متقاربة وتعبّر على اللامبالاة وعدم العناية والاهتمام بدراساتهم في علم الاجتماع مقارنة بالنسبة العالية والكبيرة التي صرحت بعدم معرفتها لأي تخصص غير ذلك الموجود عندنا بالجزائر. حيث أن نسبة 9.5% من المبحوثين من ذكرت علم الاجتماع العسكري الشيء الذي يمكن تفسيره بأن المبحوثين ونظراً لعدم توفر مناصب العمل بصفة واسعة لدى القطاع العام، وانعدامها بالقطاع الخاص، دفعت بهذه الفئة من المبحوثين للتفكير في الانضمام إلى هذه المؤسسة العسكرية لتلبية طموحها في الحصول على وظيفة مستقبلية. وهي نفس النسبة مع الفئة التي ذكرت علم الاجتماع السياسي رغم توفر هذا التخصص ببعض جامعاتنا. أما بقية النسب فهي متقاربة جداً إذ تتراوح بين 1.5% و 5.5%.

الجدول رقم 52: مكانة علم الاجتماع في الجزائر، وهل هي نفسها في الدول المتقدمة

النسبة المئوية	التكرار	مكانة علم الاجتماع في الجزائر والعالم الغربي
97%	194	عكسها تماماً
03%	6	نفس المكانة
100%	200	المجموع

هذا الجدول تفسيراً قاطعاً عن المكانة التي يحظى بها علم الاجتماع في الجزائر، غير أن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو إلى متى تبقى هذه الصورة عالقة في أذهان الطلبة وعامة المجتمع، أي إلى متى تبقى نتغنى بما حققه الغرب ليس في ميدان السوسيولوجيا فحسب، بل في كافة مجالات الحياة؟ وإلى متى يبقى استهلاك الدول النامية وخاصة العربية منها لما ينتجه الغرب مادة ومعرفة؟ فمن أين تشكلت هذه الصورة الدونية لهذا العلم حتى يقول 97% من أفراد العينة بأن علم الاجتماع متطور ومزدهر في أوروبا وأمريكا وذو نتائج فعالة تعود على الفرد والمجتمع بالنعف والفائدة، في حين يعاني في الدول النامية من التهميش وتُنسب إليه الصفات التي لا يجب أن يتصف بها علم كهذا العلم.

بينما يرى 3% من المبحوثين بأن علم الاجتماع في الجزائر يحظى بنفس المكانة التي يحتلها في الدول المتقدمة.

الجدول رقم 53: اختلاف مكانة علم الاجتماع في الجزائر والدول المتقدمة حسب تصورات

المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	آراء الطلبة
32%	64	في الجزائر هو علم مهمش
23.5%	47	في الجزائر عكسها تماماً في الغرب
19%	38	علم الاجتماع عند الغرب هو تاج العلوم
11.5%	23	في الغرب ميداني والجزائر نظري
9.5%	19	كافة العلوم ليس لها أهمية
4.5%	9	في الجزائر المذكرات والأبحاث حبيسة الأدراج
100%	200	المجموع

بيانات هذا الجدول تعتبر ترجمة حقيقية لمكانة علم الاجتماع في الجزائر، إذ نلاحظ هناك تباين في إجابات الطلبة والتي لخصتها في ستة أسباب يراها معظم الطلبة تجعل من هذا العلم في الجزائر ينفرد عن غيره - الغربي - فالنسبة الكبيرة والتي تمثل 32% ترى بتهميش علم الاجتماع حيث لا يحظى بالاهتمام والعناية من طرف الجهات المعنية للنظر في توظيفه في الواقع ومحاولة النهوض به

وترقيته لكي يكون معول بناء في المجتمع لا معول هدم. كذلك أقرت نسبة من الطلبة بأن علم الاجتماع في البلدان المتطورة يتميز بالأمبريقية وليس بالصبغة الفلسفية الأدبية حتى أصبح لا يُفرق بينه وبين الفلسفة والأدب إلا من حيث مذكرة نهاية التخرج الذي ينتقل فيها الدارس لعلم الاجتماع إلى الميدان لاختبار فرضيات بحثه والتحقق منها، وهي تمثل 11.5%.

إنه في حالة ما إذا بقي تفكير وطرح المشاكل الاجتماعية من طرف المتخرجين من علم الاجتماع هو نفس الطرح والمساءلة التي يتبناها عامة الناس. هنا يمكننا أن نتساءل ما الفائدة من دراسة السوسيولوجيا؟

19% من أفراد العينة يرون بأن السوسيولوجيا هي تاج العلوم والمعارف وهذا العنصر المهم في هذا التحليل لبيانات الجدول. ففي البلدان الغربية لا نقول تطورت وتقدمت بفضل علم الاجتماع وحده فقط، ولكن بفضل تضافر جهود علماء الاجتماع بالسياسيين والاقتصاديين والتقنيين والعلميين، لأنه وحسب رأي فإن علم الاجتماع تُفرض دراسته في كل العلوم فالطبيب والقاضي والمهندس والبيطري والزراعي والعسكري هم بحاجة ماسة لمعرفة كل ما يتعلق بأفراد مجتمعهم وإلا فكيف يكون التعامل معه إيجابيا وفعالاً. حتى أنه في بعض الاختصاصات أن الطالب الذي لا يتحصل على علامات جيدة في علم الاجتماع لا يمكن الاعتراف له بالنجاح إذا ما تحقق هذا الشرط.

وكخلاصة لهذا الجدول أقول بأن المتمعن في برنامج علم الاجتماع على مستوى الليسانس يجد أن افتقاره للعديد من الوحدات الميدانية ينعكس بطريقة أو بأخرى على محدودية المردود السوسيولوجي للطلبة الدارسين له حتى ولو توفرت لديهم من الوظائف الخاصة بالمختص في علم الاجتماع مم يجعل هؤلاء غير متمكنين من ترجمة الواقع وتفسير ظواهره بطريقة سوسيولوجية، لذا أرى بأن إجابة الطلبة وينسب عالية حول هذا التساؤل هي تفسيرات موضوعية لما يكتسيه البرنامج والتكوين في علم الاجتماع من شكل ومحتوى نظري وموجه بصفة غير عقلانية تجعل غير قادرة على الاتصال بالواقع وبالتالي يُفقد محتواها السوسيولوجي.

ومن هنا يمكن القول بأنه إذا كان لواقع علم الاجتماع في الجزائر تأثير بالغ على نظرة الطلبة، فإنه وعلى الرغم من ذلك نجد من المبحوثين من يعتبرون علم الاجتماع ذا أهمية كبيرة مما يعني أنه ليس كل الطلبة مستسلمون للضغوط الممارسة عليهم من طرف الواقع.

الجدول رقم 54: رؤية الطلبة المبحوثين لعلم الاجتماع قبل دراستهم له

النسبة المئوية	التكرار	نظرة الطلبة لعلم الاجتماع
52%	104	علم جدير بالدراسة
26%	52	علم لا فائدة منه
22%	44	لم أسمع به أبداً
100%	200	المجموع

من خلال هذا الجدول وبياناته تتضح الصورة التي كان يحملها المبحوثون عن علم الاجتماع قبل التحاقهم به، حيث أن 22% منهم لم يكونوا على علم بوجود تخصص علم الاجتماع بالجامعة. هذه الفئة التي قد تكون من طلبة السنة الأولى الذين التحقوا بهذا الفرع عن عدم رغبة فيه، حيث كانوا مرغمين على دراسته أي عن طريق توجيه جامعي قهري، والذي يرون فيه إجحاف في تحقيق رغبة طالما كانوا يحملون بها، أو أنهم قد أساءوا الاختيار بارتكابهم لأخطاء حين ملء بطاقة الرغبات.

أما النسبة العالية من الطلبة المبحوثين والتي تمثل 52% كانوا يعتقدون بأن علم الاجتماع هو علم نافع وجدير بالدراسة. فالفئة الأولى والتي ترى بأن علم الاجتماع علم لا فائدة منه فتمثل نسبتها في 26% مما يعني أن هذه الأحكام المسبقة تؤثر إلى حد بعيد في دراستهم ونظرتهم تجاهه. أما الفئة الثانية فتطرح الكثير من علامات الاستفهام والتي لم تسمع بهذا الفرع أبداً فنسبتها 22%.

فأما الأولى يتضح وكأن لديها المعلومات الكافية حول فرع علم الاجتماع وإلا فكيف تصفه بالعلم النافع والضروري والواجب دراسته، أو أنها نظرياً تؤمن بمكانته وقيمه الاجتماعية ودوره الرائد. أما الفئة الثانية والتي تقول بعدم جدواه العلمية والعملية فمن أين لها هذا؟ ربما هي إجابات لأصدقاء قدامى عانوا ما عانوا من أسباب البطالة والتهميش أو طلبة جدد لا يزالون بالجامعة وتشكلت لديهم تلك الصورة الدونية حول علم الاجتماع من مصادر قد تكون كثيرة ومتنوعة نعرف بعضها ونجهل البعض الآخر.

تبقى الفئة الأخيرة والتي تقول بعدم تعرفها على هذا العلم والتي تمثل 22% فهؤلاء يكونون من طلبة السنة الأولى والتحقوا بعلم الاجتماع مرغمين غير ميالين إليه أي عن طريق التوجيه الجامعي الذي ربما يكن قد أجحف في حقهم، أو هم أساءوا الاختيار، أو أخطأوا حين ملئ استمارات التسجيل. إن الأحكام المسبقة التي ذكرها الطلبة في حق علم الاجتماع تؤثر إلى حد بعيد في دراستهم ونظرتهم تجاهه، وهو ما يفسر أيضاً أحكاماً ونظرة دونية تجاه علم الاجتماع.

الجدول رقم 55: الأطراف التي يمكن أن تساهم في ترقية علم الاجتماع في الجزائر

النسبة المئوية	التكرار	الجهات المساهمة في ترقية علم الاجتماع
----------------	---------	---------------------------------------

36%	72	السلطة
29.5%	59	المختصون في علم الاجتماع
17.5%	35	الاثنان معاً
12%	24	القائمون على التعليم العالي
05%	10	وسائل الإعلام
100%	200	المجموع

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل تعامل عالم الإجماع والمنشغل بالسياسة، فهما جزءان متكاملان، حيث أن كل عنصر منهما يكمل الآخر، فبدون رجل السياسة يكون عمل رجل الاجتماع غير متكامل، إذا ما تخلى هذا الأخير عن دوره، والعكس صحيح .

إن النسبة المرتفعة من المبحوثين وهي 36% تعبر بصدق بأن السلطة هي العامل الوحيد والأساسي الذي بإمكانه تطوير علم الاجتماع، والتي تحمل بحوزتها كل أسباب رفعة وجعله يخدم المجتمع. وترى كذلك في السلطة الدور الكبير في ترقية علم الاجتماع لإبراز مكانته في المجتمع، وبين العلوم الأخرى ومدى مساعدته ومساهمته في تطوير العلوم التقنية والطبيعية الأخرى. كما تعمل السلطة على إعطائه الدور والقيمة الإجتماعية له، وسعيها كذلك في إخراجها من قوقعته وعزلته والتهميش الذي دام سنين طويلة، آخذين في الحسبان المرتبة والقيمة يتحلى بهما في العالم الغربي وصورته المحترمة التي يحملها كافة أفراد المجتمع عن هذا العلم.

كذلك لا يتسنى للسلطة توظيف وترقية هذا العلم بمعزل عن المختصين فيه والمشتغلين به، وذلك بمنحهم كل الوسائل اللازمة مادية كانت وخاصة المعنوية، لتحسيسهم بدورهم الفعال داخل المجتمع. فإذا ما توفرت شروط تضافر جهود السوسولوجيين والسلطويين، فإنه حتماً وبدون شك لن تبقى الأوضاع على ما هي عليه. لأنه لا يمكن تنكر الدور والوظيفة الهامة التي يقوم بهما المختص في علم الاجتماع.

يأتي بعد ذلك دور المشتغلين بعلم الاجتماع في ترقية هذا العلم ونسبة 29.5%. كما يرى 17% من المبحوثين أن تجتمع مجهودات السلطة من جهة، والمختصون بعلم الاجتماع لمحاولة إخراج هذا العلم من الأزمة أو الغياب الذي يحياه على أرضية الواقع.

ومن ناحية أخرى يرى 12% من أفراد العينة بدور القائمين على التعليم العالي بإشراك المختصين في إعطاء مخرج لهذا العلم. كما يبرز دور وسائل الإعلام في تحسيس الطلبة بهذا العلم.

لكن نسبة 5% من المبحوثين تعني الكثير، إذ لا نلاحظ بروز دور هذه الوسائل في تطوير العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة. كما نستنتج أن الطلبة لم يلتحقوا بعلم الاجتماع عن طريق وسائل الإعلام، ومنه يتجلى نقص فعالية هذا الدور.

وكما أشار إليه بعض الطلبة في بعض المناقشات حول هذا الموضوع، حيث تساءلوا لما لا تُفرض بعض الشروط للالتحاق بعلم الاجتماع كما هو الحال في بعض التخصصات الأخرى، لكي نحد من أن نجعل من علم الاجتماع المخرج الوحيد للطلبة الذي أثبتوا فشلهم في اختصاصات أخرى، ورفع الصورة الدولية عليه وكونه العلم السهل المنال.

وهنا يقول عزت حجازي: « لا جدوى من أن نلقي باللوم على واقعنا – والدولة بخاصة- في تخلف علم الاجتماع وقلة جدواه، فنحن لم نستثمر بعض الظروف المواتية بالكفاءة المطلوبة ولم نستطع تقادي إهدار جانب كبير منها وما توافر لدينا من إمكانيات » [96]

من المؤكد أن الاهتمام بمستقبل الشيء وتوسيعه وتطويره يقع على عاتق من يهتم ويعنى بذلك الشيء، فالمختصون في السوسيولوجيا في هم أصحاب اليد الطويلة في تقويم هذا العلم، ولم نشاهد منافسة لهذا العلم مع باقي التخصصات، وذلك يعود إلى الإنتاج العلمي الهابط لمن يعنون به، ولربما السبب في هذه القوقعة والانزواء هو اخذ المسألة والنظر لها حرفياً لكسب العيش دون التفكير بما سيؤول إليه مستقبل علم الاجتماع.

كما أن المسألة هي ليست بكم وتوسيع الأقسام وانما في جدوى النوعية، فمثلاً يوجد الآن أساتذة كبار في علم الاجتماع، ولكن ما الذي فعلوه كمتخصصين لديمومة السوسيولوجيا والتأثير المباشر في المجتمع.

الجدول رقم 56: دور الجامعة في ترقية علم الاجتماع حسب آراء المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	دور الجامعة في ترقية علم الاجتماع
83.5%	167	نعم
16.5%	33	لا
100%	200	المجموع

يظهر من هذا الجدول، أن الأغلبية والتي تمثل 83.5% تساند دور الجامعة الفعال في خدمة علم الاجتماع وجعله تخصصاً مرغوباً فيه كسائر الفروع الأخرى، ولكن كيف ذلك؟ لكي تصبح الجامعة منبراً ثقافياً وحضارياً رائداً في الجزائر، يجب توفير الوسائل المادية والمعنوية خاصة لإعادة الاعتبار لهذا العلم وتطهيره من الإيديولوجيات الاستعمارية القديمة، ولكن هذا لن يتأتى إلا إذا أعدنا الاعتبار للأستاذ الجامعي في هذا المجال، وتوفير إطارات كفئة من أساتذة وإداريين يسهرون على تقدم وتطور هذا الاختصاص، للحد من هجرة الكفاءات السوسيولوجية وغير السوسيولوجية من مغادرة الوطن، ليستفيد منهم غيرنا مم يُحتم علينا استيراد واستهلاك ما توصل إليه أبناء هذا الوطن وما أكثرهم. بينما نلاحظ أن 16.5% لا يرون بجدوى دور الجامعة في هذه الترقية، إذ

يلقون بكل اللوم على الجهة ذات النفوذ الأكبر ألا وهي السلطة. فالجامعة هي التي تحقق الاستقلال الثقافي والفكري وتجديد المعرفة والأفكار في مختلف العلوم وجعلها مسايرة للتطور العالمي، وليست مجرد نقل لهذه الأفكار من الكتب والأساتذة فقط.

كذلك على الجامعة أن تتجاوز حدود جدرانها في عملها، لتتغير صفة تعامل الجامعة مع المجتمع، حتى تولد في نفسية الطلبة روح الإبداع والابتكار، لا روح الحفظ والتلقين واكتساب مهارات الغير. ولتحقيق كل هذا لا بد من تضافر كل جهود المجتمع بكافة شرائحه دون استثناء ولا إقصاء، مهما اختلفت الرؤى ووجهات النظر لأبنائه.

إن التحدي الذي يواجهه التعليم في المرحلة الجامعية الأولى، هو قلة الجهد الذي يكرس لتقويم فعالية المناهج والبرامج التعليمية بهدف رسم طرائق تعليمية جيدة وفعالة. ومن الأهمية بمكان دراسة أسباب معاناة بعض الطلبة من صعوبات في فهم بعض المواد الدراسية وإيجاد التقنيات التعليمية الجيدة القدرة على تجاوز مثل هذه الصعوبات. كما أن بعض أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات لا يبحثون عن مدى نجاحهم في التعليم أو عن مقدار ما تعلمه طلبتهم، فليس لديهم أية رغبة في اتباع طريق مستتير من التجربة والخطأ لتحسين طرائق التدريس التي يتبعونها .

والجامعات بحاجة إلى طرائق جديدة لخدمة الطلبة. فإذا رغبت في تحقيق ذلك، فعليها أن تقوم بالمشاركة بشكل فعال في المساعي التي تبذل لحل المشكلات التي تهم الناس بالفعل ولاستعادة ثقة نخبة المجتمع التي سوف تتخرج منها. كما أن على إدارة الجامعات أن يحددوا ما يجب عمله في هذا المضمار، ومن ثمّ عليهم أخذ زمام المبادرة، فالجامعات ليست أمكنة تنوير ومعرفة فحسب، بل هي مؤسسات التعليم العالي المعول عليها كثيرا في تحقيق التنمية الشاملة في البلدان العربية والبلدان النامية وفي كل المجتمعات .

الجدول رقم 57 : كيفية مساهمة الجامعة بما يخدم علم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	كيفية ترقية الجامعة لعلم الاجتماع
22.5%	45	المناهج و الطرائق
21.5%	43	العمل على ميدانية علم الاجتماع وليس تنظيره
21%	42	تُحبيب علم الاجتماع للطلبة وجعله علماً نافعا

الإدارة	37	18.5%
الأساتذة	33	16.5%
المجموع	200	100%

من خلال بيانات هذا الجدول يتضح أن معظم الطلبة المبحوثين وبنسبة تقدر ب 22.5% ترى بأن تغيير مناهج وطرائق التكوين السوسيوولوجي ومسألة تناول المشكلات الاجتماعية تناولا وطرحا علميا هو الجوهر في إعادة النظر في مسألة مسيرة علم الاجتماع في بلادنا.

في حين يرى بعضهم الخروج بعلم الاجتماع من فلسفته القديمة الكلاسيكية إلى مجال البحث العلمي الميداني بنسبة 21.5%، حيث تتقارب هذه الفئة من المبحوثين مع تلك ترى بالعمل على جعل علم الاجتماع علما رئيسيا وجوهريا مع إبراز مدى جدواه في الحياة العملية، خاصة بتوفير أو فتح مناصب عمل تدعى منصب عالم الاجتماع على مستوى كل مؤسسة وطنية أو خاصة لتحفيز الطلبة على دراسته والإقبال عليه وتمثل هذه النسبة 21%.

إن من بعض الطلبة من يعولون الكثير على أساتذتهم ومناهجهم التدريسية للعمل على جعل علم الاجتماع علماً ميدانياً. إنها نسب تبدو متقاربة فيما بينها نظراً لتقارب وجهات نظر الطلبة حول ما يجب أن يكون عليه علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، وذلك بتظافر جهود الأساتذة والإدارة وتتراوح نسبتهم بين 16.5% و 18.5%.

ولما للعلاقة الوطيدة بين الأساتذة ومناهج وطرائق تدريس علم الاجتماع في جامعاتنا، نلاحظ بأن تلك المناهج لم تعد مواكبة للتطورات العلمية التي تنتج من حين لآخر، فعلم الاجتماع كغيره من العلوم الأخرى لحق به الكثير من التطورات والتجديدات، التي لم تكن من قبل وذلك في ميادين شتى، الشيء الذي يذهب بنا للقول بأن علم الاجتماع إذا بقي على صورته النظرية الحالية فإن هذا يُنقص من دلالاته وقيمه الاجتماعية والعلمية، فعليه أن يكون ميدانياً أكثر مما هو نظري وهذا لا يعني أننا نُنقص من قيمة هذا الجانب الأخير، لأنه من غير الممكن أن يكون هناك علم ميداني تجريبي بدون سابقات نظرية.

لذا نجد الطلبة يركزون على الخروج الميداني لمعرفة كيفية استعمال تقنيات البحث الميداني على أرضية الواقع، وليس استعمال هذه الطرق والأدوات إلا في يوم الحاجة لها ألا وهي إنجاز مذكرات التخرج، يومها يتلقى صعوبات كبيرة في توظيف التقنيات التي يريدونها وربما تُعيقه في بحثه وربما تقلل من مصداقية بياناته عند التحليل والاستنتاج.

الجدول رقم 58: تصور الطلبة للمجتمع الجزائري في حالة الاستعمال الفعلي لعلم الاجتماع

في حالة الاستعمال الفعلي لعلم الاجتماع	التكرار	النسبة المئوية
--	---------	----------------

90%	180	تحسن العلاقات الاجتماعية
08%	16	تبقى الظواهر على حالها
02%	4	تأزمها
100%	200	المجموع

يرى معظم المبحوثين وبنسبة 90% أنه وفي حالة الاستعمال الفعلي لعلم الاجتماع، فإن الأحوال الاجتماعية تتغير نحو الأحسن لا شك في ذلك. من هذا المنطلق نستنتج أن للطلبة صورة إيجابية حول علم الاجتماع، ولكن في حالة ما يجب أن يكون عليه هذا العلم نظرياً وتطبيقياً أي تكويناً وممارسة، وليس كما هو موجود عليه الآن.

أما أولئك الذين يرون بتأزم الحياة الاجتماعية، والفئة التي تقول ببقاء الظواهر الاجتماعية السلبية على حالها في المجتمع، فإنهم لم يصلوا بعد إلى إدراك حقيقة هذا العلم وفهمه فهماً صحيحاً، ونسبتهما تتراوح ما بين 2% و 8%، وهذا ما يدل على الفهم القاصر، والغامض، والسيئ لعلم الاجتماع.

لذا فإن الكثير من الطلبة المبحوثين إن لم اقل أغليبتهم يقرون إقراراً جازماً بفعالية علم الاجتماع في الحياة الاجتماعية، إلا أن هناك من المبحوثين من مازالت صورة علم الاجتماع الحقيقية لم تُرسم أذهانهم بعد، أو من الذين مازالوا لم يصلوا إلى التفريق بين هذا العلم القائم بذاته والفلسفة والأدب.

الجدول رقم 59: تصور الطلبة في حالة عدم وجود علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية

النسبة المئوية	التكرار	نظرة الطلبة لعلم الاجتماع
48%	96	دراسته أو عدم دراسته سواء
43%	86	تتاح الفرصة للطلبة الذين أُجبروا على دراسته
09%	18	فوضى المجتمع
100%	200	المجموع

إنه في حالة ما إن بقي علم الاجتماع على الحال التي هو عليها الآن، ولو تبادت الأطراف القائمة عليه من هيئة تدريسية وإدارة في عدم إعطائه الامتيازات التي تُمنح للعلوم المادية والتقنية، فسوف تبقى الصورة التي يحملها الطلبة عنه سيئة، ودونية كبيرة وتبقى دراسته أو عدم دراسته سيان كما أجاب معظم الطلبة وبنسبة عالية جداً تمثل 48%.

أما في حالة غياب أو تغييب المعلومات الكافية عن هذا التخصص عن طريق مختلف قنوات وسائل الإعلام الرسمية والجامعية على وجه الخصوص، فإنه يبقى قول الطلبة الذين أجابوا بإتاحة

الفرصة للطلبة الذين أُجبروا على دراسته لمزاولة دراستهم في تخصصات غير علم الاجتماع صائبة إلى حد بعيد، وعندها يتم احترام ميولهم ورغباتهم حتى وإن كُلف القائمين على هذا العلم بغلق هذا التخصص وفتحه متى كانت الحاجة ملحة إليه، على الرغم من أن الناس عموماً والطلبة والمنشغلين بهذا العلم على وجه خاصة يعلمون يقيناً بحاجة الدول النامية لهذا التخصص أكثر من غيرها من الدول الأخرى، وما بإمكان هذا العلم أن يقدمه من خدمات جليلة لهذه المجتمعات للخروج من تخلفها وركودها الذي دام طويلاً، حيث مثلت نسبتهم 43% من المبحوثين.

من جهة أخرى وفي حالة ما بقي علم الاجتماع الذي يُدرّس بجامعاتنا بطرق كلاسيكية وذات صبغة أجنبية مستوردة لا تراعى فيه كل ما يشكل المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، فإنه يبقى هذا الفرع دائماً عديم الفائدة والجدوى لأنه جُرد من أساسيات مجتمعاتنا العربية والإسلامية. كما يقول أحد الطلبة: " هو علم مستورد بنظرياته، تقنياته، مناهجه وبخصوصياته الغربية، فلو كان ذو صبغة عربية إسلامية منذ بدء تدريسه في الجزائر، هنا يحق لي الحكم عليه". السبب الذي دفع ببعض الطلبة للقول بأن تدريس علم الاجتماع بالجامعة أو عدم تدريسه فهما سيان وهي نسبة تمثل 48% .

وتفسيراً لهذا، يمكن القول بأن الصورة التي يحملها الطلبة عن علم الاجتماع لم تتكون من العدم، وإنما لها أسبابها، ومن أهمها، الصورة المنقولة عن المبحوثين السابقين، أي أنها ناتجة عن خبرة سابقة بالوضع الاجتماعي الذي يعيشونه، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية .

ولأن البحوث السوسيولوجية في الجزائر لا تزال حبيسة رفوف المكتبات، وسوف تبقى كذلك، إن لم يعاد النظر في هذا العلم الجدير بالدراسة والاعتناء، وإضافة إلى هذا العامل لا يوجد هناك قوانين تهيكل العمل السوسيولوجي، وبالتالي فعند انتقاء الطلبة في المسابقات الخاصة بالتوظيف يكون مجال المتخرج من علم الاجتماع ونسبته في الفوز والظفر بمنصب عمل فرصة ضئيلة جداً، وهذا نظراً لعدم وضوح عمل هذا الاختصاصي في القوانين المعمول بها، وإنما يُوظف هؤلاء الخريجون على أساس الشهادة المحصل عليها ألا وهي الليسانس.

كما تعبر البيانات أن 43% من المبحوثين يتمنون لو يُغلق هذا التخصص، وذلك على سد ثغرة من الثغرات في طريقهم لتلبية رغباتهم للالتحاق بتخصصات أخرى، وهذا طبعاً بالنسبة للمتضررين من القرارات التعسفية - نظرهم - جراء التوجيه الإجباري الجامعي.

أما المدركون لأهمية هذا العلم وما بإمكانه أن يقدمه للمجتمع من خدمات في سبيل تطوره وتقدمه والإحاطة بمشاكله وإمكانية التصدي لها قدر المستطاع، فهؤلاء قليلون لأنهم - حسب رأيي - ترجع للمعلومات الكافية حول هذا التخصص إذا ما توفرت شروط إنجاحه. وتمثل هذه النسبة 9% من أفراد العينة والتي هي على يقين بفعالية وكفاية علم الاجتماع في المجتمع، فإذا ما استعمل استعمالاً علمياً وبناءً وعقلانياً ساد الرقي والرفاهية والازدهار في كل أوساط المجتمع، وإذا ما سيئ فهمه واستعماله أو

تحريفه أو شابت هذا العلم شوائب أيديولوجية وعقائدية وما شابه ذلك، فإن فوضى المجتمع تكون قائمة لا ريب في ذلك.

هؤلاء الذين ربما يملكون معلومات كافية عن تخصص علم الاجتماع، أو لا يتربصون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بعد تخرجهم. كأن يكونوا موظفين وهم لا يزالون طلبة يدرسون.

الجدول رقم 60 : رأي المبحوثين في برنامج علم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	رأي الطلبة في البرنامج
11.5%	23	مفيد جداً
23%	46	مفيد
46%	92	نوعاً ما
19.5%	39	غير مفيد
100%	200	المجموع

يرى 46% من المبحوثين وهي أعلى نسبة في الجدول أعلاه أن البرنامج التكويني الخاص بعلم الاجتماع هو برنامج مفيد نوعاً ما، وهذا ما يبرر ويفسر نوعاً من عدم الرضى والافتقار المكبوت لدى هذه الفئة من المبحوثين بدراستهم في هذا التخصص، فهم في صراع داخلي بين ما يجب أن يكون عليه علم الاجتماع في الجزائر وما هو قائم.

بينما نلاحظ أن هناك فئة أخرى والتي تمثل 23% والتي تقول أن البرنامج المسطر مفيد فقط. وهناك فئة تقدر نسبتها بـ 19.5% والتي ترى بأن ما هم بصدد دراسته لا غير مفيد ولا يُجدي في شيء يُذكر. هذا ما يعبر على أن هذه الفئة من المبحوثين ليس لها أي رغبة في هذا التخصص، وإنما رأت نفسها مجبرة على مواصلة الدراسة بأي طريقة كانت للحصول على شهادة جامعية.

في حين يرى 11.5% منهم بأن برنامج علم الاجتماع برنامج مفيد جداً إلا أنها تبدو ضئيلة جداً، هذه الفئة التي تولي الاهتمام الكبير وانشغالها الواسع بكل ما يتعلق بعلم الاجتماع وتعمل كل ما في وسعها لربط هذا البرنامج بما يتوافق والمجتمع الجزائري، هذا من الناحية النظرية. أما ميدانياً فلم تصل هذه الفئة إلى القول بفائدته على أرض الواقع.

إلا أن أعلى نسبة بدت في هذا الجدول والتي ترى بأن البرنامج نوعاً ما مفيد، وحسب رأيي فإن هذه الفئة تُرجع أسباب ذلك إلى عدم الاهتمام الوافي بعلم الاجتماع في الحياة العملية التي هي في استغناء عن توظيف البرنامج من خلال ممارسات ميدانية إلا القليل منها والذي يظهر من حين لآخر إثر دراسات في أعلى مستوى يقوم بها باحث أو مجموعة من الباحثين لأغراض خاصة، وأحياناً تهتم بها السلطة لتوظيفها واستغلال بياناتها لاتخاذ إجراء سياسي.

وعليه يمكننا القول بأن البرنامج المسطر لتكوين طلبة مختصين في علم الاجتماع باختلاف تخصصاته يعتبر من المعوقات التي تُضيّق الخناق على الممارسة الفعلية لعلم الاجتماع بعد التخرج. إنه برنامج يشل من طاقات الطالب وقدراته وطموحاته الميدانية في إطار هذا التخصص إذ أن هذه المقاييس والوحدات في نظري لا تُمكن الطالب من الاحتكاك والمعاشية والترجمة لهذا الواقع الاجتماعي.

الجدول رقم 61: مدى تغير تصور المبحوثين لعلم الاجتماع

النسبة المئوية	التكرار	توقع الطلبة
70.5%	141	التوقع
29.5%	59	عدم التوقع
100%	200	المجموع

يتضح من معطيات هذا الجدول أن أغلبية الطلبة تحققت لديهم الصورة التي كانوا يحملونها عن علم الاجتماع، بحيث نرى 70.5% من المبحوثين يؤكدون على أن ما كان لديهم من معلومات ومعارف عن هذا العلم وما تحمله من سوء النظرة إليه، وعلى أنه علم مهمش ولا قيمة له، وأنه التخصص الذي يصعب على المتخرج منه الحصول على وظيفة أقل ما يمكن القول عنها أنها تؤمن له العيش دون الرجوع إلى المكانة الاجتماعية التي يحظى بها دارس علم الاجتماع في بلادنا. فهم مستاءون من دراسة التفكير السوسيولوجي منذ نشأته إلى ما هو عليه الآن حيث يظهر لهم وكأنهم يدرسون طرائق فلسفية في فهم المجتمعات. بينما يرى 29.5% بأن دراستهم في علم الاجتماع أظهرت لهم عكس ما كانوا يتوقعونه.

فهناك الكثير من الطلبة الذين يعتقدون أن دراستهم لعلم الاجتماع تتمحور أساساً على المجتمع الجزائري بصفة خاصة، غير أن هذا خطأ كبير، لأنه من المستحيل أن يدخل الطالب مباشرة في تشخيص المجتمع الجزائري دون التطرق إلى مدخل لعلم الاجتماع، النظريات السوسيولوجية القديمة والحديثة، سير المجتمعات وتطورها، خاصة تقنيات البحث الميداني وغيرها.

الجدول رقم 62: وجهة نظر الطلبة حول المقاييس المدروسة

النسبة المئوية	التكرار	رأي الطلبة حول المقاييس المدروسة
43%	86	بعيدة عن الواقع
34.5%	69	فلسفية
16%	32	موافقة للواقع

عملية تطبيقية	13	6.5%
المجموع	200	100%

توضح بيانات هذا الجدول أن 43% من المبحوثين ينظرون إلى مقاييس أو وحدات برنامج علم الاجتماع على أنها بعيدة عن الواقع، الشيء الذي يفسر بأن الطلبة المبحوثين إذا لم يجدوا نوعا من التطابق بين ما يدرسونه وبين الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري هذا لا يزيدهم إلا نفورا من هذا التخصص. ولو توفر هذا التطابق والتوافق فإن هذا سوف يغير من صورة الطلبة لهذا الفرع حتى ولو كانوا يحملون عته صورة دونية، ولكن لما وجدوا أنفسهم أمام تكوين عاجز على تلبية طموحهم ورغبتهم فإن هذا يزيد تأكيد من الصورة التي استقوها عن علم الاجتماع من منابع مختلفة، وذلك على أنه علم ثانوي ولا يضمن لهم مستقبلا مهنيا كغيره من الفروع الأخرى.

إن ما ذكرناه سابق مع الفئة العالية من المبحوثين يؤكد ما تقوله الفئة الثانية منهم على أن وحدات علم الاجتماع هي وحدات أقرب للفلسفة منها إلى علم الاجتماع، والتي تمثل 34.5%. أما الفئة الثالثة فإنها ترى بأن مقاييس البرنامج مقاييس تمد بصلة كبيرة للواقع الجزائري وذلك بنسبة 16%. أما من حيث ميدانية وأمبيريقية علم الاجتماع فترى الفئة الأخيرة المتمثلة في نسبة 6.5% بأن ليس هناك تطابق بين النظرية واستعمال علم الاجتماع استعمالا ميدانيا.

وعليه يمكن القول أن نظرة الطلبة المبحوثين إلى الوحدات التي يدرسونها في علم الاجتماع توضح أنهم لم يجدوا ما كانوا يتوقعوه من علم الاجتماع، وأن ما درسوه وما يدرسونه شبه بعيد عن الواقع المعاش، ونظري في محتواه إلى حد بعيد. حيث يقف الطالب هنا متسائلا هل ما درسه يستطيع تطبيقه أو استعماله وتجسيده على أرضية الواقع مع انعدام وحدات ومقاييس تتعلق بالتدريب الميداني، أو ما تلقاه يكفيه فقط لإعداد مذكرة نهاية التخرج، و أن المناهج الجامعية تقتصر إلى الجانب الميداني المهم وما يتعلمه الطالب أثناء دراسته الجامعية بعيد تماما عما يعرف عن علم الاجتماع، سيما وأن هذا الفرع في بلادنا ما زال في طور نشأته. وعدم ربط الجانب النظري بالجانب العملي، في الوقت الذي يطلب من الطالب الجدية وعدم القوقعة ضمن الكتاب، وعدم حفظهم لبعض الأفكار التقليدية لمجرد تقديم الامتحان. إن المقررات النظرية، لا يمكن أن تؤهل الطالب لأن يكون باحثا اجتماعيا، وأن لا يتوقع من المتخرج من علم الاجتماع أن يقوم بعمل ما من خلال اختصاصه، لأن الأعداد التي يقوم بتخريجها القسم تعد كبيرة وتزيد عن الحاجة.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن البرامج المختلفة لعلم الاجتماع أصبحت لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يتطلبه هذا التخصص. لذا يجب التأكيد على مراعاة الاختصاص ومقاييسه

مع حصر وتحديد مهام كل منها حتى نتجنب التداخل فيما بين الوحدات وتقلص الملل الذي قد يشعر به الطالب أثناء الدراسة.

إن التركيز والتكثيف من الوحدات الميدانية كتقنيات البحث الميداني، الملتقيات والمنهجية الميدانية، إضافة إلى تقارير التربصات بمعية الأساتذة كل حسب اختصاصه، هي المقاييس التي تجعل الطلبة أكثر حبا لهذا العلم، كونه علماً ميدانياً وليس فلسفياً وأدبياً كما يتصوره البعض منهم، والعامّة من الناس. إلى جانب كونها ترفع من احتكاك الطلبة في نشاطهم السوسولوجي بالواقع الاجتماعي، وبالتالي يزيد هذا من إدراكهم لمشاكل مجتمعهم بصفة عالية الفائدة والفعالية للنشاط والبحث السوسولوجي. إنه لا يمكن اعتبار الوحدات ذات الطابع النظري هي مقاييس تجريدية وليس لها علاقة احتكاكية بالواقع، وإنما هي القاعدة الأساسية لمن ينوي التعمق في البحث السوسولوجي والخوض في معضلات المجتمع، في تغييراته وتفاعلاته، مع محاولة الخروج بنتائج تعتبر حلاً ولو ظرفية لواقعة أو ظاهرة من الظواهر الاجتماعية.

هنا تبدو أهمية الوحدة النظرية - في أسلوب تدريسها - فالأستاذ هو الذي يجعل من الوحدة بعيدة عن الواقع الاجتماعي وإطارها النظري والميداني السوسولوجي في نفس الوقت، وإما أن يقربها منه ويجعلها أكثر جدوى وفائدة .

الجدول رقم 63 : علاقة المقاييس المدروسة بالمجتمع الجزائري

النسبة المئوية	التكرار	علاقة الوحدات بالمجتمع الجزائري
41.5%	83	لها علاقة
58.5%	117	ليست لها علاقة
100%	200	المجموع

إن 58.5 % يرون بعدم مسايرة الوحدات المدروسة في علم الاجتماع بالمجتمع الجزائري. فهل أن الأوان للتفكير في مقاييس تمد بصلة وثيقة بالمجتمع العربي الإسلامي، بينما 41.5 % ترى العكس من ذلك، أي أن المقاييس هي مواكبة لتطورات المجتمع الجزائري، وهذا التباين في الموقف يدل على تباين في فهم مقاييس علم الاجتماع التي يدرسها الطلبة.

من الطلبة من اجتهدوا وتعبوا في إسقاط هذه المقاييس على المجتمع الجزائري، فأخذوا منها ما يتماشى والمجتمع العربي ونبذوا ما ليس له علاقة بالمجتمع. أو هناك من الطلبة من ينتظر ما يوجد عليه الأستاذ فقط، وبالتالي حكمه يكون بالسلب وقاسياً على علم الاجتماع ككل وليس على وحدة دون أخرى.

أخيراً يمكن القول بأن هناك تضارب كبير بين محتويات البرامج الدراسية، كما أن النظريات التي تدرس بالجامعة ذات خصوصيات غريبة فلم تراع فيها الظرفية المجتمعية لبلدنا الجزائر، فهو سند نظري جعل ثغرة كبيرة تؤثر في التفسير السوسيولوجي لظواهرها الاجتماعية .

إنه بقدر ما تكون الوحدات منبثقة ومستقاة من الواقع الاجتماعي الجزائري كلما كانت رغبة الطلبة في الزيادة من الجهودات ومنه تتشكل لديهم الصورة الحسنة والمفيدة عن هذا العلم، لأن هذه الوحدات تزيد من تقرب الطالب من معرفة محيطه الاجتماعي وطبيعته وأساليبه سيره مما يزيد كذلك من التسهيل على الطالب من إدراك ما يجري حوله وبالتالي يرفع من درجة صلته بمجتمعه .

إن كل هذا لا يعني عدم فائدة البرنامج النظري ولكنه شديد الارتباط بالجانب الميداني التطبيقي لعلم الاجتماع رغم قلتها، فالوحدات النظرية تعتبر وتبقى ركيزة التكوين السوسيولوجي إذا ما أحسن استعمالها أي تدريسها بالطريقة المثلى لها وإذا كان العكس من ذلك فإن تفهم الطالب للواقع السوسيولوجي عن البحث والغوص فيه غير فعال وغير كافٍ .

إن الوحدات المدروسة أثبتت عجزها خاصة وأن عدم توفر وظائف تتعلق بمهام المختص في علم الاجتماع - في بلادنا حيث أصبحت لا تُمكن الطالب المتخرج من هذا الفرع من تحليل محيطه و واقعه الاجتماعي بصورة علمية سوسيولوجية وفعالة في نفس الوقت. وكملاحظة هناك من العراقيل ما تجعل هذه المقاييس تتلقى من المشاكل المادية التي تحول دون استغلالها في فائدة المجتمع الجزائري .

من خلال بعض المقابلات الشفوية مع بعض طلبة علم الاجتماع حول مسألة مواكبة المقاييس والمجتمع الجزائري، تبين بأن الطلبة كانوا يظنون إثر التحاقهم بعلم الاجتماع أنهم سوف يدرسون المجتمع الجزائري في كل خصوصياته، وإذ بهم يجدون أنفسهم يدرسون المجتمعات البدائية والحضارات القديمة والمجتمعات الغربية المعاصرة وكل نظريات علم الاجتماع الغربية. فقالوا أين نحن من علم اجتماع جزائري أو عربي إسلامي؟ فالتخطيط التربوي ركن أساسي من هذا التخطيط الشامل ولكي يحقق التعليم الجامعي أهدافه المرجوة فإنه يجب أن يبنى على أساس احتياجات المجتمع التي تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية عمليات تكوين مجتمع عصري وعلى أساس الموازنة بين متطلبات التنمية والمعاصرة وإمكانيات المجتمع وحساب ما يلزم البناء الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل .

إننا لا ننكر بأن هناك من الأساتذة الذين يقومون بإسقاطات على المجتمع الجزائري أثناء محاضراتهم وفي الأعمال التطبيقية وحين إلقاء البحوث من طرف الطلبة. لكن إلى متى يبقى مستهلكون للنظريات الغربية التي أفادت مجتمعاتهم وقد ألحقت الانهيار بالمجتمعات النامية هذه الأخيرة التي تختلف اختلافاً كلياً عن سابقتها .

الجدول رقم 64: يبين رأي الطلبة نحو أساتذتهم من خلال الدروس

النسبة المئوية	التكرار	رأي الطلبة في أساتذتهم
09.5%	19	ممتاز
32%	64	جيد
49.5%	99	متوسط عموماً
04%	8	متدنٍ
05%	10	الامتناع عن التقييم
100%	200	المجموع

يتضح من معطيات الجدول أعلا أن 49.5% من المبحوثين يرون بأن مستوى أساتذتهم هو مستوى يتميز بالوسطية، بينما ترى فئة أخرى والمقدرة نسبتها ب 32% أنها تنظر إلى مدرسيها على أنهم من ذوي المستوى الجيد. في حين ترى فئة ثالثة بأن مستوى أساتذتها هو مستوى ممتاز. وهناك من الطلبة المبحوثين من امتنع عن التقييم وتقدر نسبتهم ب 5%. وآخر هذه الفئات من قال بتدني المستوى.

إنه مهما يكن من أمر فإن هناك من الأساتذة من هم ممتازون ولا يحتاجون إلى تقييم، لكن المناهج تبدو غير مواكبة لتطورات العصر مما يؤدي إلى رؤية سلبية للأستاذ، فكيف يمكن أن نقيم هذا الأخير إذا كان المنهاج جافاً، والإطار غير مؤهل، الشيء الذي يدفعنا للقول بأننا بصدد القيام ليس بدراسات عليا تؤهلنا للعمل المستقبلي، وإنما نحن نعمل من أجل دراسات عليا أكثر تخلفاً. لذا لا يمكن فتح أي دراسات عليا في أي تخصص من تخصصات علم الاجتماع، إلا إذا توفر عدد من الرتب العلمية العليا المؤهلة التي تسهر على القيام الفعلي بتخصص ما، وهذا ليس للمباهاة بفتح تخصص جديد، وإنما الحاجة العلمية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد هي التي ألحت على إنشائه. إن البطاقة الفنية التي يحملها الطلبة عن أساتذتهم تعود إلى عدة عوامل والتي من بينها:

من الأساتذة من يملك القدرة على الربط بين المعلومات وقت سردها وإسقاطها خاصة على المجتمع الجزائري، وبالتالي يرى الطلبة فيه الكفاءة العلمية والمعطيات والمعلومات الواسعة. ومنهم من لديه القدرة المنهجية في التعامل مع الأحداث حيث يرى الطلبة فيه التنظيم وسرعة التفاهم معه لدرجته العالية في توصيل المعلومات... الخ.

فالكثير من الناس والطلبة يشكون من تدني المستوى قاصدين في ذلك الأستاذ بالدرجة الأولى. لكن من وصل إلى درجة من العلم حتى أصبح أستاذاً جامعياً له من المعارف ما يكفيه لأن يؤهل لهذه الوظيفة ولكن كيف نطالب الأستاذ- كافة مراحل التعليم- بأن يُضاعف من جهوده وفاقده الشيء لا يعطيه لأسباب أو لأخرى نوجز منها:

الحوافز المادية حيث لا مورد له سوى مرتبه الشهري الذي يسدد منه كل شيء، بينما نجد من الناس من يتقاضى مرتب الأستاذ أضعافاً مضاعفة إن لم نقل يتحصل عليه في يوم واحد بدون أي جهد فكري يُذكر. فكيف نطالب الأستاذ الجامعي بالبحث وهو في بحث دائم ومستمر عما يحل به من مشاكل تأخذ الكثير والكثير من وقته، والذي من المفروض أن يقضيه في البحث والمعرفة فيقع له الإحباط والفشل.

الملاحظة التي نود الوصول إليها هو أن ركائز القدرة التعليمية والكفاءة تكمن في مواصلة البحث عن العلم بصفة دائمة، إذ لا يعني الحصول على الشهادة العليا معناه تأهيل للأستاذ أن يكون في مستوى علمي مرموق وهو شيء يُبعد هؤلاء على مواكبة التطور العلمي والسوسبيولوجي خاصة، لأن الشهادة لا تعني ذروة العلم كما يتبين للبعض.

كما يمكننا القول بأن المبحوثين في الكثير من الأحيان لن يتجردوا من ذاتيتهم، بحيث نجد استياءهم لما وُجهوا إليه قهراً وإجباراً يبررونه بعدم مثابرة الهيئة التدريسية، وفيهم من لا حق له في التقييم ولا يؤخذ رأيه بعين الاعتبار إذا ما قيمناه هو شخصياً.

النتائج الجزئية الخاصة بالفرضية الثالثة:

من خلال تحليلنا للبيانات الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية توصلنا إلى النتائج الجزئية التالية:

1- فيما يتعلق بجانب المطالعة، اتضح أن أغلبية الطلبة المبحوثين لم يحددوا مجالاً محدداً يفضلونه عن غيره من المجالات الفكرية والعلمية، بل أكدوا أن طبيعة المطالعة عندهم تتميز بالتنوع وبنسبة 39.5%. أما الذين يفضلون مطالعة الكتب الدينية والعلمية فنسبتهم هي نسبة واحدة ممثلة 14.5%. كما أن 9% فهم لا يطالعون أبداً. لكن الشيء الذي يلفت الانتباه هو المطالعة الخاصة بميدان علم الاجتماع فهي في آخر المرتبات، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الطلبة لا يولون الاهتمام الكامل لهذا التخصص الجامعي، ويفسر كذلك أن التحاقهم به كان قهراً ومفروضاً عليهم. لكن لا يمكن إهمال المطالعة في الجوانب السالفة الذكر لما لها من علاقة كبيرة بينها وبين علم الاجتماع. غير أننا خصصنا علم الاجتماع كنوع خاص من المطالعة، ذلك لمحاولة ما مدى العلاقة التي تربط الطلبة بتخصصهم، وهل ما جاء بالفرضية الجزئية الثانية يمكن تصديقه والتحقق منها.

2- تبين لنا كذلك أن معظم الطلبة غير منخرطين في المنظمات الطلابية المتواجدة بخلاياها على مستوى كافة جامعات القطر الوطني، وذلك بنسبة 83%. وهو نفس الحال بالنسبة للانخراط بالجمعيات سواء داخل الجامعة أو خارجها بنسبة 71.5%. إن نسبة الانخراط هذه لها أكثر من تفسير ومدلول، فهي تعكس صورة هذه المنظمات لدى الطالب الجزائري، والتي يتمثل دورها إلا في المناسبات الوطنية، ولا تولي اهتماماً لوضعية الطالب خاصة الفكرية والعلمية والبيداغوجية. لذا فجل الطلبة يعزفون عن الانخراط فيها. إن ما أكدته الطلبة حول دور الجمعيات سواء خارج الجامعة أو داخلها أن لا دور لها في عملية تحسيس الطلبة سواء بما يجري بهذه المؤسسة الهامة من المجتمع أو التخصصات الموجودة بها، وما توفره من مناصب شغل لهذه الفئة من المجتمع، وهذا بنسبة تقدر بـ 94.5%. إن الجمعيات والمنظمات الطلابية وُجدت لكي تكون جنبا إلى جنب لخدمة أغراض ومصالح أيديولوجية ضيقة.

3- لقد كان أغلبية الطلبة الدارسين في قسم علم الاجتماع بوجود فرع جامعي يدعى السوسيولوجيا، وهذا ما يتضح من نسبة 55.5%. إن لهذا الأمر مبرراته، حيث أن وسائل الإعلام لم تقم بواجبها على أحسن وجه بتقديم كل المعلومات الخاصة بهذا الفرع القائم بذاته والموجود بكافة جامعات والمراكز الجامعية عبر التراب الوطني. وما نستدل به ومن خلال الطلبة دائماً أن مصادر المعلومات لدى الطلبة كانت من قنوات غير رسمية كالزمامة مثلاً والتي تمثل نسبة 58.5%، إلى جانب أساتذة جامعيين بنسبة 14.5%، تليها وسائل الإعلام بـ 13%.

4- إن التوجيه الجامعي مارس نوعاً من التسلط والقهر في كبح رغبات وميول الطلبة، فقد صرحت نسبة 60% بأن التحاقها بعلم الاجتماع لم يكن رغبة منها، ولكن كان سببه التوجيه الجامعي.

الشيء الذي دفع بالطلبة لعدم معرفة المهام الأساسية لممارسة مهنة عالم الاجتماع، والتي حصرها أغلبية الطلبة في المهام الإدارية بنسبة 51.5%. يمكن تفسير هذه النسبة العالية والتي ترجع أساسا للصورة التي يحملها عن علم الاجتماع، إذ وجدوا المتخرجون من هذا الفرع يمارسون في أغلب الأحيان وظائف إدارية بحتة بعيدة عن التكوين السوسولوجي. وهناك من حصرها في مهام تعليمية تدريسية وهذا عن طريق إدماج بعض المتخرجين من فرع علم الاجتماع كأساتذة في التعليم الأساسي و الثانوي، ومعايشتهم لتدريس مادة علم الاجتماع في المرحلة الجامعية. تليها فئة لا تدري إطلاقا ما هي حرفة عالم الاجتماع ومجالاته.

5- ونظرا للنظرة الدونية التي يحملها الطلبة عن علم الاجتماع واستيائهم له نجد أن الطلبة لا يتناقشون فيما بينهم حول هذا العلم ومكانته الاجتماعية، حيث نجد 36.5% لا يتكلمون عن تخصصهم إلا نادرا. تليها نسبة 28.5% لا تتناقش هذا النوع من المواضيع المتعلقة بعلم الاجتماع إطلاقا.

6- اتضح من خلال تحليل البيانات الخاصة بمعرفة الطلبة لتخصصات علم الاجتماع غير الموجودة بالجامعة الجزائرية أن 60.5% صرحوا بعدم معرفتهم لأي تخصص بغض النظر عن التخصصات المتوفرة بالجامعة التي يزاولون فيها دراستهم. إن هذا يعتبر أبرز دليل عن عدم اهتمام هذه الفئة من الباحثين بفرع علم الاجتماع، ويدل أيضا أن التحاقهم بهذا الأخير لم يكن إلا قهرا مفروضا أملاه عليهم التوجيه الجامعي. بينما تبقى النسب متراوحة بين 1.5% و 9.5% من أولئك الذين قدموا بعض التخصصات التي تفتقدها الجامعة الجزائرية في هذا الميدان، ونذكر على سبيل المثال العسكري، سياسي، الطبي، التنمية، الإداري، الخدمة الاجتماعية، الموارد البشرية، الإسلامي، على الرغم من تواجد بعضها مثل علم الاجتماع السياسي مثلا في بعض جامعات الوطن. إن هذا يدل على أن هناك نوع من الاهتمام من بعض الطلبة بهذا الفرع إلا أنها تبدو ضئيلة جدا مقارنة مع أولئك الذين لم يذكروا ولو تخصصا واحداً.

7- لقد أكد كذلك معظم الطلبة وبنسبة 97% بأن المكانة التي يحتلها هذا علم في بلادنا تختلف اختلافا كبيرا عن مثيلاتها في الدول المتقدمة كأوروبا الغربية وأمريكا. فلما يرى الطالب بأن البرنامج الدراسي، المناهج، نوع وطبيعة الدراسات التي تتاولتها السوسولوجيا الغربية ينشأ لديه مركب نقص أمام ما توصل إليه الغرب في هذا الميدان، وما نحن بصد دراسته سوى استهلاك لمعرفة سوسولوجية مستوردة لا تمد بأي صلة إلى مقومات مجتمعنا الجزائري. أما عن الأسباب فيفند الطلبة أجوبتهم حول هذه المكانة بقولهم أن علم الاجتماع بالجزائر علم مهمش وذلك بنسبة 32%، ومنهم من قال بأنه علم الاجتماع هو تاج العلوم الأخرى، إلى جانب كون هذا العلم هو علم ميداني تجريبي عند الغرب ونظري في الجزائر. وعليه فإن أغلبية الطلبة ينظرون إلى علم الاجتماع قبل دراستهم فيه بأنه علم جدير بالدراسة وذلك بنسبة 52%، في حين يرى 26% مهم بأن هذا العلم لا فائدة منه إذا ما قورن بنظيره

الموجود في الدول المتقدمة. كما يرى الطلبة بأن هناك من الجهات من بإمكانها تطوير وترقية علم الاجتماع والنهوض به، حيث حددها في عامل السلطة بنسبة 36.5% لما لها من تأثير على فعالية وتوظيف علم الاجتماع في خدمة المجتمع. يأتي بعد ذلك تدخل المشتغلين بحقل السوسولوجيا ب 29.5%، بما في ذلك القائمين على التعليم العالي ب 12%، والجامعة على وجه الخصوص متمثلة في ذلك بأساتذتها وإدارتها وذلك بمناهج مواكبة لتطورات العصر.

8- مجموع الطلبة يرى بأن لعلم الاجتماع فائدة كبيرة ويكتسي أهمية قصوى في عملية التغيير، لذا فإن 90% يرون بأنه في حالة استعمال علم الاجتماع استعمالا علميا وميدانيا فإن ذلك ينتج عنه تحسن متميز في ميدان العلاقات الاجتماعية في كافة المجالات. أما بخصوص تدريسه بالطرق الحالية وعلى الوضعية التي يعيشها في الوقت الحاضر، فإن معظم الطلبة يرون بأن دراسته أو عدم دراسته فهو أمر واحد، ولا تكون هناك عملية التأثير والتأثر لا من ناحية علم الاجتماع ولا من ناحية المجتمع ككل، ذلك ما عبر عنه 48% من أفراد العينة. أما فئة أخرى من المبحوثين وبنسبة 43% فتري بأن عدم تدريسه يتيح الفرصة للذين أُجبروا على دراسته من تحقيق ميولهم ورغباتهم في اختيار تخصص غير علم الاجتماع.

9- أما بخصوص برنامج الخاص بالتكوين في علم الاجتماع حاليا، فتري نسبة كبيرة من المبحوثين أي 46% أنه برنامج مفيد نوعا ما، الشيء الذي يدل على عدم هضمهم لهذا البرنامج ومدى النقص الموجود فيه. أما المقررات أو المقاييس البرنامج التكويني فيرى 25.5% بأنها وحدات فلسفية، وتري فئة أخرى من المبحوثين بأنها بعيدة عن الواقع بنسبة 22%، وعن علاقتها أي الوحدات بالمجتمع الجزائري فيرى 58.5% من المبحوثين بأنه لا توجد علاقة تذكر بينها وبين الواقع. إن هذا يرجع إلى عدم قدرة الطالب على إقامة إسقاطات على المجتمع الجزائري، أو كونها مادة مستوردة فتبقى بعيدة عن واقعنا الجزائري المعاش. وحول ما كان يتوقعه الطلبة من مزاولة دراستهم في علم الاجتماع فقد أكد 70.5% أنهم كانوا يحملون صورة سيئة عن علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية وبالتالي تحقق ما كانوا يتوقعونه، بينما ترى 29.5% بأن ما كانت تتوقعه فقد كان عكس ذلك.

10- يرى 49.5% من المبحوثين وهي أعلى نسبة أن أساتذتهم لا يقومون بواجبهم على أحسن ما يرام وبالتالي يدفع ذلك بالطلبة للقول بأن مستوى أساتذتهم هو مستوى متوسط على العموم. وعلى الرغم من أن الطالب لا يستطيع تقييم معارف ومعلومات أستاذه، ولكن من خلال تقديم الدروس يحمل صورة نوعا ما واضحة عن المستوى الذي يتحلى به أساتذته. بينما يرى 32% من أفراد العينة بالمستوى الجيد لمدرسيهم. وكحوصلة لنتائج هذه الفرضية يجدر بنا القول أنه:

لا بد من توفير كل المعلومات المتعلقة بعلم الاجتماع وذلك لاختصار المسافة على الطالب في تحديد التخصص الذي يرغب في الالتحاق به وذلك بعد التعرف على فرص العمل والتخصصات المطلوبة في السوق .

كما أن على وسائل الإعلام أن تلعب دوراً مهماً في تحديد ومساعدة وتوجيه الطلبة واهتماماتهم، لذا فهي تقف مُتهمة بأنها مقصرة تقصيراً ذريعاً في التقصير في القيام بواجباتها تجاه ما يحتاجه الطلبة المقدمين على الجامعة من استفسارات حول التخصصات المتوفرة، وارتباطها وتوفرها في سوق العمل، ومناهج وطرق الحياة الدراسية في الجامعة ومتطلباتها.

كذلك لا بد من محاولة العمل على إيجاد فرص لالتقاء طلاب علم الاجتماع بجهات الأعمال سواء في القطاع الخاص أو العام، والتعرف على فرص العمل والتدريب المتوفرة، وسبل الحصول عليها. إضافة الى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتعرف على طلاب السوسولوجيا، والتعرف أيضاً على مستوياتهم الأكاديمية وإيجاد علاقة مباشرة بالجامعة من خلال مكتب للتوجيه الوظيفي، مع تفعيل دور القطاع الخاص من الناحية التعليمية، بالإضافة إلى دعم خطط وبرامج الاتصال لتعريف الطلاب بسوق العمل ومتطلباته. كما يتعين على الجهات القائمة على التعليم العالي بتوفير علاقة طبيعة العمل بالقطاع الخاص وإيضاً توفير الفرصة للشركات للمبادرة في عملية توظيف المختصين في علم الاجتماع، مما يسهل على القطاع الخاص التعرف على الطلبة ومستوياتهم الأكاديمية ليكتمل بذلك جانب مهم من عملية الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

النتائج العامة للدراسة:

من النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة، والتي يبقى موضوعها مفتوحاً لمدة طويلة وطويلة جداً، إذا لم يُعتن بهذا التخصص عناية كاملة، لإخراجه من غيابه عن الساحة العملية والتطبيقية، والتي وُجد من أجلها، كذلك التهميش والإقصاء الذي يعاني منهما. فحسب الفرضيات التي وضعتها طبقاً على ترتيبها استنتجت الآتي:

* إقبال الطلبة على علم الاجتماع في غياب شبه كامل حول مضمون الدراسات التي سيزاولونها، وما هي الميادين التي سوف يدرسون من أجلها، مع العلم أن هذه العشوائية لتشمل جميع تخصصات العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع منها، هذا بالنسبة للطلبة الجدد. أما فيما يتعلق بالمحولين إلى علم الاجتماع، فهؤلاء يختلف الشأن بالنسبة لهم، فهم اختاروا علم الاجتماع اختصار الوقت لما أثبتوه من فشل في فروعهم الأصلية، وهم يحملون صورة واضحة عن سير الدراسة في علم التخصص، وليس عن علم الاجتماع في حد ذاته.

* معاناة الكثير من الطلبة - إن لم أقل جُلهم - في اختيار الفروع والتخصصات التي يرغبونها، حيث نلاحظ أنه بعد السنة الأولى وقبل انتهائها في بعض الأحيان يشعر الطالب أنه قد أساء

الاختيار، وذلك يعود إلى أسباب وعوامل متعددة ترجع مرة إلى شخصية الطالب نفسه، وإلى عوامل أسرية واجتماعية مرة أخرى، أو إلى عوامل تقنية كعامل التوجيه مثلاً، الذي لم يتوقف الطلبة من الشكوى منه ومن عواقبه السلبية. فإذا ما عدنا إلى سياسة التوجيه القديم نرى بأن الطلبة يجدون راحة فيه، إذ يحترم أو تراعى فيه وإلى حد كبير، ميولاتهم، ورغباتهم، الشيء الذي يحد من عملية التحويل وتحويل الطلبة بين التخصصات.

* لاحظت إهمال وغياب كبير للجانب الإعلامي والتوجيهي، سواء ما قبل الالتحاق بالجامعة أو بعد التسجيل، إلا ما تحصل عليه الطالب من إفادات عن طريق قنوات الزمالة والمحيط الجامعي.

لكن لما أدخل الإعلام الآلي في آلية التوجيه الجامعي فالكثير، من الطلبة الجدد يُخطئ في ملء استمارة الرغبات، وبالتالي يجد نفسه في فرع أو تخصص لا يتماشى مع ما كان يطمح إليه سنين طويلة، وبعد ظهور نتائج التوجيه نلاحظ أن الكثير من الفروع التي يكثر عليها إقبال الطلبة قد امتلأت في فترة زمنية قصيرة جداً، وبالتالي يلجأ هؤلاء الطلبة إلى الطعون، حيث يصطدم الكثير منهم بخيبة أمل. لكن هذا لا يعني أن هذا النوع من التوجيه كله سلبيات، ولكن وفر الكثير من الجهد والعناء للعاملين في الميدان والسرعة في التوجيه. هذا ما توصلت إليه في إثبات الفرضية الأولى للدراسة والقائلة بحتمية التحاق الطلبة بفرع علم الاجتماع وليس عن رغبة واقتناع منهم.

* من خلال التعرض لتحليل البيانات انتهيت إلى نتيجة ثانية ألا وهي أن معظم الطلبة لا يحملون المعلومات الكافية حول فرع علم الاجتماع، ولا يحملون صورة واضحة عن هذا التخصص، والذي يبقى غامضاً لدى العدد الهائل منهم. إن هذا النقص في الحصول على المعلومات يرجع بدوره إلى عدة عوامل، كانت وراءها جهات معنية تكون مقصرة في أداء واجبها إلى حد بعيد، والتي أذكر منها على سبيل المثال :

وسائل الإعلام:

على الرغم بما تقوم به وسائل الإعلام على اختلاف قنواتها، ومصادرها، من جهود في سبيل إيضاح الرؤية الحقيقية لكافة التخصصات والفروع المتواجدة بالجامعة الجزائرية، وكيفية الالتحاق بها، وطلب سوق العمل عليها، تبقى جهوداً محدودة وقاصرة على تحديد الصورة الحقيقية لها، خاصة العلوم الاجتماعية، وعلى رأسها علم الاجتماع، وهو التخصص الوحيد الذي نستطيع استعماله كمهنة حرة مثل سائر العلوم الأخرى، مما يجعل إقبال الطلبة عليه قليلاً إلى حد كبير.

ومهما توصلت هذه الوسائل في توصيل المعلومات، فإنها أمام نظرة المجتمع، وعامة الناس، خاصة الذين لا يحملون مستوى تعليمي أو ثقافي لا بأس به، تجد نفسها عاجزة في تحبيب وجلب الطلبة إليه، نظراً للقيمة والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها في أوساط المجتمع في مختلف شرائحه وفئاته. كل

هذا ينعكس سلباً على اختيار الطلبة له كتخصص مفيد، وبالتالي يشكل لديهم أو يكون عندهم صورة سلبية ورؤية غير واضحة المعالم، الشيء الذي يزيد من نفورهم منه.

ولو نفرض مثلاً أن كل المعلومات حول هذا الفرع كانت حاضرة، فإننا لا نستطيع إقناع الطلبة لأن يلتحقوا بعلم الاجتماع، وأن يتكفونوا في تخصص يقلّ الطلب عليه في سوق العمل، ومحدودية المناصب التي تُؤكل للمتخرجين من هذا الفرع. لأن أول سؤال يتبادر لذهن الطالب الجديد المقبل على التكوين في الجامعة، هو ماذا أفعل بدراستي في علم الاجتماع؟ خاصة وأنهم على اتصال دائم منذ مرحلة الثانوية إلى مدرجات الجامعة مع زملاء سبقوهم لهذه الأخيرة، أو عن طريق الوالدين حول مصير مثل هؤلاء المتخرجين من هذا الفرع، وهذا كون البطالة التي أصبحت تمس كل الجامعيين في مختلف التخصصات، فما بالك بعلم الاجتماع الذي عبّر عنه أفراد العينة، بأن المُتَّحَصِّل منهم على وظيفة قارة ومستقبلية يعتبر ذو حظ عظيم، إذا لم تكن الوساطة، و الجهوية سبباً رئيسياً في توظيفه.

من أهم النتائج التي توصلت إليها كذلك، والتي أعتبرها لب أو جوهر الدراسة، هي أن الطلبة لا يعون المهام الأساسية التي وُجد من أجلها رجل علم الاجتماع، كما أن التحاق الطلبة بتخصص من التخصصات مرتبط أشد الارتباط ووثيق الصلة بميدان العمل الذي سوف يمارس فيه الطالب ووظيفة من الوظائف. تبقى صورة علم الاجتماع في أشد الغموض والإبهام لدى الكثير من الناس ومنهم الطلبة.

إن التحاق الطلبة الجدد يرجع إلى حتمية أملاها عليهم التوجيه الجامعي، وليس عن اقتناع أو رغبة في التخصص في مثل هذا الفرع. لذا تجدر الإشارة هنا إلى إعادة النظر في عملية التوجيه عن طريق الإعلام الآلي، وذلك محافظة على ميول الطلبة ورغباتهم، فالتوجيه والإرشاد الطلابي ليس معناه إجبار الطلبة على التخصص في ميدان لا يرغبون فيه الدراسة، وإنما مساعدة الطالب في اختيار تخصصه بكل حرية حتى ولو أخطأ في ملء بطاقة الرغبات، لأن بعدها يجد الطالب نفسه على تقديم طعن قلمًا يؤخذ بعين الاعتبار، أخذاً الإدارة في الحسبان محدودية الأماكن البيداغوجية واكتظاظ الفروع المألوفة عادة من طرف الطلبة.

كذلك انتهيت إلى نتيجة أخرى وهي أن اختيار التخصص مقرون ووثيق الصلة بمتطلبات سوق العمل، فاختيار الطلبة لتخصص ما ينظرون إليه بعد نهاية الدراسة فهل بشهادة علم الاجتماع في مختلف فروعها يضمن لهؤلاء المتخرجين وظيفة قارة ومستقبلية، أو على الأقل بقسط قليل من العناية والمشقة في الظفر بهذه الوظيفة التي تكون لدى البعض منهم من المستحيلات. الشيء الذي يجعلهم أقل حظاً في التوظيف من غيرهم مقارنة بالشعب العلمية والتكنولوجية، وحتى الشعب الأدبية والاجتماعية الأخرى. غير أن الشيء الملاحظ أن مشكلة التوظيف أصبح يعاني منها كافة المتخرجين على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة تتدخل فيها عوامل أسرية، اجتماعية واقتصادية وحتى أيديولوجية.

خلاصة لدور وسائل الإعلام في توجيه الطلبة الجدد، نلاحظ ما يلي:

إنه من الأفضل أن نتكلم عن قنوات الاتصال كتلك المتمثلة في الإعلام المدرسي، الجامعي، والتوجيه على المستوى الثانوي، التي تبقى وظيفتها تجاه الطالب الثانوي والجامعي غير كاملة، حيث أن وسائل الإعلام لم تقم بصفة دائمة ومستمرة بواجبها نحو هذه الشريحة الاجتماعية الهامة من المجتمع-الطلبة- وكخلاصة عامة نستطيع القول بأن:

* الكثير من الطلبة يركزون على الحصول على الشهادة فقط دون إقامة وزن للتعليم، لذا تجدهم يتركون مقاعد الدراسة متى ما فشلوا في الحصول على الشهادة، أو متى ما توفرت لهم الظروف التي تجعلهم يستغنون عنها

* إن لطول الفترة الزمنية التي يقضيها الطلبة في التعليم، يؤدي إلى استعجال بعض الشباب في تكوين أنفسهم والحصول على المال، فتجده يترك الدراسة متى ما توفرت له فرصة عمل أو للبحث عن عمل يدر عليه دخلًا ماديًا، خاصة في فروع يرون الطريق إلى وظائفها شبه مسدود.

* كذلك، ما يلاحظه الطلبة من المعاناة التي يعانيتها إخوانهم خريجو الجامعات في الحصول على الوظائف، يساعد على بث الإحباط في نفوسهم.

* إلى جانب عدم وجود الوعي العام بأهمية التكوين في علم الاجتماع، مما يساهم في عدم الاهتمام به، وبالتالي العزوف عنه. هذا إلى جانب بعض الأسباب الأخرى نجد القصور في العملية التعليمية، أو طرق التدريس، أو وجود تنافر في العلاقة بين الطالب والقائمين على العملية التعليمية.

وعزوف الطلبة عن مواصلة تعليمهم في علم الاجتماع بهدف الالتحاق بسوق العمل، يحرم هؤلاء من حقه في اكتساب العلم والمعرفة، ويضيع عليه فرصة اللحاق بأقرانه الذين واصلوا مسيرتهم التعليمية.

3- بعض الاقتراحات:

تخصيص حصة شهرية لطلبة السنة الثالثة ثانوي لإعلامهم بالتخصصات الجامعية ، بإلقاء محاضرات من طرف أساتذة في كل التخصصات .

إلزامية وجود مختص في علم الاجتماع على رأس كل مؤسسة والعمل بكل ما يقترحه.

محاولة الأخذ بعين الاعتبار بحوث الطلبة والأساتذة في ميدان علم الاجتماع وليس إبقائها في رفوف المكتبات.

إعادة النظر في برنامج علم الاجتماع.

المتابعة الصارمة من طرف المشرفين على رسائل علم الاجتماع باعتماد النزاهة العلمية .

لجنة المناقشة لا بد أن تكون مجهولة وخارج الجامعة المؤطرة .

اختيار الأساتذة يتم عن طريق تنقيط من طرف الطلبة أثناء أداء ممارسة أعمالهم ، وهذا نظرا لبعض الإهمال من طرف هؤلاء.

*إعطاء الساعات الإضافية للأساتذة والمحاضرين والمكلفين بالدروس، إلا في الحالات القصوى تعطى لحاملي شهادة الليسانس زائد الخبرة الطويلة في ميدان علم الاجتماع على الأقل .

فتح التخصصات في علم الاجتماع بناء على أساتذة متخصصين وليس من أجل المباهاة بوجود تخصص في علم الاجتماع فقط .

التخلي عن المحاباة و الجهوية ،العواطف والأحاسيس خلال عملية الإشراف والمناقشات على حساب النزاهة العلمية والجدية فيه لأنه سيؤثر سلبا على مستوى الطلبة الآخرين .

المصادقة على قوانين عربية وجزائرية خاصة في علم الاجتماع تتوافق مع المقاييس الدولية في إنجاز البحوث والدراسات العليا شكلا ومضمونا.

إقامة لجنة قراءة يرأسها أساتذة في علم الاجتماع لتقييم البحوث في الماجستير والدكتوراه والمنشورات ليبقى العمل السوسبيولوجي عملا كغيره من الأعمال في العلوم الأخرى .

تقديم تشجيعات وحوافز مادية ومعنوية لتحفز الباحثين والطلبة الراغبين في إنجاز الأعمال السوسولوجية شريطة أن تكون له وظيفة اجتماعية ميدانية .

اعتماد طرق جديدة خاصة في الأعمال الموجهة بدلاً من البحوث التي يستفيد منها إلا ملقيها ، كتلخيص أعداد من كتب علم اجتماع في المنهجية وعلم الاجتماع المعاصر من طرف الطلبة في أن واحد والتي تراها لجنة القراءة مناسبة جدا والبرنامج، وهذا في كافة المستويات لأن البحوث تعتبر هروبا من العمل حسب رأيي .

القيام باتفاقيات بين قسم علم الاجتماع ومختلف المؤسسات الوطنية حيث يوظف علم الاجتماع والبحث عن زيارات ميدانية برفقة الطلبة وأساتذتهم كما يجري في التخصصات الأخرى .

الطلب من الأساتذة المستفيدين من التربصات خارج الوطن- مدى قصير و مدى طويل - بإفادة الطلبة ولو بمرجع ونسخ يرونها مفيدة لإثراء المكتبة، وليس الغرض من التربص في الخارج الاستفادة الشخصية والسياحية، وإعطاء تقرير مفصل حول التربص، لأن مثل هذه المنح تكلف الكثير والفائدة منها قليلة جداً.

محاولة إرساء شبكة معلوماتية ل يبقى الطالب والأستاذ والباحث على اتصال بأخر المعلومات الجديدة المكتشفة في علم الاجتماع ولو بصفة متقطعة في البداية .

استيراد وسائل النسخ بالبطاقات المغناطيسية لكي لا يبقى الكتاب عند المستعير أكثر من أسبوع وهو بحاجة إلى ورقة أو أكثر من الكتاب كله .

إنشاء مركز للبحوث السوسولوجية أو بنكا للمعلومات السوسولوجية لتفادي التكرار وإعادة إنجاز البحوث سواء على مستوى التدرج أو ما بعد التدرج لكي يكون الإنتاج دائما جديداً .

أما فيما يخص التكوين الجامعي وارتباطه بسوق العمل فأقترح البحث عن استراتيجة جديدة تعمل على التكوين في مهن جديدة تتماشى ومتطلبات وتطلعات الشباب بدلاً من التخصصات الأكاديمية التي ربما صاحبه يشقى ويعاني الكثير من أجل الظفر بمنصب عمل يتوافق مع تخصصه كعلم الاجتماع الذي أصبحت المعاناة فيه كبيرة نظراً لتغييب أو غياب مناصب الشغل المناسبة له فعلاً.

إعادة النظر في الناحية البيداغوجية خاصة هيئة التدريس التي حسب رأيي بحاجة ماسة ومُلحة لمكونين يتولون تكوين المكونين حتى تعطي العملية التكوينية ثمارها، لأن الشيء الهام والرئيسي هو الاستثمار في البشر قبل أي شيء آخر، فإذا ما أهمل هذا الأخير فإن أي عملية استثمارية تبوء بالفشل بدون شك.

العمل على توعية المؤسسات مهما كانت طبيعتها بدور المختص في علم الاجتماع في تنمية وتطور وتقديم المؤسسة، ذلك يتم عن طريق مبادرات بين القائمين على هذا التخصص والمؤسسات العمومية وحتى الخاصة عن طريق التربصات الطويلة المدى في محيط المؤسسة، دون نسيان أو تناسي توعية

الطلبة بهذا الشأن حتى يكونون عمليين وميدانيين، لأن الطالب لا يكون كذلك إلا بعد سنة أو سنتين على الأقل من الممارسة المهنية، الشيء المعمول به في كافة الدول المتقدمة، أما البلدان النامية فمؤسساتها تبحث عن الخبرة المهنية والأقدمية في سوق العمل قبل مباشرة الوظيفة؟! !

- فتح مراكز للتدريب الذاتي على بعض الوظائف العمومية تتوافق مع اختصاصات علم الاجتماع المختلفة لتوفير سلوكيات العمل التي يفتقدها كل طلبة هذا الفرع. هذا ويتسنى للطالب الخريج من علم الاجتماع تقادي طلب أو اشتراط الخبرة المهنية من قبل كل المؤسسات المستقبلية لهؤلاء. وبهذا يستطيع الطالب التغلب على مشاكل العمل والوظيفة، كما أنه عن طريق التدريب القبلي يُنزع الخوف من نفسية الطالب تجاه الوظيفة لأنه قد عرف كل ما يتعلق بها. لكن لا يتأتى هذا إلا عن طرق اتفاقيات بين مختلف المؤسسات ومراكز التدريب لتسهيل هذه المهمة وتفعيلها. كذلك يقدم هذا التدريب دعماً كبيراً لتنمية فرص العمل مع رفع التهميش الذي يعاني منه هذا العلم النافع.

- "التفتح على اللغات وعدم الاكتفاء بلغة واحدة أو لغتين كما هو الحال عندنا اليوم... العمل على إقناع المسؤولين بأهمية هذا العلم والدور الذي يمكن أن يلعبه في التنمية... إعادة النظر في كيفية فتح أقسام علم الاجتماع عبر التراب الوطني... نقل علم الاجتماع إلى الميدان ، أي الحياة اليومية وإخراجه من العزلة والانغلاق وتشجيع بيع الخدمة الاجتماعية" [68]ص 278-279.

أستطيع اعتبار هذه الدراسة في علم الاجتماع إلا بداية للتخصص. أما فيما يخص بلادنا الجزائر فيمكن اعتبار هذا العلم إلا تأهيلا ثقافيا فقط، ولا يؤدي إلى التخصص بمهنة أو وظيفة معينة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعد دحلب البليدة
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

صورة علم الاجتماع لدى الطلبة الجامعيين
دراسة ميدانية لطلبة علم الاجتماع جامعة البليدة

استبيان موجه لطلبة علم الاجتماع للسنة الأولى والرابعة علم الاجتماع

إشراف:

إعداد الطالب:

تواتي محمد الصغير

د: خليفة بوزبرة

نحن بصدد تحضير مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، لذا فمعلوماتكم نراها مفيدة لنا في إثراء هذا البحث العلمي.

وعليه، نرجو من الطلبة والطالبات أن يتعاونوا معنا بالإجابة على الأسئلة التي تتضمنها هذه الاستمارة بصراحة، وذلك بوضع العلامة (x) في المكان المناسب، وملء فراغات الأسئلة المفتوحة بكل موضوعية، متعهدين لكم السرية الكاملة لمعلوماتكم .

وشكرا

الاستمارة:

- الجنس: ذكر أنثى

- مهنة الأب:

- مهنة الأم:

- الإقامة العائلية - الأصل الجغرافي -

مقر الولاية

الدائرة

بلدية

- الإقامة أثناء الدراسة:

الحي الجامعي مع العائلة

..... أخرى.

- نوع الكتب التي تطلعتها:

فلسفية

علمية

دينية

فكرية

سوسيولوجية

متنوعة

لا أطلع

- اللغة التي تفضلها للمطالعة:

عربية

فرنسية

اللغتان معاً

إنجليزية

لا

- هل تطالع في أيام الامتحانات فقط؟ نعم

لا

- هل أنت منخرط في منظمة طلابية؟ نعم

لا

- هل أنت منخرط في جمعية؟ نعم

إذا كان الجواب بنعم، فما هي طبيعة هذه الجمعيات:

علمية

ثقافية

اجتماعية

دينية

تربوية

رياضية

- هل كان لهذه المنظمات أو الجمعيات دور في التحاقك بعلم الاجتماع؟

لا

نعم

- هل كنت على علم بوجود فرع علم الاجتماع قبل التحاقك به؟

لا

نعم

إذا كان الجواب بنعم، ما هي مصادر معلوماتك؟

أساتذة ومدرسين

أصدقاء جامعيين

الوالدين

وسائل الإعلام

..... أخرى حددها:

إذا كان الجواب بلا، فكيف التحقت بعلم الاجتماع؟

رغبة منك

التوجيه الجامعي

- توجيه الوالدين
- التحويل
- لم أجد البديل
- الفشل في الفرع الأصلي
- مرغماً
- كيف كان تسجيلك في علم الاجتماع؟
- من أول تسجيل جامعي
- عن طريق التحويل
- هل اخترت علم الاجتماع كترغبة أولى من بين اختيارات بطاقة الرغبات؟
- نعم لا
- ما هو دافع التحاقك بعلم الاجتماع؟
- مهني سهولة التخصص
- اهتماماتك الخاصة وسائل الإعلام
- الحصول على الشهادة فقط
- حبا في علم الاجتماع عدم القدرة على التحويل خطأ
- هل كان اختيارك لعلم الاجتماع عن اقتناع؟
- نعم لا
- إذا كان الجواب بلا. هل قدمت طعناً تطلب فيه التحويل؟
- نعم لا
- إذا التحقت بعلم الاجتماع عن طريق التحويل ، لماذا اخترت علم الاجتماع بالضبط؟
- ما هو الفرع الذي كنت ترغب التسجيل فيه؟
- من الذي كان وراء تحويلك لعلم الاجتماع؟
- من تلقاء نفسك الزملاء الوالدين
- آخرون حددتهم.....
- هل لديك أصدقاء من فروع أخرى التحقوا بعلم الاجتماع؟ نعم لا
- حسب رأيك، لماذا لم يواصلوا دراستهم في فروعهم الأصلية؟
- صعوبة التسجيل في فرع لآخر
- سهولة التخصص
- الفشل في الدراسة في الفرع الأصلي

اللغة

رغبة وحبا لعلم الاجتماع

- حسب رأيك لماذا لم يواصلوا الدراسة في فروعهم الأصلية؟

صعوبة التخصص مشكلة اللغة سهولة تخصص علم الاجتماع

رغبة في علم الاجتماع عدم تحقيق رغبتني في التسجيل الأول

بعد الإقامة العائلية عدم تناسب البكالوريا مع التخصص لا ادري

- عند التحاقك بعلم الاجتماع هل كنت تعرف بأنك :

ستتحصل على وظيفة قارة ومستقبلية

أنك في طريق مسدود

الحصول على الشهادة فقط

مواصلة الدراسات العليا

مشكلة التوظيف للمتخرجين من علم الاجتماع

- هل ترى بأن هناك تكامل بين تكوينك العلمي في علم الاجتماع ومهنتك التي تنتظر إليها بعد التخرج؟

نعم نوعاً ما لا

- ما هي المهن التي ترغب في ممارستها بعد تخرجك؟

التعليم مؤسسة وطنية مهنة حرة إدارة عمومية

أخرى.....

- هل ترغب في مواصلة الدراسات العليا بعد حصولك على الليسانس؟

نعم لا

إذا كان الجواب بنعم، فهل يرجع ذلك إلى:

لتصبح أستاذاً جامعياً رغبة البحوث السوسولوجية

لكي تكون أوفر حظ في التوظيف

أخرى حددها.....

إذا كان الجواب بلا، لماذا؟

كرهك لعلم الاجتماع التفرغ للعمل المريح العمل للحاجة العائلية

أخرى.....

- هل لك أصدقاء تخرجوا من علم الاجتماع يمارسون وظائف تتماشى مع تخصصهم؟

نعم لا

إذا كان الجواب بنعم، ما هي اكثر المجالات ممارسة؟

- تعليمية صناعية إدارية زراعية
تجارية تشغيل الشباب

أخرى حددها.....

- هل لك زملاء من علم الاجتماع هم الآن عاطلون عن العمل أو مروا بفترة بطالة؟

- قليلون كثيرون لا يوجد

- ما هي مهام المتخرج من علم الاجتماع؟

- التدريس الإدارة كل المجالات
البحث العلمي لا أدري

أخرى، حددها.....

- هل تناقش مع زملائك مكانة علم الاجتماع في الجزائر أو غيرها؟

- بصفة دائمة معظم الأحيان نادراً أبداً

- كيف تنظر إلى مكانة ودور علم الاجتماع في الجزائر؟

- مكانة ذات أهمية قصوى مكانة متوسطة مكانة سيئة
مهمش ككافة العلوم الأخرى وليس علم الاجتماع فقط نظري أكثر من ميداني
مكانة دونية

- هل مكانة علم الاجتماع في الجزائر هي نفسها في البلدان المتطورة؟

- نعم لا

إذا كان الجواب بلا، لماذا؟

- علم الاجتماع هو تاج العلوم
المذكرات والبحوث حبيسة أدراج المكتبات

عكسها تماماً

- في رأيك، من الذي باستطاعته ترقية مكانة ووظيفة علم الاجتماع في الجزائر؟

- السلطة المتخصص في علم الاجتماع
الاثنين معاً وسائل الإعلام القائمين على التعليم العالي

- هل للجامعة دور في ترقية علم الاجتماع؟ نعم لا

إذا كان الجواب بنعم، كيف يتم ذلك؟

- من خلال الأساتذة من خلال المناهج الإدارة
تحييب وتقريب هذا العلم من المجتمع والطلبة
العمل على تفعيل علم الاجتماع وليس تنظيره.

- كيف تتصور الجزائر في حالة الاستعمال الفعلي لعلم الاجتماع؟

تحسن العلاقات الاجتماعية تأزمها تبقى الظواهر على حالها

- ما هو تصورك لو أن علم الاجتماع لم يُدرس إطلاقاً في الجزائر؟

دراسته أو عدمها سيان ترك الفرصة للطلبة المرغمين على دراسته

فوضى المجتمع

- لنفرض أنك تدخل الجامعة من جديد، هل تختار علم الاجتماع؟

نعم لا بدون إجابة

في كلتا الحالتين لماذا؟.....

- هل تتصح الطلبة الجدد أو أبناؤك في المستقبل للتخصص علم الاجتماع؟

نعم لا بدون إجابة

في كلتا الحالتين لماذا؟.....

- السنة الدراسية في قسم علم الاجتماع؟

الأولى الرابعة

جذع مشترك علم الاجتماع التربوي

علم الاجتماع العائلي علم الاجتماع الجريمة

علم الاجتماع التنظيم علم الاجتماع الاتصال ديموغرافيا

- هل سبق لك وأن أعدت أو كررت سنة من سنواتك الدراسية؟

نعم لا

إذا كان الجواب بنعم فكم من مرة؟

- لماذا اخترت هذا التخصص من بين تخصصات علم الاجتماع؟

توفر مناصب الشغل

سهولة انجاز المذكرة

وجود أساتذة أكفاء

أخرى، أذكرها.....

- بصفتك طالب في علم الاجتماع فهل أنت:

راض جدا راض نوعاً ما غير راض

- ما رأيك في برنامج علم الاجتماع؟

مفيد جدا مفيد نوعاً ما غير مفيد

- هل ما درستَه وما تدرسه يتوافق مع ميولك ورغباتك التي كنت تطمح إليها؟

يتوافق تماما يتوافق نوعا ما لا يتوافق

- بعد دراستك في علم الاجتماع، هل هو ما كنت تتوقعه؟

نعم لا

- ما هي الصورة التي كنت تحملها على علم الاجتماع قبل دراستك فيه؟

علم جدير بالدراسة علم لافائدة منه

أخرى: أذكرها.....

- هل تغيرت هذه الصورة لديك الآن؟

بصفة مطلقة نوعا ما لم تتغير

- ما هو موقفك من الوحدات أو المقاييس التي تدرسها؟

مفيدة غير مفيدة عملية تطبيقية فلسفية موافقة للواقع

بعيدة عن الواقع

أخرى أذكرها.....

- هل الوحدات التي درستها لا علاقة بالمجتمع الجزائري؟

نعم لا

- كيف تنظر إلى أساتذتك من خلال تقديم الدروس؟

ممتاز جيد متوسط عموما متدن

- ما هي تخصصات علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية التي تعرفها؟

.....

.....

.....

- ما هي تخصصات علم الاجتماع العالمية غير الموجودة في الجزائر؟

.....

.....

.....

- أذكر بعض الأسماء اللامعة في علم الاجتماع بالجزائر؟

.....

.....

.....

المراجع

- 1- لحسن بو عبدا لله، محمد مقداد، "تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1998).
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات، "O.N.S" الجزائر، عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، M.E.R.S، الموقع الإلكتروني: www.mers.dz
- 3- هفال يوسف، كاتب سوري مهتم بالشؤون الكوردية، الرابط , للكاتب سمير كوسة، الموقع:
http://www.gulistan.info/html/caieaie_capaeiae.html
<http://www.feedo.net/Environment/Ecology/ManAndEnvironment-Determinism.htm>
- 4- عاطف غيث محمد، "قاموس علم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- 5- أحمد عبد اللطيف وحيد، "علم النفس الاجتماعي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، (2001).
- 6- Serge Moscovici, « La Psychanalyse », P.U.O., Paris
- 7- محمد سعيد فرح، "ما... علم الاجتماع"، منشأة المعارف الإسكندرية، بدون سنة.

8- Frederic Maatouk, "Dictionary of sociology", (English-French-Arabic), Academic references dictionaries, Edited and revised by Mohamed .Debs, Beirut, Lebanon

9- رولان دورون و فرانسواز بارو، "موسوعة علم النفس"، المجلد F P ، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان.

10- يعقوبي محمد وآخرون، "النصوص الفلسفية الميسرة"، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (1986).

11- برتراند Y.Bertrand، "النظريات التربوية المعاصرة"، ترجمة: محمد بوعلاق، قصر الكتاب، البلدة، الجزائر، (2001).

12- نيقولا تيماشيف، "نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها"، ترجمة د:محمود عودة ،محمد الجوهري، محمد علي محمد والسيد محمد الحسيني، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الطبعة 6، دار المعارف القاهرة، (1970).

13- Emile Durkheim, « Sociologie et philosophie », P.U.F, Paris, 1967.

14- عبد الهادي الجوهري، "معجم علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، (1998).

15- عبد الحميد مرسي، "الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمهني"، مكتب الغانجي، القاهرة، ط1، (1975).

16- عبد العزيز المغيصب وآخرون، "الإرشاد الأكاديمي"، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، (1993).

17- صالح أحمد زكي، "علم النفس التربوي"، مكتبة النهضة المعرفية، طبعة 10، بدون تاريخ.

18- حامد عبد السلام زهران، "التوجيه والإرشاد النفسي"، عالم الكتب، الطبعة الأولى، مصر، (1977).

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "منشور رقم 01 " مؤرخ في 22 محرم عام 1424، الموافق 25 مارس 2003، يتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا للسنة الجامعية، (2003-2004).

20- حلمي المليجي، "علم النفس المعاصر"، دار النهضة العربية، ط2 بيروت، لبنان، (1972).

21- عبد الحليم محمود السيد، "الابداع والشخصية"، دراسة سيكولوجية، دار المعارف، مصر، القاهرة، (1971).

22- Boutefnouchet mostepaha « Aperçu historique sur l'enseignement de la sociologie à l'université d'Alger », revue de sociologie n°4 ,Alger,(1991-1992).

23- Mme Benghabrit, Mm Soulimane et Derras, « Qui sont les diplômés en sciences humaines ? » Cas de l'université d'Oran Algérie, Université d'Oran ? Institut des sciences sociales, Département de sociologie, Colloque sur les sciences sociales aujourd'hui, 21-29 mai (1984), OPU, Benaknoun, Alger, Algérie.

24- رافع عقيل النصير و راتب السعود، "العوامل التي تسهم في اختيار الطالب الأردني في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية لمهنة المستقبل ومدى الرضا عنها"، جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، السلسلة أ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 8، العدد 3، جمادى الثاني 1414، تشرين الثاني، (1993).

25- عبد الرحمن العيسوي، "الميول الدراسية لدى الطلبة الجامعيين"، جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، السلسلة أ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 8، العدد 3، جمادى الثاني 1414، تشرين الثاني، (1993).

26- هيفاء أبو غزالة وآخرون.

27- ربحي مصطفى عليان، "السمات الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية ودوافع الالتحاق بتخصص المكتبات والمعلومات لدى الطلبة في الجامعة الأردنية"، مجلة العربية، النادي العربي للمعلومات، 04-03- (2002)، الموقع الإلكتروني: www.arabcin.netarabiaall

28- [www. Sociologues.net](http://www.Sociologues.net)

29- P.Naville , « Théorie de l'orientation professionnelle », Gallimard, Paris 20, J. Rousselle : L'adolescence en apprentissage, P . U . F, Paris, (1961).

30- HENNING ATZAMBA et CLAIRE PETROFF BARTHOLDI ,Avec la collaboration de NORA JOOS Université de Genève , Département de sociologie, « ETUDIANTS 2001 » Juin (2003).

31- قبلان المجالي، المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، المجلد 18، (1990).

32- Ethington, C.A & Wolfle, L.M. "Women s Selection of Quantitative Undergraduate Field of study" , Direct and Indirect Influences. American Educational Research Journal,2(25),(1988).

33- Ware, N.C & Lee, V.E., "Sex Differences in Choice of College Science Majors", American Educational Research Journal,4(25), (1988).

34- معن خليل عمر، "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر"، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، (1991).

35- مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net العدد 18، السنة الثانية، فبراير، (2005).

36- محجوب عطية الفداني، "طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات في علم الاجتماع الريفي"، جامعة عمر المختار، طرابلس، (1994).

37- موريس أنجرس، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف، سعيد سبعون، الإشراف والمراجعة الدكتور مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، بدون سنة.

38- عمار بوحوش "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث العلمية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (1995).

39- إحسان محمد الحسن، "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، بيروت، دار الطباعة للنشر، الطبعة، 1، (1982).

40- محمود زيدان، "الاستقراء والمنهج"، مؤسسة الشهاب للطباعة، القاهرة، الطبعة 1، (1980).

41- عمر محمد تومي الشيباني، مناهج البحث العلمي، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، ط 1، (1975).

42- أحمد رأفت عبد الجواد، "مبادئ علم الاجتماع"، مكتبة النهضة، مصر، (1990).

43- علي عبد الرزاق طليبي، "تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (1993).

44- محمد الصاوي، محمد مبارك، "البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط 1، (1992).

45- محمد علي محمد، "علم الاجتماع والمنهج العلمي"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، (1984).

46- أحمد حسن الرفاعي، "مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية"، دار وائل، عمان، ط 1، (1996).

47- Madeleine Grawitz, "Méthodes des sciences sociales", Paris, Edition Dalloz, (1950).

48- مصطفى العبد الله الكفري، "الحوار المتمدن -الجامعات العربية بين المهمة التدريسية والبحث العلمي"، العدد 618، ل 11/ 10/ (2003) www.rezgar.com/debat/show.art.asp

49- محمد عودة، "تاريخ علم الاجتماع"، مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، الجزء الأول، بدون سنة.

- 50- أحمد الخشاب، "التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بيروت، (1981).
- 51- أحمد زايد، "علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، ط2، القاهرة، (1984).
- 52- مصطفى الخشاب، "علم الاجتماع و مدارسه"، الكتاب الأول تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره، مكتبة الأنجلو المصرية، (1975) .
- 53- حسن الساعاتي، "علم الاجتماع الخلدوني، قواعد المنهج"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (1972).
- 54- حميد الشاكر، "التوجيه الجامعي"، www.kitabat.com/alshaker، 28 كانون الأول، (2004).
- 55- مقتدر خان، "دور علماء الاجتماع في المجتمعات الإسلامية"، مجلة المنبر الدولي للحوار الإسلامي، (2003)، الموقع الإلكتروني: www.uluminsania.net
- 56- مجلة العلوم الإنسانية المجلد 30 العدد 1، جامعة الكويت، (2002) .
- 57- صالح علي الزين و زينب محمد زهري، "قضايا في علم الاجتماع والأنثروبولوجية، أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية"، جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، (1996) .
- 58- كتابات حميد الشاكر، "المجتمعية [سوسيولوجيا] الصورة العربية.. إسلامياً، الصورة العربية كما يطرحها العقل العربي"، العدد 6، 28 كانون الأول (2004) .
- 59- مصطفى الفوال، "علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق"، الطبعة 1، (1996).
- 60- عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم الاجتماع النشأة والتطور"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، صيف، (1998).
- 61- أحمد كمال أحمد، "قراءات في علم الاجتماع"، مكتبة الخناجي، القاهرة، (1977).
- 62- بيار بورديو، ج س - باسرون، ج، س شامبوردون، "حرفة عالم الاجتماع"، ترجمة د: نظير جاهل، دار الحقيقة، لبنان، الطبعة الأولى، (1993).
- 63- علي عبد الواحد وافي، "علم الاجتماع"، نهضة مصر للطباعة والنشر الفجالة القاهرة، بدون سنة ولا طبعة.
- 64- عبد الهادي الجوهري، "أسس علم الاجتماع"، زهراء الشروق، القاهرة، بدون سنة.

65- Rabah Kechad «Le sociologue du 21 siècle » La sociologie à l'épreuve de la mondialisation : vers un renouveau

épistémologique » Vol.04 N°10-Octobre2002 sur site Internet : www.espritcritique.org .

66- صاحب الربيعي، "دور علماء الاجتماع في تقويم المجتمع"، الحوار المتمدن، العدد 1140، بتاريخ 17 - 03 (2005) ، الموقع الإلكتروني: www.rezgar.com/débat/show.art.

67- خير الله عصار، "علم الاجتماع النقدي" ، الجزائر،

68- جمال معتوق، "علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا"، الطبعة الأولى، الجزائر، (2006).

69- A. Messaid ,institut des sciences sociales, Département de sociologie, "Colloque SUR LES SCIENCES SOCIALES AUJOURD'HUI", Université d'Oran ,26-27-28-et 29 mai 1984,O P U, Benaknoun , ALGER ,Algérie.

70- الوليد صالح التميمي، ومنال حسن الصومالي، "الأخصائي الاجتماعي"، إشراف الدكتور محمد مسعر القرني، 1425/05/28هـ، بتصرف، الموقع الإلكتروني: www.swmsa.com

71- بوخريسة أبو بكر، "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي"، التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، جامعة عنابة، العدد 6، جوان (2000).

72- إبراهيم أبراش، "جامعاتنا في مفترق الطرق"، مجلة رؤية، فلسطين، الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.ps/arabic/croya>

73- محمد العربي ولد خليفة، "المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ديسمبر - (1989).

74- ابن عبد الرحمان، "أول مسيرة أمام سفارة أجنبية ينظمها الاتحاد العام الطلابي الحر"، مجلة الإرشاد، الجزائر، العدد 3، (1992).

76- تركي رابح، "أصول التربية والتعليم"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، (1989).

77- وزارة التربية الوطنية، "دليل جامعة الجزائر المدرسين والطلاب"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (1988-1989).

78- الحولية الإحصائية، رقم 19، مديرية التخطيط والتنمية، (1990-1989).

79- سفير ناجي، "محاولات في التحليل الاجتماعي"، الجزء الأول، التنمية والثقافة، ترجمة م. ع. بن ناصر، طبعة مشتركة بين ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، (1989).

80- الياس صنبر وفاروق مردم بك وكاترين ليفي، حوار مع عالم الاجتماع الفرنسي، بيار بورديو "الجزائر غرامي الأول وينبغي تدخل كل المستثمرين في العالم لحل المشكلة الفلسطينية"، ترجمة وتقديم: حسن الشامي، مجلة الدراسات الفلسطينية الفصلية، شتاء عام (2000).

81- نازلي عوض، "الشخصية العربية للجزائريين، بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 17، جويلية، (1980).

82- عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1982).

83- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المنشور رقم 09 مؤرخ في 04 جمادى الأولى 1425 هـ، الموافق لـ 23 جوان 2004 " متمم للمنشور رقم 08 المؤرخ في 21 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ 11 ماي (2004) م.

84- عمار ساسي، "البحث العلمي وتنمية المجتمع"، رسالة الجامعة، العدد 1، جويلية، (2003).

85- عبد الفتاح خضر، "أزمة البحث العلمي في العالم العربي"، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، (1981).

86- أحمد بن الطيب، "الجامعات ومسيرة التنمية"، الجامعة، البحث العلمي والتنمية، مطبوعات الأكاديمية المغربية، (1979).

87- مصطفى زايد، "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1986).

88- زغلول راغب النجار، "أزمة التعليم المعاصر وحولها الإسلامية"، الدار العالمية للكتاب، (1995).

89- Ramaoun Hassan, "l'Université comme produit de l'histoire et enjeu institutionnel", la Revue Algérienne d'Anthropologie et de science sociales, N6, Vol 3, (1998).

90- http://www.albadil.org_article=512 ، قشل التوجيه الجامعي، صوت الشعب، العدد 239، سبتمبر (2005) ، الموقع الإلكتروني:

91- عايش محمود، "أساليب التدريس الجامعي"، دار الشروق، عمان، (1995).

92- سعيد يوسف، "جامعتنا، إلى أين"، رسالة الجامعة، العدد 1، جويلية، (2003).

93- مسدور فارس، "هل يمكن الحديث عن نظام وطني للابتكار الجامعة أحد أقطابه؟"، رسالة الجامعة، العدد 2، (2003).

94- أنطوان زحلان، "العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (1979).

95- عبد الحكيم بن نكاع، "هيكلية البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر"، 04-09 (2000)-، الجزائر، الموقع الإلكتروني: [www. Arifonat.org/ma/ research/warcha1](http://www.Arifonat.org/ma/research/warcha1).

96- محمود أبو زيد، "علم الاجتماع والاجتماعيون - تجارب وخبرات" - مكتبة غريب، القاهرة، (1979).

97- مازن مرسول محمد، "السوسيولوجيا العربية وأزمة التطوير"، شبكة النبا المعلوماتية، العدد 1817، ديسمبر (2005) الموقع الإلكتروني: www.annaba.org

98- إحسان محمد الحسن، "مشكلات علم الاجتماع في حياتنا المهنية"، جريدة الصباح، 22 أبريل (2006)، الموقع الإلكتروني: <http://www.alsabaah.com/modules.php?name=>

99- الشبكة الإسلامية- كتب الأمة، "الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان، اتجاهات الباحثين في علم الاجتماع في العالم"، الموقع الإلكتروني: www.islamweb.net

100- الدكتور محمد بنهيمه "يأمر بإغلاق معهد العلوم الاجتماعية" سنة (1971)، مقال على الإنترنت www.sociologie.com/ar

101- عبد الرحيم العطري، "السوسيولوجيا تعيش حالة الاستثناء"، سلسلة الحوار المتمدن، العدد 1303 بتاريخ 08-31 (2005) العنوان الإلكتروني: www.rezgar.com/débat

102- جويبة عبد الكامل، "المشروع الثقافي الاستعماري وثورة نوفمبر في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة: العدد 25: نوفمبر (2005) الموقع الإلكتروني: www.uluminsania.net

103- جمال معتوق، "مسيرة علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى النكبة"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، سداسية، جامعة جيجل، العدد التجريبي، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، جوان، (2005).

104- مصطفى ماضي، "ملاحظات أولية عن واقع العلوم الاجتماعية في الجزائر، بعد التهميش... التعريب"، حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، العدد 3، السنة (1988-1989).

105- الجامعة، نشرة التعليم العالي والبحث العلمي، "علم الاجتماع في خدمة التنمية"، العدد 1، مارس- أبريل، (1975).

106- مجلة البحوث السوسيولوجية، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، العدد 1، "المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول علم الاجتماع في الجزائر، من 11-12 نوفمبر 1997، ملحق جامعة الجزائر، بوزيعة"، (2000).

107- عنصر العياشي، "أزمة علم الاجتماع أم غياب علم الاجتماع؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 137، بيروت، (1990).

108- Claudine Chaulet, , institut des sciences sociales, Département de sociologie, "Colloque SUR LES SCIENCES SOCIALES AUJOURD'HUI",

Université d'Oran ,26-27-28-et 29 mai (1984) O P U, Benaknoun , ALGER ,Algérie, (1984).

109- Olivier Charles. « Pourquoi s'efforce-t-on de laisser les sciences sociales au placard » ,Esprit critique,Vol.02 N°03, Consulté sur Internet : www.espritcritique.org, Mars (2000).

110- جامعة الدول العربية، "حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، الجزائر من 19 إلى 26 مارس، (1973).

111- عياشي عنصر، "وضعية البحث السوسولوجي في الجامعة": نموذج مذكرات الليسانس في جامعة عنابة 1980-1993، العدد 1/2، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، نوفمبر -ديسمبر، (1994).

112- Mostefa Boutefnouchet, "Aperçu Historique de l'Enseignement de la sociologie à l'université d'Alger", université d'Alger, sans date.

113- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 24 سبتمبر (1971).

114- عبد الرزاق الجيلالي، "علم الاجتماع بين الالتزام والأداة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 146، بيروت، (1991).

115- حسن الساعاتي، "علم الاجتماع الخلدوني"، دار النهضة العربية، بيروت، (1972).

116- جمال معتوق، "صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين"، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الجزائر، (2004).

117- رسمية علي خليل، "الإرشاد الذهني"، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، (1968).

118- أحمد لطفي بركات، ومحمد مصطفى زيدان، "التوجيه التربوي والإرشاد النفسي في المدرسة العربية"، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، (1968).

119- ألميل. م ، "التوجيه، فلسفته، وأسس، ووسائله"، ترجمة عثمان لبيب فراج، و محمد نعمان صبري، دار القلم، الكويت، ط1، (1983).

120- صالح عبد العزيز، "التربية الحديثة مادتها، مبادئها، وتطبيقاتها العلمية"، الجزء الثالث، دار المعارف، مصر، ط1، (1969).

122- مرسي سيد عبد الحميد، "التوجيه والإرشاد النفسي"، مكتبة الغانجي، القاهرة، ط1، (1975).

123- محمد مصطفى زيدان، "السلوك الاجتماعي للفرد، وأصول الإرشاد النفسي"، دار المعارف، مصر، بدون سنة.

124- يوسف مصطفى القاضي وآخرون، "الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ط1، (1981).

125- محمد غازي محمد الجودي، "أسباب ضعف الطالب الجامعي"، بتاريخ : 12-30 (1426) الموقع الرسمي لكلية المعلمين بالطائف، الموقع الإلكتروني: <http://www.ttc.edu>

126- www.moe.gov.sa/dev/word/result.doc

127- www.uluminsania.net

128- الدكتور النصار، "التوجيه"، الموقع على الأنترنت: www.suhuf.net.sa

129- إبراهيم شوقي، قسم علم النفس بجامعة القاهرة والإمارات العربية المتحدة، "مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة"، مشكلات الإعداد المهني، الموقع الإلكتروني: <http://www.ershad.aljoufedu.gov>.

130- مصطفى العبد الله الكفري، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد، www.minshaoui.com

131- سليمان بن عبد الرحمن العنقري، "البحوث الاجتماعية والتربوية معوقات وكيفية الاستفادة منها" الموقع الإلكتروني: www.minshawi.com/Dabstract3.htm، رسالة دكتوراه، رسالة الخليج العدد 77، إشراف أ.د. ممدوح الصديقي محمد أبو النصر، 06 أبريل (2003).

132- مجلة العلوم الإنسانية المجلد 30، العدد 1، جامعة الكويت، 2002.

133- عبد الوهاب بوحديبة، "لأفهم: فصول في المجتمع والدين"، الدار التونسية للكتاب، تونس، (1992).

134- عبد الرحيم العطري، "السوسيولوجيا تعيش حالة الاستثناء"، سلسلة الحوار المتمدن، العدد 1303 بتاريخ 08-31-2005، العنوان الإلكتروني: www.rezgar.com/débat

135- Charles, Oliviers, Pourquoi s'efforce-t-on de laisser les sciences sociales au placard? Esprit Critique, vol 02 ,n°03 ,www.Espritcritiques.org, Mars (2004).

136- تيسير عبد الجبار، "العلوم والتخصصات الإنسانية: لماذا يستسهلون التدخل في شؤوننا؟ وما نتائج ذلك على مستوى آليات عمل مؤسسات الدولة؟" الحوار المتمدن، العدد 744 - 14 فيفري (2004) الموقع الإلكتروني: www.rezgar.com/débat1457

137- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة سعد دحطب البلدية، نيابة رئاسة الجامعة المكلفة بالتخطيط والتوجيه والإعلام، مصلحة التخطيط والإحصاء، (2002).

138- محمد عابد الجابري، "إشكالية الفكر العربي المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، (2000).

M.E.R.S, Conference regionale centre,"Synthese de l'operation d'inscriptions des nouveaux bacheliers",Université Saad Dahleb (Blida) , Email : www.crc-univ.dz ,Septembre, (2002) .

140- التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، "مقاربات سوسولوجية للمجتمع الجزائري"، جامعة عنابة، العدد 6، جوان، (2000).

141- [http://. www.erashad.aljoufedu.gov](http://www.erashad.aljoufedu.gov)

142- عنصر العياشي، " نحو علم اجتماع نقدي، دراسة نظرية وتطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية سبتمبر 2003.